

مقننة الإديولوجوس

المسطرة عل وثيقة بردية نادرة
وبها الصديد من بنود الدستور
الذي سنه أغسطس لمصر الرومانية

تأليف وترجمة

زكى على

أستاذ التاريخ اليوناني الروماني

ورئيس قسم التاريخ

بكلية الآداب جامعة القاهرة (سابقاً)

١٩٩٨

المقدمة

إنه لطيب لى أن أقدم للقارئ العربى والمصرى هذا الكتاب الذى يحتوى على العديد من بنود ذلك الدستور الذى سنّه الإمبراطور "أغسطس" لمصر الرومانية ثم نقحه فيما بعد عدد من الأباطرة والولاة ، وكان كل ذلك بشأن المهام المنوطة بجهاز رفيع المستوى وهو التابع للإيديولوجوس والمنوط بالمصادرات وتحصيل المستحقات والمطلوبات لبیت المال (fiscus) وللإمبراطور بلا هوادة ولا تراخى . وقد أثبت هذا الجهاز أنه كان له باع طويل فى هذا المجال الذى أتيح له فيما يجول فيه ويصول . وقد جاء هذا الدستور مسطراً باليونانية على وثيقة بردية نادرة وهى محفوظة الآن بمتحف برلين بألمانيا وقد صيغت عباراته بأسلوب مقتضب للغاية وخال من أى محسنات لفظية . وقد جاء فى ذيل هذا الكتاب العديد من الصور الأصلية لهذه الوثيقة البردية الطريفة .

وهذا الجهاز كان يُمثل السلطة الثالثة (Triad) فى حكم مصر الرومانية أما السلطة الأولى فكانت مقصورة على الوالى الملقب (praefectus) أو (eparchos) وهو صاحب الهيمنة والممثل للملك (viceroi) وله صولجان وهيلمان ، والسلطة الثانية كانت موكولة إلى القاضى الأعظم الملقب (iuridicus = archidicastes) وهو المختص بشئون القضاء . وبواسطة هذا الثلاث استطاعت روما أن تُحكم حلقاتها ويتحقق لها السيادة فى شئون مصر بناءً على قاعدة رومانية مفادها "فرّق تسد" = (divide et impera) وبذلك أصبحت مصر بمثابة البقرة الحلوب التى ينبغى أن تُدر لبنها فى كل حين وتقدم الخراج (annona) السنوى بلا هوادة . وفى هذا الصدد نسوق واقعة لها طرافتها وهى أن الوالى الرومانى المسمى "إيميليو ريكطوس" (Aemelius Rectus) على عهد الإمبراطور الثانى "تيبيريوس" كان قد قدم لروما خراجاً يفوق القدر المطلوب فوجه إليه الإمبراطور نصيحة طريفة وهى "إن الراعى الحاذق هو الذى يجز صوف غنمه ولا يسلخها بنتنف صوفها" وقد علق العالم الروسى المتأمر "ميخائيل رستوفتريف" (M. Rostovtzeff) على هذه النصيحة الفجة بقوله إنها تعتبر من قبيل الدعاية أو الفكاهة (pleasantry) وهى لا تسمن ولا تغنى من جوع .

فالرومان قد اشتدوا وضيقوا الخناق على المصريين وأغلظوا لهم فى القول والفعل ولم يكف جهاز الإديولوجوس عن تنفيذ تلك الأحكام الواردة فى هذه المقننة بعناية تامة ، مشدداً النكير بالمصريين ومتعسفاً فى تحصيل المطلوبات بلا خوف ولا وجل ويسانده فى ذلك كله تلك الأحكام الصارمة التى جاءت فى هذه البنود المتواترة .

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أشكر الأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب الأستاذ المتفرغ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس قسم القانون الرومانى على ما قدمه لى من عون فى اختيار معانى بعض الكلمات مثل كلمة "مقننة" للدلالة على كلمة (جنومون) وكلمة (akatachrematistos) بمعنى الخارج عن دائرة التعامل أى (extracommercum) ثم كلمة (protopraxia) بمعنى التنفيذ الحال المباشر فى موضوع البائلة ، فله كل الشكر على مولاة اهتمامه بنشر هذا المؤلف فى أسرع وقت ممكن وإن كانت الظروف لم تسمح لذلك وطال الانتظار وكان هذا من الخير حتى يخرج المؤلف فى ثوب قشيب وقد اكتملت الشروح والتعليقات المستفيضة حتى ينجلي الأمر فى كثير من النقاط ومنها على سبيل المثال البند (٥٢) الذى ورد فى سطر واحد وكلماته الأربعة تعد على أصابع اليد الواحدة ، ومع ذلك فقد اختلفت آراء العلماء فى تفسيره وتصويب المعنى دون إضافة كلمة (οὐκ) النافية وجواز زواج الرومانى من مصرية مع أن هذا كان محرماً بطريقة مطلقة ولكن ثبت أن هناك مبرر ومسوغ لهذه الزيجة المحرمة فى جميع الحالات الأخرى .

وهكذا جاءت تلك الأحكام وهى تحكى تراثاً علمياً له جدته وأهميته البالغة عن حقبة مهمة فى تاريخ مصر بدءاً من عصر الرومان حتى الفتح الإسلامى . وقد كان لكتاب "بول سورانى" Paul Swarnéy وعنوانه "Idios logos ASP 7 , 1970 "American Society of Papyrologists" وقد صندر حديثاً ، وكان له أفضل الأثر فى تفسير الكثير من الصعاب بفضل ما جاء به من تهميشات وتعليقات .

المؤلف

مقننة الإديولوجوس وماهيتها وكنيتها

مع نبذة تاريخية عن مصر الرومانية

إن "الجنومون" كلمة يونانية (Γνώμων) ما لبثت أن أصبحت علما على وثيقة بردية في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ مصر في الحقبة الرومانية . أما معناها الأصلي فهو المرشد أو الدليل (guide) على اعتبار أن أصل اشتقاق تلك الكلمة جاء من الفعل اليوناني (γινώσκω) ومعناه يُعرَف أو يُرشد ، ومن هنا أصبحت تلك المقننة بمثابة المعين والمرشد الذى يحوى بين طياته الكثير من اللوائح والتعليمات ثم العديد من القوانين والتشريعات التى تم تطبيقها فى مصر الرومانية وأصبحت مُنقّذة فى جميع أرجاء البلاد . وقد تناولت ضمن ما حوته شتى مناحى الحياة السائدة فى ولاية مصر (Aegyptum - provincia = ἐπαρχία) بمعنى سلطنة بين مدنية وإدارية وقضائية ومالية ودينية واجتماعية . وعلى ذلك جاءت هذه الوثيقة شاملة على أمور كثيرة ، لا يخلو بعضها من دقة وحساسية فى أخص شئون حياة الإنسان المصرى ومنها العلاقات الزوجية وشئون التبنى والمواريث وإبرام الوصايا (διαθήκαι) وهكذا يتجلى مدى الحرج الذى يلازم حرية الفرد فى معالجة ما يعرض له من أمور واردة فى هذه المقننة التى كان لها من السنن والقواعد الشيء الكثير وفرضت التزامات وعقوبات صارمة على كل من يُخالفها . وكانت عمليات المصادرة (ἀναλαμβάνειν, ἀναλεῖφθεντα, τὰ) للأموال والعقارات على قدم وساق بمثابة السيف المسلط فوق رقاب الجميع . وعلى هذا النحو تعرضت هذه الوثيقة فى شتى بنودها التى تُربى على المائة والواحد والعشرين لعلاقات الناس والأفراد بعضهم مع بعض ثم لتصرفاتهم فى حياتهم العامة والخاصة على السواء .

حدث كل هذا فى بلد يمتاز بدقة موقعه الاستراتيجى وبأنه كان ولا يزال حتى الآن

حلقة الاتصال بين الشرق والغرب وملتقى الحضارات والتيارات الفكرية والثقافية ، ثم كان من الناحية الاستراتيجية بمثابة همزة الوصل بين العديد من القارات . وهذا ما جعله متميزاً بموقعه الفريد وكفل له أقصى درجة من الأهمية . وفى هذا الشأن قال المؤرخ الرومانى "تاكيتوس" (Tacitus) إن مصر كانت مفتاح البر والبحر (Claustra terrae et maris) . ومن أجل هذا كله وفدت على مصر شتى العناصر والجماعات وهرعت إليها من الشرق والغرب ومن الشمال والجنوب ، حتى أصبحت البلاد تموج بالجماهير الغفيرة وتذخر بالشعوب التى كانت تتلاقى فى أرجائها وتتلاطم مصالحها وحقوقها وتتلاحم أحيانا مع مصالح الشعب المصرى وحقوقه . ومن هنا كانت تنشأ المشاحنات والمنازعات ولذا اقتضى الأمر تحديد المركز القانونى (de iure) للأجناس المختلفة التى وفدت إلى مصر ووضع القواعد القانونية التى كان ينبغى تطبيقها فى كل حالة على حدة .

والنظام السياسى الذى وضعه الامبراطور الأول "أكتافىوس أغسطس" كدستور لمصر جاء فريداً إذ أنه اعتبر مصر بمثابة إرث (patrimonium) خاص به وذلك بعد أن تم فتحها والانتصار على "ماركوس أنطونيوس" زوج الملكة البطلمية الأخيرة "كليوباترا" السابعة فى موقعة "نيقوبوليس" (Nicomopolis) فى ظاهر الاسكندرية (وموقعها الآن مصطفى باشا برمل الاسكندرية) فى أول أغسطس من عام ٣٠ قبل الميلاد ثم جعل تاريخ ضمها فى الثلاثين من أغسطس بعد انتحار كليوباترة فى هذا التاريخ . وقد جعل منها إيالة (eparchia) وليست ولاية رومانية (provincia) ، ولذا اختلفت عن غيرها من الولايات وقد خصّها بطابع مُميّز وأحاطها بسياسات متين وبضمانات كثيرة وقال عنها مقولة مشهورة فى وصيته المعروفة باسم أثر أنقرة (Monumentum Ancyranum) المنقوش والمسطر به كل أعماله المجيدة (Res Gestae Divi Augusti) فذكر بشأن مصر عبارة فريدة نصها كالآتى (Aegyptum imperio populi Romani adieci) ومعناها "وضعت مصر تحت سلطان الشعب

الرومانى" (١) ولكن هذا الوضع القانونى المزعوم لم يتوخ فيه الامبراطور قول الصدق وإنما بقى محاطا به شىء كثير من الغموض واللبس من حيث تفهم المركز الحقيقى والوضع السياسى الذى كان لمصر ونوعية السياج الذى حرص الامبراطور على فرضه على مصر حتى يطمئن على سلامة البلاد . وفى الوقت نفسه كان عليه أن يؤمنها من الثورات والأطماع التى قد تُساور بعض القواد الرومان أو الحكام أو تراود بعض أفراد البيت الامبراطورى من أجل السيطرة والانفراد بالحكم فى هذه الولاية الفريدة .

وكانت مقاليد الأمور فى مصر الرومانية موكولة إلى حاكم يُلقب بالوالى ويُطلق عليه أحد الأسماء الآتية : praefectus, hegemon, eparchos, epitropos ويجرى اختياره بواسطة الإمبراطور من بين طبقة الفرسان الرومان (equites) دون غيرهم وليس من طبقة الأشراف (optimates) أو أعضاء السناطو الرومانى. وكان مقره فى مصر فى عاصمة البلاد إذ ذاك وهى الإسكندرية ويؤيده جيش احتلال من جند الرومان يبلغ عددهم فى بعض الأحيان ٢١,٠٠٠ رجلا وهو مؤلف من ثلاث فرق رومانية ومن قوات مساعدة موزعة فى المواقع الاستراتيجية من المشاة والفرسان والقوات المساعدة (pedites et equites, auxiliae) وكان هذا الوالى يحظى فى مصر بمركز مساو لنائب الملك (viceroi) ويتمتع بجميع الحقوق التى كانت لملك مصر وكان تعينه لفترة قصيرة ، لا تزيد على بضع سنوات وقد تمتد إلى ثلاثة وفى الحالات النادرة إلى ست سنوات ، مثلما حدث فى حالة الوالى المشهور المسمى "افيليوس فلاكوس" (Avilius Flaccus) الذى خلد ذكره الفيلسوف اليهودى "فيلون" (Philon) السكندرى بما صنّفه عنه منوها عن أعماله وتصرفاته المناهضة لليهود فى رسالة كتبها وضمّنها هجوماً لاذعاً على هذا الوالى وعنوان هذه الرسالة المسماة (In Flaccum) أى أن بها تنديداً بأعماله وتفريقاً لتصرفاته إزاء الجالية اليهودية فى

(١) النص اليونانى لهذه الفقرة هكذا :-

section 27 : Αἰγυπτίον δήμου Ρωμαίων ἡγεμονία προσέθηκα =

بمعنى أضفت

الاسكندرية بالذات وقد امتدت فترة حكمه في مصر من عام ٣٢ حتى ٣٨ ميلادية : وفى ثانيا هذا المؤلف وجه "فيلون" نقدا لاذعا لهذا الوالى الذى حاد فى رأيه عن جادة الصواب وانحاز إلى الجانب المعادى لليهود من السكندريين وكان السبب فى اختصاصه على هذا النحو السافر هو مناهضته لليهود المقيمين بالإسكندرية وهم يمثلون جالية قوية ويشغلون حيا بأكمله هو ("الغيتو" = ghetto) وهو الحى الرابع المسمى بالدلتا من بين الأحياء الخمسة فى الإسكندرية. وقد تشفى "فيلون" فى هذا الوالى بصورة واضحة عندما غضب عليه الامبراطور "جايوس كاليجولا" وعزله عام ٣٨م. وأمر بنفيه إلى جزيرة "أندروس" (Andros) ثم عاد فأمر بقتله ويُقد هذا الحكم فى رمال هذه الجزيرة بطريقة بشعة ولُكل فيها بجثمان هذا الوالى شر تنكيل بعد اغتياله . وكان للولاة الرومان فى مصر الهيمنة التامة على شئون البلاد من النواحي الإدارية والقضائية والعسكرية والجناية . وقد فُصل لنا العالم الأمريكى الراحل "راينموث" (Reinmuth) تلك الواجبات بتفصيل وإسهاب فى كتاب له عنوانه "الوالى فى مصر" (The Praefect of Egypt) وقد صدر سنة ١٩٣٥م وبيّن لنا فيه كيف أن موظفا مرموقا يسمى "الايولوجوس" (Idioslogos) كان يعاون الوالى فى الشئون المالية وكان أسوة بالوالى نفسه يُراعى فى اختياره أن يكون من بين طبقة الفرسلن وهو بحكم منصبه هذا يُعتبر صاحب الحساب الخاص والمشرف على القطاع المالى ، وهذا بالطبع كان قطاعا مهما وحساسا للغاية ، فكان يراقب التصرفات المتعلقة بشئون المال ويقوم بتنفيذ اللوائح والتعليمات والأحكام الخاصة بالخزانة العامة أو بيت المال ^(١) (fiscus) وهذا "الايولوجوس" كاد أن يكون ندا للوالى نفسه ، مع أنه كان فى الحق تابعا له . وما لبث بعد قليل أن أصبح له من الاختصاصات الواسعة ما مكنه من توطيد مركزه وهو الذى

(١) هناك مقال طريف للعالم البريطانى الراحل ا . هـ . م . جونس (A.H.M. Jones) أستاذ التاريخ القديم بجامعة كمبريدج وعنوانه (The Aerarium & Fiscus) وهو منشور سنة ١٩٦٠ فى كتاب عنوانه (Studies in Roman Government and Law) ص ١٠١ - ١١٤ وقد فصل لنا الفرق بين هاتين الخزانتين وكشف لنا عن وجود العديد من بيوت المال ومنها بيت المال السكندرى والاسيوى واليهودى .

كان يشرف على تغذية خزانة بيت المال المسمى "فسكوس" التي كانت غنية بما توافر لها من موارد هامة ، كانت كلها أو جلّها لحساب الامبراطور الذي شاء أن يضع هذه الخزانة تحت كنفه ، بل واعتبرها حساباً خاصاً به وحده . وعلى مضي الزمان اتسع اختصاص هذه الخزانة وأخذت تدعى لنفسها صفة الأفضلية وحق الأسبقية في التنفيذ الذي يكنى له بالكلمة الآتية (*η πρωτοπραξία*) فكان دائب الاستيلاء على الأموال المصادرة ووضع اليد والتنفيذ العاجل والمباشر على المدنيين وغيرهم وذلك لصالح الدولة حتى أصبحت أبهاء هذه الخزانة ودهاليزها ذاخرة بالموارد والأموال وأصبح فاهها فاغراً على الدوام ، وهى متطلعة فى كل حين للفرص التى تسنح لأعمال القصاص والمصادرات تطبيقاً للأحكام الواردة فى لائحة "الجنومون" هذه . وكان لهذه الخزانة وحدها حق الأيلولة فى الموارد والتركات التى ليس لها صاحب ، فكان يستولى على الأموال كلها أو بعضها ، إما بحق النصف أو الثلث أو الربع وذلك حسبما كانت تقضى به ظروف المتوفين مع مراعاة حالتهم الاجتماعية من حيث الذرية والإنجاب أو العقم . وكان يؤخذ فى الاعتبار مراعاة أوضاع كثيرة منها وجود وصية قانونية أو عدم وجود شىء من ذلك أو حين يثبت بالدليل القاطع بطلان هذه الوصية ثم كان يراعى كذلك حالة السن التى وصل إليها المتوفى عند زواجه وحالة الزوجة ومركزها القانونى وعدد ما لديها من الأولاد . وكل هذه الاعتبارات لها شأنها فى مصير تركة المتوفى وذلك تطبيقاً لأحكام وثيقة "الجنومون" .

وفضلاً عن ذلك فإن القائم بالإشراف على بيت المال كان يتعقب فى كل حين المدلسين والمتهربين والمنتحلين لصفات ليست من حقهم والمشرحين من المصريين المنضوين فى الخدمة العسكرية فى فرق الجيش أو الأسطول الرومانى المرابط فى ميسينوم أو المتسللين عبر الحدود من العبيد أو الذين أبحروا من مصر خلسة ودون الحصول على إذن صريح من الوالى أو دون استيفاء جميع الأوراق والشهادات التى خوّلت لهم مغادرة البلاد . وقد وردت العقوبات ونص عليها فى هذه اللائحة وأفردت لكل حالة على حدة نوع الجزاء

اللازم والمناسب وفُصلت الأحكام والعقوبات وألزم المدين بدفع ما عليه من ديون واستحقاقات للدولة وفُرضت الغرامات الباهظة على المتأخرين والمتقاعسين فى الوفاء بسداد ما عليهم و اتخذت الإجراءات الكفيلة بإفساد أى من الوسائل التى قد يلجأ إليها البعض من قبيل التستر والتدليس أو اللجوء إلى طرق التهرب . وبذا أصبح سلاح المتهربين مغلولاً بفضل ما اتخذته الدولة من قواعد وأحكام وما وصفته فى لوائحها من تعليمات ، وما استتته من تشريعات ، اتسمت فى أغلبها بالقسوة والصرامة ، ولم تتورع عن فرض الجزاءات والعقوبات والمصادرات والمطالبة بسداد مبالغ باهظة . وفى بعض الأحيان كان الأمر يصل إلى مصادرة الأموال كلها من "وسيات" وأمالك وعقارات وموجودات . ومدلولاتها على النحو التالى :-
αἱ, οὐσίαι, ὑπαρχοντά (τα), ἐπικτήτα, οἱ, πόροι.
 ومعناها الوسيات والموجودات والأمالك والثروات .

وكانت العقوبات فى بعض الحالات تقتصر على شبق من هذه أو تلك ، قد يصل هذا أحيانا إلى النصف أو الثلث أو الربع . وفضلا عن ذلك فإن الغرامات المقدرة بالعديد من التالنتات ^(١) أو بالآلاف من الدراخمت ، كانت توقع بلا رحمة ولا هوادة على المخالفين . وهكذا كانت وطأة بيت المال شديدة وقاسية على الناس وكان حرص الموظفين على تحصيل أكبر قسط من المال مدعاة للسخط الشديد ، وهذا هو الصدى العادى للسياسة التى انتهجتها الحكومة الرومانية فى مصر فى القرن الأول الميلادى وهذا هو الأسلوب فى مواجهة ما كان ينشأ من صعوبات وإزمات مالية . ولم يكن يجول بالخاطر العمل على تخفيف الوطء أو التيسير على الناس وحثهم على السداد ، وإنما هى المبالغة فى إكراه الناس والضغط عليهم حتى يوفوا بما عليهم من التزامات ، ثم أن الحكومة الرومانية لم

(١) التالنتوم الواحد (Talentum) كان يساوى ستين مئينا (minae) وكل مئین به مائة دراخمة (drachmae) وعلى ذلك يكون التالنتوم به ستة آلاف دراخمة وهو ما يعادل ٢٣٣ جنيهها استرلينيا حسب سعر الجنيه الاسترلينى عام ١٩٥٠ .

تعمد إلى مراجعة أسلوب الحكم والكف عن اعتبار مصر كالبقرة الحلوب التي ينبغي أن تُدر لبنها بلا انقطاع وتبحث عن مبادئ أخرى ، لعلها تُحقق نتائج أفضل وإنما انصرف همّها إلى تضيق الخناق وشد الحبال المربوطة حول رقاب الناس . فإذا ما قصر إنسلن أو مواطن وتراءى له أن يتوارى عن الأبصار في البرارى والقفار والمستنقعات فى شمال الدلتا وهى عملية كانت تعرف بالاسم الأتى (ἐκχωρήσις) فإن ما عليه من التزامات كان ينتقل بالتبعية إلى الآخرين من ذويه أو أقرب الناس إليه فى زمام قريته وإذا تبين أن طبقة من الناس أثبتت عدم كفايتها ومقدرتها على تحمل ما ألقى على كاهلها من أعباء ، فإن الالتزام والمسئولية كانت توزع على الآخرين على نطاق واسع . وقد كشف لنا الفيلسوف السكندرى "فيلون" فى كتابه المسمى "بالقوانين الخاصة" (De Specialibus Legibus) عما كان يجرى من قسوة الجباة (praktors) ولجؤهم إلى تعذيب الناس بتعريضهم فى العراء للشمس الحارقة ووضع القمطات حول رقابهم . وقد أشار إلى هذه الأوضاع الشاذة كل من العالم الروسى "ميخائيل رستوفنزف" فى مقال له وكذلك العالم البريطانى الرجل السير هارولد إدريس بل^(١) وندد الجميع بهذه الأوضاع التى كانت سائدة فى مصر على عهد "تيرون" . وقد حفلت النصوص البردية بالمعلومات التى تُضفى ضوءاً ساطعاً على هذه الأوضاع الشاذة . وهناك عدد من الوثائق البردية التى نشرت حديثاً فى أعمال المؤتمر العالمى لعلم البردى الخامس عشر المنعقد سنة ١٩٧٧ فى بروكسل ببلجيكا^(٢) عن الظلمات التى رفعها نفر من جباة الضرائب فى ست قرى بإقليم الفيوم فى عام ٥٤م وقد وضحو فيها أن هذه القرى قد أصبحت مقفرة ونزح عنها أغلب سكانها فراراً من جباة الضرائب . وقد أراد هؤلاء الجباة أن يُثبتوا هذا الوضع الراهن

-
- (1) M. Rostovtzeff, Roman Exploitation of Egypt 1st cent. A.D. Journal of Economic and Business History. 1929 pp. 337-364 : Harold Idris Bell, Economic Crisis in Egypt, under Nero, Journal of Roman Studies vol. XXVIII, pp. 1-8.
- (2) Actes du XV Congrès International De Papyrologie, Bruxelles, A.E. Hanson : Relevé de maisons pp. 60-62 : P. Graux 2; Select Papyri No 281 pp. 266-267

لرؤسائهم ليبرءوا أنفسهم من تحمل المسئولية عن العجز فى جباية الضرائب المستحقة . ويبدو أن الشغل الشاغل للحكومة ورجالها كان منصبا على وضع الاعتبارات المالية البحتة فى المقام الأول وفوق كل اعتبار . وقد كتب ذات مرة الحاكم الإقليمى فى قفط إلى والى الرومانى "أفيديوس هليودورس" (Avidius Heliodorus) فى عام ١٣٩ م . وقال فى رسالته ما يلى : "إن أهم الواجبات الملقاة على عاتقى ، بل أشد هذه الواجبات جميعها ضرورة وأكثرها إلحاحا وأوجها منى إلى العناية البالغة - هو تحصيل المطلوبات المستحقة لبيت المال"^(١) . وتتجلى مثل هذه المشاعر فى التعليمات والقوانين التى جاءت فى وثيقة "الجنومون" التى نحن بصددھا والتى تفيض صفحاتها بروح الإصرار والعزم الأكيد على عدم إغفال أى من موارد الدخل والحرص على جمع كل ما يمكن الاستيلاء عليه من أجل الوفاء بالمستحقات .

وهكذا تعتبر وثيقة "الجنومون" هذه بحق فى الطليعة بين جميع الوثائق البردية التى تم الكشف عنها فى مصر على الإطلاق ، بل إنها أشبه ما تكون بقرينتها المسماة (νόμοι τελωνιακοί) القوانين الضرائبية التى أصدرھا "بطلميوس فيلادلفوس" فى العامين ٢٣ ثم ٢٧ من حكمه وهى بذلك تعتبر سيدة الوثائق البردية كلها بما أفصحت عنه من أحكام وتشريعات وبما تناولته من ألوان متباينة عن سير الحياة فى مصر اليونانية والرومانية ، التى كانت لا تزال إذ ذاك فى أوجها وعنفوان قوتها ، فكشفت لنا عن جوانب طريفة من القطاعات المختلفة وما كان يجرى بين الأعداء فى مختلف الطبقات من علاقات ، وما قد ينشأ من منازعات وخلافات جرى حسمها بفضل الأحكام والقواعد المنظمة لحياة الناس . وقد عددت لنا وثيقة "الجنومون" فى عدة بنود حالات الزواج بين الأفراد من المواطنين الأحرار أو العتقاء أو المصريين واليونانيين والرومان بما فى ذلك نفر من طبقات أخرى من الأجانب ونص صراحة على الحالات التى جاز فيها عقد مثل هذه

(1) Berl. Griech. Urkunden, No 747 = Ulrich Wilcken. Chestomathic, 35,14 - 17.

الزيجات أو تحريمها بين بعض الطوائف وما كان يترتب على هذه الزيجات من وجود ذرية أو عقب كفلت له الدولة بعض الحقوق أو حرمتها عليه . ثم هناك حالات غير مشروعة من المعاشرة الزوجية التي كانت تجرى على نطاق واسع . وكان أولئك المؤلفون فى معاشرات زوجية يشار إليهم عادة فى تلك الوثيقة بكلمة (οἱ συνελθόντες) وهى كناية عن الرّقق والمعاشرة بين الزوجين أما ما كان ينجبه هؤلاء من ذرية وأولاد (ταῖ τέκνα) فكانت حقوقهم مكفولة فى الإرث أو كان يجرى حرمانهم منه بحسب الظروف والملابسات ، على أن أحقيتهم فى المواطنة ، إن كان أبؤهم من الأحرار ، كانت واردة . وهناك تفرقة بين من يُولدون قبل سن الستين ومن يجيئون بعد تلك السن المتأخرة أما اللقطاء الذكور فقد حرّموا من حق الإرث فى حالات التبنى . وقد تأكد حق النسوة فى استرداد بائناتهن ، مقدرة بحسب قيمتها وضمنت الدولة ردها من بيت المال للأرامل عقب وفاة أزواجهن . جاء كل هذا مفصلاً فى أحكام وبنود متعاقبة ، لا لبس فيها ولا إبهام، وكان الحاكم والمحكوم على السواء ملتزماً بها ، وينهج على منوالها كل من الرومان والمصريين وكافة الشعوب الساكنة فى مصر والوافدة إليها .

وقد عرضت بنود كثيرة لموضوع الجنسية الرومانية والمواطنة السكندرية (Civitas = πολιτεία) وما كان يُكتسب منها بالنسبة للأبناء بحق الزواج المختلط أو بالنسبة للمصريين بحق مُخَوَّل لهم إذا انضوى هؤلاء فى الخدمة العسكرية فى الأسطول الرومانى المرابط فى "ميسينوم" أو كان هذا الحق مُسْبِغاً كمنحة على سبيل المكافأة على خدمات أدبت على الوجه الأكمل . وبين حين وآخر كان يجرى نوع من التبدليس فى القيد فى السجلات الخاصة بالشبيبة (Ephēbi) والانضواء فى الجيمازيات أو فى الإقراوات المقدمة من أرباب البيوت فى عمليات الإحصاء والتعداد . وكانت هذه تجرى دورياً كل أربعة عشر عاماً . وقد أحاطت الدولة جميع هذه العمليات بسياج متين من الضمانات نظراً لما تضفيه هذه أو تلك على أصحابها من امتيازات وحقوق وإعفاءات من دفع ضريبة

الراس (Laographia) أو غيرها ، إما إعفاءً كاملاً أو منقوصاً ومخفضاً. على أن الدولة قد خصت عملية الإحصاء (census) التي كانت تجريها بانتظام كل أربعة عشر عاماً ، بعناية فائقة ، ووضعت لها من المنظم ما كفل لها السلامة وتوخي الدقة فيما يقدمه الأفراد من إقرارات (αἱ ἀπογραφάαι) وما يلزم على أرباب البيوت أن يبوحوا به من حيث إثبات كل ما ملكت أيماهم وما كانت تحتوى عليه بيوتاتهم ومساكنهم من أفراد وأبناء وعبيد وعقارات وماشية وأغنام ، مع بيان صريح بأوصاف السكان وحرفهم ودرجة قرابتهم بالنسبة لرب البيت وما لديهم من ممتلكات عقارية مع ذكر مواصفاتهم . وقد اشترط الشارع ضرورة توخي الدقة التامة في تدوين هذه البيانات الإحصائية الدورية ، خشية التعرض للعقوبات المنصوص عليها وأهمها المصادرة لجزء من الأملاك ، قدر إما بالربع أو النصف أو الكل ، مع فرض غرامات باهظة على كل من تناسى أو أغفل عمداً أو عن غير قصد ذكر أسماء الأفراد المقيمين معه أو إثبات كل ما لديه من أملاك وعقارات وعبيد (١) .

ولعل من أطرف البنود التي تضمنتها هذه الوثيقة هو البند المرقوم بالسبعين وهو من صميم القانون الإداري وعليه يقوم هيكل النظام الإداري في مصر الرومانية ، إذ كان يُحرّم على الموظفين العموميين وجميع من كانوا يلودون بهم أو يعملون من الباطن لحسابهم بوصفهم صنائع تحت أسماء مستعارة، أن يبرموا عقوداً أو يعقدوا صفقات تجارية ويشترؤا مساحاتٍ من الأراضي بقصد تملكها أو إقراض أى من الأموال في زمام دوائر الناطق والمحافظات الواقعة تحت تصرف هؤلاء الموظفين العموميين أو بالأحرى يعملون في نطاقها ، كما لا يجوز لهم نقل ديون من الأفراد عن طريق التنازل (εἰς παραχώρησιν) وذلك على أمل أن يجرى تطبيق قاعدة ما على هذه الديون يُخول

(١) للعالم الأمريكي "Bagnall" الأستاذ في جامعة كولومبيا بنيويورك عدة مقالات طريفة عن الإحصاء وضريبة الراس - λαογραφία - Census & Poll-tax .

بمقتضاها مبدأ الأسبقية والأولية فى التنفيذ (*ή πρωτοπραχία*) وهو المبدأ المرعى فى الديون المستحقة للدولة . وعلى هذا النحو يكونون عوناً لأصحاب الديون وسبيلاً للتحويل من جانب هؤلاء ضد المدينين البؤساء . وقد نصت تلك المادة على بطلان مثل هذه التصرفات ، بل وأوجبت معاقبة مرتكبيها وإنزال أشد العقوبات بهم من مصادرات وفرض غرامات باهظة . وكان هذا الجزاء يشمل الموظفين أنفسهم ثم أولئك الذين كانوا يعملون لحسابهم تحت أسماء مستعارة وهم الذين أشار إليهم النص السوارى فى الوثيقة بكلمة (*οἱ ὑπόβλητοι*) . ومما لا ريب فيه أن مثل هذا المبدأ عند تطبيقه وتعقب أولئك المستغلين أو المنتفعين من طبقة الموظفين العموميين كان يتم عن روح سامية ومعرفه وثيقة بأصول القواعد الإدارية السليمة فى سياسة الحكم . ولابد أن تطبيق مثل هذا المبدأ السليم كان من شأنه الحيلولة إلى حد ما ، دون أى استغلال للنفوذ والعمل على استئصال شائفة الكثير من الشرور والمفاسد فى الجهاز الإدارى ؛ وكانت مصر قد ضاقت ذرعاً بمثل هذه الأساليب الفاسدة التى تردد صداها فى العهد الرومانى ومُنيت بها البلاد منذ أكثر من مائة عام فى أواخر العصر البطلمى . وقد انبرى والى الرومانى المشهور "تيربوريوس يوليوس الاسكندر" فى عام ٦٨م. لمحاربة هذا النوع من الفساد وتعرض لهذا الموضوع بالذات فى مرسوم أصدره فى هذا العام وكان هذا بعد مُضى سنتين اثنتين من توليه الحكم فى يوليو من عام ٦٦م. فقال فى مرسومه هذا ما يلى "ولما كان البعض (من الموظفين) يسعى إلى إجراء التنازل لصالحهم عن ديون مستحقة لآخرين من قبيل التسرير والانتفاء والتبعية لبيت المال كيما يُزج بأولئك المدينين فى غياهب السجن العام أو توضع قيود أخرى عليهم ، فقد أمرت بإلغاء هذا الإجراء من قبيل التذرع بهذا السبب عينه وهذا يقضى بأنه فى الحالات التى يُوجد بها ديون ، يكون التنفيذ مقصوراً على أموال المدينين أنفسهم وليس على ابدانهم ^(١) . وطبقاً لإرادة الامبراطور المؤله (*divus*) ، أمر بالآتى : لا يحق

(١) وهذه لفظة كريمة إذ تضمنت حرية الفرد وألغت استعباد المدينين العاجزين عن السداد .

لأحد ، أن يعمد إلى التستر وراء بيت المال ، فينقل ديونا من آخرين ويجعلهم يتخلون عنها لنفسه ، ما لم يكن هو الذى تعاقد عليها من قبل ، كما لا يجوز إطلاقاً أن يُلقى القبض على أشخاص من الأحرار ويُحد من حريتهم على أى نحو ، ما لم يكن هذا الشخص من المجرمين (الأشرار) ، ولا يجوز كذلك أن يُلقى بأحد فى السجن الخاص بالمدينين ^(١)، وذلك فيما عدا طائفة المدينين لخزانة الدولة " . وقد جاء هذا فى الأسطر ١٥ - ١٨ من مرسوم "تيبيريوس يوليوس الاسكندر" .

وكان هذا الوالى الرومانى القدير يهودياً مرتداً من أهل الاسكندرية وأعيانها وقد اثار أن ينضوى فى خدمة السلك الادارى الرومانى وهو ابن أخ الفيلسوف السكندرى "فيلون" وكان خبيراً وعليماً ببواطن الأمور ومطلعاً على أحوال مصر ولذلك أراد عندما سنحت له الفرصة أن يجتث بعض المفاصد التى ألمّت بالجهاز الإدارى وأن يُصلح أحوال البلاد وما علق بها من أدران . وقد ألمح إلى كل ذلك فى ثنايا مرسومه هذا ووعد بضرورة استئصال شائتها . وهناك فقرة طريفة فى هذا المرسوم تناولت موضوع البائنات وحق النسوة المطلق فى استرداد هذه الحقوق مع ضمان الدولة فى المحافظة عليها فقال فى هذا الصدد ما يلى : " أما البائنات التى تخص الغير والتى ليست فى حيازة الأزواج ولا فى قبضتهم ، فقد قضى فى أمرها أغسطس المؤله والولاء ، بوجوب أن تُرد من بيت المال للزوجات اللاتى ينبغى المحافظة على حقهن الثابت فى امتياز يقضى بالتنفيذ الحال المباشر (ή, πρωτοπραξία) " . وهذه الفقرة الخاصة بموضوع البائنات جاءت فى السطرين (٢٥ - ٢٦) من مرسوم هذا الوالى وهى فيما يبدو كانت منقولة حرفياً من مقننة مالية ما ولعلها هى وثيقة "الجنومون" المتضمنة لائحة الادىولوجوس .

(١) مثل هذا السجن كان يكنى له بكلمة (τό, πρακτόρειον) وكان ملحقا بديوان موظف عام مختص بتحصيل المتأخرات من الديون سواء أكانت نقدا أم عينا ويُلقب هذا الموظف بلقب (πράκτωρ) .

وهناك شق آخر له طرافته وأهميته البالغة ويتمثل هذا في عدة بنود من ٧١ حتى ٩٧ وكلها عن الكهانة ورجال الدين (*ἡ ἱεροσύνη*) وقد فصلت لنا الواجبات المفروضة على رجال الدين وطبقاتهم من كهّان وحملّة المقدسات وعرفّين ومشرفين على حفظ الأردية والملابس المقدسة وزمّارين وتعرضت بتفصيل وإسهاب لتلك الأعباء المنوطة برجال الدين على مختلف طوائفهم وطبقاتهم ومراتبهم وبيّنت لنا كيف كان هؤلاء يجرى اختيارهم وتنصيبهم وكيف كان تولى بعض هذه الوظائف يجرى بطريق الإرث وينحصر في الأبناء من الذكور وبنى الجنس (*τὸ γένος*) أما من كانوا ينتسبون إلى أمهاتهم وهم ممن عرفوا بكلمة (*ἀπατόρες*) فكان محرماً عليهم تولى أى من الوظائف الكهنوتية. على أن بعض وظائف الكهان كانت تُباع لمن يدفع أعلى الأسعار وهناك نص صريح كان يُحرّم على العلمانيين تولى أى وظيفة كهنوتية . وقد عرضت هذه البنود لموضوع الطقوس التى تجرى بين حين وآخر وما كان ينبغى اتّباعه من مراسم فى المواكب الدينية (*ἡ κομῶσια*) كما نصّت على عدد من العقوبات التى توقع على كل من يتخلى من رجال الدين عن واجباته ويعجز عن تحمل الأعباء الملقاة على عاتقه . وقد حرّمت هذه النصوص على رجال الدين أن يتجولوا ويظهروا على ملا من الناس وهم يرتدون الملابس الصوفية وليس الكتانية ، كما حرمت عليهم كذلك إرخاء شعورهم وإسدالها على أكتافهم وأصداعهم . أما صاحب الصدارة من الكهّان فكان له وحده الحق فى أن يلبس شارة العدالة ولعلها كانت ريشة الإلهة "معات" . ونصّت هذه البنود كذلك على الرواتب وموارد الدخل والأنصبة من الأضاحى التى تُوزع على مختلف رجال الدين وأوجبّت أن تكون هذه الأضاحى من عجول صغيرة مختومة بخاتم خاص . وهكذا جاءت تلك التنظيمات متناولة قواعد السلوك العام والمظهر الخاص من زى وخلافة ومراعاة أصول الواجبات الدينية التى كان يتحتم القيام بها وتاديتها على الوجه الأكمل وكيفية التصرف مع كل من يتقاعس عن الوفاء بها مع توقيع الغرامات والحرمان على جميع المخالفين لهذه الأحكام .

لمحات عابرة عما ورد في تلك المقننة

وهاهى بعض البنود الأخرى وأهم الموضوعات التى عرضت لها تلك المقننة المعروفة باسم "الجنومون" . على أن هناك موضوعات أخرى جانبية ، كانت الدولة المصرية على عهد الرومان مَعْنِيَة بها ، مثل شتُون الجندية وانضواء المصريين فى سلك المشاة وسلاح المجدفين فى الأسطول الرومانى وما كان ينبغى عليهم من سلوك عند التسريح من هذه الواجبات مع التحريم القاطع على أى من الجند العاملين فى الجيش أن يمتلك عقارا ثابتا فى الأقاليم التى يُعسكرون فيها وقد اختص المصريون المنضوون فى الاسطول الرومانى المرباط فى "ميسينوم" بجنوب إيطاليا بمميزات معينة هى منحهم المواطنة الرومانية بعد فترة من الخدمة على مدى خمسة وعشرين عاما . وقد وردت بضع اشتراطات كانت واجبة عند الإنضواء فى فرق الجيش المرباط فى مصر وجاءت نصوص صريحة خاصة بنوع العقوبات التى توقع على كل من يتسلل إلى صفوف الجندية خلسة وفى غفلة من السلطات وحتمت الضرورة بأن يَرَد إلى منزلته الأولى التى كان عليها . وهناك قواعد خاصة بالسفر إلى الخارج عن طريق البحر وضرورة الحصول على إذن صريح مُسبق بذلك واشترط حمل جميع الأوراق الدالة على ذلك وكان تهريب العبيد إلى الخارج ممنوعا حتى ولو كان ذلك برفقة أبناء أنفذتهم أمهاتهم من غير إذن من الدولة ونُص على توقيع العقوبة لمن يخالف ذلك وهى تقضى بمعاقبة المخالفين بمصادرة هؤلاء العبيد . وهناك مواد أخرى طريفة أفردت بنودها فى هذه الوثيقة ونُص فيها على تحريم الإقراض بضمان السوائل من زيوت ونبذ وخلافه وحُرِّم الإقراض فى أى من الأموال وموارد الدخل التى لدى المعابد بضمان أشياء سبق رهنها وذلك خشية ضياع هذه الموارد . وحُرِّم الربح بأكثر من عشرة دراهمات فى كل مئتين وهو ما يساوى مائة دراهمة ، ومعنى ذلك أن نسبة الربح كانت ١٢% بعد أن كانت فى عصر البطالمة ٢%

أى ٢٤% فى السنة وفرضت العقوبات الصارمة على مَنْ يُخالف هذه النسبة ويُتهم بمزاولة الربح الفاحش (usury). وهناك بنود أربعة هى المرقومة ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ كانت مُنظمة لقواعد تسجيل العقود وإبرامها فى إدارة خاصة كانت تُعرف بالسجل العيى أو العقارى (ἐγγισηων βιβλιοθήκη) ومقره الرئيسى بالاسكندرية وجاءت الاشتراطات بأن يتم ذلك التسجيل فى مواقيت معينة فهو بالنسبة للإقليم الطبى (Thebaid) خلال ستين يوماً من تاريخ كتابة هذه العقود أما بالنسبة للعقود المبرمة فى الأقسام الإدارية الأخرى فينبغى أن يكون إيداعها خلال ثلاثين يوماً . أما العقود النبرمة فى الاسكندرية نفسها فالمدة اقتصرت على خمسة عشر يوماً فقط . وفى حالة التقاعس عن القيام بهذا التسجيل ، فإن العقوبة المقررة هى مائة دراخمة مع ضرورة أن يتم هذا التسجيل قبل الخامس من الشهر التالى ، وجاء البند المرقوم (١٠١) مكملأ لهذا التنظيم فلص فيه على معاقبة أولئك الذين يقومون بتحرير عقود متضمنة أى رهن أو بيع عقارى دون تبليغ مسبق من السلطات المختصة فى إدارة الشهر العقارى أو السجل المدنى بالاسكندرية ، بفرض غرامة قدرها خمسون دراخمة .

وكان من شأن كل هذه الأحكام وغيرها مما يدخل فى صميم الحياة العامة وشئونها التنظيمية أن تحد من غلواء أولئك المستغلين والمستهترين وأن تضمن عدم ضياع الحقوق وأن تحفظ للناس أموالهم خشية الضياع فى عمليات خاسرة أو كان مقضياً عليها مسبقاً بالفشل ، ومما لا ريب فيه أن حرص الدولة على الاحتفاظ للناس بحقوقهم وأموالهم خشية أن تُسلب منهم بطريق التدليس ، يُعتبر حسنة من الحسنات والأفضال التى كان يباهى بها الحكام والاباطرة الرومان الذين كانوا يتشددون دائماً بكلمات هى (εὐνοία) (χάριτες) و (πρόνοια) فى كتاباتهم واعتبر هذا كله من مفاخر الرومان والمكرمات التى أسبغوها على المصريين وتغنوا بها وأشادوا بذكرها فى قراراتهم ، متمنين ومفضلين على المصريين بين حين وآخر بهذه الأفضال .

وقد عرض العالم الإيطالي سالقاتورى ريكوبونو (الأصغر) فى كتابه الصادر سنة ١٩٥٠ وعنوانه "جنومون الإديولوجوس" ^(١) لترجمة بنود هذا النص إلى الإيطالية مع التعليق المستفيض والشرح الوافى فى شتى النواحي القانونية وقد نوّه فى وصفه إلى أن هذه الوثيقة اشتملت على القوانين والتعليمات المالية التى أصبحت تُعرف فى مجموعها بالاسم الاتى (code fiscal ou financier) أى القانون المالى أو الضريبى . وقد اعتمد "ريكوبونو" فى الدراسة المتعمقة التى قام بها على الطبعة الأولى (editio princeps) التى نشرها العالم الألمانى "فلهلم شوبارت" (Wilhelm Schubart) وهى مَزودة بالنص اليونانى مع ترجمة إلى الألمانية ، وهناك ترجمة فرنسية قام بها العالم الفرنسى ثيودور رايناخ (Th. Reinach) سنة ١٩٢٠ وفى نفس العام قام العالمان لينل ، بارتش (Lenel & Partsch) بترجمة لاتينية وقد تم نقل هذه الترجمة اللاتينية حرفياً فى مجموعة عرفت بالاسم الأتى بترجمة لاتيكية (Fontes iuris romani antejustiniani del Riccobono) وهناك ترجمة انجليزية قام بها الن شستر جونسون (allan Chester Johnson) فى كتابه عن "مصر الرومانية حتى عهد دقلديانوس" ص ٦٤٨ - ٦٤٩ ثم أتبع ذلك بسرد مفصل للمواد فى ص ٧١١ - ٧١٧ . وقد التزم هذا المترجم الانجليزى باتباع حرفية النص إلى حد كبير ولم يكن يُعنى كثيراً بالقراءات أو التصويبات المختلفة فى الحالات التى وُجدت بها ثغرات فى النص ولكنه اثنو أن يتبع القواعد والتوجيهات التى أشار بها العالم الروسى المتأمر ك "ميشيل رستوفتزف" (Michel Rostovtzeff) فى تعليق له على الطبعة التى اضطلع بها العالم الالمانى "اكسكل جيلينباند" :- W. Uxkull Gyllenband , Der Gnomon des Idios Logos 1934 . وفى مقال طريف نشره رستوفتزف فى مجلة عرفت باسم "جنومون" Gnomon, XI 1935 pp. 524 ثم ناقش فيه جميع المسائل المتعلقة بهذا الموضوع وعرض لكثير من المسائل الأخرى حتى ولو لم تكن متصلة به بطريق مباشر ، كما عرض للنتائج التى أمكن استنباطها أو الوصول

(1) Il Gnomon dell Idios Logos par Salvatore Riccobono (Junior) . 1950.

إلى معرفة كنهها ثم عَقِبَ على ذلك بتوضيح جميع أوجه النشاط التي وُكِّلَت إلى هذا الموظف الكبير وهو "الاديولوجوس" وما طرأ من تطور تاريخي على نشأة هذه الوظيفة وناقش في ضوء ذلك طبعة الوثيقة الأصلية التي نُقِلَ عنها ذلك النص الذي وصل إلى علمنا وأصبح في متناولنا الآن . وفي موسوعة صدرت حديثاً (١٩٥٥ ثم ١٩٦٣ الطبعة الثالثة) تحت عنوان "الحضارة الرومانية" (Roman Civilization) الجزء الثاني لناشره العالمان نافتالي لويس ورينهولد (Naphtali Lewis and Meyer Reinhold) نجد بين طيات هذا المؤلف ترجمة انجليزية لهذه الوثيقة في الصفحات ٩ - ١٩ مع بضع هوامش تفصيلي.

وعلى هذا النحو يمكن أن نعتبر أن وثيقة "الجنومون" هي أهم وثيقة عن الإدارة الرومانية في مصر وأنها في صميمها عبارة عن تشريع وتقنين له طابع مالي جاء متضمناً لسلسلة من القواعد والأحكام التي كانت تصدر بين حين وآخر لصالح ذلك الموظف الكبير الملقب "بالإديوس لوجوس" ، وقد سبق أن قلنا أن هذا اللقب يتألف من شقين هما إيديوس (Idios) بمعنى "خاص" ولوجوس (logos) بمعنى "حساب" . وقد أدمجت الكلمتان وحذفت الحرف الأخير من الكلمة الأولى فأصبحت الصيغة الغالبة والمألوفة هي "إديولوجوس" وهي في مبناها يونانية الأصل ثم صارت في جميع اللغات الأوروبية محتفظة بشكلها وصورتها على النحو الاتي (Idiologos) ويُكنى بها ديوان الحساب الخاص بالإمبراطور أو بالأحرى ديوان الخاصة الإمبراطورية . وكان الموظف الذي يحمل هذا اللقب يُمثل أحد كبار موظفي الحكومة الرومانية المرموقين في مصر . وبالطبع كان عمله مختصاً بالإشراف على تنظيم موارد الدخل الاستثنائية التي كانت تتجمع من حصيلة الغرامات والمصادرات وما شابه ذلك .

وقد جاءت تلك الوثيقة مُدَوَّنة على الظهر (verso) من بردية تم العثور عليها على سبيل اليقين في قرية ثيادلфия (Theadelphia) المعروفة الآن باسم "بطن هاريت" الواقعة في الجنوب من بحيرة قارون صوب الغرب من إقليم الفيوم وهي محفوظة الآن بمتحف برلين

منذ عام ١٩١٢ ، ضمن مجموعة من البرديات الأخرى المتعلقة بموضوعات اقتصادية وضريبية . وتحمل هذه الوثيقة في متحف برلين رقمين أحدهما خاص برقم القيد وهو (١١٦٥٠) أما رقم النشر فهو ١٢١٠^(١) ، وتتألف هذه اللفافة البردية من قطع ثلاث تتراوح مساحة كل واحدة منها بين ٤٢,١٠٣ س م طولاً و ٦٠ س م عرضاً ، وعلى ذلك يكون الطول الكلى أزيد بقليل من مترين أو بالأحرى ٢,٠٥ متر ويبدو أن طولها الأصلي كان يبلغ ثلاثة أمتار وعرضها ٢١ س م والقطعة الأولى منها تحتوى على المقدمة أو الديباجة ثم البنود الأولى بدءاً من ١ حتى ٢٢ أما القطعة الثابتة فكانت تضم البنود من ٢٣ حتى ٧٩ والثالثة كانت تحتوى على البنود من ٨٠ حتى النهاية .

وقد أمكن قراءة ٢٥٢ سطراً من النص الباقي لدينا وبذا أصبحت الوثيقة كلها أو الشق الغالب منها مقروءة أما ما بقى من السطور الأربعة عشر الأخيرة بدءاً من السطر ٢٥٣ حتى ٢٦٦ فهي مبتورة للغاية وأصبح من العسير الوصول إلى معرفة كنه ما كانت تتضمنه هذه الفقرات الأخيرة أو استخلاص أى فكرة صحيحة عن مضمونها . وهكذا أصبحت جميع البنود الواردة فى هذه الوثيقة مدونة فى أحد عشر عموداً . وعلى الصفحة الأخرى من تلك الوثيقة نجد بيانات مُسطرة على الوجه (recto) تفيد قيد حسابات شهرية كان يقوم بتدوينها نفرٌ من خزنة الغلال وهم أمناء الشون وكانوا يُعرفون بالاسم الآتى (οἱ σιτολόγοι) ونطاق عملهم فى قرية صغيرة متاخمة اسمها برنيقة على مقربة من قرية فيلادلفيا الواقعة إلى الشرق من بحيرة قارون بأنفيوم^(٢) .

والخط الذى دُوِّنت به وثيقة "الجنومون" هذه يتسم بالوضوح والجمال ، بل إنه قريب

(1) BGU. 5.1210 dated 149 AD.

أما النسخة الأصلية التى دبجها أغسطس فقد وردت فى مجموعة بردى اكسيرينخوس :
P. Oxy. N. 42. 3014 as an early 1st cent. Edition .

(٢) عن خزنة الغلال ومجال عملهم فى مصر الرومانية انظر المقال المنشور فى مجلة بولندية بوارسو وعنوانه :

Sitologia in Roman Egypt. Journal of Juristic Papyrology vol. IV, 1950 by Zaki Aly.

الشبه من تلك الخطوط التي كانت تُدَوّن بها البرديات الأدبية التي تنتمي إلى القرن الثاني الميلادي . غير أنه في أثناء عملية نسخ هذه الصورة ، وقع الناسخ فيما يبدو في بضعة أخطاء ولكنه أدرك فيما بعد ما تردى فيه ، فقام بنفسه بتصويب بعض تلك الأخطاء ، ولكن فاته تصويب الباقي منها . ومع ذلك فبعض هذه الأخطاء التي بقيت على حالها دون أي تصويب ، ليست بالعويصة ولا بالصعب فهم المراد منها وإدراك كنهها ومعرفة صحتها في كثير من الأحيان . فضلاً عن ذلك فهناك عدد لا بأس به من الأخطاء الهجائية .

وقد جاء التنظيم والتبويب الواردان في هذه الوثيقة ، بحسب تقسيم الكاتب نفسه للنص في صورة بنود ومواد . ومن اليسير تمييز هذا الطابع بوضوح وجلاء لأول وهلة مما ظهر من ترقيم النصوص في الهوامش حسبما بدا واضحاً في الصور المرافقة . ومن الجلي أن الكاتب لم يُرقِّم سوى البنود الثمانين الأولى وفاته أن يُرقِّم الباقي منها . وعلى الرغم من أن المواد التالية لذلك وهي البنود من ٨١ حتى ١٢١ كان ينقصها الترقيم ، فإن البداية في كل فقرة أو بند كُتبت بحروف كبيرة حتى يسهل تمييزها . وليس في وسعنا الآن التأكد أو التثبت مما إذا كان هذا الترقيم قد ورد في النص الأصلي للوثيقة أم أنه كان إضافة من عمل الناسخ ، أتمه بيده . والرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب . وقد انبرى العالم الفرنسي "رايناخ" إلى تفسير ظاهرة عدم ترقيم البنود الأخيرة ، فافترض أن هذا لا يعدو أن يكون مجرد إجراء سببه الإهمال في أغلب الظن من جانب الناسخ الذي كان منوطاً بهذا العمل لصالح قرية ثيادلفيا .

على أن النظام الذي كان متبعاً في مراعاة التسلسل الوارد في هذه البنود ليس خالياً من الشوائب والعيوب . مع ذلك فإن بعض هذه البنود كان يجمع فيما بينها وحدة في الموضوع . وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الموضوعات الأساسية التي وردت في صلب هذه الوثيقة إلى أنواع ثلاثة : (١) قانون الإرث بدءاً من البند الثالث حتى البند السادس بعد الثلاثين (٢) الشئون المتعلقة بالدولة بدءاً من البند السابع بعد الثلاثين حتى السابع بعد

الخمسين (٣) القانون الكهنوتى بشقيه المصرى والإغريقى بدءاً من البند الواحد بعد السبعين حتى السابع بعد التسعين ، على أن كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة كان يتضمن بنداً رئيسياً ذا طابع عام ويعتبر بمثابة المقدمة التى تمهد لموضوعه ، وفى قانون الإرث يتصدر البند الثالث وفى شئون الدولة نجد البند السابع بعد الثلاثين هو الذى يستهل به موضوعه وفى القانون الكهنوتى يتصدر البند الواحد بعد السبعين وهناك تفرعات انقسمت إليها البنود نجمها فيما يلى : البنود الأولان (١ - ٢) وهما خاصان بموضوع حُرمة المقابر وما كانت تتمتع به من حقوق (ius sepulchri) ثم عدد لا بأس به من البنود من ٤ - ٢٢ وهى متعلقة بموضوع التركات والموارث والبنود من ٢٣ حتى ٣١ وهى خاصة بنظام الزواج وما كان يترتب عليه من ضمان الحقوق لكل من الزوج والزوجة ثم للأبناء ومصير البائنات وحق الزوج أو الزوجة فى إبرام وصية ما (ὁ δὲ ἀγαθὸς) أما البنود من ٤١ حتى ٤٤ فكانت تتعلق بالحقوق المختصة وتحرم ما كان يقوم به الأفراد من افتئات على حقوق الغير أو انتحال لصفات وكنيات أو نعوت ليست من حقهم . ثم البنود من ٤٥ حتى ٥٢ وهى خاصة بالزيجات المختلطة وما كان يترتب عليها من حقوق مدنية أو أهلية. والبنود من ٥٨ حتى ٦٣ كانت تخص نظام الاحصاء وضرورة إجرائه على فترات كل واحدة منها أربعة عشر عاماً والبنود من ٦٤ حتى ٦٩ وهى خاصة بالأوضاع التى تتعلق بأولئك الذين يرومون مغادرة البلاد خلسة ودون الحصول على جواز سفر يُخول لهم ذلك . (أما البند رقم ٧٠) فهو قائم بذاته ومتعلق بالنظام الإدارى وسلوك الموظفين العموميين وملا فرضته الدولة من قيود تغل حريتهم فى التصرف فى معاملاتهم مع الأهلىين وتضمن بقاءهم فوق الشبهات . والبنود من ٧١ حتى ٩٧ تتعلق بموضوع الكهانة ورجال الدين والسياسة التى اتبعتها الدولة إزاء الكهنة المصريين وهى تتم عن اسلوب أراد به الامبراطور الأول أغسطس أن يقلم أظافر رجال الدين ويحد من نشاطهم . والبنود من ٩٨ حتى ١٠١ كانت خاصة بالصيغة التى تسطر بها العقود المبرمة وما ينبغى أن يراعى فى ذلك ضرورة

توافر شروط معينة وأركان أساسية .

أما البنود بدءًا من ١٠٢ حتى ١١٥ فكانت تخص قواعد شتى وتتناول موضوعات متفرقة نذكر منها على سبيل المثال المعاملات والمبادلات وسُبل الإقراض وتحريم بيع الثمار قبل نضجها وجنيها وذلك لأن مثل هذا التصرف يُعتبر من قبيل بيع الخمر ومنها كذلك جعل سعر الفائدة ١% بدلًا من ٢% كما كان على عهد البطالمة وبذلك يكون سعر الإقراض هو ١٢% بدلًا من ٢٤% من قبل ثم نُص على التحريم على أى من الجند فى أثناء أداء الخدمة العسكرية أن يملك عقارا فى نطاق البلدان التى يعسكرون فيها . ويأتى فى آخر المطاف نص يخص شئون طائفة من العتيين والخصيان ومآل أى من التركات التى تكون لدى أحدٍ منهم سواء فى حالة الوصية إن وجدت أو عند عدم وجودها .

وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن هناك بعض التداخل ، فى نطاق كل مجموعة من البنود الأنفة الذكر والتى يوجد بينها شىء من الترابط فى موضوعها ، نجد أن بضع بنود قصيرة جاءت متعلقة بمجموعة من البنود الأخرى وموضوعة فى مكان بعيد عنها . وإذا أردنا أن نسوق تفسيراً لهذه الظاهرة ، فلربما كان ذلك راجعاً إلى التدرج التاريخى فى نشأة وثيقة "الجنومون" وما شابهها من تداخلات فيما ورد بها من تقنين فى الشئون المالية . وهنا يحق لنا القول أنه فيما يبدو كانت المواد من ١ حتى ٧٠ تمثل جوهر التنظيم الأساسى الذى وضعه الامبراطور الأول أغسطس . وفى هذا الصدد يرى العالم الفرنسى "رايناخ" أن نصوص المواد التى جاءت خارج النطاق المنسوب إلى "أغسطس" ، إنما ترجع إلى نوع من الإضافات أو التعديلات التى أدخلت فى عهد نفر من الأباطرة اللاحقين . ثم أن البنود الخاصة بموضوع الكهانة (من ٧١ حتى ٩٧) قد تمّ إضافتها برمتها فى أوائل القرن الثانى الميلادى ، حينما رُوى أن يُعهد إلى "الإديولوجوس" وديوانه بأن يقوم بالإضافة إلى عمله ، بالإشراف على تنظيم شئون الديانة وفرض السيطرة على إدارة المعابد من قبيل هذا الديوان . وفى خاتمة المطاف جاءت البنود من ٩٨ حتى نهاية الوثيقة تمثل نصوصاً

صدرت فى تواريخ لاحقة . ولعل الدليل على ذلك ما جاء فى البند ١٠٧ من تكرار إلى حد ما ، إذ أن مضمون هذا البند بالذات قد ورد من قبل فى ثنايا البند (٤١) وليس هناك من ضير فى أن الحكم الوارد فى الحالة الأولى وهى (٤١) جاء مقصوراً على المصريين وحدهم ، بينما جاء فى الحالة التالية (البند ١٠٧) بصورة اعم وأشمل .

تأريخ وثيقة "الجنومون"

ليس تحديد التاريخ الذى صدرت فيه هذه الوثيقة بالأمر اليسير . ومنشأ الصعوبة الكبرى التى يواجهها الباحث فى هذا الصدد كان راجعاً إلى عدم وجود أى من المصادر التى يُعتد بها أو يمكن الاطمئنان إلى صحتها . ويبدو أن آخر امبراطور حى ورد اسمه فى ثنايا هذه الوثيقة كان "أنطونينوس بيوس" (Antoninus Pius) (١٥٠ - ١٦١م.) وقد ورد ذكره فى البند السادس بعد الثلاثين ملقباً هكذا (ὁ κύριος θεός) والمقابل لذلك فى اللاتينية لقب (divus) أى المؤله . والجدير بالملاحظة أنه إذا كان التاريخ الختامى لهذه الوثيقة هو وفاة الإمبراطور أى فى عام ١٦١م. فإن استقراء الحوادث على بدء تحرير هذه الوثيقة يمكن أن تستنبطه من الواقعة الآتية وهى وجود قائمة بأسماء أمناء الشئون وخزنة الغلال وهم جماعة (sitologoi) فى قرية مجاورة هى برنيقة وكانت أسماؤهم مسطرة على وجه (recto) هذه البردية من قبل . ثم إن هذه القائمة بالأسماء كانت خاتمتها اسم الامبراطور الذى كان متولياً السلطة اذ ذاك فى عام ١٤٩م. وهذا يعتبر دليلاً ضمناً على أنه من غير المعقول أو المتصور أن يكون قد تم تدوين أى شئ على ظهر هذه البردية قبل عام ١٥٠م. بعد اعتبارها من سقط المتاع وإلقائها فى سلة المهملات وقتما أصبح حساب أمناء الشئون غير ذى موضوع وعندئذ أصبح الجزء غير المكتوب أو الخالى فى هذه الوثيقة وهو ظاهرها (verso) صالحاً وفى متناول كاتب قرية ثيادلفيا حتى يمكنه أن

يسطر عليه ما يشاء . وعلى ذلك فإن تاريخ تحرير "الجنومون" أمكن تحديده بالفترة الواقعة بين عام ١٥٠م. وعام ١٦١م. وهذا الرقم الأخير يمثل تاريخ وفاة الامبراطور "أنطونينوس بيوس" . غير أن العالم الفرنسي "كاركوبينو" (Carcopino) كان يخالف هذا الرأي وطلع علينا بمقولة مفادها إن تسطير "الجنومون" إنما كن يرجع إلى عهد الامبراطور "ماركوس أوريليوس" (١٦١ - ١٨٠م). وقد أيد في هذا الرأي عالمان جيلان هما "اكسل جيلينباند" و "روستوفتروف" . وهماى الحجة التى ساقها كاركوبينو مؤيدا لوجهة نظره وهى أن قسوة النظام المالى الذى اتسمت به بعض بنود "الجنومون" غير متسقة مع طبيبه "أنطونينوس بيوس" وطيبة قلبه وإنما تتفق مع السياسة المالية التى نهج عليها "ماركوس أوريليوس" . وهناك اعتبار آخر يمكن أن نسوقه تأييدا لوجهة النظر هذه وهو أن كتابة الجنومون على ظهر تلك البردية لم يكن ليتأتى إلا بعد انقضاء فترة زمنية ، تكون فى خلالها القائمة بأسماء أمناء الشون قد فقدت أهميتها وأصبحت عديمة الجدوى بعد انقضاء مدة كافية ، كانت فيها الحسابات والأرقام الواردة بها غير ذات موضوع . على أن العالمين "اكسل جيلينباند" و "روستوفتروف" عقبّا على ذلك بقولهما إنه مع التسليم بما لكل هذه الحجج والبراهين من أهمية وقمة فإنه يمكن أن تثار الملاحظة الآتية وهى أن تلك الحجة الأخيرة ليس بها القول الفصل وليست حاسمة فى هذا الموضوع نظرا لأنها لا تدحض البيئة المستمدة مما جاء فى البند السادس بعد الثلاثين حيث ورد اسم الامبراطور "ماركوس أوريليوس" وليس "أنطونينوس بيوس" . وخالصة الراى طبقا لما نوه عنه هذان العالمان ، فإن تاريخ هذه الوثيقة يصبح راجعا إلى حقبة من حقب حكم هذا الامبراطور "ماركوس أوريليوس" فيما بين السنين الآتية (١٦٩ - ١٧٦م). وفى أغلب الظن كان ذلك فى السنة الأخيرة وهى ١٧٦م التى أصبحت هى المعنية بالذات حيث أنه قد ظهرت فى هذه الفترة بعض الصعاب المالية بسبب الحرب الجرمانية التى كان قد شنها هذا الامبراطور . فضلا عن ذلك فهناك ملاحظة جديرة بالاعتبار وهى أن انتقال الإشراف

على المعابد إلى الموظف الكبير الملقب "بالاديولوجوس" إنما كان متمشياً مع رأى القائل بتأخير تاريخ هذه البردية . وفى واقع الأمر فإنه عندما تبدأ البنود التى ليس لها طابع مالى مباشر وهى طائفة البنود المتعلقة بشئون الديانة وطقوس العبادات ويتوقف عندها الترتيم فيما جاء بها من فقرات حتى بدت أنها كانت إضافات تنتمى إلى عهد متأخر . تلك هى أهم الحجج والأسانيد التى يمكن أن تُساق حول تاريخ هذه الوثيقة . وعلى أى حال فإنه يجب أن نلّم بأن عدم الدقة فى تحديد تاريخ هذه الوثيقة هو فى واقع الأمر مسألة نسبية ، ويكفى أن يكون تحديد هذا التاريخ عماده والمرجع فيه إلى طريقة تقريبية .

وفى هذا الصدد يقول العالم "رايناخ" ^(١) إنه طبقاً لما ورد فى ديباجة "الجنومون" ، أصبح واضحاً أن هذه الوثيقة تم إصدارها فى أول الأمر على عهد الامبراطور "اغسطس" الذى عمد على الأرجح إلى تضمينها بعضاً من القواعد والأحكام التى كانت مطبقة منذ العصر البطلمى ولدينا من الأمثلة الدالة على ذلك فيما جاء فى البند السابع بعد الثلاثين من إشارة صريحة إلى الأوامر الصادرة عن الملوك . وقد فسرت هذه العبارة على أن المقصود بها هم ملوك البطالمة وقيل كذلك أباطرة الرومان . ثم ما لبثت تلك اللائحة الصادرة عن ديوان "الإديولوجوس" أن تناولتها على مضى الزمان بعض الإضافات والتصويبات والتعديلات التى أجرتها عدة سلطات أولاًها الأباطرة المتعاقبون ثم تلى ذلك قرارات مجلس الشيوخ الرومانى ثم أحكام صادرة عن الولاة على مصر . وكان يأتى فى آخر المطاف قرارات "الإديولوجيين" المتعاقبين أنفسهم .

والآن يحق لنا أن نعرض بشيء من التفصيل لهذه التعديلات والإضافات التى صدرت عن تلك السلطات والجهات الأربع . أما فيما يتعلق بالأباطرة فمنشأ الصعوبة أن الوثيقة ذاتها سجلت بضع قرارات أصدرها الأباطرة الآتية أسماؤهم : "فسباشيان" (البند ١٨) ، "تراجان" (البند ١) ، "هادريان" (البند ٢) ، أنطونيوس (البند ٣٦) . ثم يأتى دور

(١) مقدمة الشرح للعالم "رايناخ" وقد تم نشرها فى عام ١٩١٩ ص ١٢.

الوالى الذى كان بوصفه نائب الملك (viceroy) يُعتبر بمثابة الرئيس الأعلى المباشر "للإديولوجوس". وبمقتضى السلطة المخولة له ، كان من الطبيعى أن يملى على زميله "الإديولوجوس" ما قد يترأى له من وجوب اتباع قواعد جديدة حسب مقتضيات الأحوال . وقد سبق أن المَحنا إلى أن الوالى "تيبيريوس يوليوس الاسكندر" فى سنة ٦٨م. قد باشر هذا الحق دون أية موارد ، مُنوها بذلك صراحة فى مرسومه المشهور الذى أصدره فى ذلك الحين ^(١) . وتدلنا وثيقة "الجنومون" فى بعض بنودها على أن بعض الاختصاصات التى كانت فى نطاق عمل "الإديولوجوس" انتقلت إلى مجال الوالى وأصبحت من صميم عمله القضائى . ومن الأمثلة على ذلك ما جاء فى البند (٤٠) وهو الخاص بانتحال المواطنة السكندرية والادعاء بحق التمتع بها دون سند قانونى ثم البند (٦٤) وهو الخاص بتحريم السفر إلى الخارج خلصة . ومن الطبيعى أن الأحكام التى كانت تصدر عن الوالى فى هذا الخصوص كانت ملزمة "للإديولوجوس" . ومما لا ريب فيه أنه كان فى مقدور الوالى أن يتصدى لأمور أخرى كثيرة ، نظرا لما كان يتمتع به من سلطات عليا . ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما ورد فى صُلب وثيقة "الجنومون" من أحكام صدرت فى أمور التركات من جانب الوالى "رُوفوس" (Rufus) على نحو ما جاء فى البند (٥٠) وروفوس هذا هو فى أغلب الظن الوالى المسمى "ميتيوس روفوس" (Metius Rufus) (عام ٨٩ - ٩٠م) وهناك مثل آخر فيما صدر من أحكام عن الوالى "أورسوس" (Orsus) (البند ٥٤) وهو فى رأى "رايناخ" ، خلافا لما ذهب إليه "شوبارت" (Schubart) ذلك الوالى الذى تقلد السلطة فى علم ٨٤م. وهناك والى آخر يسمى "نوربانوس" (Norbanus) أصدر حكما مخالفا لما سبق إصداره من قبل "رُوفوس" (البند ٥٠) .

أما بالنسبة للقرارات التى كان يُصدرها مجلس الشيوخ الرومانى وهى التى كان

(١) انظر المرسوم الذى أصدره هذا الوالى وما قيل بشأنه :

OGIS No. 669.1. 44 : Temple of Hibis by White & Oliver, Part II. Greek Inscriptions
No 4: L'Edit de Tiberius Julius Alexander by Gerard Chalon. 1964.

يُطلق عليها الاسم الآتى (Senatus Consulta) فكانت هى الأخرى ملزمة ولا مجال للشك فى هذا الإلزام . ومن المعروف أنه لم يكن هناك مجال للتدخل المباشر فى شئون مصر من قِبَل مجلس الشيوخ وذلك على اعتبار أن مصر كانت ولاية أو إيالة تابعة للإمبراطور واعتبرت من بعض الوجوه مملوكة ملكية خاصة له أى (patrimonium) ، وقد أحاطها بسياسات متين من الضمانات حتى لا يتدخل أحد من طبقة أعضاء السناتو فى أمورها ؛ غير أنه ينبغى أن نلاحظ أن لائحة "الجنومون" أشارت فى أكثر من موضع إلى عدد كبير من قواعد القانون المدنى الرومانى التى حَدَّثت بمنتهى الدقة حقوق الخزانة الإمبراطورية (fiscus) . ومن المسلم به أنه فى العصر الذى صدرت فيه هذه الوثيقة ، كانت جُلّ تعديلات القانون المدنى تتم على يد مجلس الشيوخ . والوثيقة التى نحن بصددتها تشير إلى تطبيق عدة قرارات صدرت عن مجلس الشيوخ فى تواريخ لاحقة لعصر "أغسطس" ، وإن كانت لم تُشر إلى ذلك صراحة . وفى الحقيقة إن ما جاء فى ديباجة هذه الوثيقة وما تضمنته من إشارات إلى مثل هذه التعديلات التى وردت فى هذه الديباجة ، يجب أن نُفهم على أنها تنطوى على تطبيق للنشاط التشريعى لمجلس الشيوخ ، وليس على أنها بحال ما إقحام أو تدخل سافر من جانب مجلس الشيوخ فى إدارة شئون مصر . و"الإديولوجوس" فيما نعلم لم يكن من حقه إطلاقاً أن يُدخل أى تغيير على لائحة فرضتها عليه سلطة أعلى منه . على أنه بوسع بطبيعة الحال إصدار أحكام من أجل تنفيذ ما تضمنته هذه اللائحة المفروضة عليه وما جاء بها من قواعد ، بل ومن حقه تكملة ما قد يظهر من نقص فى الوسائل المقررة لتنفيذها . ويضاف إلى ذلك بعض الاختصاصات القضائية المقررة له فى كثير من المسائل التى تضمنها "الجنومون" . على أنه مهما بلغ "الجنومون" من دقة فى الصياغة وما كان يحتوى عليه من أحكام تفصيلية ، فإنه سترد بلا ريب حالات تُجَدِّد أن يرد بشأنها أى نص وهنا يبدأ الاجتهاد فى التخييج والتأويل . ولا شك أن الأمر كان يستدعى فى حالات أخرى ترك الحرية المطلقة للقاضى كيما يفسر ما ينبغى عمله بشأنها. وقد جُمعت أمثال

هذه القرارات الصادرة عن "الإديولوجيين" وتلك التي كانت من عمل الولاية وحفظت جميعها بعناية في أرشيف المحفوظات للاستئناس بها عند الضرورة . ويشير البند ٢٣ من وثيقة "الجنومون" صراحة إلى حكم صادر من "أردالوس" (Ardalus) وهو الذى كان بلا ريب يشغل منصب "الإديولوج" فى عام ١٢٢-١٢٣م. وجاء اسمه بالكامل هكذا "يوليوس أردالوس" . وبالطبع كان مصير هذه القرارات أن تُصبح ذات حُجية ، على اعتبار أنها سوابق قضائية هامة يُعتمد بها . على أن ما يُقرب من نصف بنود هذه الوثيقة لم يكن يُؤلف فى حد ذاته أى قواعد قانونية ، وإنما كان يُشير فقط إلى سوابق قضائية ، ترجع فى معظمها إلى قضاء "الإديولوجوس" نفسه . وحينما سجلت كثير من البنود أى قرارات متعارضة أو تفسيرات واختلافات فى مقدار الحصة الواجب مصادرتها ، كانت هذه فرصة مُتاحة "للإديولوجيين" اللاحقين ، مكنتهم من حرية الاختيار والتصرف فيما يُعين لهم . وهكذا ظهر إلى جانب النصوص الواردة فى هذه اللائحة نوع من القضاء المكمل لهذه النصوص . ومن المعروف أن القانون البريتورى كان يسُد أوجه النقص التى تظهر فى القانون المدنى .

على أن كاتب قرية "ثيادلفيا" الذى قام بنسخ هذه الوثيقة ، فاته أن يُثبت فى الوثيقة التى قام بنسخها اسم حاكم الاقليم او المحافظ (strategos) الذى أصدر إليه الأمر بأن يضطلع بهذه المهمة . وقد نجم عن ذلك عدم القدرة على تحديد تاريخ صدور هذه الوثيقة بالدقة . ومع ذلك فإنه فى وسعنا تحديد هذا التاريخ على نحو تقريبي ، إذا أخذنا فى الاعتبار الواقعتين التاليتين ، أولا ما ورد فى الوثيقة من إشارات عابرة إلى قرارات شتى صادرة من نفر من الأباطرة وهم "سياسيان" ، "تراجان" ، "هادريان" ، "انطونيوس بيوس" ، هذا فضلا عن الامبراطور العظيم "أغسطس" . وقد جاء فى هذه الوثيقة وصف الأباطرة الثلاثة الأول بكنيات جعلت من كل واحد منهم إلها (θεός) أى (divus) وهذا أمر يجعلنا نفترض بحق أنهم كانوا قد توفوا ثم تم تأليههم بعد وفاتهم برفخهم إلى السماء (apotheosis).

أما البند ٣٦ فقد ورد به اسم "أنطونينوس" وتمت الإشارة إليه بعبارة مغايرة ووصف على النحو التالي (Αντωνεῖνος Καίσαρ ὁ κυρίος) أى الامبراطور "أنطونينوس" الملقب بمولانا وسيدنا والمعنى المستفاد من ذلك النص أنه كان لا يزال عندئذ على قيد الحياة وبالتالي تكون نسخة "الجنومون" التى فى متناولنا لا تزال متداولة فى ذلك الحين وترجع قطعاً إلى عهد حكم هذا الامبراطور "أنطونينوس". وهنا تنشأ صعوبة أخرى وهى أن هذا الاسم بالذات ينطبق على ثلاثة من الأباطرة هم (١) "أنطونينوس بيوس" (٢) "كاراكلا" (٣) "الاجابالوس" ولكننا يجب أن نستبعد الاسمين الأخيرين نظراً لأن الخط الذى سطرت به هذه الوثيقة يقطع بأنها ترجع إلى القرن الثانى الميلادى وليس إلى صدر القرن الثالث الذى ينتمى إليه الأخوان "كاراكلا" و "الاجابالوس" يعد والدهما "سيبتيموس سيفيروس" (١٩٢-٢١١م). وفضلاً عن ذلك فالحالة القانونية والاجتماعية التى تكشفنا لنا من ثنايا هذه الوثيقة جاءت مُعبِرة عن أوضاع كانت قائمة فى أواخر القرن الثانى الميلادى ويُضاف إلى ذلك حالة التمييز العنصرى بين سكان مصر وما ترتب على ذلك من تفرقة فى المعاملة . وما كانت هذه التفرقة لتصبح ذات موضوع قبيل دستور "كاراكلا" ويعد صدوره وإلغاء تلك التفرقة وجعل السكان فى مصر سواسية فيما عدا المستسلمين (dediticii) وهذا الدستور عُرف بالدستور الانطونينى (Constitutio Antoniniana) وكان صدوره فى عام ٢١٢م. وبه حُسم الموقف بالتسوية بين جميع السكان الأحرار فى الامبراطورية من حيث تمتع الجميع بالمواطنة الرومانية ^(١) (Civitas) وهكذا نستطيع تحديد تاريخ هذه الوثيقة بصفة إجمالية على أنها صدرت فى عهد "أنطونينوس بيوس" (١٣٨ - ١٦١م) .

والأمر الثانى هو أننا نستطيع تحديد تاريخ هذه الوثيقة بصورة أكثر دقة من ذى قبل وهذا إذا ما رجعنا إلى تاريخ الحسابات المدونة على وجه هذه البردية التى استخدم ظهراً فى كتابة تلك الوثيقة . ولما كانت هذه الحسابات ترجع إلى العام الثانى عشر من حكم

(1) A.H. M. Jones, Studies in Roman Government & Law 1960, pp. 127 - 140 :- The Dediticii & The Constitutio Antoniniana.

"أنطونينوس بيوس" أى إلى عام ١٤٩م. فإن هذا التحديد له جدواه ، خاصة إذا علمنا أنه كان لابد من انقضاء فترة زمنية معقولة حتى تصبح بعدها هذه الحسابات عديمة الجدوى وغير ذات موضوع وعندئذ لا غضاضة فى استخدام ظهر الوثيقة لغرض آخر . وقياساً على ذلك يمكن القول إن هذه البردية لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون صالحة لكتابة أى شىء على ظهرها قبل عام ١٥٠م على الأقل . وفى ضوء هذا التخريج يمكن أن نسوق هذه الحقيقة وهى أن تاريخ هذه الوثيقة يرجع إلى الحقبة ما بين ١٥٠م - ١٦١م.

وبقى أن نتعرف على شخصية ذلك الموظف الكبير الذى كان يحمل لقباً مرموقاً هو "الإديولوجوس" ثم قام بإصدار هذه الوثيقة وأمر بإعدادها للنشر بصورتها هذه حتى أصبحت صالحة للنسخ وللتداول . ويمكن أن نحصر الاختيار بين واحد من ثلاثة هم ممن تولوا وظيفة "الإديولوجوس" فى الفترات والحقب التالية (١) "كلوديوس آجاتوكليس" (Claudius Agathocles) ١٥٣ - ١٥٦م. (٢) "بوستوميوس" (Postumius) حوالى ١٥٨م. (٣) "ألبوس سيرنيانوس" (Ulpus Serenianus) (١٦١ - ١٧٠م).^(١)

وقد عرض العالم الإيطالى "ريكوبونو" (الأصغر) فى مقدمة كتابه الذى صدر بالإيطالية فى عام ١٩٥٢ ص ٧ ، وتناول فيه موضوعاً فى غاية الأهمية ألا وهو ماهية ذلك "الجنومون" وما هو التفسير اللفظى لهذه الكلمة الأعجمية فقال : إنه يبدو من ثنايا وثيقة "الجنومون" أن تلك اللفظة كانت تعنى تعبيراً متداولاً ودليلاً على أى عمل متضمن بعض القواعد والإرشادات التوجيهية فيما كان يصدر عن الإدارات العامة حتى يلتزم بها سائر الموظفين وقد عَقب "ريكوبونو" على ذلك بأن رددَ بإيجاز ما ذكره العالم الفرنسى "رايناخ" عن تلك المصادر التى استقيت منها تلك القواعد والأحكام حسبما وردت فى صلب "الجنومون" ثم أوضح الغرض من اصدار هذه اللائحة .

(١) انظر المراجع التى ذكرها فى هذا الشأن العالم الألمانى "بلاومان" (Plaumann) فى كتابه ص ٩٥.

والرأى السائد الآن ينم على أن مقننة "الجنومون" لم تصلنا بصورة كاملة وإنما بقي منها فقط ملخصات مقتضبة وشاملة على أهم المواد الرئيسية كما يوحي بذلك النص الوارد في السطرين ٤ ، ٥ من المقدمة وهو على النحو التالي (τὰ ἐν μέσῳ κεφάλαια) وهكذا جاء ورود تلك العبارة المقتضبة في ديباجة الوثيقة دليلاً إيماء دليلاً على طبيعة المحتويات التي تضمنتها هذه الوثيقة فوصفتها بأنها تتم عن رعوس موضوعات متداولة وواردة في صور مقتضبة أو بالأحرى ملخصة (ὀλιγομέτρια = in small compass) .

وأياً ما كان هذا الرأي الذي ذهب إليه الباحثون في تفسير هذه العبارة أو تلك وشرح المعاني المستفادة من أيهما ، فإنهم أجمعوا على أنها تشير إلى أن أحد رؤساء ديوان "الادبولوجوس" ارتأى أو قَدَّر أنه من الأهمية بمكان أن يوافي مرعوسيه بالأجزاء الرئيسية من "الجنومون" الأصلي وأن يوافيهم بنسخ مقتبسة منها . وطبقاً للمعيار الذي قَدَّره العالم الإيطالي "ارانجيورويس" يكون النص الأصلي قد تم تلخيص جميع فقراته أو أن الأمر اقتصر على تلخيص وافى لتلك الفقرات التي جرى العمل على تطبيقها . وإنه لمن الصعوبة بمكان أن نتعرف الآن على مبلغ ما كان من تلك النصوص منقولا بحذافيره عن التعليمات الواردة في كتاب شامل متضمن لها جميعها (liber mandatorum) مما كان يصدر بين حين وآخر عن الأباطرة وهل كان يجري التمييز بينها وبين تلك التي لا تخرج عن كونها قرارات صادرة عن الهيئات القضائية سواء ما كان منها قضاء الوالى أو قضاء "الادبولوجوس" .

وفى أغلب الظن يمكن القول بأن صدور "الجنومون" جرى حينما تولى السلطة أحد أولئك "الادبولوجيين" الخمسة الآتية أسماؤهم : (١) "تيربوس كلوديوس يوستوس" (Tiberius Claudius Justus) (١٤٦ - ١٤٨ م) (٢) "فلافوس ميلاس" (Flavius Melas) (١٤٨ - ١٥٠ م) (٣) "كلوديوس أجاثوكليس" (Claudius Agathocles) (١٥٣ - ١٥٥ م) (٤) "بوستوموس" (Postumus) (١٥٨ - ١٥٩ م) (٥) "البوس سيرنتيانوس" (Ulpus Serentianus) (١٦١ - ١٧١ م) .

وهناك تساؤل قد يجول بالخطر حول ما إذا كان نص "الجنومون" الحالي باليونانية جاء مترجماً عن أصل لاتيني ؟ وقد ذهب "شويارت" في أول الأمر إلى أن الشق الأكبر من مواده وبنوده ، إن لم تكن كلها ، مستقى عن أصل لاتيني وعقب على ذلك بقوله إن الفقرات التي تناولت العلاقات بين المصريين وحدهم ، مثل الأمور المتعلقة بالعبادات ورجال الدين وهي الواردة في عدد من البنود بدءاً من ٧١ حتى ٩٧ ، وهذه هي وحدها التي صدرت في الأصل باللغة اليونانية ثم مضى "شويارت" في تخريجه ، معتمداً على الأبحاث التي قام بها العالم "اشتين" (Stein) ، فقال أن التعليمات (mandata) والفتاوى (rescripta) التي صدرت عن الأباطرة وكانت موجهة إلى مختلف الموظفين ، جاءت أصلاً باللغة اللاتينية . وطبقاً للرأى الذى طلع به "شويارت" ، كانت الترجمة اليونانية "للجنومون" قد صدرت عن ديوان "الإديولوجوس" فى الإسكندرية ثم جرى توزيعها على مختلف الموظفين التابعين لهذا الديوان فى جميع أنحاء البلاد . على أن هذا الرأى الذى أدلى به "شويارت" كان محل نقد وتفنيذ بل واعتراض من جانب "أرانجيورويس" وطائفة أخرى من الباحثين وذلك على أساس أن الديباجة جاءت خلواً من أية إشارة إلى مثل هذه الترجمة عن أصل لاتيني ، بل إنها على العكس من ذلك أشارت إلى أنها كانت تتألف من أحكام الولاة المتعاقبين ومن قرارات رؤساء ديوان "الإديولوجوس" على التوالي . وقد شارك فى توجيه مثل هذا النقد كل من العالمين "لنيل" و"بارتش" وجاء فى تعقيبهما أن جزءاً من نصوص "الجنومون" قد ترجم بالفعل عن اللاتينية ولكن الكثرة الغالبة فيه قد دُوت باللغة اليونانية مباشرة ، وتلك هى الأجزاء المتعلقة بالنواحي القانونية ، سواء أكانت هذه النواحي القانونية خاصة باليونانيين وحدهم أو باليونانيين والسكندريين أو باليونانيين والمصريين . والسبب فى ذلك أنه كان من الصعوبة بمكان ، بل من المستحيل ، أن تتم كتابة مضمون هذه المواد بالذات باللغة اللاتينية .

وظيفة "الإيديولوجوس" في الميزان

منذ أن قام العالم الألماني "بلاومان" (Plaumann) بدراسة شاملة ومستفيضة عن هذا الموضوع ، أصبحت النتائج التي توصل إليها مرجعاً أساسياً في هذا الشأن ^(١). و"الإيديولوجوس" في أصل معناه هو مدير ديوان الحساب الخاص بالإمبراطور وأصبح يُعتبر من كبار الموظفين في السلك الإداري بمصر الرومانية . وقد أشار إليه المؤرخ الجغرافي "إسترابون" في الكتاب السابع عشر من مؤلفه ، فصل (١) قسم (١٢) واعتبر إياه مع القاضي الأكبر (dikaiodotes = Juridicus) في منزلة واحدة وكلاهما كان تابعاً للوالي ويخضع له مباشرة . وقد حدّد "إسترابون" تلك الاختصاصات الرئيسية التي كانت لذلك "الإيديولوجوس" ، فقال أنها كانت تنطوي على جهوده في البحث والتحري عن الأموال السائبة والكشف عما ينبغي منها أن يكون مصيره وماله إلى الخزانة . ثم أصبح منذ القرن الثاني الميلادي له الإشراف على المعابد التي امتد اختصاصه إليها .

وطبقاً لرأى العالم البريطاني "استيوارت جونز" ^(٢) (Stuart Jones) أصبحت كل من وظيفة "الإيديولوجوس" ووظيفة الكاهن الأعظم (archiereus) موحدة و تقمصهما شخص واحد في عهد الامبراطور "سيبتيميوس سيفيروس" . غير أن العالم الألماني "أكسل جيلنباند" قد ذهب إلى أن اندماج هاتين الوظيفتين كان قد بانت بوادره بالفعل في عهد الامبراطور "ماركوس أوريليوس" ثم تمّ واكتمل في عهد سيبتيميوس سيفيروس" في عام ١٩٧ م.

وفي رأى العالم الفرنسي "رايناخ" أن وظيفة "الإيديولوجوس" لم تكن في الحق من

(1) G. Plaumann, Der Idiologos : M. Rostovtzeff, Social and Economic History of Hellenistic World, vol. 111, pp. 1493 – 1550.

(2) Stuart Jones, Fresh Light on Roman Bureaucracy, 1920, p. 22.

مبتكرات العهد الرومانى وإنما كانت ترجع إلى العصر البطلمى ، وذلك على الأقل منذ عام ١٦٢ ق.م. على عهد الملك "بطلميوس فيلوميتور" وكان هذا الموظف يُلقَّب منذ ذلك الحين بأنه المشرف على الحساب الخاص (ὁ πρὸς τῇ ἰδίῳ λόγῳ) أما فى العصر الرومانى فكان يُطلق عليه فى أوراق البردى وفى النقوش ، الاسم الرسمى الآتى: (ὁ πρὸς τῇ ἰδίῳ λογῳ τεταγμένος) أى أنه هو الموظف الموكل بالإشراف على الحساب الخاص ، وجاء هذا فى المرسوم الذى أصدره والى "تبريوس يوليوس الإسكندر" سنة ٦٨ م. وكان يُطلق عليه كذلك بضع ألقاب أخرى ، لا تخرج عن هذا المعنى ، نذكر منها ما يلى :-

ἐπίτροπος Αἰγυπτίου ἰδίουλόγου ; κράτιστος ἐπίτροπος Αἰγυπτίου

ὰδίουλόγου وذلك من قبيل التعظيم والتفخيم فى الألقاب . وقد جرى "إسترابون" على اختصار هذه التسميات فكان يُطلق على من يتولى هذه الوظيفة اسماً مسبوقاً بنعتٍ له مغزاه وهو الملقب أو المسمى بصاحب الحساب الخاص أى بالإديولوجوس : (ὁ, προσαγορευόμενος ἰδίους λόγος) كما كان هذا الاسم يُطلق على الديوان نفسه . وقد شاع على السنة الناس استعمال اللفظين معاً للدلالة على كل من الوظيفة والموظف على السواء . ثم جرى من قبيل الاختصار حذف الحرف الأخير وهو السيجما من كلمة (ἰδίους) وادمجت الكلمتان (ἰδίους + λόγος) فأصبحتا كلمة واحدة هى (Idiologos) وبذلك يكون قد حدث شىء من التطور فى إعراب الكلمة ونحتها .

اختصاصات الوظيفة

وقبل أن نعرض لاختصاصات تلك الوظيفة السامية يقتضى الأمر إلقاء نظرة عابرة على التنظيم السياسى والإدارى الذى كان مرعياً فى العصر الرومانى ثم ما جابهه الفتح

الرومانى على مصر من مستحدثات ومستجدات وما أدخله الرومان من تغييرات فى النظم التى كانت سائدة من قبل فى البلاد . ويعد ضم مصر إلى الحكم الرومانى ، كان عصر الفتوحات الرومانية الكبرى قد انتهى إلى حد ما وبدأ عصر جديد كان مطبوعا بطابع الزعامة الفردية (Principate) والامبراطور الملقب بـ "البرنكس" (Princeps) أو بالزعيم وبذلك تكونت امبراطورية عالمية كان يُكنى لها عادة بكلمتين هما (orbis terrarum) كمثلة للعالم المتحضر برمته إذ ذاك .

وفى الوثيقة المشهورة والمعروفة بأثر أنقرة (Monumentum Ancyranum) وهى الوصية التى دبرها "أغسطس" مُضمناً إياها جميع أعماله المجيدة (Res Gestae) التى أتمها والمبالغ التى صرفها والحروب البرية والبحرية التى خاضها وتحقق له التصرف فيها- وفى هذه الوثيقة جاء ذكر مصر صراحة فى جملة ماثورة عنه فى سطر واحد وهى (Aegyptum imperio populi Romani adieci) ومعناها "أننى وضعت مصر تحت سلطان الشعب الرومانى" ^(١). ثم جاءت فى نقش مسطر فى أسفل المسلة المقامة حتى الآن فى ميدان الشعب بروما ، عبارة مماثلة ، مؤكدة نفس المعنى وهى (Aegypto in potestatem populi Romani redacta) وفى هذا النقص جاء النص الكامل لجميع الألقاب والمناصب التى تقلدها الإمبراطور "أغسطس" فى ذلك الحين وهو عام ٢٣ ق.م.

(Imp. Caesar Divi f. Augustus, Pontifex Maximus, Imp. XII, Cos. XI, Tribunicia potestas XIV, Aegypto in potestatem, Populi Romani redacta, soli donum dedit.)

وهكذا كان قيام النظام الامبراطورى إيذاناً بانتهاء عصر الجمهورية (Res Publica) وبالتالي توارى النظام الجمهورى وتمكنت فى الوقت نفسه كل القوى الاجتماعية والاقتصادية من أداء مهامها عن طريق تنظيم إدارى وسياسى جديد على

(١) هامو النص اليونانى المماثل للنص اللاتينى :-

Section 27 :- Αἴγυπτον δήμου Ρωμαίων ἡγεμονία προσέθηκα .

أوسع نطاق . وكان من مقتضى هذا التنظيم الجديد إتاحة الفرصة كيما تُدار البلاد التى خضعت لروما على نحو وأسلوب يتفق مع طبيعة كل إقليم على حدة ، بحيث لا تطبق قواعد واحدة فى إدارة كل الأقاليم . وكان خضوع مصر لروما حدثاً جليلاً ، نظراً لما لهذا القطر بالذات من أهمية خاصة ولما كان يتمتع به من مركز سياسى واقتصادى واستراتيجى ممتاز . وهذا ما حدا بالامبراطور الأول "أغسطس" ، إلى أن يتخذ جميع الضمانات الكفيلة بتمكينه من إحكام الرقابة والسيطرة على حكم مصر ، مع المحافظة على النظام الإمبراطورى . على أن وضع مصر كان مختلفاً عن غيرها من البلاد فى أرجاء الشرق وذلك أنها كانت أرض الفراعنة حيث قامت بها مدنية قديمة وعريقة ، وهذا هو السبب الذى جعل الإمبراطور الأول مضطراً إلى احترام العقائد الدينية والعادات المحلية السائدة لدى المصريين وهذه كلها أمور جعلته يخشى دائماً الإقدام على تغيير شىء منها أو المساس بها أو تبديلها بغيرها ، تجنباً للعواقب الوخيمة إذا مستها بسوء . وفى هذا الصدد يقول المؤرخ الرومانى "ليفى" *"Nihil mutari ex antiquo sine confusioni"* (multarum rerum et perturbatione populi) ومعنى هذه الفقرة أن "أى تناول للأوضاع القديمة بشىء من التغيير والتبديل لا يمكن أن ينجم عنه سوى الاضطراب فى كثير من الأمور والارتباك فى أحوال عامة الناس" .

ومن أجل هذا كله كان لمصر وضع خاص فى الإمبراطورية الرومانية من حيث أسلوب الحكم والنظم الإدارية المتبعة فى تسيير دفة الأمور فى هذه البلاد ، وذلك بالمقارنة مع غيرها من سائر الولايات الرومانية . ففي مصر أصبح "أغسطس" إلهاً يُعبد (δ , θεός) ، أسوة بما كان متبعاً من قبل على عهد الفراعنة ثم على عهد الملك الفارسى "قمبيز" وحكم الإسكندر الأكبر والملوك البطالمة المتعاقبين . وقد اتخذ "أغسطس" من مصر ما يمثل الملكية والإرث الخاص به أى أنها (patrimonium) وذلك على الرغم من إعلانته الرسمى فى أثر أنقرة القاضى بأنه وضع مصر تحت سلطان

الشعب الرومانى وهذا قول هراء لا يمثل الحقيقة . وفى هذا الصدد يقول المؤرخ الرومانى تاكيتوس (Tacitus) فى حولياته ، الكتاب الثانى فصل ٥٩ ما يلى (Augustus ... seposuit Aegyptum) أى أن "أغسطس" أحاط مصر بسياس خاص وانتحى بها (مكانا قصيا) . ووضعها فى جعبته وفى طى جلبابه ، وقد برز هذا المعنى بشكل جلى فى واقعة مشهورة عندما قام بزيارة البلاد عضو من أعضاء الأسرة الامبراطورية وهو "جرمانيكوس قيصر" فى سنة ١٩م . على عهد الإمبراطور الثانى "تيبريوس" . وكانت الحجة التى تدرع بها هذه الأمير فى قيامه بزيارة هذه البلاد هى الرغبة فى مشاهدة ما بها من اثار وتنفذ أحوالها . على أن الدافع الحقيقى له على زيارة مصر كان اهتمامه الشديد بأمرها ، مما جعل الإمبراطور يرتاب فى نواياه وبخاصة عندما تبسط فى سلوكه وتحبب إلى الناس وعمل على تخفيض اثمان القمح بعد أن أمر بفتح شون الغلال وتيسير حصول الناس على الميزة منها . وقد لقيت تصرفاته هذه وإجراءاته العديدة الترحيب الشديد من قبل الجماهير وكانت محل رضائهم . ومن أمثلة ذلك أنه كان عندما يتجول فى شوارع الإسكندرية يتبسط مع الناس ويسير من غير حرس من الجند وهو المرتدى للزى اليونانى ، والمتنقل للصندل واللابس للقميص (الخيتون) (ὁ χιτών) والهيماطيون (τὸ ἱματίον) والعباءة (ἡ χλαμύς) وكلها أزياء يونانية صميمة بدلا من لبس "التوجا" وهى الزى الرومانى المألوف وقد ضاق الإمبراطور ذرعا بهذا الأسلوب وعبر عن سخطه وعدم رضائه عن مثل هذه التصرفات الطائشة من قبل "جرمانيكوس" . وبعث له بتقريع شديد لقيامه بهذه الزيارة إلى الإسكندرية دون أخذ تصريح مسبق من الإمبراطور حتى يُسمح له بالقيام بهذه الزيارة ووجه له اللوم لأنه بتصرفه هذا كان مخالفا للوائح والتعليمات التى استنتها "أغسطس" وهو أول من بادر بالإفصاح عن أسرار الحكم (arcanum imperii) وكشف النقاب عن مكنون الأركان التى أرسى قواعدها . وكانت هذه تقضى بالتحريم المطلق على أعضاء السناتو والنابيين من طبقة الفرسان (eques) أن

تطا أقدامهم أرض مصر إلا بتصريح من الامبراطور . وهكذا أحيطت مصر بسياج مثنين خشية أن يقوم أى شخص من الطبقات المذكورة بالاستيلاء على هذه البلاد والاعتصام بها والدفاع عنها بقوة صغيرة ، نظرا لما تتمتع به مصر من مركز استراتيجى ممتاز ضد اعظم الجيوش وأضخمها ثم يمكنه بعد ذلك التحكم فى إيطاليا واذلال روما بمنع موارد الغلال عنها وتجويعها^(١) ، كما حدث بالفعل عند تنصيب "فسباسيان" (Vespasian) امبراطورا بفضل والى مصر "تييريوس يوليوس الاسكندر" سنة ٦٩م.

وكانت عقلية الشعب المصرى ومزاجه الذى تكون خلال العديد من القرون قد أوجب على الفاتحين لمصر على مر العصور أن يراعوا أكبر قدر من الحرص والتبصر فى معاملة الشعب المصرى والمحافظة بقدر المستطاع على ما كان لهم من عادات وتقاليده . وقد عبّرت عن هذا المعنى عالمة بلجيكية تسمى "مارى تيرز لانجى" (M. Th. Lenger) فى مقال عنوانه "Les vestiges de la legislation des Ptolemées en Egypte, à l'époque romaine"^(٢) فقالت "لم يكن فى وسع "أغسطس" نقض جميع النظم العامة القائمة بمصر على نحو ينم عن التحدى السافر ، كما لم يستطع اغفال التقاليد المرعية ، أو التكرار لها فكان يجمع بوجه عام بين هذه وتلك ويوائم بينها . ثم إنه أخذ شيئا فشيئا يتحسس طريقه ويتلمس السبل هو وكل من جاء بعده من الأباطرة ، نحو إدخال بعض التعديلات والتغييرات التى كانت تقتضيها ظروف الأحوال الجديدة وتمليها حالة البلاد فى ظل الحكم الجديد" .

أما فيما يتعلق بالتنظيم السياسى ، فإن الفكرة السائدة عند المصريين عن الدولة ، هى أنها عبارة عن تجسيد فى شخص الملك وأن العماد فيها قائم على الدين . ومن أجل

(١) عرض لهذا الموضوع العالم فان جروننجن (B. A. Van Groningen) فى مقال عنوانه "مصر والامبراطورية" وهو منشور فى مجلة إيطالية تسمى (Aegyptus) العدد ٧ (للسنة ١٩٢٦) صفحات ١٨٩ - ٢٠٢ .

(2) Melanges de Visscher, II, Bruxelles, 1949, p. 68 - 69.

ذلك كان المصريون يؤدون فروض الطاعة والولاء والاحترام للملك بوصفه سليل الآلهة، بل وكذلك على اعتبار أنه هو نفسه إله على الأرض في أثناء حياته . وكان الأخذ بهذا المبدأ والعمل على تطبيقه في مصر من الشرائط الأساسية التي ينبغي على الرومان المحافظة عليها حتى يظلوا حكاماً شرعيين لمصر ويعترف لهم المصريون بهذه الصفة . وقد جرى الإمبراطور "أغسطس" على سياسة كنهها عدم إقامة أى شيء من العراقييل أو الصعوبات في سبيل تطبيق هذا المبدأ . ولكنه ارتأى من ناحية أخرى أن يُحرّم على أعضاء مجلس الشيوخ دخول مصر دون إذن خاص يسمح لهم بذلك ^(١) إذ أنه كان يخشى أن يتسرب نفوذ هذه الطبقة الأرستقراطية العتيقة إلى مصر ، حيث يستطيع المارقون منها الإطاحة بالنظام الإمبراطوري والثورة ضده من هذا المعقل وهو مصر . ومن أجل هذا جرى الإمبراطور على أن يكون الممثل له والمتولى شئون الحكم في البلاد من طبقة الفرسان ولم يعهد أبداً إلى أحد من الحكام القدامى من طبقة الأشراف (optimates) خلافاً لما جرى عليه العرف وسار عليه العمل في الولايات الأخرى . وفي هذا الصدد قال المؤرخ الروماني "تاكيتوس" ^(٢) ما يلي :

"Aegyptum copiasque quibus coaceretur, jam inde a divo Augusto, equites romani obtinent, loco regum. visum expedire, provinciam aditu difficilem, annonae fecundam, superstitione ac lascivia discordem ac mobilem, insciam legum, ignaram magistratum domi retinere ..."

وهاهي ترجمة النص اللاتيني "منذ عهد "أغسطس" المؤله divus كان الفرسان الرومان هم الذين يتولون الحكم في مصر بدلاً من الملوك ويتولون إمرة القوات التي

(1) M. A. Levi, L'esclavage dei senatori romani dall'Egitto Augusteo, Aegyptus, V, 1924, pp. 230.

(2) Tacitus. Histories, book I, Section 11.

كانت تلزم لحكم البلاد وإخضاعها . وعلى ذلك رؤى من الحكمة والصواب أن تبقى تحت الإشراف المباشر لروما ولاية كمصر وهي بلد صعب المنال والوصول إليها مُتَعَذِر وهي وفيرة الانتاج فى الميرة والغلال وهي دائما تتنازعها الخلافات وسرعان ما تقوم بها الثورات وتمزقها التقلبات الناجمة عن نفشى الخرافات وانهماك سكانها فى الملذات والشهوات ولا عهد لها بالقوانين (والمقصود بذلك القوانين الرومانية) ، ولم تألف أساليب الحكم المدنى الذى يتولاه الموظفون العموميون " . وكان الوالى الرومانى فى ذلك الحين (على أيام تاكيتوس) هو "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" وهو من أبناء تلك البلاد ومن مواطنى الإسكندرية وأعيانها وينتمى لأسرة عريقة بها .

على أن هذا الوضع الخاص بمصر كان مثار عرض للعالم الإيطالى "باريبينى" (Paribeni) واستلقت نظره بحق فقال إنه لم يكن ليؤدى إلى شىء من المساس بالوحدة السياسية للإمبراطورية ^(١) ، وذلك لأن الإمبراطور كان يمارس دائما سلطانه فى مصر باسم الشعب الرومانى وكان جيش الاحتلال فى البلاد جيشاً رومانياً صميماً وكانت الأموال التى تتم جبايتها فى مصر فى صورة جزية (tributum) تؤول إلى خزائنة الدولة فى آخر المطاف (fiscus) . وطبقاً للروح التى سادت دستور "أغسطس" ، فإن الإمبراطور الملقب بالزعيم (princeps) كان يعتبر عضواً دائماً فى كيان الدولة وله من الصلات بأجهزة الدولة ما لا يمكن أن تنقسم عراه وفضلاً عن ذلك فإنه كنَّ يباشر سلطاته هذه بناءً على موافقة مجلس الشيوخ . وعلى ذلك كانت ممارسته لسلطاته فى مصر هى فى الواقع نوع من ممارسة أى جهاز من أجهزة الدولة لسلطاته ، ومثله فى ذلك مثل مجلس الشيوخ من حيث ممارسته للسلطة المخولة له . ومن هنا كانت سلطات الإمبراطور فى مصر جزءاً من سلطة الأمر والنهى أو الولاية العامة (imperium) التى يتمتع بها الإمبراطور . وكان ممثل الإمبراطور فى مصر يتمتع كذلك بسلطة الأمر

(1) Paribeni, L'Italia Imperiale da Ottaviano a Teodosio, p. 60.

والنهي على غرار السلطة المخولة لنواب القناصل (proconsuls) الذين كانوا يتولون الحكم في الولايات الأخرى :- (imperium ad similitudinem proconsulis) . غير أنه ينبغي أن نلاحظ وجود تفرقة بين هذه وتلك فسلطة الأمر والنهي التي تُعتبر سلطة شرعية نابعة من قانون حكم الولاية ^(١) (lex provinciae) كانت تختلف عن نظيرتها التي كان يتمتع بها نواب القناصل (pro-consuls) في ولاياتهم من عدة وجوه . ولعل أهم أوجه الاختلاف كان في مدة الولاية وحق إصدار الأوامر والمنشورات (edicta) فالوالى في مصر كان يتولى سلطته بحسب إدارة الإمبراطور وكانت تطول مدة ولايته أو تنقص حسبما يترأى للإمبراطور ويروق له فقد تمتد المدة لست سنوات وقد تنقص إلى ثلاثة أو أقل من ذلك ، وعلى ذلك لم تكن هناك فترة محددة لمدة الولاية وليس لها ميقات معلوم . وفي مراسم الزيارات الرسمية كان يتجلى الوالى على الناس وهو محاط بكل أبهة الملوك ويأتى من حوله رجال الحاشية . ثم أن جميع ما كان يصدر عنه من أوامر وتعليمات كانت له قوة التشريع ويحمل صيغة القانون (lex) فهو الذى يستطيع أن يعتق الرقيق ويعين الأوصياء . وفضلا عن ذلك فإن الوالى كان هو الرئيس الأعلى والأمر الناهى فى شئون الجيش المرابط فى البلاد بوصفه جيش احتلال مؤلف فى عهد أغسطس من فرق ثلاث (legiones) وثلاث كتائب (cohortes) وثلاث الأليات (alae) من القوات المتحالفة ويبلغ كل هذا فى مجموعه نحو اثنين وعشرين ألفا وثمانمائة من الرجال واستمر هذا الوضع حتى أواخر القرن الأول ثم تناقص العدد ولم يزد عن ستة عشر ألفا وسبعمائة فى منتصف القرن الثانى وفى أواخر هذا القرن بلغ عدده عشرة آلاف وسبعمائة فقط .

وكان التنظيم الإدارى الذى وضعه "أغسطس" يعتمد فى أساسه على تركيز السلطة فى شخصه وإخضاع جميع أوجه النشاط ادارى فى جميع أنحاء البلاد لرقابته الواعية .

(١) هذه موسوعة القوانين المعروفة بهذا الاسم = Digest, I, 17, 1 .

وفى هذا الخصوص يقول العالم الإيطالى "كاردينالى" ^(١) ما يلى "أن "أغسطس" استهدف أن يجعل من مصر موردا لا ينضب من الغلال من أجل جلبها لروما فى كل عام كخراج عينى لا غنى عنه (tributum) . ولذلك اتخذ جميع الوسائل الفعالة التى تكفل الارتفاع بمستوى الانتاج الزراعى فى مصر . ومن أجل ذلك عُنَى بنظام الرى وانتقص من السلطات السياسية والاقتصادية التى كان يتمتع بها رجال الدين . وبمقتضى هذا استطاع أن يقلّم أظافرهم ويصاندر أملاك المعابد ويخضع الكهنة لرقابة الدولة . وقد عمل على تشجيع الملكية الخاصة فأجرى توزيع أنصبة من الأراضى على المحاربين القدامى من الرومان وحثّ على ثَمَلِك الضياع الكبيرة من الوسيات (ousiae) أو الشفالك التى كان يقتنيها أفراد من الرومان وكبار الشخصيات من الأسرة الإمبراطورية وكل من كانت له حظوة لدى الإمبراطور . ولم تكن هذه النظم كلها مستحدثة فى مصر ، بل إن البعض منها كانت له أصول وجذور ترجع إلى العصر البطلمى الذى كان قد أخذها بدوره عن العصر الفرعونى . وقد ظل المصريون يخضعون من حيث التنظيم الإدارى والمالى لنظام مرسوم ، تحددت معالمه وبانت خطوطه الرئيسية فى وثيقة "الجنومون" ، حيث عيّن "أغسطس" أوجه الدخل وعدّد المصادر المالية الوافدة (إلى الخزائنة) من الغرامات والمصادرات .

ومن الأمور التى عُنَى بها "أغسطس" بصفة خاصة إصراره على أن يجعل من سلك القضاء إدارة مركزية وموحدة . ومن أجل ذلك ألغى المحاكم البطلمية وركّز السلطة فى يد الوالى الذى أصبح يعقد مجلسه القضائى (conventus) فى ثلاث أماكن هى الإسكندرية والفرما (بيلوسيوم) ومفيس وحدّد لكل منها مواقيت معلومة ، يجرى الإعلان عنها مُسبقاً فى كل عام . وكان مجلس القضاء هذا لا يقتصر عمله على المسائل القضائية

(1) G. Cardinali. L'amministrazione territoriale e finanziaone dell'Impero romano. Aegyptus, 1938, p. 193.

البحثة ، وإنما كان يتناول كذلك الإشراف والرقابة على أعمال الإدارات المحلية - ذلك أنه كان يتعين على كل موظف أن يقدّم حساباً عن عمله أمام هذا المجلس . وكان الوالى هو الشخص الوحيد الذى كان يتمتع بسلطات قضائية مستقلة وغير مقيدة بأى حدود . وفضلاً عن ذلك فإنه كان وحده المختص بالنظر فى جميع القضايا الجنائية . وكان يعاون الوالى فى أعماله السالفة الذكر ، عدد من كبار الموظفين. ونظراً إلى بُعد المسافات ، جرى العرف على اتباع نظام التفويض وتكليف هؤلاء المفوضين بالبت فى هذه المسائل ولكن فى نطاق الحدود المرسومة لكل واحد منهم فى هذا التفويض . وكان على رأس معاونى الوالى موظف قضائى كبير يلقب بكلمة (iuridicus) = أو (dikacodotes) وكان اختيار هذا الموظف الكبير يتم فى روما بواسطة الإمبراطور من بين طبقة الفرسان الرومان وكانت اختصاصاته وولايته القضائية تشمل كل مصر (١).

على أن الهيكل العام فى هذا التنظيم السياسى والإدارى اقتضى كذلك وجود موظف كبير آخر هو "الإديولوجوس" . ومما لا ريب فيه أن نشأة هذه الوظيفة كانت راجعة إلى العصر البطلمى ويقول العالم الروسى المتأمر ك "ميخائيل رستوفتزف" فى هذا الشأن ما يلى " من المعروف جيداً أنه قد لوحظ بعض التغييرات الهامة فى الإدارة المالية فى القرن الثانى قبل الميلاد وعلى عهد كل من الملكين البطلميين "فيلوباتور" وابنه "فيلوميتور" وأنه تم إحكام الخناق فى زمام الحكم البيروقراطى وتم القبض على ناصية الأمور وأصبحت الروابط والصلات بين الموظفين الموكليين بجباية الضرائب والمسئولين عن تحصيلها على الوجه الأكمل ، محدودة المعالم ومتسمة بطابع من الدقة أشد من ذى قبل . ويغلب على الظن أن هذا الإصلاح تم على عهد "بطلميوس فيلوباتور" (٢٢١ - ٢٠٥ ق.م) ونظراً لأن أساليب جباية الضرائب وطرائفها قد أصبحت أشد

(1) Cambridge Ancient History vol. X, p. 289. Journal of Juristic Papyrology vol. VII - VIII (1953 - 1954) ; H. Kupiszeuski.

وأقصى من حيث عدم السماح لأحد من أن يفلت من وطاتها ، فإن المسؤولية المادية الملقاة على عاتق الموظفين قد أحكمت حلقاتها وأصبحت منفذة بطرق لا هودة فيها . ونظرا لوجود نظام الالتزام (Teloneia) في جباية الضرائب واستخدام رهط من الملتزمين (Telones) وما يتبعهم من شركاء (καὶ μετόχοι) وضامين (οἱ ἐγγυοί) ، فإن هذا الموضوع جرّ مشاكل عديدة واستلزم مصادرات لثروات الكثيرين ممن عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم طبقا لشروط الالتزام الصارمة والمبينة في تفصيل وإسهاب في القوانين المالية والضرائبية (Nomoi Telonikoi) التي سنّها "بطلميوس" الثاني الملقب "فيلادلفوس" في السنة السابعة بعد العشرين من حكمه الذي امتد إلى تسعة وثلاثين عاما (٢٨٣ - ٢٤٦ ق.م) . وقد نجم عن هذا كله تكديس الأموال والثروات العقارية المصادرة وبالتالي تحتم وجود إدارة مختصة ، روعى في إنشائها أن يتم أداء هذا العمل على الوجه الأكمل . فإذا وجدنا بالطبع بيئة يرجع عهدها إلى عام ١٧٩ ق.م . وما بعد ذلك وفيها إشارة إلى وجود إدارة مستحدثة ذات طابع مالي بحت وتحمل اسما هو "إديوس لوجوس" (Idios Logos) وهي التي أصبحت في العصر الروماني مختصة بشئون الأموال التي لا صاحب لها (adespota) وغير ذلك من الأموال المصادرة (analephthenta) التي ينبغي تحصيلها كديون مستحقة للإمبراطور (τὰ εἰς τὸν καيسάρα πίπτειν ὀφείλοντα) ، فإن ذلك يكون مبررا للاعتقاد بأن هذه الإدارة ربما كان يرجع تنظيمها في أول الأمر إلى ما قبل عهد الملك البطلمي فيلوباتور وأنها لقيت عناية فائقة في عهد ذلك الملك . ومما لا ريب فيه أن هذه أمور لا تعدو أن تكون مجرد ظنون وقد تكشف الأيام فيما بعد عن أدلة وبيّنات قد تدحضها" . وهكذا كانت نشأة الإدارة المسماة بالإديولوجوس والموظف المشرف عليها وظهورها لأول مرة في بضع وثائق بردية يرجع تاريخها إلى القرن الثاني الميلادي ق.م^(١) . ونجد أول إشارة وردت عن الإديولوجوس في بردية

(١) م . رستوفتزف ، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعالم الهيلنستي ، الجزء الثالث ص ١٤٩٣ .

من مجموعة "تبتونس" (Papyri Tebtunis) رقم ٨٧٤ وتاريخها ١٧٩ ق.م . وقبل أن تنشر هذه البردية كان أول ذكر لهذه الإدارة قد ورد فى وثيقة بردية من مجموعة برلين (Berl. Gr. Urkunden) رقم ٩٢٢ وقد أشار إليها العالم الألمانى "الريخ فلكن" (Ulrich Wilcken) فى موسوعة تسمى (Chrestomathie) رقم ١٦٢ وكان تاريخها ١٦٢ ق.م . ثم أعيد نشرها فى موسوعة أخرى تسمى (Sammelbuch) جزء أول تحت رقم ٤٥١٢ ، فى السطرين ٥ - ٦ وتاريخها ١٦٧ - ١٣٤ ق.م.

فلما جاء الرومان إلى مصر ، احتفظوا بهذه الوظيفة وأبقوا على نفس القواعد والاختصاصات التى كانت لها ، غير أن أهميتها زادت بالطبع عن ذى قبل ، فالإديولوجوس أصبح هو الوكيل (procurator) الأوحد المسئول والمنوط بجميع أوجه الدخل غير العادية أو التى قد ترد إلى الخزانة بين حين وآخر ومن أهم الأمثلة على ذلك تلك الأموال السائبة (τὰ ἀδέσποτα) أى التى لا صاحب لها وغيرها من الأموال المصادرة والغرامات . وكان "الإديولوجوس" مختصاً كذلك بحيازة الأراضى البور أو الخرسة (χέρσος) وغير المنتجة وذلك إلى أن يتم بيعها أو التصرف فيها على أى نحو ؛ وكان يقوم كذلك بتسليم جميع الأشجار الميتة أو التالفة والفروع والأغصان الناشئة التى قد تتساقط من الأشجار القائمة ، حتى ولو كانت هذه الأشجار مملوكة للغير . وكل هذه أمور من اليسير فهمها وتصورها فى بلدٍ كان فى صراع دائم مع الصحراء وارتفعت فيه قيمة الأخشاب ، سواء ما كان منها يُراد استخدامه لأغراض الوقود أو لأعمال البناء والمعمار أو لبثأتى السفن (οἱ ναυπηγοί) أو لإقامة المنشآت العامة المختلفة . وطبقاً لما جاء فى كثير من بنود الجنومون (بدءاً من البند ٧١ حتى ٩٧) كان "الإديولوجوس" له شأن فيما يختص بشئون المعابد وبيع الوظائف الكهنوتية وتحصيل رسوم التنصيب مع الإشراف على تنفيذ السياسة الواجب اتباعها فى المراسم والطقوس الدينية وسلوك رجال الدين والمظهر اللائق الذى ينبغى أن يظهروا به على ملا من الناس وهم مُرتدون

للملابس الكتانية ورءوسهم محلوقة وشعورهم غير مسدولة ، ويتقدمهم الكاهن الأعظم فى المواكب العامة ومن حوله ومن خلفه باقى رجال الدين من حملة الأردية والعرافين .

المضمون المستفاد من مقننة "الإديولوجوس"

بعد أن تناولنا بالشرح تاريخ مقننة "الإديولوجوس" وما اعتراها وأثير حولها من مختلف الآراء المتعلقة بنشأتها وظروف والملابس التى صاحبت ذلك ، أن لنا أن نعرض لمضمونها ومحتوياتها وما قيل بشأنها أو ما يمكن أن يثار من تساؤلات حولها . وعلى سبيل المثال ينبغى معرفة مدى أهمية هذه القواعد المالية الواردة فى صلب هذه الوثيقة ثم توعية الصورة التى كانت عليها فى وضعها الأسمى قبل نسخها وإخراجها فى صورتها المختصرة الحالية وهل هناك أساس استندت إليه الخزانة فى ملاحقة الناس ومطاردتهم وما هو الأسلوب الذى عملت بمقتضاه فى القيام بجمع هذه الأموال وإدارة شئونها . كل هذه التساؤلات وأشباهاها قد جالت بخاطر نفر من العلماء الأجانب واثارت جُلَّ اهتمامهم ، فقاموا بدراستها منذ أعلن عن كشف هذه الوثيقة وإداعها فى متحف برلين . وقد نوّه عنها العالم الألمانى "سيكل" (Seckel) وكان أول من لفت الأنظار إليها وأبرز أهميتها وكان ذلك فى عام ١٩١٣ . وجاء ذلك فى مقال عنوانه كما يلى :

Ueber den Gnomon, Sitzungst. d. Berl. Akad. 1913, II, pp. 968 ff.

ثم جاء "شوبارت" فنشر النص والترجمة مع تعليق طفيف :

Wilhelm Schubart Erst Teil: Der Text. Aegyptische Urkunden. aus den Staatl. Museum zu Berlin. Griech Urkunden, v. 1, 1919.

وقد وجّه "شوبارت" جُلَّ اهتمامه بصفة خاصة إلى قراءة هذا النص وتكملة الأجزاء

الشاعرة فيه وملء الثغرات بقدر المستطاع . ولكى نتفهم المضمون من وراء هذه الوثيقة أصبح من المتعين أن نجيب أولاً عن التساؤلات السالفة الذكر وأشباهاها مما قد يجول بخواطر الباحثين . ويأتى على رأس القائمة سؤال مُحير ، طالما تردد دون إجابة حاسمة وهو هل وثيقة "الجنومون" كانت عبارة عن تقنين رسمى أم هى مجرد تقنين خاص ، اضطلع بوضعه بعض الأفراد ؟^(١) ويمكن تلخيص جميع الآراء التى قيلت فى هذا الصدد وجرى ترديدتها عند "شوبارت" و "سيكل" و "اكسل جيلنياند" على النحو التالى (١) إما أن هذه الوثيقة صيغت فى صورة خطاب أو وُضعت على شكل تعليمات إدارية مُوجهة من قِبل الإمبراطور إلى أحد حكام وولاية مصر على التعاقب (٢) أو أنها كانت عبارة عن خطاب أو بضع تعليمات بعث بها أحد ولاة مصر إلى "الإديولوجوس" (٣) أو أنها جاءت فى صورة خطاب أو بالأحرى فى شكل تعليمات صادرة من ديوان "الإديولوجوس" بالإسكندرية إلى نفر من أعوانه المنبئين فى أرجاء مصر. على أن كل هذه الآراء جاءت متفقة فى أمر واحد وهو أن مضمون هذه الوثيقة له طبيعة قانونية تُبْنى عن الإلزام والإجبار ، وذلك نظراً لكونها صادرة من جهة مختصة ، متمتعة بحق إصدار الأوامر والتعليمات للجهات الأدنى منها منزلة . غير أن العالم "فايس" (E. Weiss) عَنّ له أن يشير بعض الاعتراضات على تلك الآراء^(١) ، ومنها أن ديباجة هذه الوثيقة جاءت خالية من أى صيغة تشير إلى ما جرى عليه العرف والعمل إذ ذاك فى إصدار القوانين من ضرورة تضمين مقدمتها ديباجة شاملة على النص على اسم الجهة التى أصدرتها ثم الأساس الذى قام عليه إصدارها وما كان يصاحب ذلك من ملايسات . وفضلاً عن أن ديباجة تلك الوثيقة لا تشير ولو من طرف خفى إلى الجهة التى صدرت عنها ، فإن الواجب كان يُحتم تبيان ما إذا كانت هذه التعليمات قد صدرت صراحة عن الإمبراطور أم أنها صدرت من ديوان الوالى أو من "الإديولوجوس" نفسه ثم أن الملاحظ على أسلوب وثيقة "الجنومون"

(1) E. Weiss. Die erbrechtliche Stellung des römischen Staatsschatzes und der Gnomon des Idios Logos:- "Zeischr. Sav. Stift". 53 (1933) pp. 256 – 274.

أنه جاء غير مُتسق مع الأسلوب المتعارف عليه فيما كان يُصدر عن السلطات الرومانية من قوانين وتشريعات وهذه المفارقة لها أهميتها وجدارتها . وقد خُلف العالم "فايس" من ذلك إلى أن هذه الوثيقة لا تعدو أن تكون حاوية لأشياء تجمعت وضمّت العديد من القواعد واللوائح المصنفة في إيجاز دقيق .

وعقب "فايس" بقوله إن مثل هذا العمل ربما توفر على القيام به نفرٌ من الناس ممن كان لهم اهتمام خاص بمثل هذا النوع من العمل وممن لهم صالح أو مصلحة مباشرة في إنجازهِ وتجميع مثل هذه القواعد وضمها بعضها إلى بعض لضمان حُسْن سير العمل . ومن الجائز جدا أن يكون هذا التجميع قد تمّ إنجازهُ بواسطة أحد الأفراد تلبية لحاجة ماسة ، أو بتكليف معين .

أما فيما يتعلق بطبيعة الوثيقة الأصلية التي استُقيت منها وثيقتنا هذه أو أخذت عنها فإن هناك عدة ملاحظات ينبغي إثارتها حول هذا الموضوع ويمكن تلخيصها فيما أبداه عالمان جليلان هما "ل. فينجر" (L. Wenger) ، "م . رستوفتزف" (M. Rostovtzeff) ، من ملاحظات في ضوء الدراسة المستفيضة لكل منهما عن وثيقة بردية مشهورة جاءت في مجموعة بردى تبتونس رقم (٧٠٣) ^(١) وقد أثار كل منهما احتمال وجود علاقة ما أو شُبّه بين هذه وتلك . ويمكن تصور ذلك أو تلمسه من ثانياً التعليمات الواردة في كل من الوثيقتين .

ونحن نعلم أن التعليمات التي كان يُصدرها الإمبراطور "أغسطس" كان يُكنى لها بكلمة أوامر (mandata) ولهذه أشباه ونظائر مما كان يصدر عن الملوك البطالمة في صورة أوامر (ἐντολαί) وأحكام (πρόσταγματα) أو في صورة رسائل ومذكرات (ὑπομνήματα) كانت توجه لساكن الموظفين وهذا هو الاسم الذي تحمله بردية تبتونس

(1) L. Wegner, Papyrologische Miscellen. Aegyptus 13 (1933) pp. 580 ; M. Rostovtzeff, Gnomon, XI (1935) p. 524, n. 2.

رقم (٧٠٣) التى أشرنا إليها ومن هنا جاء التشابه بينها وبين وثيقة "الجنومون" .

على أن الصورة التى صيغت بها وثيقة "الجنومون" لا تزال فى حاجة إلى مزيد من التعليق والتفنيد فقال فى هذا الشأن العالم "فايس" معلقاً ومبدياً الملاحظة التالية وهى أن التعبير الوارد فى صدر تلك "الديباجة" وهو (*τὰ ἐν μέσσοις κεφάλαια*) كان تفسيره لا يزال محل نقاش وخلاف وهو فى حد ذاته ينم عن الرغبة الأكيدة فى إجمال سلسلة من رموس الموضوعات فى مختصر يتسم بالوفاء والكمال وقد يكون لهذا التفسير ما يبرره . ويمكن فهمه ببساطة على النحو التالى وهو أنه عبارة عن مختصر لأبأس به جاء حاوياً لبضع قواعد مختارة بعناية شديدة ، وقد أعدت كيما تكون فى متناول صغار الموظفين فى ديوان "الإديولوجوس" ويكون فى مكنتهم الرجوع إليها بين حين وآخر فى تسيير دفة أعمالهم . ولهذا السبب يمكننا أن نقول بحق أن اختصاصات ديوان "الإديولوجوس" شابتها شوائب كثيرة ولم يرد لها أى حصر شامل فى هذه البردية الطويلة . على أن تلك النصوص الواردة فى هذه الوثيقة كان يغلب عليها الطابع المالى . وكان الهدف منها العمل على زيادة موارد خزانة الدولة . وقد ورد فى هذه الديباجة إشارة عابرة إلى شتى الموارد المالية التى كانت تُزود بها الخزانة . وعلى ذلك ينبغى علينا أن نُسلم بآدى ذى بدء بأن هذه القواعد كانت ذات صلة وثيقة بما كان جارياً فى مصر من إعادة التنظيم الإدارى عقب فتح الرومان للبلاد مباشرة ^(١) ، وما اشتملت عليه من تشريعات أتاحت لنا البقاء نظرة ولو عابرة على كثير من المشاكل التى لا تزال معرفتنا بها فى غاية الضالة . ومن ثم فإنها مكنتنا من استخلاص نتائج جديدة . وفضلاً عن ذلك فإنها تطرح أمام نظر

(١) وقد نوه بتلك الظروف والملابسات المؤرخ الرومانى "تاكيتوس" فى كتابه الأول من التواريخ (Histories) الفصل (١١) فعند مواطن الضعف والقوة فى مركز مصر ومدى حرص الرومان على اتخاذ كل الضمانات لكفالة سلامة مصر من كيد المعتدين فقال جملة مشهورة (*Aegyptum . . . annonae feoundam*) ومعناها إن مصر غنية بمواردها وثرواتها وقال "استرابون" إن مصر ذات موارد دخل لأبأس بها (*ἀξιόλογοις πόροις*) .

الباحثين عدة مشاكل ، مما لم يكن فى المستطاع إدراك كنهها على الوجه الصحيح ، ولعل الزمن وحده هو الكفيل بأن يمدنا بوثائق جديدة تُمكننا من إلقاء بعض الضوء على مثل هذه الأمور وإتاحة الفرصة كيما نصل إلى حلها حلاً صحيحاً .

ومن وجهة النظر العملية يمكن القول أن وثيقة "الجنومون" قد كشفت اللثام عن أمارات ذلك التنظيم المالى الذى كان سائداً فى مصر فى القرن الثانى الميلادى ، كما بينت لنا موقف الدولة إزاء شتى العبادات والطقوس الدينية المصرية ووضعها الصحيح إزاء الكهنة ورجال الدين وما كانوا يحتكمون عليه من موارد وإيرادات وحددت كذلك طبقات الشعب فى مصر ومنزلة كل فئة وما حظيت به من حقوق وامتيازات . أما من وجهة النظر التاريخية والقانونية ، فإن وثيقة "الجنومون" لها أهمية خاصة وذات قيمة فائقة الحد ، لأنها كشفت لنا عن كيفية تطبيق القانون الرومانى ومدى تطوره فى مصر ووضّحت لنا ذلك الأثر الذى تركه القانون الرومانى فى بلد ، كان يُعتبر من أغنى بلاد الإمبراطورية الرومانية وأكثرها خصوبة ؛ فهناك ما يقرب من ثلاثين بنداً فى هذه الوثيقة جاءت صياغتها متضمنة لفقرات مقتبسة من قواعد القانون الرومانى وقد ثبت أن البعض منها متفق نصاً مع نظائر لها فى كتاب النظم لجايوس^(١) . أما البعض الآخر فيستوعب فقرات برمتها من نفس المؤلف . وقد علق العالم الإيطالى "ارانجيوريس" فى مقال له عنوانه (219-218 pp, "Liber Mandatorum") فقال أنه بمقارنة "الجنومون" بكتاب النظم لجايوس نخلص إلى حقائق لها قيمتها وتكشف لنا نتائج هامة ، وليس هذا فحسب بالنسبة لكونها مصدراً فريداً يمدنا بمعلومات لها جدتها ، بل كذلك لأنها تمكننا من عمل دراسة مقارنة (apparatus criticus) عن الحالة القائمة والوضع القانونى السائد فى القرن الثانى الميلادى ، معتمدين فى هذه الدراسة على أسس علمية سليمة . فضلاً عن ذلك

(1) Gai Institutionem Commentarii Quattuor. ediderunt E. Seckel – B. Kubler. Ed. VII. Lipsiae. 1935.

فإن وثيقة "الجنومون" ألقت أضواءً ساطعة على عدة قواعد ، كان منها تلك المبادئ التى أشار إليها "جايوس" بخصوص العلاقة بين طوائف ثلاثة هى الرومان واللاتين والأجانب حسبما كان ينظمها قانون الشعوب (iuris gentium) ويتضح من ذلك أن هذه القواعد كانت عامة ومطبقة بين شعوب الإمبراطورية قاطبة حتى عهد الإمبراطور "دقلديانوس" .

وقد انبرى العالم الروسى "م. رستوفتزف" فنوه بالمثل عن بعض الملاحظات التى عثت له وهو بصدد تقييمه لمؤلف "اكسل جيلينباند" عن "الجنومون" وتفسيره لبنوده . فقال "إن وثيقة "الجنومون" تعتبر بلا ريب إحدى الوثائق الهامة التى أخرجتها لنا أرض مصر . ولا تقتصر أهميتها البالغة على ما أدته بالنسبة لتاريخ مصر وتاريخ الإمبراطورية الرومانية من ترابط فحسب ، بل تعدى ذلك النطاق إلى معرفة مدى تقبل القانون الرومانى ومبلغ موافقته للأوضاع الجارية فى مصر ومدى تطبيقه فى ربوعها"^(١) . وهاك نص ما قاله "رستوفتزف" فى هذا الشأن : "إن هذه الوثيقة هى بلا ريب إحدى الوثائق البالغة الأهمية وتأتى مرتبتها فى المقام الأول ضمن ما أخرجته أرض مصر من تراث. ويمثل نصّها بوضعه الحالى بضع مقتبسات من وثيقة أصلية ، لا تعدو أن تكون شيئاً آخر غير تعليمات (mandata) مما أصدره الإمبراطور "أغسطس" ثم اشتملت كذلك على ما أدخل عليها من إضافات وما حدث فى صلبها من تغييرات اقتضتها الظروف السائدة فى البلاد على مرّ السنين . والمعنى المستفاد من ذلك أنها كانت تعليمات صدرت عن هذا الإمبراطور الأول لأحد كبار الموظفين المهمين فى مصر ، ألا وهو "الإدبولوجوس" على النحو الذى عرفه البطالمة باعتباره الوكيل المفوض عن الإمبراطور والنائب عنه فى مجال الإشراف على الحساب الخاص على عهد الرومان . وكان هذا الموظف بالذات هو المنوط بالإشراف على جميع موارد الدخل ذات الطابع الاستثنائى مما هو مستحق لخزانة الدولة وهى "الفسكوس" (fiscus) . ومن الطريف أن هذا المقتبس حتى

(١) "م. رستوفتزف" ، مجلة الجنومون العدد الحادى عشر ، (١٩٣٥) ص ٥٢٣ .

وهو فى وضعه المختصر جاء شاملاً لنواحي كثيرة ، ألقت أضواءً جديدة على بعض الأمور الهامة فيما يتعلق بتاريخ مصر ، بل والإمبراطورية الرومانية جمعاء . وكان هذا فيما يخص القانون الرومانى بالذات . ذلك أن وثيقة "الجنومون" هذه قد حفظت لنا قدراً كبيراً من القصاصات الأصلية المتعلقة بالقانون المدنى الرومانى دون أن تشوبها أى شوائب أو يفسدها أى شىء دخيل أو مُقحم عليها . على أن أغلب هذه القواعد أو الجُمُـل كان معروفاً من قبل ولكن البعض الآخر له جدته التامة . وفى كثير من الأحوال كانت هذه الجُمُـل الرومانية فى أصلها ، على حد قول العالم "أكسل جيلينباند" ، عبارة عن صياغة يونانية جاءت شاملة على بعض التصويبات ، حتى يتسنى عمل المطابقة بينها وبين ذلك الوضع الغريب الذى كانت عليه مصر الرومانية . وفى ضوء هذا التخريج كان لابد أن يتناولها بعض التغيير كيما تُوائم الوضع الجديد وتُحقق الغرض المنشود . وعلى ذلك تُعتبر برهانا مهماً ودليلاً قاطعاً على مدى تقبل مصر للقانون الرومانى واندماج هذا القانون فيما كان قائماً من قبل من ظروف وأوضاع فى مصر . على أن الشق الأكبر من هذه القصاصات الباقية جاء متناولاً موضوع الوصايا والهبات وحاولاً لبعض التوضيحات والتفسيرات ذات الأهمية والقيمة البالغة بالنسبة للقانون الرومانى المتعلق بشئون الإرث ومدى تطبيقه فى مصر . ثم هناك بعض التفسيرات الأخرى المتعلقة بأمور مهمة غير ذلك ومنها مركز الخزانة الرومانية باعتبارها الوعاء الطبيعى والوريث الشرعى لكل من لا وريث له . وفيما عدا القانون المدنى الرومانى هناك ميزة أخرى وهى تلك المعلومات التى زودتنا بها وثيقة "الجنومون" عن الإدارة الرومانية وما استنتته من قوانين أصبحت سارية المفعول فى مصر الرومانية . ولابد أن نُسلم بأن العالم الألمانى "أكسل جيلينباند" كان متوخياً شيئاً من المبالغة عندما قال (من قبيل التعميم) فى مقدمة كتابه عن الجنومون "تكاد الإدارة كلها" قد سُلطت عليها الأضواء من ثنائيا هذا المقتبس . ولكننا ينبغى أن نعترف كذلك بأن "الجنومون" جاء شاملاً على عدة نقاط لم تكن معروفة من قبل على

الإطلاق أو بالأحرى لم تكن معروفة لنا بالقدر الكافى - وبخاصة ما كان منها متعلقا بالجهاز الإدارى والمالى وبالسّياسة التى اتبعتها الخزّانة الرومانية ؛ ثم يأتى فى آخر المطاف موضوع الإشراف على المعابد وما تمّ وضعه من سُنن وقوانين لتنظيم هذا الإشراف والعمل على إحكامه .

ثم تتجلى أهمية وثيقة "الجنومون" فيما ذكره أحد العلماء وهو "إيجون فايس" (Egon Weiss) الذى أكد على أن هذه الوثيقة تعتبر بحق أهم وثيقة تمّ كشفها بعد وثيقة فيرونا ، إلا وهى كتاب النظم لجايوس ثم وثيقة الفاتيكان (Vaticana Fragmenta) (١) .

ويتضح من كل ما تقدم أن وثيقة "الجنومون" أصبح لها من الأهمية القصوى ما جعلها فى المرتبة الأولى بين الوثائق ذات الصبغة العالمية ، وليس هذا راجعاً إلى أنها زوّدتنا بمعلومات طريفة وحية عن عصر الإمبراطورية الرومانية فحسب ، بل لأنها كذلك قد أثّرت ما توافر لدينا من تراث المعرفة فى هذا الصدد ومكّنتنا فى الوقت نفسه من توسيع نطاق البحث عما كان للقانون الرومانى من أثر فعّال فى البلاد الواقعة تحت وطأة الحكم الرومانى ، كما ألقت أضواءً ساطعة على تلك الأصداء التى ترددت كرد فعل لدى الأهالى فى مصر ومختلف شعوب الإمبراطورية الرومانية .

وفى وسعنا أن نتعرف من ثانيا ما ورد فى ديباجة "الجنومون" على الأسانيد التى تعتبر بمثابة حجر الزاوية فى النظام المالى على النحو الذى استنته "اغسطس" وأن نستبين كذلك كيف كانت مصادر القانون الرومانى منهلاً خصباً لا مناص من أن نستقى منه باستمرار الوفير من المعلومات ، بل وظل تطبيقه والعمل به طيلة العصر الإمبراطورى ، باعتباره الملاذ الأخير فى تسيير دفة الشئون الإدارية فى مصر . ومن الطريف أننا نجد نظيراً لهذا التعداد لمصادر القانون مذكورة فى الكتاب الأول من النظم لـ "جايوس" (Gaius) . والملاحظ فى هذا التعداد لمصادر القانون أن قرارات

(1) Egon Weiss, Die Erbrechtliche Stellung p. 256.

مجلس الشيوخ الروماني (Senatus Consulta) كانت مصدراً لهذا القانون ، على الرغم من أن مصر كانت في الحق أقرب ما تكون إلى الملكية الخاصة (patrimonium) = inheritance, patrimony التي استأثر بها الإمبراطور الأول . ولم يكن تفسير ذلك على أنه افتئات من جانب مجلس الشيوخ على حكم مصر ، بل ينبغي تفسيره على أن مجلس الشيوخ كان متمتعاً بنشاط تشريعي ضخم وأن قراراته كانت منشأ قواعد قانونية جديدة في العصر الإمبراطوري ، ومن ثم كان من المتعين على مختلف الدواوين الإدارية ، ومنها ومن أولاها بالطبع الديوان المالي ، أن تلتزم بأحكامها وأن تطبق الجزاء والعقاب على كل من يتصدى لمخالفتها .

على أن أهمية "الجنومون" لا تقتصر على ما كان له من طابع التنظيم المالي فحسب ، بل أن هذه الوثيقة كشفت لنا كذلك عن التنظيم الإداري والسياسي للإمبراطورية الرومانية وما اشتمل عليه من قواعد ذات طابع عالمي ، كفلت ضمان الوحدة القانونية والإدارية والسياسية للإمبراطورية الرومانية ؛ فإذا ما أضفنا إلى "الجنومون" منشورات الإمبراطور "أغسطس" التي كشفت عنها النقاب في برقة ، أصبح لدينا مجموعة قيمة من المصادر التي يمكن أن نستقى منها السياسة التي اتبعتها روما من حيث تطبيق القانون في الولايات التابعة لها . ومن حصيللة هذه المعلومات تتجلى الحقيقة الآتية وهي أن روما اعترفت منذ أول الأمر بل ووطّرت وأقرت نظاماً قانونية كانت تخص بعض الطبقات في الإمبراطورية ، وأن سياستها التقليدية كانت تقوم على أساس احترام العادات والتقاليد السائدة في المدن أو الدول ، طالما أن هذه وتلك لم تكن متعارضة مع سياسة روما . ومعنى هذا أن "أغسطس" اتجه إلى اتباع سياسة جديدة قوامها وهدفها مناصرة القوميات المحلية ومراعاة الاتجاه القومي تجنباً لحدوث أي صدام ، وكان يأتي في المقام الأول كل ما هو في صالح القومية الهيلينية . وبذلك عمل على مزج المبادئ الهيلينية والمبادئ الرومانية ثم اتخذ من هذا المزيج منطلقاً ، يهتدى بهديه في إدارته الجديدة . وكان يستعين

فى تطبيق هذه السياسة المشتركة بشخصيات هيلينية وذلك جنباً إلى جنب الشخصيات الرومانية من طبقة الفرسان فى إدارة شئون الإمبراطورية وتسيير دفتها .

اختصاصات "الإديولوجوس"

سبق أن عرضنا لمقولة وردت فى الكتاب السابع عشر ، ١ ، ١٢ للجغرافى اليونانى "إسترابون" ، عن تلك الاختصاصات وجاء فيه تحديد معالمها على النحو التالى : البحث عن الأموال السائبة وهى التى لا صاحب لها ثم تحصيل الأموال الأخرى التى ينبغى أن يكون مالها إلى خزانة الإمبراطور . وهاهو نص التعريف الذى استخدمه "إسترابون" فى وصفه للموظف المسئول عن كل هذه الموارد والمكلف بالعمل على تحصيل كل الديون والاستحقاقات الخاصة بالإمبراطور (ὅς τῶν ἀδεσπότων καὶ τῶν εἰς καيسάρα τιπτεῖν ὀφείλοντων ἐξεστίατ-
ης ἐστίν) وعلى هذا النحو يمكن اعتبار "الإديولوجوس" بمثابة المفوض المالى المؤكل بالشئون المالية فى العُرف الرومانى . ولكنه كان يقوم كذلك بمهام أخرى ، منها اضطلاع بوظيفة القاضى فى حسم المنازعات المالية ، ذلك نه كان فى كثير من الحالات هو الذى يقضى برأى فى المسائل المدنية أو المسائل الجنائية التى تكون فيها الخزنة طرفاً فى النزاع أو لها مصلحة مباشرة بذلك ؛ غير أن "إسترابون" لم يُعْطَ على هذه الاختصاصات ولم يشأ أن يضيف إليها أى شىء عن إدارة الأموال التى قام "الإديولوجوس" بتحصيلها لصالح خزانة الدولة . ويبدو أن كل ما كتب فى هذا الخصوص من جانب الكتاب المحدثين لا يقوم على أساس سليم ، إذ لا يوجد أى سند دال على أن إدارة أموال الخزنة فيما يتعلق بحساب أراضى الوسيات وهو ما كان يُعرف بالاسم الآتى : (ὁ οὐσιάκοιός) ، كانت تقع بطريق مباشر أو غير مباشر فى اختصاصات

"الإيديولوجوس" . وفى نصوص وثيقة "الجنومون" ما يدل بوضوح وجلاء على أن البحث عن أموال الخزانة والمطالبة بجميع ما يحق لها من استحقاقات ثم الفصل فيما قد ينشأ من القضايا المتعلقة بها - كل هذه المهام كانت كافية لشغل وقت أولئك المهيمنين على إدارة كبيرة بذاتها . ذلك أن الحقوق التى كانت الخزانة تدعيها لنفسها فى مصر لا سبيل إلى حصرها ولا يمكن عدّها ، فمن هذه ، تلك التركات الشاغرة والهبات المضافة والآيلة إلى ما بعد الموت وأموال البائئات التى تقرر بطلانها بصفة كلية أو جزئية والغرامات المقررة على ما يجرى من المخالفات الميثوغة وقد يصل البعض من هذه المخالفات إلى حد مصادرة كل أو بعض ما فى الذمة المالية، على أن كل هذه الأمور وما كان يُصاحبها من ملابسات ، كانت تتطلب القيام بإجراءات عديدة ومعقدة وتستلزم من "الإيديولوجوس" فى كثير من الأحيان أن يكل الأمر بشأنها إلى غيره وأن يطلب المعونة من الموظفين الإداريين والماليين والقضائيين المنتشرين فى أرجاء البلاد . وبجانب هؤلاء الأعوان والمساعدين كان يوجد عدد من المدعين العموميين والمبلغين والمخبرين الذين كانت تُغريهم المكافآت الطائلة التى تُمنح لهم عندما يقومون بإبلاغ الخزانة عن أى من المدينين والمتهربين أو يُقضون بمعلومات من شأنها أن تؤدي إلى الاستدلال على الأموال التى سَهَت الخزانة عن تحصيل مستحققاتها وما كان لها من حقوق عليها (١) .

وفضلا عن كل تلك الاختصاصات المالية الواسعة التى كانت "الإيديولوجوس" ، فما لبث أن أضيف لتلك الوظيفة فى القرن الثانى الميلادى اختصاص آخر هو الإشراف من بعض النواحى على شئون العبادات وبخاصة العبادات المصرية

(1) Naphtali Lewis, On Legal Proceedings under the Idiologos :- *κατήγοροι και συκοφάνται* . Journal of Juristic Papyrology, Warsaw, IX - X, 1955 - 1956, pp. 117 - 125. =

وذلك عن المبلغين والمخبرين والإجراءات القانونية تحت إدارة الإيديولوجوس .

ولذلك مُنح اللقب الآتى وهو الكاهن الأعظم للإسكندرية وسائر أنحاء مصر :-
ἀρχιερέως Ἀλεξανδρείας καὶ Αἰγυπτου πάσης καὶ ἐπὶ τῶν ἱερῶν.
ومن المحتمل أن هذا العبد الأخير كان قبل ذلك التاريخ المنوه عنه موكولا إلى موظف آخر مختص بالإشراف عليه . وهذا الجمع بين الوظيفتين المالية والدينية باتت له أمارات ودلالات من قبل . وقد ظهر هذا لأول مرة فى وثيقة يرجع تاريخها إلى عام ١٢٢ - ١٢٣م. وهناك إشارة جاءت فى نقش بالإسكندرية يرجع تاريخه إلى ٢٤ سبتمبر سنة ١٢٠م. مفادها أن قضية كانت معروضة على "الإديولوجوس" فيما يتعلق ببعض رجال الشرطة والخفارة الذين أهملوا فى أداء وظيفتهم كحراس على مقبرة وتهاونوا فى الخفارة على نصيب تذكارى وهى مهمة كان يُكنى لها بالكلمة الآتية (ἡ μνηματοφυλακία) ومن هذا يتضح أن "الإديولوجوس" كان له شأن بالنواحى الدينية منذ عام ١٢٠م. وكان يُشار إلى مجموع الوظائف التى كان يتولاها "الإديولوجوس" فى المجالين المالى والدينى ، بوضع كلمات تضمنت هذا الإشراف بشقيه : *τοῦ ἰδίου* (ἡ *λόγου καὶ ἀρχιερέως ἐπιτροπή*) . وتفسر لنا تلك الإضافة الهامة إلى اختصاصات "الإديولوجوس" وما اعتراها من هذا الازدواج ، وجود قسم كبير من وثيقة "الجنومون" بدءاً من البند ٧١ حتى ٩٧ كان مُخصصاً برمته لتنظيم شئون العبادات المصرية وما يقتضيه الإشراف التام على المعابد المصرية وسلوك رجال الكهنوت من اجراءات .

ولما كانت الوثيقة الأصلية التى استقيت منها تلك المقننة التى نحن بصددتها تسمى "الجنومون" الخاص بإدارة أعمال ديوان "الإديولوجوس" ، فإن المرء قد يتساءل عن المعنى الدقيق الذى كانت تتضمنه كلمة "الجنومون" هذه . وهى تعنى فى اللغة فى العصر الهيلينستى لائحة إدارية عامة تشمل لوائح الضرائب وشروط الالتزام بجبايتها . وقد جرى العرف فى مصر بصفة خاصة على استخدام دفاتر موضح بها تلك الالتزامات

الضريبة أو الرسوم والمكوس الجمركية . وكانت هذه يجرى منحها في مصر البطلمية بطريق الالتزام (teloneia) ويقوم نفر من الملتزمين (telones = tax-farmers) بجباية هذه الضرائب التي رست عليهم في مزاد علني وسنوي : -

πράττειν κατὰ τὸν τῆς ὄνης γνωμόνα (Wilcken, Chrest. 276 = BGU. iv, 1062)

وهناك تعريف آخر لكلمة "جنومون" ، ورد في فهرس أو ثبت للعالم "بيكر" ^(١) نصه كما يلي *γνωμων :- συνταξίς τις γραμμάτων καὶ ἦν* "ببكر" ^(١) نصه كما يلي *τα τέληπραττέσθαι χρη* ومعناها أن "الجنومون" هو عقد التزام به الشروط الموضوعة التي ينبغي بمقتضاها تحصيل الضرائب بطريق الالتزام . على أن استعمال لفظة "الجنومون" لم يكن مقصورا على لوائح الضرائب والشروط المنظمة لقواعد الالتزام في جبايتها وإنما تعدى هذا إلى موضوعات شتى ذات طابع قانوني . والغريب في الأمر أن لائحة "الإديولوجوس" وهي "الجنومون" كانت معروفة منذ أمد طويل ، على الرغم من جهلنا بأحكامها . وقد ورد بالمنشور المشهور الذي أصدره والي مصر "تيبوريوس يوليوس الإسكندر" سنة ٦٨م . ، إشارة إلى عدم قيام موظفي الخزانة باتباع التعليمات الصادرة من الأباطرة ، فجاء في السطر ٤٤ على لسان ذلك الوالي ما يلي "وعلى العموم فسوف أصدر الأمر بأن مقننة "الإديولوجوس" وما جاء بها من تعليمات تكون نافذة المفعول بعد فراغى من القيام بمراجعة وتصويب ما قد أقحم عليها من تجديدات ومستحدثات ، ثبت أن بها أى شيء من التناقض والتعارض مع تلك الأفضال (charites , αἱ, χάριτες) التي أسبغها الأباطرة " .

(1) Bekker, I, 233 , L. 28.

كيفية صدور وثيقة "الجنومون"

وما أحيط بهذا العمل من ظروف وملاسات

سبق القول بأن هذه الوثيقة هي عبارة عن مستخرج من وثيقة أصلية . ويحق لنا أن نتساءل عن قام بنسخها وعن ذلك الغرض الذى صدرت من أجله . وفى رأى العالم الفرنسى "رايناخ" أن واضع هذا المستخرج هو الشخص الملقب بالإديولوجوس نفسه ولكن العالمين "لينل" و "بارتش" رجحا أن موظفا كبيرا فى هذا الديوان هو الذى قام بإخراج هذا العمل وتنفيذه . وقد ذهب العالم "شوبارت" إلى القول بأن هذا المستخرج قصد به توجيهه إلى أى من الخلف الذى يأتى من بعد هذا "الإديولوجوس" الذى قام بإصداره . غير أن "رايناخ" عتب على ذلك بقوله أن هذا الرأى قد جانبه الصواب لأن الخلف لم يكن فى حاجة على الإطلاق إلى مثل هذا المختصر ، نظرا لأن اللائحة الأصلية كابت فى متناوله أو بين يديه . وفى رأى "رايناخ" أن الأمر على النقيض من ذلك وأن هذا المستخرج كان موجها ممن أصدره إلى أولئك معاونين الرابضين فى الأقاليم وعلى رأسهم المحافظون أو حكام المحافظات من الاستراتيجيين (στρατηγγοί) ، ولعل السر فى ذلك أنه المراد كان تجنيبهم الدخول فى متاهات عند تفسير ما ورد فى اللائحة الأصلية من تفاصيل قد يضلون فى فهمها . وهكذا روى أن جرى إعداد عدة نسخ من هذا المختصر فى مكاتب الإدارة المركزية بالإسكندرية ثم يتم إرسال نسخة منها إلى كل محافظة وهناك جرى توزيعها على المراكز والنواحي بصد عمل نسخ وصور منها بمعرفة المختصين ، على أن يُعاد الأصل بعد ذلك إلى عاصمة المحافظة . ولعل الوثيقة التى بين أيدينا هي إحدى هذه النسخ التى عُثر عليها فى قرية "ثيادلنيا" الواقعة بالغرب من إقليم الفيوم . ثم أن ما تتسم به هذه الصورة من قصور فى النقل والنسخ وما يشوبها من طابع غير رسمى ليؤكد لنا الكشف عن السر فيما اعتورها من قصور شاب بعض الأجزاء فى هذه الوثيقة ، مما قد يلحظه المتصفح لبندوها والمتمعن فى صياغة بعض عباراتها الشديدة الإيجاز . أما

طابع الإيجاز هذا والاقتضاب الشديد الذى اتسمت به هذه الوثيقة فهو ظاهرة تبدو للقارئ واضحة وجلية لأول وهلة . وقد نوه أغلب المعلقين عليها بوجود هذه الظاهرة بصورة جلية ، ولم يغرب عن بال أحد منهم ملاحظة هذا الطابع المميز . وقد لاحظ الكثيرون أن صياغة هذه الوثيقة جاءت مقتضبة ، بل ومعيبة فى بعض الأحيان بسبب ما كان متوخىا فى صياغتها من تركيز وإيجاز مُخل ، ولم يكن هذا خافيا على أحد . وقد لوحظ أنها لا تعطى سوى القاعدة العامة فى خطوطها العريضة فى الأحوال العادية دون التعرض لذكر أى من التفاصيل أو للحالات غير العادية وأصبح من المتعين على القارئ أن يكمل هذا النقص وأن يسد الفراغ فيما بعد ، إن استطاع إلى ذلك سبيلا (plerumque fit) ؛ فهى إذا تَقَرَّض العلم مُسبقا بالجزئيات والتحفظات والحالات الاستثنائية . على أنه فى كل هذه الحالات الأخيرة الخاصة بأى من التحفظات والاستثناءات ، لم يكن من الجائز عمل أى تصويب أو تصحيح لما كان يجرى عليه العمل بما ورد فى صلب "الجنومون" ، والعكس بالعكس ، بل يجب فقط تكملة ما ورد فى "الجنومون" بما استقر عليه العمل فى التطبيق والتنفيذ وحينما تأتى إضافة فى هذه الوثيقة تكون لها جدتها على ما كنا نعلمه من قبل ، فإنه يتعين أن نُسَلِّم بهذه الأحكام الجديدة ونأخذ بها إلى أن يقوم الدليل القاطع على ما بها من أخطاء ، حتى ولو كانت هذه الأحكام الجديدة تبدو لنا فى صورة متسمة بالشذوذ أو جاءت على غير المألوف . وفى واقع الأمر ليس من سبيل إلى القول بأنه أصبح من المتعين التسليم بأن تلك الوثيقة المختصرة التى بين أيدينا جاءت حاوية على أحكام لم تكن واردة فى الوثيقة الأصلية وليس فى مكتنتنا كذلك التسليم بأن الوثيقة الأصلية وهى اللانحة الرسمية ، كانت تشتمل على أحكام فيها شىء من التناقض مع القانون الذى كان مطبقا آنذاك ، وإنه لمن اليسير أن نسلم بالأمر الواقع وهو أن ما لدينا من معلومات عن كثير من النقاط لا تزال مبتورة وناقصة ، بل وربما معيبة ، سواء أكان ذلك بصدد القانون السكندرى أو القانون الإغريقى ، ولذلك يحق لنا أن نغمد بين الحين والآخر إلى استنباط

القواعد العامة أو إضافة مثيلات لها مما يمكن أن نستقيه من بعض الحالات الفردية التى وصلت إلى علمنا . ويصدق هذا القول بالنسبة للقانون الرومانى المطبق فى القرن الثانى الميلادى والذى روعى فيه عند وضع مجموعات "جستنيان" (corpus iuris) أن يجئ خلوا من كثير من التفاصيل فيما يختص بمسائل التركات التى أصبحت عديمة الجدوى ولم تعد لها أية قيمة من حيث التطبيق العملى فى الوقت الذى وضعت فيه مجموعات "جستنيان" هذه .

وهناك تحفظ لابد من الإدلاء به لما له من اعتبار يفرض نفسه فى ظروف عمد فيها نفرٌ من النساخين إلى استخراج قاعدة أو استنباط أخرى من لائحة "الجنومون" الأصلية ثم صياغتها فى ذلك الموجز الذى وصل إلى أيدينا . ذلك أن "الجنومون" بوصفه وثيقة أصلية - مثلها فى ذلك مثل جميع التعليمات والأوامر الموجهة من الأباطرة إلى كبار الموظفين الرومان - كانت صادرة بلا ريب باللغة اللاتينية . بينما الحال كان على العكس من ذلك إذ أن ذلك الموجز الموجه إلى الموظفين وجَّههم من المصريين والإغريق وأغلبهم كان بالطبع لا يعرف سوى القليل من اللغة اللاتينية ، كان صادرا باللغة اليونانية من ديوان "الإديولوجوس" . على أن هذه الصياغة اليونانية راعت الإيجاز بكل تأكيد عند النقل عن الأصل اللاتينى واحتفظت فى الوقت نفسه ببعض العبارات الدالة على ذلك . ومن الأمثلة على ذلك استعمال بضع كلمات لاتينية ، دُوِّنت بحروف يونانية فجاءت كلمة (λεγάτων) بمعنى (legio) أى الفرقة الرومانية فى الجيش (البند ٥٥) ثم (λεγάτων) بمعنى (legacy) أى تركة فى البند ٣٣ ثم (κουμπτίωνα) بمعنى (coemptio) أى الزواج بحق الشراء فى نفس البند ٣٣ . ثم نجد كذلك بعض التعبيرات الاصطلاحية المألوفة أو الكلمات المركبة والمأخوذة عن اللاتينية مثال ذلك (ἐπὶ προστρόφη φισκοῦ) والمقابل لها فى اللاتينية (ad praevertundem fiscum) بمعنى التهرب من بيت المال وجاء ذلك فى البند الأول سطر (١٠) ثم كلمة (ἐγγενής)

ويقابلها في اللاتينية كلمة (ingennius) بمعنى وجود رابطة القرابة والدّم وجاء هذا في البند ٢٩ في السطر ٨٤ . وفي وسعنا أن نتساءل عما إذا كان الموظف المكلف بعمل هذه الصياغة المقتضبة قد فهم جيداً مضمون النص اللاتيني الذي كان تحت تصرفه وينقل عنه ، فهناك حالات في وثائق أخرى ذات صبغة رسمية حدث فيها شيء من اللبس وسوء الفهم مما أدى في كثير من الأحيان إلى صياغتها بصورة معيبة جعلت المعنى عكس المقصود منها تماماً .

وبحسب ما جاء في ديباجة وثيقة "الجنومون" ثبت على سبيل اليقين أن هذه الوثيقة قد صدرت في الأصل عن "أغسطس" وأنه هو الذي صاغها في إطار عام ثم أقحم فيها العديد من القواعد والسنن التي كانت مطبقة ومرعية في مصر البطلمية . والدليل على ذلك ما جاء في منطوق البند السابع بعد الثلاثين من الإشارة إلى الأوامر والمراسيم التي أصدرها الملوك (*τα προσταγματα βασιλέων*) ولو أن الرأي الأخير أخذ يتجه نحو تفسير ذلك إلى أنها إشارة إلى أوامر الأباطرة وليس إلى ملوك البطالمة ولكن النص صريح ولا يحتمل هذا التأويل المبالغ فيه . ومما لا ريب فيه أنه قد طرأ فيما بعد على هذه الوثيقة إدخال إضافات وتعديلات من جانب الأباطرة اللاحقين ثم من جانب مجلس الشيوخ الروماني والولاية المتعاقبين ويأتي في آخر المطاف ما أدخله رؤساء ديوان "الإديولوجوس" أنفسهم من إضافات وتعديلات . ولا توجد لدينا أية صعوبة في فهم الدور الذي قام به الأباطرة وما أدخلوه على بنود هذه المقتنة من أحكام وتشريعات ، ذلك أن الوثيقة نفسها خير شاهد على ذلك إذ سجلت قرارات بعينها مما صدر عن الأباطرة وهاهي أسماء هؤلاء :- "فسباستيان" (البند ١٨) ، "تراجان" (البند الأول) ، "هادريان" (البند الثاني) ، "أنطونينوس بيوس" (البند ٣٦) . أما فيما يتعلق بدور والي الروماني في هذا الشأن فقد كان كما قلنا أنفاً ، بمثابة نائب الملك وأصبحت له الصدارة بهذا الوصف وحق له أن يرأس ديوان "الإديولوجوس" ويصدر له التعليمات مثلاً

فعل الوالى "تيرىوس يوليوس الإسكندر" سنة ٦٨م. وكان يتعين على "الإديولوجوس" الالتزام بهذه التعليمات والغمل بمقتضاها دون موارد . ولا عجب إذا إن استعمل الوالى "تيرىوس" هذه الرخصة المخولة له وذكر ذلك صراحة فى مرسومه . وينبغى أن لنسوه أن بعض الموضوعات التى كانت من اختصاص "الإديولوجوس" انتقلت إلى الوالى وأصبحت من اختصاص محكمة الوالى وحده وجاء هذا صراحة فى البند (٤٠) وهو الخاص بانتقال المواطنين السكندرية ووجوب عرض مثل هذه الأمور على محكمة الوالى بعد أن أصبحت داخلية فى نطاق اختصاصه . ثم هناك حالات أخرى خاصة بموضوع السفر للخارج واعتزام الرحيل عن البلاد خلسة ودون تصريح بذلك ، كل هذه الحالات أصبحت كذلك من اختصاص الوالى بمقتضى ما جاء فى البند الرابع بعد الستين .

ومن الطبيعى أن مثل هذه القرارات الصادرة عن الوالى كانت ملزمة "للإديولوجوس" وكان ينبغى عليه أن يعمل بمقتضاها . ومما لا ريب فيه أن الوالى كان يستطيع اصدار غيرها وعلى النقيض منها بمقتضى ما كان يتمتع به من سلطة رياضية عليا . وقد جاء فى هذه الوثيقة بعض الأحكام الصادرة عن عدد من الولاة فى مسائل الموارد ومن هذه ما أصدره الوالى "روفوس" (Rufus) فى البلد الخمسين ويحتمل أن "روفوس" هذا هو بعينه الوالى المشهور المسمى "ميتيوس روفوس" (Mettius Rufus) الذى تولى منصبه فى عام ٨٩ - ٩٠ م. ثم هناك الوالى "أورسوس" (Ursus) فى البند الرابع بعد الخمسين . وعلى الرغم مما أثير من شكوك حول هذا الوالى كان يُرددها "اكسل جيلينباند" وغيره بشأن تاريخ ولايته ، فإن "ريكوپونو" كان من رأيه أنه كان يشغل منصب الوالى فى عام ٨٤م. ثم يأتى فى آخر المطاف القرار الذى أصدره "نوربانوس" (Norbanus) وكان فيه يناقض قرارا آخر صدر عن زميل له هو "روفوس" . وجاء هذا

الخلاف واضحا وجليا في مضمون البند الخمسين^(١).

العلاقة بين الوالى ورئيس ديوان "الإديولوجوس"

لقد حظى هذا الموضوع الشائق بأهمية بالغة نظرا للتداخل بين هاتين السلطتين إلى حد الصدام أحيانا وكان مبلغ المدى الذى وصلت إليه تلك العلاقة الدقيقة بين سلطتين عظيمتين ورئيسيتين بعيدا إلى حد أن كان يسود بينها دائما نوع من الشد والجذب . وكان من جراء ذلك أن تأثرت المعاملات بين الناس قاطبة وتعطل فى أحيان كثيرة البت فى قضاياهم والحكم فى أمس أمورهم الحيوية والمدنية والقضائية . وعلى الرغم مما لهذا الموضوع من أهمية بالغة فقد غفلت عنه عيون كثيرين من الباحثين فى تاريخ مصر الرومانية ومنهم أئمة وأعلام من أمثال م. رستوفتزف و "ممسون" و "هارولد إدريس بل" و "جرافتون ميلن" . ولعل لهم بعض العذر فى ذلك فدستور ديوان "الإديولوجوس" وما تضمنته مَقْنَنَتَه لم يُنشر عنهما إلا فى عام ١٩١٩م . عندما طلع علينا العالم "بلاومان" بمؤلفه عن هذا الدستور . ومنذ ذلك الحين اتجهت الأنظار إلى إعادة البحث فى بعض الجوانب الدقيقة من تاريخ الحياة فى مصر الرومانية . وكان المؤرخون الأولون يمرون من قبل على تلك الحقبة مرّ الكرام ، مُكْتَفِينَ بتريديد عبارات وأوصاف لجهاز الحكم فى مصر على النحو الذى ذكره "إسترابون" وجاء فيه وصف ديوان "الإديولوجوس" بطريقة مقتضبة إلى أقصى حد ، وبذلك عمى على المؤرخين حقيقة الأمر فى هذا "الإديولوجوس" والمهام التى كان مُكَلَّفًا بها ، متضمنة البحث والتحرى عن المستحقات والمطلوبات التى تخص الإمبراطور . وبذلك ترك "إسترابون" القراء فى متاهة وأصبحوا يعملون الحدس والتخمين من أجل التعرف على حقيقة أمر هذا الموظف الكبير الذى أبدى الإمبراطور

(1) · Oscar Reinmuth. A working list of the Praefects of Egypt. American Society of Papyrologists, year, December 1967.

حرصه على أن يختاره بنفسه من بين طبقة الفرسان دون غيرها وذلك سواء بسواء مثلما كان يختار الوالى من نفس الطبقة . وقد وكل إليه عملاً كانت مجالاته واختصاصاته يشوبها الغموض وكثيراً ما تعارضت وتداخلت مع اختصاصات أخرى لكبار الموظفين وعلى رأسهم الوالى نفسه . ونجم عن هذا التعارض الكثير من التعقيدات التى كشفت عنها الوثائق البردية والنقشية فأثيرت القضايا العديدة وقامت النزاعات المستحكمة على مدى سنوات طوال بين الأفراد والهيئات والسلطات والمجالس المختلفة ورجال الدين .

وبادئ ذى بدء لابد علينا أن نتعرف على مدى الصلة بين الوالى وبين رئيس هذا الديوان "الإديولوجى" وهل كانت الصلة بين الطرفين أشبه ما تكون بصلة الرئيس مع المرءوس ، بحيث يتلقى "الإديولوجوس" تعليماته وإرشاداته من الوالى ، أم أن هذه العلاقة كانت غير ذلك وتقوم على مبدأ التفويض والإنابة أو أن الأمر اقتصر على مجرد الخبرة المتاحة ومراعاة الاختصاص الدقيق ، فتوزعت لذلك الأعباء بين الطرفين بمقتضى منطوق البنود الواردة فى هذه المقننة وهى فى حقيقتها بنود مقتضبة ، تحتل بعض التأويل والتفسير . وكان من الممكن التستر وراء مدلولاتها للسطو على اختصاصات الغير من كبار الموظفين . ولما كان موضوع التعرف على كنه الصلة بين الوالى وبين زميله "الإديولوجوس" وما كان يُثار حول هذه الصلة من تساؤلات كانت مطروحة على بساط البحث بين حين وآخر ، فإن الإجابة عليها تستلزم بعض التأنى والرجوع إلى العديد من الوثائق البردية والنقشية كما نستشف منها ضوئاً ولو خافتاً أو نتلمس نتفاً من المعلومات التى قد تجئ عرضاً فى هذه المصادر . وهكذا نتكشف لنا بعض الحقائق من ثنايا العديد من الوثائق البردية فى مجموعة "أكسيرنخوس" ومن البنود الكثيرة الواردة فى صلب هذه المقننة . ولدينا فى عالم النقوش اليونانية نقشان بالذات أحدهما للوالى "فرجيليوس كابيتو" (Vergilius Capito) سنة ٤٨م. على عهد الإمبراطور "كلوديوس" وثانيهما نقش للوالى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" (Tiberius Julius Alexander) الصادر

فى ٦ يولية عام ٦٨م. على عهد الإمبراطور "جالبا" (Galba) ومن هذا النقش الأخير
أمكن أن نستشف وجود بعض التجديدات والمستحدثات التى اعتبرها هذا الوالى دخيلة
ومقحمة وأراد أن يبذل قصارى جهده فى تنقية المقننة من هذه الشوائب . وقد أخذ العهد
على نفسه بضرورة عمل هذا التصويب والتنقية مما علق به من الشوائب وهو ما عقد
العزم عليه وأزمع على تنفيذه . ولكن المقادير لم تكن مواتية ، ولذلك لم ينجز شيئا مما
وعد به ولم تكن الفرصة متاحة كيما يُتم مهمته . والسبب فى ذلك انشغاله بأمور سياسية
بحثة وهى أهم وأبقى فى نظره وأخذ يتخابر سرا بواسطة مندوبه اليهودى "باسيليديس"
(Basilides) من أهل (Leontopoles) وهى دقادوس مركز ميت غمر (دقهلية) مع القائد
الرومانى المرباط فى بلاد اليهودية (Judaea) وهو "فسباشيان" كيما يصبح الأخير
إمبراطورا بدلا من "فيتاليوس" الجالس إذ ذاك على العرش الرومانى فى روما . وكانت
مصر بثقلها وراء هذا التأييد ورحبت الإسكندرية بهذه الفرصة المتاحة كيما تُعلى من
شأنها وتسترد مكانتها العالمية . وأقدم الوالى "تيبيريوس يوليوس الاسكندر" على تلك
الخطوة الجريئة وتقدم الصفوف وسط الجيش والشعب السكندرى (ὄχλος) معلنا الولاء
والتأييد "لفسباشيان" بوصفه إمبراطورا فى أول يوليو ٦٩م. فى ساحة الهيودروم (حديقة
أنطونيادس) بالإسكندرية واعتبر هذا اليوم هو يوم التولية على العرش الإمبراطورى
(dies imperii) وأذعنت روما لهذا الاختيار بالإكراه بعد التهديد بقطع الغلال عنها من
مصر . وقد نجم عن انشغال "تيبيريوس الاسكندر" بتلك الشؤون السياسية انصرافه عن
تنفيذ أى من الوعود بتنقية المقننة وبقي الوضع الداخلى على ما هو عليه من حيث تداخل
المصالح وتشابكها وعدم الحسم فى أغلب القضايا المطروحة على أحد الديوانين وهما
ديوان الوالى وجهاز "الإديولوجوس" ، فالأحكام التى كانت تصدر عن هذا أو ذاك لم تكن
حاسمة بحال من الأحوال . ولعل بعض الجوانب فى اختصاصات كل من الديوانين غابت
على الكثيرين من الناس ، فكان البعض منهم يلجأ فى قضاياها إلى قضاء الوالى أما البعض

الأخر فكان يوثر ويفضل الاعتماد على ما يمكن أن يقضى به ديوان "الإديولوجوس" ، لأنه كان متوسماً فيه بعض الأمل والرجاء . وهكذا مضى الناس فى تصرفاتهم حسبما كان يتراءى لهم متوسمين فى هذا أو ذاك أيهما أسرع وأكثر إنصافاً وحسماً ومراعاة للمصلحة المنشودة . وقد بانت أمارات هذا التذبذب والتأرجح من طرح بعض القضايا وما أحيط بها من ملاسبات من حيث الإطالة والتسويق . وقد جاء فى بحث مستفيض للعالم الأمريكى "بول سورانى" (Paul R. Swamey) عنوانه "الوالى والإديولوجوس" الكثير من الشرح الوافى الذى فصل لنا فيه بعض الجوانب الخفية فى العلاقة بين هاتين السلطتين ^(١) وكشف اللثام عن مدى الشد والجذب والحيرة التى تملكت الناس إزاء هذا التنافس على السلطة بين القوتين العظميتين . ومن قبل ذلك وعلى مدى أكثر من خمسين عاماً ، دُبِجت بحوث مستفيضة عن سلطة ديوان "الإديولوجوس" ومدى ما كان لها من اختصاصات فى أعمال المصادرات وتحصيل الغرامات وتعقب الفارين والمدلسين ووضع اليد على الأملاك العقارية التى لم يُعرف لها صاحب بعد موت ذويها دون وريث أو تعيين وصى عليها ثم كان له دور بارز فى القصاص من المتهمين خشية تنفيذ الأحكام المصادرة ضدهم والمتقاعسين عن تقديم الإقرارات اللازمة فى الإحصاء الدورى ^(٢) (census) الذى

(١) "بول سورانى" - أعمال المؤتمر العالمى لعلم البردى سنة ١٩٧٠ وهو المؤتمر الثالث عشر .

(٢) للعالم الأمريكى روجر باجنول (Roger Bagnall) مقالات عديدة عن الإحصاء وضريبة الرأس فى مصر الرومانية باعتبارها حجر الزاوية فى النظام المالى fiscality الذى ابتدعه أغسطس نذكر منها ما يلى عن Laogaphic :

Roger Bagnall .

- 1- Notes on Egyptian Census Declarations in Bulletin of the American Society of Papyrologists 30, 1993 pp. 35 - 56.
- 2- Census Declarations from the Berlin Collection.
- 3- Demography of Roman Egypt.
- 4- Notes on Egyptian Census Declarations. IV, Bulletin of American Society of Papyrologists 29 (1992) pp. 101 - 115.
- 5- Census Declarations from Tebtunis by Roger Bagnall, Aegyptus, Rivista italiana di egyptologia e di papirologia, year (1992).

كان يجرى كل أربعة عشر عاماً ، وممن أثروا التلاعب فى توزيع الموارد بالنسب المقررة والمنصوص عليها فى هذه اللائحة أو انتحلوا صفات وكنيات ليست من حقهم ، إلى غير ذلك مما قضت به بنود كثيرة فى هذه المقننة الطريفة . وقد نشأ عن كل ذلك محاولات كثيرة فى التلاعب والتهرب والتستر وراء ذلك الغموض فى تفسير منطوق بعض هذه البنود . ومن هنا جاءت شتى البحوث التى عرضت لمختلف المسائل العويصة المثارة من جراء تلك التشريعات والتى عرّجت على النواحي الإدارية والقضائية والمالية . وهذا اللبس كان له أثره فى العلاقات المتبادلة بين المشرف على هذا الديوان وبين باقى أجهزة الحكم البيروقراطى السائد فى مصر وعلى رأسه ديوان الوالى بما كان له من هيمنة وسلطان وما كان يحيط به من حُجَاب وهيلمان مُستمد من تراث الفراعنة وحُكم ملوك البطالمة المؤلهين . وما نظن أنه كان فى مِكنة أحد من أقران الوالى وهما القاضى الأعظم و "الإديولوجوس" ولا من كبار الموظفين "الابستراتيجيين" (epistrategoi) المتولين الحكم فى القطاعات الكبرى الثلاثة وهى (epistrategiae) التى انقسمت إليها مصر فى عهد الرومان ولا من الكاهن الأعظم ، أن يعصى أمراً صريحاً لهذا الوالى باعتباره الممثل الأعلى للإمبراطور فى مصر . وقد ذكر السكندريون ذات مرة فى شكاية لهم ، رفعوها للإمبراطور "تراجان" ضد الوالى "ماكسيموس" (Maximus) أنه كان يحيط نفسه بهيلمان من الحجاب والحراس وأنه جعل من خوله شياخاً منيعاً حال بينه وبين عامة الناس وقد أشار العالم الأمريكى الراحل "هربرت موسيريللو" (Herbert Musurillo) فى كتابه عن أعمال الشهداء الوثنيين ^(١) ، إلى تصرفات هذا الوالى بالذات وذكر تفاصيل مسهبة ومخزية عن غطرسته ونوع الموبقات المزرية التى تردى فيها من لواط (homosexuality) وخلافه ، مما جعل الإمبراطور "تراجان" يستدعيه على الفور ويحاكمه وينزل به عقاباً شديداً . ومن هذا يتبين مبلغ الحرج الذى كان يستشعر به "الإديولوجوس"

(1) Pagan Acts = Acta Alexandrinorum , 1954, VII, pp. 33 – 43 ; 150 – 160.

وهو يباشر السلطات المخولة له بمقتضى هذا الدستور المستفيض والفضفاض والذاخر
بشتى التعليمات . ومما لا ريب به أنه كان حذراً وعاملاً للوالى ألف حساب وحساب
خشية وقوع أى نوع من الصدام مع الوالى بما كان له من جبروت وهيلمان .

وبصرف النظر عما حدث من تطور سابق فى كيان جهاز "الإيديولوجوس" ونوعية
الأعباء التى كان يضطلع بها منذ نشأته الأولى إبان القرن الثانى قبل الميلاد ، على عهد
الملك البطلمى "بطلميوس فيلوميتور" فى عام ١٦٩ ق.م. أو أحد من أسلافه قبل ذلك ،
فهذه كلها أمور تمثل تطوراً طبيعياً يُعتبر فى حد ذاته (perse) عملاً طريفاً له جدته .
ومع ذلك فهناك جوانب أخرى كثيرة ، ينبغى علينا أن نستخلصها ونستجليها ونخصص
لها صفحات قائمة بذاتها ، والأمل يحدونا فى أن نستقرئ منها بعض المعانى الواردة فى
طيات تلك العبارات والارشادات والتوجيهات التى كانت تصدر بين حين وآخر من الوالى
وديوانه أو بتوجيه صريح منه إلى "الإيديولوجوس" حسبما كانت هذه وتلك تجئ عرضاً فى
الوثائق البردية وفى بعض القضايا المسطرة فى نقوش منشورة فى موسوعة مشهورة
تسمى (Supplementum Epigraphicum Graecum) ولدينا نقشان مهمان أحدهما باسم
"بومونيا موسى" والآخر باسم جالية "ليكية" كانت مرابطة فى إقليم مريوط غربى
الإسكندرية ^(١) وكانت الموضوعات المطروحة فى هذين النقشين تتلخص فيما يلى :-

كان الموضوع الأول بخصوص بعض ما جرى من تصرفات شائنة وغير
مشروعة بشأن المقابر وعدم جواز بيعها أو تأجيرها وهذه كلها من الأمور التى كانت
محل نزاع استوجب الرجوع بشأنه إلى الوالى "ميتيوس روفوس" (٨٩ - ٩٠م) وتقديم
شكوى (τὸ ἀναφορίον) جرى تسليمها إليه شخصياً بينما كان سائراً فى أحد شوارع
الإسكندرية ولكنه رأى أن يسلمها بدوره وعلى الفور إلى "الإيديولوجوس" الذى كان يسير

(1) No. 646, P. M. Fraser, Roman Studies No. 48, year 1958 pp. 117 - 129 ;
Supplementum Ep. Gr. No. 818 - dated year fifth of reign of Emperor Hadrian , 120
A. D.

بجانبه ، على أساس أن موضوع هذه الشكوى مما يدخل فى اختصاص ديوان "الإديولوجوس" وهو المعنى بشئون المقابر بحسب ما جاء فى البندين الأول والثانى من تلك المقننة وهما يقضيان بأن المقابر خارجة عن دائرة التعامل (extra commercium) (ἀκαταχρημάτιστος) ولا يجوز فيها البيع والشراء وقد أفتى "الإديولوجوس" بمقتضى حكم أصدره فى هذا الشأن ببطالان أى من البيع أو التاجير أو التصرف فى المقابر على أى نحو لأنها تُعتبر ملكاً للجثمان الذى يرقد فيها . وقد أسس حكمه هذا على اعتبار أن ذريعة التاجير فى هذه المقابر وما يحيط بها من أراضى (πρόφασις μισθώσεως) فى نظير مبلغ باهظ قدره أربعة الاف من الدراخمت يُعتبر عملاً باطلاً وقضى بأن يقوم البائعون برد جميع المبالغ التى دُفعت إليهم ، كلٌ بحسب نصيبه . أما الموضوع الثانى فكان يتعلق بالخفارة على المقابر (ή, μνηματοφυλακία) وما نشأ من نزاع فى هذا الموضوع بين السلطات المحلية ممثلة فى كاتب القرية المتاخمة وبين أفراد جالية "ليكية" مرابطة فى نطاق مريوط الواقعة فى غرب الإسكندرية وقد ثار هذا الخلاف واحتدم أمره بشأن حق الخفارة على المقابر الواقعة فى هذا الزمام واقتضى عرضه على "الإديولوجوس" .

ومن ثلثا عبارات التى وردت فى مثل هذه النقوش والنصوص البردية يستطيع الإنسان أن يستنبط المغزى المستفاد من كل منها والخروج فى آخر الأمر بصورة عن كُنه العلاقة بين الوالى ورئيس ديوان "الإديولوجوس" فى مجالين حيويين وهما المجال الإدارى البحث والنظام القضائى ويمكن أن نخلص من متابعة الإجراءات فى هذه النصوص إلى أن مناطق النفوذ فى هذين المجالين بالذات ، كانت تتلاقى أحيانا وتتلاطم أحيانا أخرى . ولم يكن هناك من ضير على الإطلاق من أن يُنكر اسم كل من الوالى و "الإديولوجوس" جنبا إلى جنب فى أى من الوثائق البردية أو النقشية وأن يجئ هذا تباعاً ، فسبق اسم الوالى ثم يليه اسم "الإديولوجوس" ، إذ أن هذا كان الأسلوب المرعى فى هذا العصر.

وليس فى هذا أى غضاضة على الطرفين . ومما لا ريب فيه أن الاختصاصات فى كل من الجهازين كانت متداخلة أحدهما فى الآخر إلى حد الالتحام ، بل والصدام وجهاً لوجه فى نفس المجالات .

وقد يجول بخاطر الإنسان أن يسائل نفسه فى شغف عن معرفة ماهية هذه الاختصاصات ومدى ما كان يشوبها من تداخل وتعارض ، ثم قد يشوقه كذلك التعرف على ما إذا كان ديوان "الإديولوجوس" قد جرى تكليفه صراحة بالقيام بمهمة المندوب عن الوالى فى بعض الأحيان وعلى أى نحو كان يصدر مثل هذا التكليف والانتداب . وقد جرى العرف على أن الوالى كان له الحق المطلق فى الإشراف على كل ما يجرى فى ديوان "الإديولوجوس" والبيئة على ذلك يمكن أن نستقيها من قرار الوالى "تيربوس يوليوس الاسكندر" الصادر فى يوليو سنة ٦٨م . ومن قبيل التيسير سوف يقتصر البحث فى هذا المجال على ماجريات الأحوال فى القرن الأول الميلادى ، وذلك إيثارا منا على تجنب الخوض فى بعض المشاكل التى يمكن أن يتعرض لها الباحث فى هذا الموضوع من ثيايا وثائق القرن الثانى الميلادى . وعندئذ كان قد اتسع نطاق اختصاصات "الإديولوجوس" بعد أن سطا على مجالات أخرى كانت داخلة فى دائرة نفوذ الوالى من قبل ، وبخاصة ما كان منها متعلقاً بشئون الأحوال المدنية للأفراد وحالات الأيلولة فى التركات والمواريت . وهذه كلها مسائل عويصة ، انطوت على تعقيدات وشابتها ملابسات شائكة ، استعصى حلها أحياناً وتعارضت بشأنها آراء السلطات . وعلى ذلك فإنه من الخير ألا نخوض فيها فى هذه المرحلة .

وكان هناك مجال مشترك ، التقت عنده سلطات منبعثة من كل من الوالى وديون "الإديولوجوس" وسلطت فى هذا المجال الأضواء من كلا الجانبين ، ذلك هو موضوع الأراضى البور ومآلها باعتبارها غير منتجة إما بسبب عدم وصول مياه الفيضان إليها أو لأى أسباب أخرى ، وكان هذا النوع من الأراضى يُعرف اصطلاحاً بالعبارات الآتية :-

(*γη εν υπολογω*) أو (*γη αβρόχος*) ^(١) وهى أراضى خرسة *χέρσος* أى بور .

وفى هذا السياق نذكر ما جاء فى وثيقة بردية منشورة فى مجموعة بردى "أمهرست" رقم ٦٨ وتاريخها فى عام ٦٠م. وجاء فيها أن الوالى المسمى "لوكيوس يوليوس فستينوس" (Lucius Julius Vestinus) كان قد رصد ثمنا قدره عشرون من الدراخمت فى نظير بيع الفدان اليونانى الواحد (aroura) من تلك الأراضى البور وكان اتخاذ مثل هذا الإجراء من حقه . وهناك وثيقة بردية أخرى كانت أكثر إفصاحا عن دور الوالى فى هذا الشأن . وهذه الوثيقة من مجموعة البردى المحفوظة بالمتحف البريطانى وقد توفر على نشرها فى عام ١٩٣٣ عالمان بريطانيان هما "روبرتس" (Roberts) و "ت. إسكيت" (T. Skcat) فى مجلة تصدر فى إيطاليا وتسمى (Aegyptus) العدد ١٣ ص ٤٥٥ - ٤٧١ وعنوان المقال كما يلى (Sale of Hypologos at Tebtunis) وذلك فى تاريخ يرجع إلى عهد الإمبراطور "دوميشيان" (Domitianus) فى العقد الأخير من القرن الأول الميلادى . وقد ثبت من هذه الوثيقة أن الأراضى المعروضة للبيع كانت من الأراضى البور وأنها كُتبت بانتمائها للأراضى العامة أى (*γη δημοσία*) فلما آل أمرها إلى أن أصبحت يابسة ومجدبة ولا ثمرة تُرجى منها ، لزم التصرف فيها والتخلص منها بالبيع لحساب الخزانة العامة ، وكان على الوالى فى هذه الحالة أن يباشر هذه المهمة ويتخذ الإجراءات الكفيلة بذلك . وهناك وثيقة بردية أخرى منشورة فى مجموعة "أكسيرنخوس" ورقمها ٧٢١ وتاريخها يقع فى العام الثالث عشر الميلادى وقد كشفت عن عرض مُقدم إلى ديوان "الإديولوجوس" وإلى رئيسه إذ ذاك وهو المسمى "جايوس سيبيوس روفوس" (C. Seppius Rufus) بشأن شراء أراضى من هذا النوع اليابس وغير المثمر . وبإلزام الأمر اقتصر على بيع أراضى أصبحت غير صالحة للاستثمار ، وإنما

(1) Berl. Gr. Urkunden. 455 (1st century A. D): Ge Bebrechmene or ge abrochos i.e. uninundated ; Pap. Hibeh . 85 (3rd Century B. C.)

هناك حالات أخرى تناولت أراضي وعقارات كُنيت بالاسم الأتسى (*τα ἀδέσποτα*) أى التى لا صاحب لها أو أنها كانت مصادرة أو سقطت عن أصحابها ممن حكم عليهم بالإدانة (*caduca*) . وكان إذا من حق ديوان "الإديولوجوس" أن يجول ويصول فى هذا الميدان من حيث التصرف فى هذه النوعيات من الأراضي والعقارات فيقوم ببيعها لحساب الخزانة العامة دون أن يكون عليه أى تثريب أو معقب فى ذلك ، لأنه كان يتصرف فى حدود ما قضت به الأحكام الواردة صراحة فى دستوره ومقننته . على أن هذه النصوص الثلاثة الخاصة بالتصرف بالبيع فى الأراضي البور وما على شاكلتها ، اشتملت كذلك على معلومات فيها شىء من التناقض من حيث جهة الاختصاص ، فتارة هى من اختصاص الوالى وأخرى مرجعها إلى "الإديولوجوس" . وهكذا يقع الإنسان فى حيرة من أمره ، فلا يعرف الجهة المختصة أو المنوطة بذلك وهى التى يحق لها التصرف فى مثل هذه الأمور ، فإما أن "الإديولوجوس" كان يعمل بتكليف مباشر من قبل الوالى فى عام ١٣م. عندما عمد إلى بيع رقع من الأراضي اليابسة أو البور أو أن "الإديولوجوس" كان يتصرف نيابة عن الوالى الذى كان بالطبع هو المشرف العام على تلك الأراضي العامة والمملوكة للدولة وعندئذ اقتصر عمل "الإديولوجوس" على تولى بيع الأجزاء اليابسة منها. وإنا لنعرف من ثانيا قضية مشهورة منسوبة إلى شخص مصرى يدعى "نستنيفس" (*Nestnephis*) ، أن "الإديولوجوس" كان فى صدر القرن الأول الميلادى أو بالأحرى فى عام ١١ ميلادية هو الجهة المكلفة بعمليات البيوع فى الأراضي البور وكذلك فى نطاق الأملاك والعقارات التى ليس لها صاحب وأنه هو المختص وصاحب الحق المطلق فى التصرف فيها على أى نحو يراه . وقد اتضح ذلك جلياً من هذه القضية ذات التشعبات والتعقيدات على مدى سنوات طويلة حسبما سرده لنا العالم الأمريكى "بول سوارنى" والعالم الألمانى "بلاومان" (*Plaumann*) وقد أفاض الأخير فى هذا السرد فى كتابه عن

"الإيديولوجوس" ^(١). وقد ذكر لنا في كتابه مجموعة من البنود من ٦٥ حتى ٧٥ وهى توضح المراحل المختلفة التى مرّت بها هذه القضية الشائكة وجاء هذا فى شىء من التفصيل والإسهاب . وقد تأكد هذا المعنى من ثانيا وثيقتين برديتين فى مجموعة بردى "اكسيرنخوس" وهما المرقومتان ١١٨٨ ، ٢٢٧٧ . على أن تلك الأراضى التى ألت إلى ديوان "الإيديولوجوس" كما يتولى التصرف فيها وعرضها على الملأ للبيع ، قد جاء وصفها فى سجل مقننة "الإيديولوجوس" على النحو التالى : (ἐκ τοῦ ἰδίου λόγου) ثم وردت إشارة إلى هذا النوع من الأراضى فى العطاءين الواردين فى البرديتين الأفتى الذكر من مجموعة "اكسيرنخوس" ، على أنهما من الأملاك التى لا صاحب لها وهى مدينة وتمّت مصادرتها حسب المقننة :

τὰ ἀδέσποτα ὑφείλοντα εἰς ἰδιον λόγον ἀναληφθῆναι κατὰ τὸν γνῶμονα .

ومن هنا نشأ بعض اللبس والتعارض فى الاختصاصات بين كل من الوالى و "الإيديولوجوس" ، فافتات هذا على ذاك . ولعل هذا الموقف الشائك يمكن حسمه إذا افترضنا جدلاً احتمالاً بديلاً متسماً ببعض المعقولة ونسوقه هنا لعل فيه ما يُخلصنا من تلك الورطات التى نؤهبنا عنها من قبل . ومضمونه أن الوالى استمر محتفظاً بكامل المسئولية وبقي متمتعاً بالسلطة المطلقة فى التصرف فى كل ما يتعلق بالأراضى المملوكة للدولة أو التى ألت إليها لسبب أو لآخر وخاصة إذا ما أصبح بعضها يابساً لعدم وصول مياه الفيضان إليها وكانت هذه النوعية تسمى بالاصطلاح الآتى : (ge demosia en hypologo) ، ولكن بمجرد تخلى الوالى عن هذه الأراضى وإفراجه عنها كما تُباع لحساب الخزنة العامة ، انتقلت تبعاً تلك المسئولية كاملة إلى ديوان "الإيديولوجوس"

(1) Gerhard Plummer, Der Idios Logos, "1919," pp. 44 - 52 Paul R. Swartley :- The Ptolemaic and Roman Idios Logos, 1970. pp. 41 - 57.

الذى كان يتحتم عليه مباشرة عملية البيع واتخاذ جميع الاجراءات التنفيذية الكفيلة بتحقيق ذلك الاجراء . على أن مهمة الديوان فى هذه الحالة لم تكن فى أغلب الظن مُستمدة من الوالى عن طريق النذب ، وإنما كانت تؤدي بمقتضى ما لهذا الديوان من دور معترف به ، بوصفه المندوب المنوط بعملية البيع والموكل بتنظيم جميع العمليات الخاصة بالبيع فى الاملاك العقارية غير المنتجة ثم فى تلك التى كان يُكنى لها بعدم وجود صاحب لها وبذلك أصبح له الحق المطلق فى مصادرتها (*ἀναληφθῆναι*) وبالتالي فى التصرف فيها بالبيع فى الوقت المناسب وحسبما يترأى له .

وهناك مجال آخر يمكن اعتباره من الشوائب التى تتم عن مدى التدخل والتعدى أو بالأحرى التطفل من جانب ديوان "الإديولوجوس" فى بعض اختصاصات الوالى وصميم أعماله وواجباته . وقد تجلّى هذا فى تورط هذا الديوان وإقحام نفسه فى بعض المظاهر المرتبطة بالشئون الدينية وإدارة المعابد . وليس هنا مجال مناقشة الدور الذى كان يقوم به "الإديولوجوس" فى شئون المعابد وهو دور ما لبث أن أصبح بارزاً ومرموقاً فى القرن الثانى الميلادى ، بحسب ما جاء فى البنود من ٧١ حتى ٩٨ من مقننة "الإديولوجوس" ، وبداى ذى بدء ينبغى أن نطرح ظهرياً تلك الفكرة الفجة التى سبق أن نادى بها العالم الألمانى "جيرهارد بلاومان" (Gerhard Plaumann) ومضمونها أن رئيس ديوان الإديولوجوس ربما كان هو المضطلع بمهمة الكاهن الأعظم الملقب (*ὁ ἀρχιερεύς*) فى القرن الأول الميلادى . وقد نشرت العالمية البريطانية "ميريام إستيد" (Miriam Stead) الأمانة بالمتحف البريطانى هذا الموضوع بإفاضة فى مقال طريف ، نُشر فى عام ١٩٨١ ضمن أعمال المؤتمر العالمى لعلم البردى السادس عشر ص ٤١١ - ٤١٨ وكان عنوان هذا المقال : (The High Priest of Alexandria and all Egypt) عرضت فيه الواجبات المفروضة على الكاهن الأعظم وصلاته "الإديولوجوس" ثم فندت جميع ما أثير من آراء وجدل فى هذا الشأن ثم خلصت إلى أن

الرأى الذى طلع به علينا العالم الألمانى بلاومان فى كتابه المنشور سنة ١٩١٩ عن الإديولوجوس فى الصفحات ٣١ وما تلاها ، أصبح غير ذى موضوع ولا يمكن أن يُعتد به . وكان قد تبعه فيما قال عالم المانى آخر هو "ولتر أوتو" (Walter Otto) فى مقال منشور فى مجلة (Archiv für Pap.) الجزء الخامس ص ١٨١ - ١٨٢ . وقد انبرى العالم الأمريكى "بول سوارنى" فى كتابه عن "الإديولوجوس" المنشور فى عام ١٩٧٠ ص ٩٢ هامش (١٠) فايد الرأى الذى قالت به العالمة البريطانية "ميريام إسـتيد" . وعلى ذلك ينبغى علينا أن نرفض بصفة قاطعة قبول أى من الآراء والنظريات التى تهدف إلى وجود تطابق أو توحيد بين الوظيفتين وهما "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم فى القرن الثانى الميلادى إذ أن شيئاً من ذلك أصبح أمراً غير مستساغ . ولعل الرأى الذى نادى به العالم الأمريكى "اوسكار وليام راينموث" (Oscar William Reinmuth) فى كتابه عن الوالى فى مصر الصادر سنة ١٩٣٥ ، (ص ٢٢ - ٣٢) هو أقرب إلى الصواب وخلاصته أن الوالى كان هو صاحب الإشراف التام وله السيطرة الكاملة على الشؤون الدينية وماجريات الأحوال فى المعابد المصرية من حيث تصريح المسائل المتعلقة بالطقوس والمراسم الدينية والإدارة المالية فى هذا النطاق . أما شأن "الإديولوجوس" وعلاقته بالمسائل الكهنوتية فى القرن الأول الميلادى فكان طفيفاً ومتعلقاً بالمال وما يجرى تحصيله من رسوم تتعلق بالتنصيب وانتقال الوظائف الكهنوتية من شخص لآخر . ويتجلى هذا الوضع بشكل واضح من ثنايا وثيقة نقشية أشار إليها العالم البولندى "تاوبنشلاج" (Taubenschlag) فى كتابه عن "القانون فى ضوء البردى" ص ٦٥٦ هامش (٥١) عن وظيفة إدارية تتضوى على الإشراف على المعبد ($\eta\lambda\epsilon\sigma\omega\nu\epsilon\lambda\alpha$ = chief of a temple) وأخرى كهنوتية عن العرافة ($\eta\lambda\epsilon\pi\phi\eta\tau\epsilon\lambda\alpha$) وكان قد نشب بشأنهما خلاف جاء ذكره فى النقش التالى (P. Vindob. Boswinkel I) وتاريخه فى عام ٨٧ م. وهو عبارة عن تفاصيل قضية مهمة رفعها نفرٌ من الكهان فى بلدة "تيلوبولس" وهم الذين دبجوا هذا الملخص المنشور متضمناً

أنهم أوفدوا لجنة من قبلهم للمثول أمام "الإديولوجوس" المسمى "كلوديوس جيمينوس" (١) . وكان الموضوع المطروح على بساط البحث لدى رئيس ديوان "الإديولوجوس" هذا كيما يبت فيه برأى فى عام ٨٧ م. هو تحديد المبلغ الواجب سداؤه والوفاء به باعتباره الرسم الواجب أدائه فى مقابل التنصيب لإحدى الوظيفتين الكهنوتيتين قبل تسلم أعباء إحدى هاتين الوظيفتين . وكان الكهان قد ذكروا فى ملخص دعواهم بعض الأسانيد المؤيدة لقضيتهم ومنها حكم مسبق صادر من "الإديولوجوس" المسمى "تاليوس ساابينوس" (Tullius Sabinus) فى ٢٥ يولية من عام ٤٥ م. وكان هذا الحكم بالطبع فى صالح أولئك الكهنة . ومن الأجزاء الباقية من هذا النص المبتور ، أمكن التعرف على خلاصة وأفية لأوجه الخلاف المتنازع عليه بالنسبة لشغل بعض وظائف الكهان ومنهم العرافون وأقرانهم من السدنة و "الليسونيين" وهم الموظفون الإداريون . ذلك أن مجموعة من الكهنة كانوا قد اشتروا وظيفتين من هذا النوع فى نظير مبلغ كبير قدره ثلثات ثلاثة وكان ذلك قبل عام ٤٥ م. على شريطة السماح لهم بانتقال هاتين الوظيفتين إلى ذريتهم من بعدهم ، وذلك بعد الوفاء بسداد رسم التنصيب المتعارف عليه وقدره ٧٧ دراهمة إلى الخزانة العامة . وكشرط مسبق لانتقال هاتين الوظيفتين كانت قد ذكرت عبارة مبتورة تبدأ بالآتى *εἰς τὸν ...* ولم يبق من الجزء المبتور سوى حروف ثلاثة هى الأيونتا ثم الأوميكرون والميم وهذه هى (*ι ο μ*) وقد استطاع العالم النمساوى "بوسوينكل" (Boswinkel) أن يُصوب هذا الفراغ على النحو الآتى : *Ι [δλον λόγον εἰσκη'ν] ομ | ἐνον* . ولا شك أن هذا التصويب انطوى على اقتراح فيه شئ كثير من البراعة . وهكذا يكون المعنى المستفاد من هذا التصويب هو أن انتقال هاتين الوظيفتين الكهنوتيتين كان يتطلب تسجيلا

(١) وقد جاء ذكر هذا "الإديولوجوس" بالذات وهو يباشر سلطاته فى قضية أخرى وردت تفاصيلها فى نقش مشهور لصاحبه المسماة "بومبونيا موسى"

Supplementum Epigraphicum Graecum, VIII, No. 646 : P. M. Fraser, Journal of Roman Studies 48 (1958) pp. 117 ff.

مسبقاً لدى ديوان "الإديولوجوس" مع ضرورة الوفاء بكل ما يكتتفه هذا التسجيل من إجراءات . ولعل السبب في هذه العراقيل التي نشأت منذ عام ٤٥م. ثم تجدد ظهورها في الفترة ما بين الأعوام ٨٧م - ٨٩م. هو أن نفرأ من الموظفين المحليين في دائرة القسم قد أصروا فيما يظهر ، على ضرورة دفع مبلغ أكبر من ٧٧ دراهمة كرسوم لهذا التنصيب (hyper eiskritikou) .

وهناك طابع آخر له علاقة أكيدة بأساليب الحياة الجارية في المعابد وقد حظى هذا الطابع بجل اهتمام ديوان "الإديولوجوس" ذلك هو تحصيل رسم التنصيب وضرورة توريده إلى الخزانة العامة ، بعد إجراء عملية الفحص والاختيار لجميع المرشحين للانضواء في السلك الكهنوتي واستبعاد من لم تتوافر لديهم الأهلية لذلك . وقد زدتنا وثيقة بردية في مجموعة بردى "تبتونس" رقم ٢٩٨ بلمحات عن تلك الظروف والملابسات التي أحاطت بشخصية مرموقة كان لها الاشراف على ديوان "الإديولوجوس" واسمه "تالليوس سابينوس" (Tullius Sabinus) وجاء في قائمة المحفوظات لدى معبد الإله المحلي المسمى سوكنبتونس (Soknebtunis) ذكر شخص مُعمر يُدعى باكييكيس (Pakebkis) وكان يبلغ من العمر أربعة وسبعين عاماً وهو من بين الأفراد الذين سبق أن أُجريت لهم عملية الاختبار والفحص في السنة الخامسة من حكم أحد الأباطرة ولكن دون ذكر اسمه . ولما كان تاريخ هذه البردية منصوباً عليه في عام ١٠٧ - ١٠٨م من حكم الامبراطور "تراجان" ، وكانت عملية الفحص والاختبار المؤهلة للانضواء في السلك الكهنوتي تجرى عادة عند بلوغ الانسان سن الرابعة عشرة، فإنه يُصبح في وسعنا أن نرجع ذلك إلى "الإديولوجوس" "تالليوس سابينوس" الأنف الذكر إذ أنه يُعتبر الشخص المسئول عن عملية الفحص والاختبار وما يتضمنه ذلك من اتخاذ إجراءات دينية معينة مع تحصيل رسم مالي يقدر بمبلغ ٥٢ دراهمة وينبغي أن يتم توريده في الخزانة العامة .

وعلى ذلك أصبح في ميكنتنا أن نستنبط من الحالات الأنفة الذكر ومن أشباهها

الحقائق التالية :-

أولاً : أن ديوان "الإديولوجوس" كان هو صاحب الحق فى الإشراف على انتقال الوظائف الكهنوتية الوراثية مع حرمان كل من ليست لديهم الأهلية فى ذلك من الطبقة المعروفة باسم (*ἀνδρογός*) وهم الابناء الذين ينتسبون لأمهاتهم^(١) . وقد عرفهم العالم الأمريكى الراحل "هربرت يوتى" فى مقال طريف له بعدم أهليتهم أو أحقيتهم فى تولى أى من الوظائف الكهنوتية فى مصر نظراً لانتمائهم لأمهاتهم وعدم نسبتهم لأبائهم^(٢) . وكان "الإديولوجوس" هو المنوط بتحصيل الرسوم اللازمة لإتمام عملية التنصيب وأصبح هو الفصيل فيما قد ينشأ من نزاع أو خلاف حول انتقال أو تتابع هذه الوظائف الكهنوتية .

ثانياً : كان ديوان "الإديولوجوس" هو المسئول الوحيد عن الجوانب المالية وعن تحصيل جميع الرسوم اللازمة لإتمام عملية الفحص والاختبار بالنسبة لطائفة رجال الدين ولربما كان كذلك هو المسئول عن الاختيار الفعلى وإتمام المراسم الخاصة بذلك .

ثالثاً : وفى أغلب الظن كان ديوان "الإديولوجوس" هو المكلف ببيع الوظائف الكهنوتية القابلة للبيع ومباشرة الاجراءات اللازمة لذلك .

رابعاً : لم يكن هذا الديوان عند اضطراره بكل هذه المهام ومباشرة إجراءاتها خاضعاً بحال ما لآى إشراف من قِبل الوالى ، بل ولم يكن يتلقى منه أى أوامر فى هذا الصدد . على أن الوالى كان مسئولاً بدوره عن تلك الوظائف الكهنوتية قبل وبعد

(١) Herbert Youtie, *Androgos*, "Le Monde, Grec", Homages a Claire Preaux, 1978 pp. 723 - 740 ; W. Linn Westermann & Scheller, *Apokrimata*, section VII ll 25 - 27 = *Chronique d' Egypte*, No. 60, 1955, pp 327 - 337 .

(٢) هذا عن تحريم هذه الطائفة ومنعها من تولى أى من الوظائف الكهنوتية بأمر صريح من الامبراطور "سبتيوس سيفيروس" سنة ٢٠٠م أثناء تواجده فى الإسكندرية وإصداره الأحكام وهى المعروفة باسم (*Apokrimata*) التى صوب البعض منها العالم هربرت يوتى (Herbert Youtie)

شغلها وقيام أصحابها بعملهم على الوجه السليم . وكان مسئولا كذلك عن سلوك الكهنة وتزويدهم بالطعام وتوفير سائر المؤن لهم بعد اتمام عملية الاختيار المنوه عنها .

وعلى ذلك يمكن القول أنه في مجالين بالذات وهما (١) ما كان متعلقا ببيع الأراضي اليابسة وغير المثمرة وهى الجدة ثم (٢) اختيار الكهنة الذين يتولون وظائفهم بعد اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالفحص وسداد الرسوم المستحقة، يكون الموقف قد تحدد وبانت معالم الطريق ، وأصبح كل من الوالى ورئيس ديوان "الإديولوجوس" له قسط من المسؤولية وهما اللذان يقتسمانها ولكنها فى الحق كانت قسمة ضيظى ، وليس معنى هذا بالضرورة أنهما كانا يشتركان فى تلك المسؤولية بالفعل أو أنهما كانا يتبادلان إياها بالدور. ولم يرد فى أى من الحالات التى ذكرناها ، أى دليل مباشر على أن رئيس ديوان "الإديولوجوس" كان يعمل لحساب الوالى أو أنه كان يآتمر بأمره ويتوجيه من عنده ؛ وإنما كان الحال يقضى بأن يكون كل منهما بمثابة رقيب على الآخر . وهذا فى الحق هو كنهه الأسلوب الرومانى المرعى فى تصرف شئون الحكم فى مصر وتسيير دفتّه. وقد بدا هذا واضحا بجلاء فى شئون المقابر وتحريم التصرف فيها إما بالبيع أو بالشراء أو بالرهن أو بالتأجير أو بالتوريث فالمقابر كما نصّت عليه البنود الأولى فى هذه المقتنة كانت غير قابلة للتداول أى أنها خارجة عن دائرة التعامل (τὸς τάφους ἀκαταχρηματίστους) (U. 17, section II) وعلى ذلك كان "الإديولوجوس" هو صاحب الكلمة العليا والأخيرة فى كل ما يتعلق بشئون المقابر وكانت محكمته هى المختصة بالنظر فيما قد ينشأ من منازعات فى هذا الصدد ، على اعتبار أن هذه المقابر كانت غير قابلة للتداول وخارجة عن دائرة التعامل (extra commercium) وبلغ الأمر كذلك أن موضوع خفارة المقابر (ἡ μνηματοφυλακία) كان المرجع فيه

إليه وهو من شأنه ولا معقب عليه فيما يراه من حكم فى أى نزاع متعلق بذلك ^(١) .

وكانت أولى الوثائق البردية التى كشفت اللثام عن وجود علاقة وثيقة بين الوالى وديوان "الإديولوجوس" ، قد أشارت فى صراحة تامة إلى وجود نوع من الارتباط بين الديوانين فيما يختص بالمسائل الكهنوتية وقد أوضحت فى جلاء أن "الإديولوجوس" كان يتدخل فى ماجريات الأحوال فى الحياة الكنسية . وقد تمّ نشر هذه الوثيقة لأول مرة (editio princeps) فى بردى فؤاد تحت رقم (٢١١) واضطلع بهذه المهمة عالم فرنسى يسمى "جان شيرر" (Jean Scherer) مدير معهد البردى بجامعة السربون بباريس ^(٢) . وجاء هذا المقال حافلاً بالتعليقات المستفيضة والتفاصيل المسهبّة بشأن نزاع ، استحكمت حلقاته بين مجلس البولى (Boule) فى مدينة بطلمية (Ptolemais) المنشأة حالياً بإقليم سوهاج ، وبين طائفة من الكهنة ممن كانوا يعملون فى معبد مكرّس للإله "بطلميوس سوتير" ببلدة قفط (Coptos) . وكان الخلاف بين الطرفين المتنازعين متمثلاً فى موضوع شائك ومهم وهو التعرف على مَنْ هو صاحب الحق والولاية فى اختيار رئيس وسادن أى (ὁ νεωκόρος) بمعنى (bidel or verger) أو شماس للمعبد المذكور فى بلدة قفط . وقد تكرر إثارة هذا النزاع لعدة سنوات ابتداءً من عام ٤٨م . (على عهد الامبراطور "كلوديوس") وكان الوالى الرومانى إذ ذاك هو "فرجيليوس كابيتو" (Vergilius Capito) ثم ما لبث هذا النزاع أن تجدد مرة فى عام ٦٩م ومرة أخرى فى عام ٨٨ إلى أن تمّ حسمه فى آخر المطاف فى عام ١٦٠م . وهكذا تداول الأمر على مدى هذه الحقبة الطويلة من

(١) مرجعنا فى ذلك إلى شكوى امرأة يونانية سكندرية تسمى "بوميونيا موسى" وجاءت هذه الشكوى منشورة فى موسوعة النقوش اليونانية ، (Supplementum Epigraphicum Graecum) ، العدد الثامن عشر سنة ١٩٦٢ ص ٢١٢ مع تعليق مستفيض للعالم البريطانى ب.م. فريزر (P.M.Fraser) فى مجلة :

(Journal of Roman Studies (1965) No. 48 pp. 117 - 129).

(2) Papyri Fouad. No. 211 = Sammelbuch 9016 = French Institute, Cairo, BIFAO, No. 41 , pp 59 - 60 .

عام ٤٨م . حتى ٦٠م. وقد استمر الخلاف محتدماً ومتجدداً على فترات متباعدة . وبدأ في ٢٧ مارس سنة ٤٨م. عندما عُرض أمره على الوالى الألمعى "فرجيليوس كاييتو" وقضى حكمه لصالح مجلس البولى بمدينة "بطلمية" ولما أعيد النظر فى هذا الموضوع فى ٢٧ يناير من عام ٦٩م. لم يُحسم الأمر وتكرر النظر فيه فى عام ٨٨م. وكان ذلك أمام محكمة الوالى فى أثناء انعقاد الدورة الثفتيشية المعروفة باسم "كنفنتوس" (Conventus) فى ممفيس ، وعندئذ جاء حكم رئيس ديوان "الإديولوجوس" واسمه "ليسيماخوس" ، فى صالح مجلس البولى ^(١) . وفى كل مرة من المرات الثلاثة ، كانت وظيفة سادن المعبد إذا ما شغرت ، يتجدد النزاع على من يحق له شغلها . وفى آخر المطاف أثير الموضوع للمرة الرابعة فى عام ١٦٠م. وعندئذ تمّ حسم الموقف على يدى كاهن أعظم يدعى "الببوس سيرنيانوس" (Ulpus Serenianus) وهو الذى كان يحمل لقباً دينياً غامضاً فأطلق عليه (Antarchiereus) بوصفه نائباً عن الكاهن الأعظم وقد أصدر حكماً جاءت به إشارة عابرة إلى القرارات السابقة باعتبارها من السوابق التى يمكن الاعتماد بها واتخاذها من الأسانيد الكافية فى الحكم لصالح مجلس البولى . ويبدو لأول وهلة أننا نستطيع تفسير هذا التغيير فى تنوع السلطات التى عرضت لهذا الموضوع ؛ فالوالى كان فى الحق هو الذى أفتى لأول مرة فى هذا الموضوع فى عام ٤٨م. ولكن فى كل من عامى ٦٩م و ٨٨م. كان قد أحيل هذا الموضوع على ديوان "الإديولوجوس" للنظر فى أمره ثم فى عام ١٦٠م. روى أن يُحوّل الموضوع برمته على الكاهن الأعظم . وهذا إجراء غريب وكان فى الإمكان تفهم هذا الوضع وتقبله بسهولة ، لو أننا قبلنا النظرية القديمة التى طلع بها علينا العالم الألمانى "بلاومان" وهى أن وظيفة "الإديولوجوس" اتحدت وتطابقت مع الكاهن الأعظم ولكن هذا الراى الأخير أصبح غير مستساغ وروى صرف النظر عنه نهائياً . على أن النتيجة التى أسفر عنها البحث فى كل حالة من هذه الحالات الأربعة فى تواريخ متعاقبة لم

(١) ليس من المعقول أن يكون "ليسيماخوس" هذا قد استمر على مدى عشرين عاماً متولياً رئاسة هذا الديوان إذا صح أنه كان نفس الشخص الوارد اسمه فى العامين ٦٩م ، ٨٨م .

تكن واحدة ولا متطابقة . وهناك تفسير لا بأس به فيما طرأ من تغيير فى السلطات التى عرضت لهذا الموضوع ، فى عام ٤٨م. عندما رأى الوالى "فرجيليوس كابيتو" أن يُصدر حكمه لصالح مجلس البولى ، لم تكن المسألة المعروضة على بساط البحث هى مجرد انتقال وظيفة سادن المعبد من شخص لآخر ، وإنما كانت تنطوى كذلك على معنى ضمنى وهو مدى ما لمجلس البولى فى مدينة بطلمية من حقوق فى هذا الشأن . وقد جرى العرف على أن ديوان "الإديولوجوس" على مدى تاريخه الطويل لم يكن من حقه التدخل فى مثل هذه الأمور ، وأن الحقوق التى يتمتع بها مجلس البولى كانت من الأمور التى ينبغى الرجوع بشأنها إلى الوالى أو متى لزم الأمر إلى الإمبراطور نفسه كما يبت فيها برأى^(١). فلما استقر الوضع وثبتت أحقية مجلس البولى ، أصبح هذا الموضوع قد تمّ البت فيه على يد الوالى "فرجيليوس كابيتو" سنة ٤٨م. وبعد ذلك لما عرض الموضوع فى عام ٦٩م. وعام ٨٨م. ثم ١٦٠م. كان قد انحصر وجه الاختلاف فى نطاق ضيق واقتصر على وجهة النظر المالية فحسب أى أن المراد كان يتطلب معرفة أى فريق من المرشحين هو الذى ينبغى عليه دفع الرسوم اللازمة لشغل هذا المنصب خلفاً للسادن السابق وهذه أمور كانت كلها من صميم اختصاص ديوان "الإديولوجوس" . وخلاصة الرأى أن الوالى "فرجيليوس كابيتو" بعد أن قضى فى الأمر سنة ٤٨م. وكان ذلك لصالح مجلس البولى ، أصبح من المتعين على المرشحين فى عامى ٦٩ ، ٨٨م ممن وقع عليهم الاختيار بواسطة "الإديولوجوس" ، سداد الرسوم المقررة حتى يتم التنصيب ، أما فى عام ١٦٠م. فقد اختلف الأمر وأصبح الكاهن الأعظم هو الذى كان منوطاً به أن يختار المرشح لوظيفة السادن بعد أن شغرت تلك الوظيفة . وبمعنى آخر كان "الإديولوجوس"

(١) أنظر خطاب الإمبراطور كلوديوس إلى السكندريين (P. London VI. 1912) فى سنة ٤١م. وما جاء به من إشارات إلى مطالبة السكندريين باسترداد مجلس البولى ولكن الإمبراطور تخلص بلباقة من الاستجابة إلى ذلك وقضى بضرورة التأجيل والتسويق وإحالة الموضوع لوالى مصر لمزيد من الدراسة والفحص .

يؤدى للوالى فى عامى ٦٩ ، ٨٨م. ما كان يؤديه الكاهن الأعظم للإديولوجوس فى عام ١٦٠م وليس فى الأمر أكثر من هذا .

ولدينا بيّنات أخرى دالة على نوعية ما كان يجرى من تعاون أو اختلاف بين الوالى من ناحية وبين رئيس ديوان "الإديولوجوس" من ناحية أخرى وما نحن نفصلها فيما يلى : ذلك أن رئيس ديوان "الإديولوجوس" وهو المسمى "نوربانوس بطلميوس" (Norbanus Ptolemaeus) وقد جاء حاملا القلب الدال على وظيفته هذه هكذا : *ὁ πρὸς τῷ ἰδίῳ λόγῳ* وكان أحد الحاضرين والمشاركين فى مجلس الوالى ومعه نفر آخر من الموظفين وجميعهم كانوا مؤتمرين (in consilio) من أجل التدارس والتشاور فى أمر ما وقد عقدوا جلستين على الأقل على هيئة محكمة (pro tribunali) فى يوم ٤ سبتمبر من عام ٦٣م. وكان الاجتماع برئاسة الوالى "جايوس كايكينا توسكوس" (C. Caecina Tuscus) المعين من قبل الامبراطور "نيرون" وكان هذا الوالى من أصل خسيىس إذ هو بالأحرى ابن مرضعة "نيرون" وشاء القدر أن يحظى هذا الابن بعطف سيده ومولاه "نيرون" ، فولاه على مصر . ومن حسن الحظ أن سَطرت محاضر بضع جلسات عقدتها هذه المحكمة برئاسة هذا الوالى فى برديتين منشورتين إحداهما فى مجموعة بردى فؤاد المحفوظة بالمعهد الفرنسى بالقاهرة تحت رقم ٢١ وقد توفّر على نشرها عالم فرنسى هو "جان شيرر" (Jean Scherer) . أما البردية الثانية فهى محفوظة فى جامعة ييل (Yale) بأمريكا تحت رقم ١٥٢٨ وقد قام بنشرها العالم الأمريكى الراحل "براد فورد ويلز" (C. Bradford Welles) فى مجلة الدراسات الرومانية (Journal of Roman Studies) العدد (١٨) لسنة (١٩٣٨) ص ٤١ - ٤٩ وقام بالتعليق عليها عالم أمريكى راحل هو "ويليام لين وسترمان" (William Linn Westermann) بجامعة كولومبيا بنيويورك وجاء حكم الوالى الصادر فى وثيقة جامعة "ييل" (Yale) مؤيدا فى مضمونه لما صدر عنه فى الجزء المبثور من الوثيقة الأولى فى بردى فؤاد رقم ٢١ والأمر الذى يعيننا فى هذا الصدد هو

الوقوف على مركز رئيس ديوان "الإديولوجوس" والصفة التى خولت له الحضور والمشاركة فى هذه الجلسات وهل كان ذلك بحكم وظيفته (ex officio) أم بصفة أخرى على اعتبار أنه كان يجمع فى شخصه بين وظيفتين هما رئاسة ديوان "الإديولوجوس" ووظيفة أخرى مرموقة هى منصب القاضى الأعظم (iuridicus) ولعل هذا هو المثل الوحيد الذى وجدنا فيه "الإديولوجوس" مرتبطاً بصورة قاطعة بجهاز آخر فى البيروقراطية الرومانية وهو جهاز يعتبر بمثابة القضاء العالى^(١).

ولعلنا نجد ضالتنا المنشودة فيما ورد فى نقشين يونانيين مسطرين على واجهة معبد "هيبس" (Hibis = h. b. t) بالواحة الخارجة وهو مكرس لأمون (Ammon) سيد "هيب" أو مدينة المحراث . وقد اشتمل أحدهما على قرار للوالى "فرجيليوس كابيتو" سنة ٤٨م. أما النقش الثانى فكان للوالى "تيبيريوس يوليوس الاسكندر" سنة ٦٨م. وفى كلا القرارين جاءت إشارات كثيرة إلى بعض الملابس والتورطات التى تردى فيها هذا الديوان مما سنفضله فيما بعد .

ديوان "الإديولوجوس"

وبعض المثالب والمطاعن الموجهة إليه

إن مرسوم الوالى "جنايوس فرجيليوس كابيتو" (Cn. Vergilius Capito) الصادر فى ٧ ديسمبر من عام ٤٨م. وهو الموافق السنة التاسعة من حكم الإمبراطور "كلوديوس"، جاء الاستهلال فيه بما يفيد توجيه اللوم والتقريع والزرر لطائفة باغية من عامة الموظفين

(١) نشر حديثاً مقال طريف للعالم البولندى هنريك كيبسيفسكى (Henryk Kupisewski) تناول فيه جميع اختصاصات هذا القاضى الأعظم بما فى ذلك عمله فى مجال القضاء المدنى ومدى علاقة ذلك بالوالى . وهذا المقال منشور فى مجلة بردية تصدر فى وارسو ببولندا : Journal of Juristic Papyrology , volume VII - VIII (1953 - 1954) pp. 187- 204.

بين مدنيين وعسكريين . وَجَلَّ هؤلاء كانوا ممن أثروا الحصول بطرق غير مشروعة على لوازمهم واحتياجاتهم عن طريق الابتزاز وبحجة واهية هى من قبيل الإعاشة (viatica) باعتبارها حقاً مُجَوِّلاً لهم فى أسفارهم . وقد قضى هذا الوالى بأنه ينبغى على أى موظف محلى متى شعر بأن وظيفته قد اعتدى عليها وانتهكت حرمتها أو أنه خُدع من قِبَل أحد أقرانه من الموظفين المدنيين والعسكريين فى أثناء أسفارهم وجولاتهم بأن اشتطوا بغرض عبء عليه ، كان فيه شيء من الظلم والعدوان ، فعليه أن يُسارع بتقديم إخطار أو إشعار للسلطات المعنية منوهاً فيه بتلك الوقائع وما شابها من ملاحظات وما ترتب عليها من افتتات غير مشروع . ثم تحتّم عليه أن يبعث بشكواه هذه إلى الديوان الخاص بالمحاسب الأعظم وهو الذى يُطلق عليه (ἐκλογιστής) ويسمى ديوانه (logisteria) . وهناك مواقيت لتقديم مثل هذه الشكاوى خلال ستين يوماً من تاريخ وقوع هذه المخالفة وتمتد هذه الفترة بالنسبة للإقليم الطبى إلى أربعة أشهر (١).

أما عن الشق الثانى من هذا النص الذى أصدره الوالى "فيرجيليوس كابيتو" أى من السطر ٣٨ حتى ٧٨ فقد أغفل ذكره الكثيرون من المعلقين ولم يرد بشأنه شيء فى كثير من الكتب والمراجع . ولعل السر فى ذلك أن النقش فيما بين هذه الأسطر اعتراه شيء كثير من المحو وأصبح فى حالة سيئة جداً من حيث الصيانة فأصابه البلى نظراً لتعرضه للظروف الجوية وعوامل التعرية . وقد جاء فى الفقرة الرابعة من هذا الشق فيما بين السطرين ٣٩ - ٤٠ ما يفيد العزم الأكيد والرغبة الجادة من قِبَل ذلك الوالى الخفيف فى إصلاح المفاسد الناجمة عن أعمال الابتزاز هذه مما كان يرتكبه الموظفون فى أثناء أسفارهم وجولاتهم . وقد حثّت ضرورة الوفاء بدفع أثمان ما يُقدّم لهؤلاء الموظفين من خدمات ، سواء أكانت نقداً أم عيناً وذلك تحقيقاً للأمل الذى كان يخامر أصحابها فى أن يحظوا بشيء من الرعاية والمحسوبة فى نظير تلك العطايا والإكراميات التى قد يتراءى

(١) انظر الأسطر ما بين ١٤ حتى ٣٨ حيث وعد الوالى "فيرجيليوس كابيتو" بإجراء إصلاح عاجل لمعالجة مثل هذه المفاسد بقصد وضع حد لها وإرجاع الأمور إلى نصابها .

لهم تقديمها عن طبيب خاطر ومن قبيل الضيافة (ἐπι τοῖς ξενίαις) فقال الوالى فى هذا الشأن ما يلى "وإننى لأرغب كذلك فى أن يتم إخطارى بكل ما يجرى من حيث تقديم غلال وحبوب أو أموال فى نظير ما قد يُسبغ على هؤلاء الخيّرين من رعاية وحظوة ". وقد أدى عدم التمسك بما جاء فى اللوائح من تعليمات إلى التردى فى مواطن أخرى من الزلل والعبث بالمستندات وارتكاب أعمال التزوير فيها ، إذ كان يجرى تدوين بعض المبالغ فى الدفاتر الرسمية على أنها صرفت والواقع غير ذلك وهكذا أصبح أولئك الموظفون متهمين بالتزوير ἐλέγχειν τοὺς ψευσαμένους (سطر ٦٦) .

والأمر الأخير الذى اختتم به هذا الوالى مرسومه هذا ، جاء فى بضعة أسطر من ٦٥ حتى ٧٥ ولما كانت هذه الفقرة قد اعترأها شيء كثير من البتر وتناولتها تصويبات مختلفة وتباينت فيها آراء العلماء فقد أثرنا أن نوردنا هنا حسبما جاءت فى موسوعة النقوش التى تصدر فى هولندا واسمها Supplementum Epigraphicum Graecum ^(١) وماهى ترجمة هذه الفقرة وهى على علاقتها ووفق ما جاء بها من تصويبات ملائمة "وإننى لأمر أصحاب المصارف الكائنة بزمام الأقسام الإدارية أن يوافونى ببيان ، يُسجلون فيه الحسابات المالية الجارية بصفة إجمالية ، وإننى بصدد إصدار أمر آخر بأن يُقدموا كذلك صوراً من هذه البيانات ويقوما بتسليمها إلى "باسيليديس" (Basilides) وإلى المحاسبين من أجل التيسير فى طلبهم واستدعائهم لعمل المحاسبة اللازمة فى الوقت المناسب ، حتى تتجلى الحقائق وتتضح الأمور ؛ فإذا ما تكشف للمحاسبين وجود أخطاء ومخالفات فى الحسابات ، وجب عليهم إثبات ذلك وتدوينه ثم إبلاغ الأمر إلى "الإديولوجوس" خلال المهلة المقررة حسب المعتاد".

ويمثل هذا الشق أمراً صريحاً من قِبَل الوالى ، لا موارد فيه . وكان الهدف منه

(1) Supplementum Epigraphicum Graecum, VIII, 2, (Lugduno Batavorum, 1938, n. 794 pp. 142 - 144.

التعجيل بإثبات أى من المخالفات ، مما يقع تحت طائلة القانون ، وفيه إدانة صريحة عما قد يقع من أخطاء ، وذلك فى أثناء جلسة المحاسبات التى كان يجريها الوالى فى رحلته السنوية لعمل التفتيش العام وهى عملية كان يُطلق عليها كلمة (conventus) وفيها تتم عملية رهيبة من المحاسبة الشاملة المسماة (dialogismos) وجاءت بعض التفاصيل عن الرهبة من جراء هذه العملية على لسان ستة من جباة ضريبة الرأس فى ست قرى من القسم الهرافليدى بشرقى الفيوم الذين استعصت عليهم مهمتهم وتكبوا السبيل وقد كشفت وثيقة بردية مشهورة هى (Papyrus Graux) ^(١) رقم ٢ ، اللثام عما كان يُخامر هؤلاء الجباة من خوف رهيب وهم فى انتظار موعد قدوم الوالى فى رحلته التفتيشية لعرض ما يلاقونه من المشاق والمتاعب فى جباية ضريبة الرأس (λαογραφία) فى زمام ست من القرى بإقليم الفيوم، بعد أن هجرها أغلب سكانها ولأدوا بالفرار من مواطنهم الأصلية (idiae) . وهكذا كان هؤلاء الجباة يحسبون لهذا اليوم ألف حساب وحساب ويُحاولون ضبط دفاترهم قبل أن يفاجئهم الوالى وتكشف له أخطاؤهم وإهمالهم فى الوفاء بالمقادير المطلوبة من الضرائب من غير قصد أو تقصير من جانبهم.

ولعل من الخير أن نسوق هنا نتفا مما ضمته هذه الشكوى الطريقة المرفوعة من نفر من هؤلاء الجباة إلى الوالى ، يعبرون فيها عما جال بخواطرهم من ضيق وقلق بسبب عجزهم عن تحصيل ضريبة الرأس ومطاردة الحاكم الإقليمى لهم فى الوفاء بالمطلوبات التى عجزوا عن تحصيلها بسبب فرار الناس من هذه القرى التى أصبحت خاوية على عروشها تنعى من بناها دون أن يتركوا عقبا لهم يسألونه وهم يطلبون إهمالهم حتى موعد حضور الوالى لعمل المحاسبة السنوية (διαλογισμος) والتنبيه على حاكم

(1) P. Graux 2. dated 55 – 59 A. D. = Select Papyri by Edgar and Hunt . Loeb Edition II pp. 266 – 267 No. 281.

ورود هنا نص هذا الالتماس من ستة من الجباة (οἱ πρᾶκτορες) للوالى المسمى تيبيريوس كلوديوس بالبيليوس (Tiberius Claudius Balbillus) .

الإقليم بعدم مضايقتهم أو مطاردتهم وإنا لنقتبس فقرات من هذا الملتمس الذى يفرض بالأسى ذلك أنه فى القرى التى كانت يوماً ما حافلة بالسكان ، أضحت إذ ذاك خاوية حسبما جاء فى النص التالى :

II 7 - 8 ἀπὸ τῶν ἔμπροσθεν πολυανδρῶντων ἐν ταῖς
προκειμέναις κώμαις νυνεὶ κατήντησαν εἰς ὀλίγους διὰ
τό τοῦς μὲν ἀνακεχωρηκέναι ἀπόρους . τοὺς δὲ τετελευτηκεναι μὴ
ἔχοντας ἀγγιστεῖς

ومن أجل هذه الأسباب أصبح هؤلاء الجباة فى خطر الفقر وضرورة التخلّى عن مهامهم فى تلك الجباة

II. 12 - 13 : καὶ διὰ τοῦτο κινδυνεύειν ἡμᾶς δι' ἀσθένειαν προλιπεῖν
τὴν πρακτορείαν .

وفى ضوء ما ورد فى هذا الملتمس الذى وجهه نفر من الجباة للوالى وفى بعض فقرات من النقش الذى أصدره الوالى "فرجيليوس كابيتو" ، يمكن أن يُثار موضوع فى غاية الأهمية ، ألا وهو التعرف على ماهية ذلك الدور الذى كان ينبغى على ديوان "الإيديولوجوس" القيام به ، ممثلاً فى شخص رئيسه ، وذلك فيما يختص بالقضايا الناجمة عن مثل هذه الانحرافات والإهمال فى تحصيل الضرائب وما كان يجرى من أعمال التزوير فى السجلات الرسمية وما كان يشوبها من تصرفات معيبة ، عندما كان يجرى نظرها والكشف عنها أمام محكمة الوالى فى أثناء دورته التفتيشية (conventus) . و"الإيديولوجوس" كما هو معروف ، كان ممثلاً فى هذه المحكمة أيما تمثيل بحكم منصبه (ex officio) . ولما كان هذا الديوان التابع "للإيديولوجوس" يُصرف أموره ويؤدى عمله فى الأقسام الإدارية المختلفة بوساطة نفر من الموظفين العاديين فى تلك البيروقراطية

المصرية العتيقة فإنه كان يستعين فى ذلك على وجه الخصوص بعدد لا بأس به من المبلغين والبصاصين والوشاة (hoi, sykophantae) وعدد آخر من المدعين الذين يقومون بتوجيه الاتهام وهم ممن كان يطلق عليهم كلمة^(١) (hoi kategoroi) . وعلى ذلك لم يكن يتوفر فى نطاق الأقسام الإدارية المختلفة العدد الكافى من الموظفين العاديين الذين تحدثت مسئوليتهم أمام ديوان "الإديولوجوس" وحده، وإنما توزعت المسئولية لدى هؤلاء وتنوعت اختصاصاتهم ، فكان أى موظف من هؤلاء محل ريبة وشك فى أمره إزاء هذا التعميم وفى الإمكان توجيه تهمة الانحراف وسوء القصد ضده كلما أسند إليه معالجة أمر من الأمور المتعلقة بشئون هذا الديوان . وقد يجد أى سكرتير أو كاتب محلى الفرص السائحة والمتاحة تماماً كيما يشتط فى تصرفاته ويحصل على قدر من الأموال أكثر من المطلوب من أصحاب المصالح وقد يبتز بعض الأموال بطريق الرشوة من أى من المتقدمين لشراء عقار من الأملاك المصادرة (ta analciphthenta) أو من تلك التى أصبحت من غير صاحب (ta adespota) ثم يعتمد بعد ذلك كله إلى تنوية حساباته بطريق التدليس بما يتلاءم مع المطلوب ، وبما يتفق مع مصلحة جيبه الخاص . ولعله يتمادى فى هذا السلوك فيُعوى فى الوقت نفسه الصراف المحلى حتى يجاريه ويتصرف بالمثل ويسلك هذا الطريق المعوج وبذلك يُغطى مركزه . وقد يتصادف وجود مالك لعقار ما إذا ما اشتد به اليأس وساقه سوء الطالع فوق فى أنياب وشارك أحد من هؤلاء الموظفين المحليين فى زمام القرية أو دائرة القسم الإدارى فهدهد بأن يقاضيه ويرفع الدعوى ضده ما لم يدفع رشوة لذلك الموظف الذى عمد إلى اتباع أسلوب التزوير والتغيير فى السجلات المحلية أو

(١) انظر المقال الطريف الذى دجه العالم الأمريكى "نافتالى لويس" (Naphtali Lewis) فى مجلة مشهورة تصدر فى وارسو ببولنده وعنوانها Journal of Juristic Papyrology 1965 فى العدد ٩ - ١٠ ، صفحات ١١٧ - ١٣٥ ويتناول المقال دور الوشاة والمبلغين والمدعين وكيف كانوا سوطا مسلطا فوق رقاب الناس وكيف أن الدولة من جانبها كانت تحاول الحد من نشاطهم المسموم وتنظم عملهم وتقوم بمعاينة المتلاعبين منهم بارزاق الناس ومن سولت لهم نفوسهم استغلال السلطة المخولة لهم .

إتلافها ثم تمادى فى غلوائه فاتصل بالخصم وزوده بجميع الأدلة المتعلقة بحق خصمه فى أى نزاع قائم بينهما على عقار أو أرض ^(١) . وكانت هناك من الفرص الشئ الكثير لدى أمثال هؤلاء الموظفين المنحرفين ، مما أدى إلى أن يستشرى الفساد وتعم الرشوة فى عمل الجهاز الإدارى نفسه وبين نفر من موظفيه البيروقراطيين . ومن الطبيعى أن يتصور الإنسان أن مثل هذه الأمور ، عندما يجرى عرضها فى جلسة المحاسبات (dialogismos) المنعقدة برياسة الوالى وتكون لها صلة وارتباط بشئون ديوان "الإديولوجوس" ، فإنها تصبح من اختصاص "الإديولوجوس" صاحب ورئيس هذا الديوان ، ولا يكون للوالى شأن بها فيما عدا الاشراف العام . وسوف نُفصل فيما بعد موضوع العلاقة بين الوالى ورئيس ديوان الإديولوجوس ومدى التداخل بين هاتين السلطتين وهذه لم تكن فى وقت ما علاقة تبعية بين رئيس ومرعوس وإنما هى اختصاصات ، روعى فيها الحيدة التامة . ومعنى هذا أن ديوان "الإديولوجوس" ، ممثلاً فى شخص رئيسه ، كانت له الولاية على هؤلاء الموظفين فى هذا المجال بالذات وكان يتمتع باختصاص قضائى مُعَيّن على أولئك الموظفين الذين سولت لهم نفوسهم أن يرتكبوا أعمال الابتزاز هذه ثم تورطوا

(١) وللتدليل على نوعية المتاعب التى قد يصادفها الإنسان من أجل اثبات حقه والحصول على المستندات الدالة على ذلك ، نسوق حالة فريدة ، عرض لها بالتفصيل كاتب أمريكى هو بول سوارنى (Paul R. Swarney) فى كتابه عن الإديولوجوس فى العصرين البطلمى والرومانى الذى صدر فى عام ١٩٧٠ صفحات ٤١ - ٤٩ . وقد كشف لنا عن أمور شخص مصرى يُدعى "ساتابوس" (Satabous) واجهته سلسلة من المتاعب والمشاق فى سبيل إثبات دعواه وبيان حقه على مدى خمس سنوات متوالية . وكان السبب فى ذلك أنه لم يستطع العثور على السند الدال على تسجيله لقطعة من الأرض التى اشتراها . فكان ضياع هذا السجل هو السند الوحيد المؤيد لحق "ساتابوس" فى ملكيته لهذه القطعة من الأرض . وكان ضياع هذا السند سبباً فى حيرته وبرهانا على نوعية التلاعب فى مثل هذه الأمور العويصة التى يقع فيها اناس من البسطاء وحسنى النية . وقد جاءت الوثائق التى تناولت هذا الموضوع بإسهاب وتفصيل فى موسوعة النقوش المسماة (Sammelbuch) تحت رقم ٥٢٣٢ فى الأسطر ١٠ - ١٥ وفيها تتمثل لنا قضية مشهورة لها ملابساتها وتعقيداتها وقد عقب المؤلف الأمريكى على المراحل التى مرت بها تلك القضية ودلل على نوعية التعقيدات التى مرت بها .

فى جرائم التزوير والابتزاز والتدليس التى جاء التنويه عنها فى هذا المرسوم وذلك فى أثناء مباشرتهم لبعض الأعمال الخاصة بهذه الإدارة .

وقد تحدث كل هذه الملابس إذا سلمنا جدلاً بأن رئيس هذا الديوان كان يقوم بدور فعال فى أثناء جلسات المحاسبات وأنه كان يشارك بالفعل فى حسم القضايا التى اختلفت فيها شوائب من أعمال التدليس التى ارتكبها نفرٌ من هؤلاء الموظفين الإداريين الذين كان منوطاً بهم العمل لحساب ديوان "الإديولوجوس" وبتكليف مباشر من هذا الديوان . على أن وجهة النظر هذه لم ترق لدى العالم الفرنسى الراحل "بيير جوجيه" (Pierre Jouguet) ولم تكن مطابقة لفكره عندما اقترح تصويب السطرين المبتورين فى خاتمة هذا النقش وهما السطران المرقومان ٧٣ - ٧٤ وذلك على النحو الآتى :

ὅτι δὲ καθ' ἑμὲ ἀρχὴμα λογευθεῖη οἱ ἐγλογισταὶ =
[λογίσινωσαν] καὶ τῶι ἰδιωτῶνι ἀνενεγκάτωσαν^(١).

وإنه لمن الخير أن نسوق هنا ذلك التفسير الذى طلع به علينا العالم الفرنسى "بيير جوجيه" كمبرر لهذا التصويب الذى ذكره فى هذا النص بالذات فقال ما يلى "إن تدخل "الإديولوجوس" فى هذا الشأن كان يُعتبر فى الحق أمراً طبيعياً جداً ، نظراً لأنه سوف يكون هو الشخص المسئول عن جمع وتحصيل كل الغرامات وتنفيذ العقوبات وهو المكلف كذلك بالتصديق على ما طرأ من نقص أو عجز فى الإيرادات وإقرار ما وقع من أخطاء. ثم البت فى كل ما يتصل بالموارد الاستثنائية الخاصة بالدخل فيما يتعلق بديوان الحساب الخاص" . على أن مقولة هذا العالم الفرنسى من أجل تبرير ذلك التصويب الذى وافانا به، هو من قبيل التعميم ولا يوجد له أى سند بالنسبة للعصر "اليولى - الكلودى" (على مدى مائة عام بدءاً من عام ٣٠ ق.م حتى ٦٩ م. ولعل الراى الأسلم عاقبة والأقرب إلى جادة

(1) line 74 *ἀναγράφαντες* (according to restoration of Wilhelm

لما انشئة الواردة فى النص فهى *ἀναφέρειν* بمعنى يبلغ عن الأخطاء المرتكبة

الصواب هو أن نتصور أن الوالى "فرجيليوس كابيتو" كان شديد الحرص على أن يطلب إلى عموم أمناء المصارف (trapezitae) فى حواضر الأقاليم أن يوافوه بسجلاتهم الإجمالية . ويُغَيِّثه فى ذلك أن الحالات المتعلقة "بالإديولوجوس" والداخله فى اختصاصه إذا ما شابتها أية شائبة وكان فيها ما يشين عمل تلك الإدارة ويسئ إلى سمعتها أو يدل على سوء تصرفها ، ينبغي أن تُرَحَّل فى الحال وتُبَلِّغ إلى "الإديولوجوس" على الفور ليَقْضَى فيها بما يراه . أما "باسيليديس" وهو العتيق الإمبراطورى والمشرف على ديوان المحاسبات ، فهو الذى كان يقع عليه عبء تلقى تلك الشكاوى ضد أولئك الموظفين الذين سُوِّلت لهم نفوسهم أن يستحذوا على أموال طائلة بطرق غير مشروعة أو بواسطة أحد من الموظفين الذين كانوا يعملون تحت إمرته (أى "الإديولوجوس") ؛ فمثل تلك الحالات كانت تُسَلَّم لتلك الإدارة كيما تُقْضَى فى أمرها بما تراه وتثبت فى موضوعها . وهكذا لم يكن الأمر مقصوراً على مجرد تحصيل الغرامات من الجانب الذى ثبتت إدانته .

ومع أن مرسوم الوالى "فرجيليوس كابيتو" الصادر فى عام ٤٨م. ومرسوم نظيره الوالى "تييريوس يوليوس الإسكندر" الصادر فى ٦ يوليو عام ٦٨ م. جاءا خاليين من أى شىء جديد فيما يختص بديوان "الإديولوجوس" فإنه لم يرد بأى منهما سوى بصيص من الضوء على تلك الأعباء والمهام الموكولة إلى "الإديولوجوس" كيما يقوم بمباشرتها والاضطلاع بها وحده ؛ وبعض هذه المهام قد أوما إليها مؤرخ جغرافى لامع هو "إسترابون" فى إشارة عابرة ذكرها فى كتابه السابع عشر . على أن كلا من المرسومين المشار إليهما أنفاً أكد الطابع البارز الذى تميزت به هذه الإدارة وهو تُسَمَّعُ الإشاعات المتواترة ثم عمل البحث والتقصى على أوسع نطاق عن أى من الاستحقاقات المطلوبة للإمبراطور وتلقف ما قد يترامى إلى سمع أحد من الموظفين من أقاويل وإجراء كل التحريات عن مدى صحتها . ومما لا ريب فيه أن جدول أعمال "الإديولوجوس" المدرج فى أجندته بينما هو مائل بالحضور فى جلسات المحاسبات التى يعقدها الوالى ، كان

مكتظا وحافلا وأنه أصبح صاحب الكلمة الأخيرة وله رأى الحاسم فى كل ما يخصه فنيلا. ومع ذلك فكل من هذين المرسومين يُوضح بجلاء أن السلطة العليا التى كان لها الحق فى الاشراف على سير الإجراءات فى هذه الجلسات وكان لها بوجه عام حق الكشف عن المساوئ الإدارية - كل هذا كان فى يد الوالى الرومانى وحده ؛ على أنه لم يرد فى أى من هذين المرسومين ما يدل على سبيل اليقين على أن الوالى كان فى وسعه على أى نحو ، التحكم فى جهاز "الإيديولوجوس" أو إدخال أى تغيير جوهرى فى معالمه الأساسية وفى مواد دستوره البالغة مائة وواحد وعشرين مادة والمتناولة كل مناحى الحياة فى مصر الرومانية . كما لم يكن من حق الوالى التدخل فى الواجبات الإدارية لهذا الموظف الكبير ، باعتباره صاحب ديوان فى خاص به فى مدينة الإسكندرية . ولعل الدليل على ذلك أن بيان "تيريوس يوليوس الإسكندر" اقتصر فى فصله الختامى على عقده العزم الأكيد على تنقية هذا الدستور من أى من الشوائب والتجديدات التى أقحمت عليه. وجاء هذا التتويه صراحة فى السطر ٤٤ مقصورا على كلمة تفيد مجرد التجديدات والمستحدثات (ta kainopoiethenta) أما الأمور الأشد جسامة فقد وعد الوالى بأن يرجع فى أمرها إلى عظمة الإمبراطور باعتباره صاحب القول الفصل فى هذا الشأن .

واللقب المشهور الذى كان يُكنى به رئيس هذا الديوان هو (ὁ πρὸς τῶν ἰδίων λόγων) وقد ورد على هذا النحو فى جغرافية "إسترابون" ، الكتاب السابع عشر ، ١ ، ١٢ ، ٥ وهكذا جاء غفلا من أى تعريف صريح ومقتصرا على الوصف التالى " وهناك شخص آخر هو المدعو الإيديولوجوس " :-

(ἄλλος δ' ἐστὶν ὁ προσαγορευόμενος ἰδὺς λόγος)

وهذه المقولة فيها شيء كثير من الغموض وهى واردة من قبيل التعمية والتجهيل بشأن هذا الموظف الكبير وتعتبر وصفا غير مقنع على الرغم من صدورها عن

“إسترابون” بشأن موظف لامع وفيها أقدم تتويجه وإشارة رومانية عن هذا الديوان . ومع كل ما فيها من اقتضاب فهي إشارة لها طرافتها ومغزاها العميق وهي تستحق منا أن نناقشها بإفاضة أملا في أن نتلمس منها بعض المعالي ونتعرف على المغزى المستفاد منها في ضوء الوثائق الأخرى التي سبق أن عرضنا لها في ثنايا النقشين الصبارين عن الواليين : “فرجيليوس كاييتو” و “نيبريوس يوليوس الإسكندر” ثم ما جاء عن هذا الجهاز في وثيقة بردية منشورة في المجموعة الإيطالية (P. S. I.) رقم ١١٦٠ وقد أشار إليها بالشرح والتفصيل العالم الأمريكي الراحل “هربرت موسيريللو” (Herbert Musurillo) وصدر بها كتابه عن أعمال الشهداء السكندريين = (Acta Alexandrinorum) صفحة ٣-١ ثم ٨٣ - ٩٢ وسوف نعود لهذا الموضوع بعد أن نعرض لمختلف الآراء الحديثة عن التاريخ الذي نشرت فيه كتابات “إسترابون” . وقد أشارت جميع المصادر إلى أن النشر الأول كان في الفترة الأخيرة من القرن الأول قبل الميلاد أي في العام السادس من حكم الإمبراطور “أغسطس” عندما كان في أوج عظمته ^(١) .

ولعل عدم وجود أية إشارة في كتابات “إسترابون” لما وقع من أحداث في عهد إمبراطورية أغسطس المترامية الأطراف والتي اشتملت في أواخر حكمه المديد على مدى أربعة وأربعين عاما من ٣٠ ق.م . حتى ١٤ ميلادية ، على كل العالم المتحضر في ذلك الحين كما كان يُطلق عليه (orbis terrarum) أو (oikoumene) أي الكرة الأرضية والعالم المأهول بالسكان ، فكانت عبارة “إسترابون” عقب العام السادس من حكم هذا الإمبراطور العظيم لها دلالتها وفيها لون من ألوان البيئة الشائقة . وأقل ما يمكن أن يُقال في هذا الشأن أن البحث الذي قام به “إسترابون” ونشر لأول مرة كان يمثل نهاية حقبة معينة ومرحلة انتهت عند العام السادس من حكم “أغسطس” . أما النسخة المنقحة التي اشتملت

(1) H. L. Jones, Geography of Strabo I, (Loeb Classical Library, Introduction pp. XIX : J. G. C. Anderson. Some Questions Bearing on Date and Composition of Strabo's Geography, Anatolian Studies, 1923, pp. 1-15.

على اشارات تمت لعهد الإمبراطور الثانى وهو "تيبيريوس" (١٤م حتى ٣٧م.) فقد تم نشرها فى أغلب الظن فى السنوات الأولى من عهد هذا الامبراطور العجوز . وعلى ذلك يكون اخر تاريخ محتمل للمعلومات الواردة فى الكتاب السابع عشر هو ما سطر فى العقدين الثانى والثالث من القرن الأول الميلادى . ومع ذلك فمن المؤكد أن "إسترابون" لم يكن يشعر بشىء من الغضاضة أو يجد فى نفسه حاجة ماسة إلى إدخال أى تعديل أو تنقيح لما كان قد سطره من بيانات فيها شىء من الاقتضاب عن هيكل النظام الإدارى الذى ابتدعه "أغسطس" وطبقه فى مصر ثم أصبح خلفاؤه يسيرون على نهجه ومنواله ولم يحد أحد منهم قيد شعرة عما جاء فى تلك الأسرار التى استنها عن مقاليد الحكم والسيطرة الرومانية فى مصر : (dominationis arcana imperii) . وكل ما يعنينا فى هذا المجال هو أن نحدد التاريخ الذى تمكن فيه "إسترابون" من جمع كل معلوماته عن مصر ثم اضطلاعها بروايتها بأسلوب قصصى جذاب متسم بروح الجغرافى البحاثة والرحالة الأريب ، وقام بسردها فى كتابه المحيط وهو المرقوم بالسابع عشر ، ٢ ، ٥ ، ١٢ مستهلا ذلك بقوله "إنى كنت فى مصر فى صحبة الوالى "إيليوس جالوس" (Aelius Gallus) الذى شغل وظيفة الوالى الثانى فى عام ٢٦ ق.م حتى ٢٤ ق.م . ثم أن "إسترابون" كان فيما يبدو لا يزال مقيما فى مصر حتى عام ٢٠ ق.م. وهو منكب على البحث والتفتيش مع الحرص على التجول فى أرجاء مصر وصعيدها وقد صادف إذ ذاك أن كان الإمبراطور "أغسطس" فى زيارة لجزيرة ساموس (إسترابون ١٤ ، ١ ، ١٤ وبالطبع كانت رحلته وتجوالة فى صحبة صديقه الوالى "إيليوس جالوس" بمثابة الفرصة الفريدة المتاحة له والتى يسرت له التعرف على الكثير من الأمور وفكتحت أمامه الأبواب كيما يتفقد الأحوال فى مصر ويتنقل بين ربوعها فى يسر وسهولة واستطاع بذلك أن يجمع كل ما راق له وما استهواه كيما ينتقى منه ما يشاء من المعلومات الجغرافية والتاريخية التى ضمّنها فيما بعد فى كتابه السابع عشر فى القسم الثانى عشر . وفى أغلب الظن إن

“إسترابون” قد أثر البقاء فى ربوع مصر وفى الإسكندرية بالذات فى الفترة ما بين العام ٢٤ وحتى العام ٢٠ ق.م. كيما ينتفع بذلك التراث العلمى الضخم الذى كانت تضمه المكتبة الذائعة الصيت فى الإسكندرية (Bibliothèque) وهى الملحقة بالمتحف أو الأكاديمية (Mousoion) كما كانت تسمى إذ ذاك . وعلى ذلك يُصبح من الأمور المؤكدة أن الأقوال التى أدلى بها ودبجها فى مصنفة هذا بوجه عام تمثل انعكاسا للأوضاع التى كانت سائدة فى مصر من حيث الكيان البيروقراطى والجهاز الإدارى حوالى عام ٢٦ ق.م. ويصفية مؤكدة فى العام السادس من حكم “أغسطس” . ومن الجمل الشائعة والمأثورة قول “إسترابون” عن مصر “إنها قد أصبحت إذ ذاك إيالة (ἐπαρχία) لولم يقل (provincia) أى ولاية] وهى بلد ذات إيرادات ضخمة ، لها قيمتها ويحكمها ويُدبر أمورها طائفة من الناس ممن كانت تتوافر فيهم الحكمة والروية ، وهؤلاء هم الولاة الذين كانت روما تبعث بهم إلى هناك بين الحين والآخر” هذا هو مغزى تلك العبارة التى ينبغى أن تُساق هنا بنصها على النحو الآتى :-

Επαρχία δὲ νῦν ἐστὶ, φόρους μὲν τελούσα ἀξιολόγους, ὑπὸ σωφρόνων δὲ ἀνδρῶν διοικουμένη τῶν πεμπομένων ἐπαρχῶν αἰί .

ولا شك أن القراء الحصفاء لإسترابون أدركوا على مدى العصور ، المغزى مما ذكره عن هؤلاء الولاة ثم إنهم لا بد قد انحوا عليه باللائمة وخطئوه وعارضوه فيما وصفه عن الولاة الأولين بأنهم كانوا حكماء . ذلك أنه كان مجاملا أكثر من اللازم عندما وصف الوالى الرومانى الأول وهو “كورنيليوس جالوس” (٣٠ ق.م حتى ٢٦ ق.م.) بأنه كان من ذوى الحكمة والروية وهو منهما بُراء ، لأنه استعلى وتكبر وسمح لنفسه بأن يُنقش اسمه على حوائط المعابد جنبا إلى جنب اسم الإمبراطور ، مما ترتب عليه استدعاء “أغسطس” له لمساءلته ومحاسبته على هذا التهور . فلما شعر بالمصير المحتوم ، اثر الانتحار . وعلى ذلك فإن وصف “إسترابون” لهذا الوالى وتقديره له ، لم يكن مطابقا

للحقيقة وجاء معيباً إذ خانت الحكمة والروية . على أن قراء "إسترابون" لن يستطيعوا مناقشته أو محاجاته فيما ذكره عن ثروة البلاد وغناها ، فهذا أمرٌ مسلم به ولا جدال فيه ، فمصر كانت في نظر الرومان بمثابة البقرة الحلوب التي لا بد أن تُدر لبنها في كل حين لصالح روما والشعب الروماني . وقد مضى "إسترابون" في وصف الدور الذي أسند إلى الوالى وقام به بالفعل على اعتبار أنه كان في مرتبة الملوك (taxis basilewn) أو من هم في مستواهم ثم قرّنه باثنين من كبار الموظفين المرموقين الذين كان يجرى تعيينهم من قبل روما على فترات قصيرة وهذان هما أنداد الوالى أو بالأحرى أتباعه فى بعض الأمور . وكان الامبراطور هو الذى يختارهما من بين طبقة الفرسان (equites) فى روما ، أسوة بالوالى فى هذا الشأن ، وأحدهما هو ما يُكنى له بالقاضى الأعظم ^(١) (iuridicus) dikaeodotes أما ثانيهما فهو ما عُرف "بالإديولوجوس" وكان صاحب الديوان المشهور والمعروف بهذا الاسم (Gnomon of Idiologos) وقد تردد ذكره فى كثير من النقوش ووثائق البردى وكان له دستور أو مقننة التى اشتملت على نحو مائة وواحد وعشرين مادة . ولعل النص الوارد فى استرابون عن هذا الثالث من الموظفين المتربعين على دست الحكم فى مصر الرومانية ، يكشف لنا معالم الطريق ويحدد بصفة عامة اختصاصات كل واحد منهم ومنزلته على حدة:-

ὁ μὲν οὖν πεμφθεὶς τὴν τοῦ βασιλεῶς ἔχει τάξιν, ὑπ' αὐτοῦ δ' ἐστὶν ὁ δικαιοδότης ὁ τῶν πολλῶν κρίσεων κύριος . ἄλλος δ' ἐστὶν ὁπροσ-
αγορευόμενος ἰδιος λόγος , ὅς τῶν ἀδεσπότην καὶ τῶν εἰς καίσαρα
πίπτειν ὀφειλοντων ἐξεταστής ἐστι ^(٢).

(١) فصل لنا عالم بولندى ضليح يسمى هنرى كوبفسكى (H. Kupioznvski) اختصاصات هذا الموظف وسلطاته وعلاقته بالوالى - انظر مجلة البردى القانونى التى تصدر فى وارسو (Journal of Juristic Papyrology) العدد السابع والثامن لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .
(٢) ἐξετάστη بمعنى يبحث وينقب verb ἐξετάζω وهو الباحث المنتقب ἐξετάστη

والمعنى المستفاد من هذه الفقرة المهمة أن الوالى من ناحية كان مبعوثاً من روما وكان شاغلاً لمنصب سامى تقلد فيه مرتبة الملك أو نائبه فهو المسمى (viceroxy) وكان فى منزلة هذا النائب يحيط به نفر من الحجاب الواقفين على بابه ويحظى بأبهة الملك وهو بهذا الوصف يأتى فى المقام الأول . ومن ناحية أخرى كان تحت إشرافه كذلك موظف كبير أطلق عليه كلمة "الإديولوجوس" وكانت مهمته البحث والتقصى عن الاستحقاقات والديون التى للإمبراطور .

والكلمتان $\lambda \acute{o} \gamma o \varsigma$ ، $\iota \delta \iota \acute{o} \varsigma$ هما بالطبع القراءة السليمة التى تواترت فى معظم المخطوطات ، وعلى هذا الأساس لا ينبغي أن نعول على ما قد يرد فى بعض النصوص المنشورة باعتبارهما يمثلان كلمة واحدة هكذا ($\iota \delta \iota \acute{o} \lambda \acute{o} \gamma o \varsigma$) . وفى النص الذى ذكره "إسترابون" ، قد يعرض لنا السؤال الآتى :- هل كان هذا "الإديولوجوس" ممثلاً لشخص ما أم أنه يدل على وجود إدارة أو ديوان قائم بذاته ؟ على أن سياق الكلام فى الجملة التى وافانا بها "إسترابون" ، يشير إلى أنه كان يُمثل شخصاً ، مثله فى ذلك مثل الوالى والقاضى الأعظم . ذلك أنه لأمر طبيعى ومنطقى أن يكون الموظف التالى بعد القاضى الأعظم . ذلك أنه لأمر طبيعى ومنطقى أن يكون الموظف التالى بعد القاضى الأعظم هو شخص جاء وصفه بضمير الموصول فى كلمة ($\delta \epsilon$) وليس إدارة أو ديواناً . ومع ذلك فإنه يبدو أن "إسترابون" لم يكن مدركاً تماماً لمدى الأهمية التى كانت منوطة بهذا الموظف . ومن الجلى أن "إسترابون" لم يكن ينتظر من قرانه أن يكونوا على بيّنة ومعرفة وثيقة بكنه هذا اللقب ، ولذلك صاغ عبارته فى قالب مشوب بشيء من الغموض ، فكأنه بالمدعو كذا أو من يُطلق عليه كذا ، مُستخدماً فى وصفه له الكلمة اليونانية الدالة على ذلك وهى ($\pi \rho \omicron \sigma \sigma \alpha \gamma \omicron \rho \epsilon \upsilon \mu \acute{\epsilon} \nu \omicron \varsigma$) . وفضلاً عن ذلك فالنص اليونانى نفسه لا يزال يعترية شيء كثير من الغموض ، فالضمير الموصول وهو ($\delta \epsilon$) يمكن أن يُستخدم للتعبير عن المذكر أى الشخص أو عن الجماد أى الوظيفة . وعلى ذلك فإننا إذا سلّمنا جدلاً بأن

“إسترابون” ، جاء بيانه على النقيض من الأدلة والبينة الصريحة التى سقناها ، فجال بخاطره أو تسرب إلى ذهنه بأن “الإديولوجوس” كان لقبا يُطلق على شخص ما ، فإننا قد نجد تفسيراً لما وقع فيه من خطأ غير متعمد وذلك بركونه لاستعمال تلك الكلمة الدالة على أنه لم يكن واثقاً مما قاله ، فأردف ذلك كله بكلمة عابرة هى “ما يُطلق عليه” أو “ما كان يُدعى” . أما إذا كان ذلك الضمير الموصول يعود على شيء آخر مما كان يقصده “إسترابون” ، فليس هناك سوء فهم من جانبه . على أن اللغة اليونانية التى استخدمها “إسترابون” فى هذا السياق ، شأبها بعض الغموض إذا ما دققنا النظر فيها ، مما قد لا يظهر لأول وهلة ، ولربما كانت عبارته خالية من أى تعارض مع ما تسوقه الوثائق الأخرى من بينات . وفى مناقشة منطوق العبارة التى ذكرها “إسترابون” من أجل تفسير مهمة هذا الموظف أو بالأحرى هذا الديوان ، نقول إن وصف “إسترابون” جاء جامعاً بين نقيضين ، فهو من ناحية ضيق إلى حد ما ، لأن الأعباء الملقاة على عاتق هذه الإدارة ، تعدت عمل أى باحث أو مُنقب عن المستحقات والمديونية الواجب تحصيلها لصالح الإمبراطور ثم أن هذا الوصف فى الوقت نفسه جاء عاماً وشاملاً ، والعبارة الواردة فى هذا الشأن جاءت مطاطة ومُحيرة وهاهو نصّها :-

τῶν εἰς Καίσαρα πίπτειν ὀφειλόντων .

ثم إن هذه الجملة فى حد ذاتها يمكن بسهولة أن تكون معبرة عن نطاق نفوذ أى إدارة من الإدارات فى الجهاز الرومانى فى مصر . فضلاً عن ذلك فهذه العبارة الشديدة الاقتضاب تشبه إلى حد كبير الصيغة التقليدية المرعية فى حالات المصادرة للأملاك التى لا صاحب لها وفى تحصيل المستحقات التى كانت لهذا الديوان على نحو ما ورد فى وثيقتين برديتين فى مجموعة أكسيرنخوس، وهما مرقومتان ١١٨٨ ، ٢٢٧٧ على النحو التالى :

ἀδέσποτα καὶ ὀφείλοντα εἰς ἴδιον λόγον ἀναληφθῆναι .

ويذكرنا الفعل (πίπτει) فى صيغته المصدرية هذه بنظيره فى صيغة مركبة وهى (ὕποπίπτει) للتعبير بإيهما عما ينبغى أن يقع تحت طائلة هذه الإدارة . وقد ورد هذا فى وثيقة منشورة فى موسوعة مشهورة هى (Sammelbuch) رقم ٥٢٤٠ ، ١ ، ١٤ على النحو التالى ὕποπίπτει τῶν ἰδίων λόγων وتاريخ هذه الوثيقة يقع فى العام ١٧م. وقد استخدم هذه العبارة شخص يُدعى نستنيفس (Nestnephis) فى القضية المشهورة التى أشرنا إليها آنفا ، دون أن يكون فى ذهن ذلك الشخص أنها كانت تُعبر عن صيغة رسمية ^(١) . وقد نجد فى العبارة التى استخدمها "إسترابون" للتعبير عن مهمة "الإديولوجوس" ومدى اختصاصاته ، ما يتم عن الإشارة إلى ما تواتر عليه العُرف من تعريف جامع شامل لاختصاص تلك الإدارة ، مما قد يحتاجه أى فرد حديث العهد بالتراث والتقليد المرعى فى البيروقراطية البطلمية . أما عن القول بأن هذا "الإديولوجوس" كان يقوم بدور المنقّب والباحث المتقصى عن تلك الضياع والأمالك التى أصبحت بلا صاحب وكنيت بكلمة (τὰ ἀδέσποτα) أو سقطت عن أصحابها (caduca) فهذا أمر بيّن وواضح ، وبخاصة إذا ما أدركنا أن هذا السبيل كان إجراء شاملا فى جميع نواحي الإدارة . ثم أن الكلمة التى استخدمها "إسترابون" فى وصف هذه المهمة وهى (ἐξεταστής) للدلالة على هذا المعنى المتضمن عمل التقصى والبحث على أوسع نطاق ، ربما كان فيها "إسترابون" متأثرا فى هذا الاختيار بالمهمة الرئيسية التى اضطلعت بها تلك الإدارة فى أثناء الحقبة الأولى من العصر الإمبراطورى ، وكانت قد جرت فيه مصادرات على نطاق واسع لأمالك الكثيرين ممن كانوا منضوين فى جيش "أنطونيوس" و "كليوباترة" ومؤيدين للجانب الخاسر فى الحرب التى نشبت ضد أكتافايوس وروما سنة ٣٠ قبل الميلاد فى الإسكندرية ، وبالطبع كانت مصادرة أملاك المصريين ومن على شاكلتهم من اليونانيين المتعاطفين مع هذا الفريق الخاسر فى الحرب أمرا

(1) Paul Swarney , Idilogos p. 42.

طبيعياً . وأصبح من الواجب على الحكومة الرومانية فى مصر أن تتعقب جميع الأملاك بقصد التعرف على هوية ذويها وعلى ما لم يكن منها مملوكاً لأحد أو تخلق عنها أصحابها لسبب أو لآخر . وكان هذا الإجراء منوطاً بهذا الجهاز حتى تؤول هذه الأملاك إلى الإمبراطور وتصبح بمثابة "وسيات" أو شفالكا (αλ. οὐσίαι) مملوكة له . وإنه لمن الصعوبة بمكان أن نفرق ، مثلما فعل "إسترابون" ، بين تلك الأراضى التى كانت تكنى بكلمة لا صاحب لها (ta adespota) وبين تلك التى وجبت أيلولتها إلى حيازة الإمبراطور . وفى الحق إن مهمة "الإديولوجوس" تعذت بالفعل موضوع الأملاك التى لا صاحب لها ووقعت فى إشكالات أخرى نشأت بسبب وضع اليد عليها من الناحيتين الإدارية والقضائية إذ أنه كان يتمخض عن ذلك الدخول فى منازعات مضمينة مع أى من واضعى اليد عليها . على أن تلك الإدارة "الإديولوجية" أخذت تعمل فى صمت ودأب وفق دستور مُستق ، وضعه لها "أغسطس" بمنتهى الدقة . وكان هذا الدستور أو بالأحرى هذه المقننة (Gnomon) إذا صح هذا التعبير يتألف من ١٢١ مادة أو بند ، جاء ذكر الكثير الغالب منها فى صورة كاملة وغير منقوصة ومسّت مادتها مجالات كثيرة وتناولت شتى مناحى الحياة فى مصر الرومانية وعرضت لمسائل كثيرة شائقة ، منها موضوع المواريث والوصايا وعدم نبش القبور وتجريم بيعها لأنها خارجة عن دائرة التعامل (extra commercium) = ἀκαταχρηματιστος والإحصاء والرهون والديون وشتى الجرائم وانتحال الشخصيات ونظام الكهنوت والموازين والمكايل والمعاملات والزواج والتبنى وتحريم بيع الفاكهة قبل نضجها وهو ما يسمى ببيع الغرر والربح المستحق على الديون وعدم جواز الاستدانة بضمان السوائل الخ . وفضلاً عن ذلك كله ، فإن تلك الإدارة "الإديولوجية" كانت منوطة بأعمال أخرى شتى ، فهى قبل كل شئ كانت بمثابة الجهة المصنّقة والمكلفة ببيع الأراضى الملكية (γῆ δημοσία) التى قلّ دخلها وأصبح يُكنى لها بالعبرة الأتية (ge en hypologo) إذا ما تراءى للحكومة التخلص منها بالبيع . وعلى ذلك

تكون العبارة المقتضبة التي ذكرها "إسترابون" ذات معنى شامل وجامع لكل تلك الأعباء وفيها تغطية لجميع الأغراض والوفاء بجميع الاحتياجات ويكون وصف "إسترابون" قد قُصِد به عمداً التعميم والشمول ، مع التنبؤ به بذكر المهمة الرئيسية وهى البحث عن تلك الأملاك التي أصبحت بلا صاحب وكان مآلها بالتبعية إلى صاحب الأمر والنهى وهو الإمبراطور . ولذا وجب مصادرتها (*τα ἀναλείφθεντα*) . ولعل "إسترابون" أراد أن يترك الباب مفتوحاً والمجال واسعاً ، كيما يشتمل فى النهاية على أمور أخرى فى خارج هذا النطاق ، ولكنه لم يشأ الإفصاح عن ذلك . وهو فى الوقت نفسه لم يشأ أن يترك الحبل على الغارب فصاغ تعريفه هذا كيما يسبح فيه خيال القارئ ويجول فيه ويصول إذا ما تصور فى هذه المرحلة أن "الإديولوجوس" كان له باع طويل فى الشؤون المالية والإدارية ، ولعل "إسترابون" اثر بلا ريب أن تكون عبارته المقتضبة شاملة لكل شئء. ولا غضاضة فى ذلك فالناس جميعاً كانوا يعرفون على سبيل اليقين أن اختصاصات تلك الإدارة شملت نواحى كثيرة ومست أوضاعاً مالية وإدارية كثيرة ، بل وكانت سيفاً مسلطاً فوق رقاب جميع الناس فى مصر الرومانية، وخاصة بعد أن قُنِّن "أغسطس" دستوراً مُنسقاً لهذه الإدارة ، كشفت عنه هذه الوثيقة البردية العظيمة وهى المحفوظة حالياً بمتحف برلين والمنشورة ضمن مجموعة بردية عرفت بمجموعة وثائق برلين (B.G.U. vol.V.) رقم (١٢١٠) وقد توفر على نشرها نخبة من العلماء الألمان وهم "شوبارت" و "بلاومان" و "جراف أكسل جيلينباند" سنة ١٩١٩ . ولا تزال حتى الآن يُشار إليها بالبنان وتحظى بتعليقات مستفيضة من أئمة علماء البردى الألمان والفرنسيين والإيطاليين والإنجليز والأمريكان ، وقد صدر عنها مؤخراً فى سنة ١٩٥٠ كتاب للعالم الإيطالى "سلفادور ريكوبونو" الأصفر فى "باليرمو" بإيطاليا عنوانه (*Il Gnomon dell' Idios Logos* by Salvatore Riccobono) Ir. كما نوه عنها العالم البريطانى الراحل سير "هارولد إدريس

يلن" (١) فقال عنها إنها كانت فى أوقات الشدة واحتكام الأزمات هى الأداة الفعالة التى نجم عنها ارتكاب مظالم مالية ، جرى فيها تنكيل بالناس بأسلوب بارع وعم وشامل .

ولكى نلم باطراف متناثرة حول هذا الموضوع ونحيط علماً ببعض الإشارات العابرة التى وردت فى العديد من الوثائق البردية وفى عدد لا بأس به من النقوش اليونانية ، عن ديوان "الإديولوجوس" وما وجه إليه من اتهامات صارخة وتصرفات عشوائية اتسمت بالتعسف ، مما نجم عنه فى كثير من الأحوال مصادرات لأمالك الغير تحت ستار حجج واهية أو ذرائع مفتعلة ، يجدر بنا بادئ ذى بدء أن نعرض لوثيقة بردية مشهورة ومنشورة لعدة مرات كانت أولها فى المجموعة الإيطالية (P.S.I. . 1160) ثم أعيد نشرها فى كتاب عن أعمال الشهداء الوثنيين وهو ما يسمى (Acta Alexandrinorum) لمؤلفه "هربرت موسيريللو" (Herbert Musurillo) سنة ١٩٥٤ رقم (١) صفحة ٢ ، ثم صفحة ٨٣ . ويوجد بينها وبين وثيقة بردية أخرى منشورة فى مجموعة بردى فؤاد رقم ١ ، بعض أوج الشبه وقد أبرز هذا الطابع ونوه عنه ناشرها "جان شيرر" (Jean Scherer) من حيث تلك الأهمية التى توفرت لها فى تفهم كنه وظيفه "الإديولوجوس" والمهام الموكولة لهذا الديوان . ونسوق هنا تلك الفقرة المهمة المتعلقة بهذا الديوان حسبما جاءت فى بردية المجموعة الإيطالية فى الأسطر من ٤ حتى ٦ على النحو التالى :

εἰ δὲ τις κατὰ <βαρ>βαροὶ τὸ παρὰ λόγον πραττό-
μενος ἢ ὑπὸ ἰδίου λόγου ἢ τινος πράκτορος ἀνθρώπ-
ου διασείοντος ,

وقد وردت إشارة عابرة لهذا النص فى موسوعة البردى اليهودى فى الجزء الثانى

(1) Cambridge Ancient History , vol. X p. 290.

رقم ١٥٠ ص ٢٨ وجاءت ترجمة هذه الفقرة على النحو الآتى:

“And if anyone is unreasonably burdened by taxes exacted either by the Idiologos or by any other tax-agent, who may be oppressing the people

وهاك ترجمتها : "إذا حدث أن شخصاً ما وقع عليه عبء أثقل كاهله وسحقه سحقاً بطريقة جائرة ومن غير وجه حق ، إما بواسطة جهاز "الإديولوجوس" أو من قبل أى جابى آخر من المكلفين بتحصيل المتأخرات من الضرائب ، فسولت له نفسه أنه يعتصر الناس عصراً ويبتز أموالهم بطرق غير مشروعة ..." ويتضمن هذا النص أحد أمرين ، كلاهما مَرَّ وهما يُنَوِّهان عن مدى وقوع عمل كربه من أعمال الابتزاز مما كان يبشره إما جهاز "الإديولوجوس" أو الجابى المكلف بتحصيل المتأخرات من الضرائب . وقد بالغ الفيلسوف السكندرى "فيلون" اليهودى فى وصف ذلك الشطط الذى كان يجرى التورط فيه عندما يتم تعذيب أقارب المتوفى المدين حتى يقوم ذوو قرباه بسداد ما على قريبهم المتوفى ومضى هؤلاء الجباة فى غلوائهم فحالوا دون دفن جثمان المتوفى حتى يحصلوا على بُغْيَتهم ويتم السداد بالكامل ^(١) . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن المعنى المقصود بهذا اللقب الوارد فى هذا النص على نحو مقتضب هكذا وهو كلمة "الإديولوجوس" دون أى تعريف وهل كان المراد هنا إسباغ شخصية ما على شاغل هذا المنصب والافتراض بأنه بصفته هذه كان موكلاً بجباية الضرائب. والمعروف أن هذه الإدارة كانت بلا ريب لها شخصيتها المعنوية ولكن إسباغ شخصية معينة على "الإديولوجوس" والتصور بأنها إنما كانت تمثل الموظف الموكل بالإشراف على هذا الديوان ، وفى هذه المرحلة بالذات ، وهى مرحلة مبكرة (قيل فى عهد "أغسطس" أو على أبعد الفروض فى عهد الإمبراطور "كلوديوس") فهذا امر جاء من قبيل الحدس والتخمين ، ويعتمد على مجرد الافتراض ولذا لا يمكن التعويل عليه أو الاعتداد به . والسبب فى ذلك أنه لم يرد فى أى من الوثائق

(1) Philo, De Specialibus Legebus. passim .

البردية التى تنتمى للقرن الأول الميلادى، ما يُشير إلى شىء من ذلك على سبيل اليقين ولا إلى أن اسم هذه الإدارة كان يعنى إطلاقاً الموظف الرئيسى فيها . ثم إن لنص اليونانى نفسه لا يتضمن أن "الإديولوجوس" كانت مهمته جباية الضرائب ، أسوة بما كان عليه الجابى المكلف بتحصيل المتأخرات من ديون الضرائب، وهو ما يسمى بالبراكتور (ὁ πράκτωρ) . ثم أن هذه الكلمة مشتقة من الفعل اليونانى (πράττω, πράσσω) بمعنى ينفذ أو يؤدى عملاً ما ومنها جاء اسم الفاعل (πραττόμενος) وليس معنى ورودها فى صيغة المجهول تضمينها "فرض ضرائب" . وعلى أى حال فلا يوجد أى سند أو أساس لا فى هذا النص بالذات ولا فى غيره من نصوص القرن الأول الميلادى ، للربط بين هذه الإدارة وهى ديوان "الإديولوجوس" وبين جباة الضرائب على الإطلاق . وحتى إذا صح ما قيل عن هذا النص من أنه ربما كان ينتمى إلى عصر الإمبراطور "كلوديوس" (٤١م - ٥٤م) كما المبح إلى ذلك العالم الأمريكى الراحل "هربرت موسيريللو" فى كتابه عن "أعمال الشهداء الوثنيين" فى ص ٣٨ ، فإننا نجد فيه دليلاً على شعور بالسخط العام إزاء هذه الوظيفة وهى مشاعر وجدت أذاً صاغية ومتقاطعة مع "ساتابوس" ابن "هيريوس" الذى أشرنا إليه من قبل فى قضية استمر النظر فيها على مدى خمس سنوات . وقد فصلها لنا العالم الأمريكى "بول سوارنى" فى كتابه عن "الإديولوجوس" الصادر فى تورنتو بكندا سنة ١٩٧٠ . وعلى ذلك فجهاز "الإديولوجوس" يمكن أن يرد ذكره متواتراً على السنة الناس مقروناً بالجباة المكنيين بكلمة (οἱ πράκτορες) وهى اصطلاح دال على وجود وظيفة مهمة مألوفة ومرموقة ، يعرفها كل الدارسين لتاريخ مصر فى عصر البطالمة وعهد الرومان . وهؤلاء الجباة كان البعض منهم يمثل فئة ضالة ومفتربة على حد قول الفيلسوف السكندرى "فيلون" الذى أنحى عليهم باللائمة لتعسفهم فى معاملة أقارب المتوفين العاجزين عن سداد ما عليهم من ضرائب والتكيل بذوى قرباهم . ولعل اقتران اسم "الإديولوجوس" بهؤلاء الجباة كان على

اعتبار أن كلا منهما كان يقوم بعمل ما ، لم يكن متوخياً فيه وجه الحق وقواعد الإنصاف والعدالة ، فيمضى الواحد منهم إلى آخر الشوط في إثقال كواهل الناس بفرض الأعباء والعمل على ابتزاز الأموال وتحصيل المستحقات بكل الطرق الممكنة حتى ولو كانت غير مشروعة (*παρά λόγον*) فكان الواحد منهم لا يتورع إطلاقاً عن أن يعتصر غريمه من المدنيين ويُنكل به في حياته ويقتفى أثر ذوى قرياه بعد مماته حتى يستوفى من الغرماء حق الدولة كاملاً وغير منقوص .

أما النقشان الحايان لمرسومين صادرين عن واليين رومانيين وهما "قرجايوس كابيتو" في عام ٤٨م. و "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" في عام ٦٨م. فقد سبق أن عرضنا لهما بالشرح والتفصيل والتفنيذ . وهكذا كانا يُقدّمان لنا بُعداً عريضاً إلى حد ما ، عن ذلك الأثر الذى انطبع فى أذهان الناس عن الأسلوب المتبع فى إدارة ديوان "الإديولوجوس" .. ويتيحان لنا مجالا أوسع وأشمل لمزيد من التأمل . وبعد أن شرحنا ما جاء فى النقش الأول يروق لنا أن نوالى البحث فيما جاء فى النقش الثانى وبخاصة أنه جاء فى صور ثلاثة ، اثنان منهما فى نقشين على حوائط المعبد فى "هيبس" أما الصورة الثالثة فقد جاءت فى بردية شاملة للأسطر الأربعة عشرة الأولى منه مدونة فى عدد من الأسطر يقدر بواحد وأربعين من هذه البردية . وقد ساعد هذا على التعرف على حقيقة الأمر والاستجابة لما نعد ونرمى إليه من تفسير وتأويل وتحقيق لمضمونه فى عهد "تيبيريوس يوليوس الإسكندر".

وقد جاء هذا النقش فى مجموعه بمعلومات فيها سرد لبعض النقائص والمساوئ والمفاسد التى كانت قد استشرت فى ولاية سلفه وهو المسمى "جايوس كايكينا توسكوس" (*Gaius Caccina Tuskus*) (المتولى الأمر من ٥ سبتمبر سنة ٦٣ حتى ١٧ يوليو سنة ٦٤م) وهو ابن مربية "تيرون" ويمت إلى أصل خسيس . أما عن المسائل المتعلقة بديوان "الإديولوجوس" وما أصيب به هذا الديوان من شوائب وما اعتراه من

تجديدات وردت الإشارة إليها فى السطر ٤٤ على النحو التالى (*τα, καινοπονηθέντα*) كان فيها شيء من التجنى والمخالفة والتعارض مع الانعامات الإمبراطورية :- (*παρά τας τῶν Σεβαστῶν χάριτας*) فقد وردت الإشارة إلى ذلك فى فقرة مهمة من هذا المرسوم ^(١) تقع بين الأسطر من ٣٨ حتى ٤٥ . وقد جاءت هذه الفقرة مباشرة عقب البيان الذى أدلى به هذا الوالى عن السياسة العامة التى استنتها بشأن الضرب على أيدي نفر من المستهترين الذين احترفوا أعمال الوشاية والافتراء على الناس ودرجوا على ارتكاب مقامرات ومجازفات نجم عنها الاستهتار بأقدار الناس وتقديمهم لساحة القضاء مثنى وثلاث حتى يتمكنوا من أن يُثبتوا عليهم الإدانة بالتلفيق زورا وبهتانا . وكان هذا الوالى الحصيف قد عقد العزم الأكيد على وضع حد لهذا العبث والاستهتار بأقدار الناس وأشار إلى ذلك فى السطر الثامن بعد الثلاثين بقوله "ويصدق نفس هذا الرأى على المسائل التى يتم عرضها على "الإديولوجوس" للبت فيها" ثم عقب على ذلك بمقولة فيها إجمال لبعض المفاصد المتفشية فى ذلك الديوان فى خمس نقاط رئيسية نسردها هنا كما يلي على علاتها :

(١) مسائل كان ديوان "الإديولوجوس" قد فصل فى أمرها منذ حين وصدر حكمه بالرفض ولكن تبين بعد ذلك أنه قد أعيد عرضها على بساط البحث من جديد (سطر ٣٩) .

(٢) أولئك الذين سيقوا للمحاكمة ثم زُجَّ بهم أمام ساحة القضاء ، باعتبارهم من المدعى عليهم ولكنهم حظوا بحكم أو قرار فى صالحهم ، ثم ما لبثوا بعد قليل أن أعيد تقديمهم للمحاكمة مرة أخرى ، وكان هذا على أمل أن تتم إدانتهم بطرق ملتوية وفى هذا كله

(١) تناول هذه الفقرة بالشرح العالم الأمريكى "نافتالى لويس" (Naphtali Lewis) فى مقال منشور فى مجلة البردى القانونى (*Journal of Juristic Papyrology*) التى صدرت فى وارسو ببولنده العدد ٩ - ١٠ لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ص ١١٧ حتى ١٢٤ وتناولها كذلك العالم السويسرى "شالون" فى كتابه عن قرار الوالى "تبييرىوس يوليوس الإسكندر" (١٩٦٤) فزودنا بتعليقات وتصويبات وتفسيرات فى غاية الطرافة والأهمية .

ما يُعبر عن مواقف تنم عن الشذوذ والتردى .

(٣) كون بعض البصاصين والهمازين والمشائين بذميم ونميم من المخبرين وأصحاب الحق فى الاتهام ، يعمدون إلى عدم المبالاة والتخلى عن الحضور بأشخاصهم لموالة ومباشرة القضايا التى كانوا هم السبب فيها، بل كلفوا محامين للقيام بهذه المهمة نيابة عنهم ، فإن هذا يُعتبر منتهى العبث والاستهتار بأقدار الناس ولذا أصبح من المتعين وضع حد لذلك كله .

(٤) وفضلاً عن كل ذلك ، فإن بعضاً من دعاة الاتهام كانوا يُغالون ويُلوّحون فى ضرورة السير فى القضايا التى قاموا برفعها ويتكرر هذا البلاء مراراً حتى حصلوا على حكم بالإدانة ضد المدعى عليهم بطريقة أو بأخرى .

(٥) وهناك أمرٌ مهمٌ فيما قاله الوالى فى السطر ٤٤ بشأن بعض التصويبات والتجديدات التى وُصفت بأنها كانت مقحمة على نص هذا الدستور وثبت أنها جاءت مخالفة لروح التعطف والرعاية التى طالما تُغنى بها أباطرة الرومان وهم يُسبغونها على رعاياهم . وقد قيل فى شأن هذه التجديدات أنها جاءت مُعارضة للمآثر والأفضال التى أنعم بها الأباطرة على المصريين . وهذه كان يُكنى لها بالكلمات الآتية :

Charites , eunoia , pronoia , beneficia benevolence and bienfaisance

أما عن تلك المفاصد التى أفصح عنها ذلك الوالى فى مرسومه هذا ، ونحاً فيه باللائمة على ما تردى فيه ديوان "الإديولوجوس" من نقائص وانحرافات فكانت على نوعين (أ) تلك التى كان أصحاب الحق فى الاتهام يرتكبونها فى أثناء السير فى القضايا التى قاموا برفعها أمام ديوان "الإديولوجوس" ثم (ب) تلك التى نجمت عن تصويبات أدخلت على نص هذه المقننة دون مراعاة للروح السمحة المنطوية على توخى العطف وإسباغ الأفضال من قبيل الأباطرة على رعاياهم من المصريين . وقد بذل هذا الوالى

جهوداً مشكورة في محاولة إصلاح هذه المفاصل ، وذلك بإصدار العديد من الأوامر والنواهي المذكورة في عدد من البنود الواردة في مرسومه هذا وجاء ذلك على النحو الآتي : أولاً فيما يتعلق بالأميرين الأول والثاني مما ذكرناه آنفاً ، فأى شخص يتقدم في المستقبل بتوجيه اتهام لأى فرد بشأن تهمة سبق البت في أمرها بالرفض والبراءة ، يكون مصيره أن يقع الجزاء عليه وتنفذ العقوبة عليه في غير هوادة ولا رحمة . ثانياً يتعين على سبيل الاحتياط فيما يتعلق بالبند الثالث الأنف الذكر أنه لا يجوز لأحد أن يوجه الاتهام إلى غيره عن طريق الوساطة وذلك بتوكيل محامى عنه فى التقدم بمثل هذا الاتهام ، وإنما ينبغي أن يحضر بنفسه ويتقدم شخصياً بما يراه أو يتوسمه من اتهام لغيره ، وبذلك يتحمل المسؤولية كاملة عن صنيعة هذا . ثالثاً قضى الوالى أنه لى يقوم بإصلاح ما قد ينجم عن المفسدة الرابعة ، قرر أنه إذا وجه شخص ما الاتهام إلى شخص آخر وتوالى هذا في ثلاث حالات دون أن يحظى بالتوفيق فى إثبات التهم الموجهة لخصمه أو الحصول على حكم بالإدانة على هذا الخصم ، فإن جزاءه توقيع العقاب عليه بمصادرة نصف أملاكه . وليس فى هذا العقاب أى شىء يدعو إلى الغرابة نظراً لما تنطوى عليه تلك العقوبة من قسوة . ولعل قضية "ساتابوس" ضد "نستنيفيس" (Nestnephis) وما جرى فى حالتها من صدام ومواجهة بين الطرفين المتخاصمين على مدى خمس سنوات ، خير مثل يوضح لنا مدى الاستماتة فى الخصومة ثم الكيفية التى اتخذها الطرفان المتخاصمان فى تبادل الاتهامات وفى ارتكاب أعمال مخالفة للعرف ثم الإقدام على احتلال أماكن وأملاك بدعوى أنها داخلية فى نطاق الأملاك التى لا صاحب لها (ta adespota) وهذه الذريعة مهدت الطريق ويسرت السبيل لارتكاب أعمال عدائية بدافع الانتقام الشخصى والرغبة فى الإثراء غير المشروع ^(١) . ومع عدم وجود أى دليل صريح على أن نسبة مئوية معينة مما كان يجرى فرضه من تلك الغرامات ، مما كان

(1) Paul R. Swarney: The Ptolemaic and Roman Idiologos. American Studies in Papyrology, volume viii (1970) pp. 4 – 49.

يُسمح به للمدعى الناجح في ديوان "الإديولوجوس" أن يقتصره في أثناء القرن الأول ، فمن المرجح أن تلك النسبة كانت تبلغ الربع (τό, τέταρτον) . وإن الشغف الذي كان يُظهره بعض هؤلاء المدعين وما كانوا يبدونه منغيرة وإصرار على الاستمرار والتماذى فى السير فى التقاضى أو البلوغ بالنزاع إلى أقصى مداه حتى يصل إلى آخر المطاف مما يشير ، فيما يبدو ، إلى الأمل فى تطبيق هذه القاعدة واتباع تلك السياسة ، وأن أسلوبا من هذا النوع كان هو المتبع كحافز ووازع شخصى ورغبة أكيدة فى الحصول على الكسب المادى (δ. ἀργύριος) . وإن أمثال "تستيفيس" الذى استمات فى اتهام خصمه "ساتابوس" لابد كانوا عديدين ومُنْبِثِينَ فى كل مكان وأن همهم الأول كان ينطوى على ملاحقة ضحاياهم وتضييق الخناق عليهم حتى يتمكنوا من إلصاق التهم وإثباتها على ضحاياهم بطريق التلفيق والتدليس وكان جُلّ همهم وأملهم فى هذه الحالة هو الحصول على تلك المكافأة المرجوة وهى الربع . وقد ضجّ الناس من شرّ هؤلاء الأفاكين والمضللين . وهذا ما حدا بالوالى الألمعى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" إلى أن يُسَطر عبارة مهمة وشائقة فى مرسومه جاء نصها كما يلى : "إن المبلّغين والوشاة والمدعين المنبثين فى كل مكان ، بلغ بهم الأمر حد الشطط ، فجعلوا من المدينة (أى الإسكندرية) مجالا خاويا ، وأصبحت به خرابا بلفقا أو أنها كادت أن تخلوا من سكانها وأصبحت تتعى من بناها"

وقد جاء فى السطرين (٤٠ - ٤١) ما يلى "والإن حدث أن أصبحت المدينة على وشك أن تكون خالية الوفاض من السكان بسبب هذا الرهط الغفير من الوشاة والهمازين المشائين حتى صار كل بيت وكل أسرة فى حالة شديدة من التمزق والتفكك" . أما عن العيب الذى يُمثل المفسدة الخامسة بحسب ما يمكن أن يستشفه الإنسان من العبارات التى ساقها هذا الوالى فى مرسومه هذا عرضا واقتضابا ، فمن الصعب التعرف على سبيل اليقين ، على مقاصده أو تحديد نوعية تلك الشوائب التى أشار إليها فى السطر الرابع بعد

الأربعين واثّر أن يَكُنَى لها بأنها مجرد تجديدات ومستحدثات ، عبّر عنها بالكلمة الآتية (τὰ καινοποιήθεντα) ثم قال إنه قد عقد العزم على تصويب كل ما أفسده الدهر والعمل على إصلاح الحال وما طرأ من أوضاع كانت مُغايرة ومخالفة لما قضت به تلك الأفضال التي أسبغها الأباطرة وما أبدوه من روح طيبة كانوا يَكُونُها على الدوام قِبَل الشعب المصرى . وعلى العموم فقد أبدى الوالى عزمه الأكيد على أن يُعيد بنفسه إصدار مقننة "الإديولوجوس" بعد تنقيتها وتنقيحها حتى تجئ خلواً من كل ما اعترأها من شوائب

line 44 "καὶ καθόλου δὲ κελεύσομαι τὸν γνώμονα τοῦ ἰδίου

λόγου [φανήν]αι ὁ [κεῖν]αι τὰ καινοποιήθεντα παρὰ τὰς τῶν

Σεβαστῶν χάριτας ἐπανορθώσάμενος .

وهاك الترجمة لهذه الفقرة المهمة : "وعلى العموم فإنى قد عقدت العزم على أن اصدر بنفسى أمراً يقضى بأن تصبح مقننة "الإديولوجوس" نافذة المفعول ومستقرة ، وذلك بعد أن أكون قد قمت بالفعل بمراجعتها وتصويب ما قد يكون مقمماً عليها من المستحدثات والتجديدات التى جاءت مخالفة ومناقضة لتلك الأفضال والإنعامات التى أسبغها الأباطرة" (١) . وهكذا تعرضت هذه الفقرة لكثير من التغييرات والتصويبات فى قراءتها وفى ملء الثغرات الموجودة بها ، مما استوجب تغييراً طفيفاً فى دقة المعنى المقصود وفيما كان الوالى يعتزم القيام به فى هذا الصدد . والملاحظ أن كلمة [φανήν] (

(١) ومن قبيل التعقيب على هذه الفقرة من النص نقول أن كلمة (κελεύσομαι) تفيد معنى الانعكاس على النفس والوعد بأنه سوف يقوم بإصدار الأمر بذلك ثم أن كلمة (ἐπανορθώσάμενος) هى تصويب لخطأ فى قراءة أخرى لكلمة (ἐπανορθώσαι) وقد اقترح التصويب العالم الأمريكى "نافتالى لويس" مؤكداً أن الكلمة واضحة فى النص المسطر على الحائط وأنه قد قام بنفسه بمراجعة ذلك على الأصل :-

Journal of Juristic Papyrology vol. IX - X 1955 - 1956 p. 124.

وقد أخذ العالم السويسرى "جيرار سالون" بهذه القراءة فى كتابه الصادر سنة ١٩٦٤ عن قرار هذا الوالى .

αι) قد استعوض بها عن كلمة أخرى هي (αι [κεῖσθαι]) وكذلك الحال لكلمة (επανορθώσας) التي صوبها "نافتالى لويس" فأصبحت (επανορθώσμενος) وكان محققاً في ذلك التصويب الذى اقتضاه المعنى المطلوب والسياق اللغوى السليم .

وفى ضوء كل ما ورد من إشارات متناثرة إلى "الجنومون" فى عدد من الوثائق البردية المنشورة فى مجموعة "أكسيرنخوس" ، أصبح من المستحيل علينا أن نستشف شيئاً محدداً عن المعنى المقصود فى هذه الفقرة ، ولا عما كان قد طرأ من مستحدثات وتغييرات جرى إدخالها أو إقامتها على "الجنومون" ، ووصفت على حد قول والى "تيريوس يوليوس الإسكندر" بأنها مخالفة ومناقضة لما أسداه الأباطرة من أفضال وما أسبغوه من مآثر للشعب المصرى ثم قال إن رغبته الأكيدة قد انصرفت إلى الوعد الجاد بتثقيف "الجنومون" من كل هذه الشوائب ثم إعلانها بعد ذلك مُصوبة حتى تخرج فى ثوبٍ قشيب على الملأ . على أن بعض الإشارات إلى تلك "المقننة" مما ورد فى عددٍ من الوثائق البردية فى مجموعة أكسيرنخوس قد كشفت النقاب على وضع شائن وهو أنه طبقاً لذلك كانت ملكية الأراضى قد تعرضت لنوع من المصادرات (ἀναλαβεῖν) على اعتبار أن أصحابها كانوا إما مدينين أو ماتوا دون أن يكون لهم وريث وأن هذا الإجراء تمّ بواسطة جهاز "الإديولوجوس" وقد قيل فى هذا الشأن بما جاء فى العبارة التالية :

(τα ὑφειλόντα εἰς ἴδιον λόγον ἀναληφθήναι)

أى أنها كانت مملوكة لأصحاب مدينين ، فحققت مصادرتها بواسطة جهاز ديوان "الإديولوجوس" . وإذا صح القول بأنه كانت هناك تجديدات ومستحدثات ، اتسمت بشيء من التوسع والشمول فى تعريف نوعيات الملكية وأوضاعها بوجه عام والملكية المدينية بوجه خاص وهى التى أصبحت هدفاً معرضاً لوضع اليد عليها بطريق المصادرة لحساب جهاز "الإديولوجوس" ، فإن هذا الاحتمال وارد وأصبح فى الحق بمثابة السيف المسنط

فوق رقاب المدينين من ذوى الأملاك . وكان هذا بالطبع ثقل الوطاء على نفوس الناس ، بل وفيه تعريض لأصحاب الملكية العقارية لأنواع أخرى من الإذلال والأذى ، بسبب ما قد يواجهه هؤلاء من مزالق ومطبات ، يتردون فيها على أوسع نطاق ، وفى أبشع صورة ، على أيدي رجال ديوان "الإديولوجوس" وزبائنتهم المنبئين فى جميع أرجاء البلاد . وقد ترتب على هذه الأوضاع الشائكة ، زيادة مطردة فى أعداد المبلغين والمدعين الذين سولت لهم نفوسهم فى كثير من الأحيان أن يسوقوا خصومهم وأعداءهم الشخصيين إلى ساحات الاتهام أمام القضاء ، وبالطبع كان الأمل يراودهم فى مضاعفة مواردهم المالية بما قد يحصلوا عليه من مكافآت فُدرت بالربع ، وقد جنوها وجمعوا الثروات الطائلة من جراء ممارسة هذه المهمة البغيضة . ولعل ابتداع وسائل جديدة لتحقيق هذا الهدف هو الذى حدا بالوالى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" إلى العمل على مناهضة تلك المساوئ والمفاسد التى عددها الوالى فى ثنايا مرسومه واتخذ منها مبرراً لكبح جماح هذه الطائفة الضالة ووضع حد لما كان يجرى فى سير القضايا التى كانت تعرض أمام محكمة "الإديولوجوس" من الأعيب وانتهاكات كان يتمثل فيها العبث الفاضح بأقدار الناس والاعتداء على ما فى حوزتهم من أملاك سواء أكانت مدينة أو غير مدينة . ومما لا ريب فيه أن هذه التجديدات والمستحدثات التى أقحمت على تلك المقننة وتصدى لها الوالى وأكد عزمه على ضرورة تنقية نص هذه المقننة مما لحق بها من شوائب ، اعتبرها مناقضة تماماً ومناهضة فى صراحة لتلك الأفضال والانععامات التى دأب الأباطرة على إسباغها على رعاياهم فى مصر - وفى الحق كانت هذه الأحلام والتمنيات هى الشغل الشاغل لذلك الوالى الحصيف .

وإذا ما رجعنا إلى النص الوارد فى ثنايا هذه المقننة نجد الفصول الأولى التى استهل بها المشرع وهو "أغسطس" حديثه فى اقتضاب شديد ، قد خصصت شطراً كبيراً منها لموضوع هام وهو العناية بتحديد مركز الطوائف المختلفة وما يخص كل فئة منها

بحسب أفرادها من حقوق فى الإرث وهذا ما يكفى له إجمالاً بكلمة (ή, κληρονομία) ومعناها الثروة (property) . وهكذا جاءت البنود الخاصة بالمواريث غنية بالتفاصيل . ومع ذلك فلا يزال البعض منها يشوبه الاختصار المخل وجاء فيه شىء من التعسف والاقتضاب عند تحديد مثل هذه الحقوق وهذا ما أحاطها بالغموض والإبهام . ونجم عن ذلك مضاعفة القدر الإجمالى لتلك الأملاك التى اصطلح على تسميتها بالأملاك التى لا صاحب لها (τα, ἀδέσποτα) وكان مالها المصادرة بواسطة هذا الديوان على هذا الأساس وحده . وقد استوجب هذا الوضع إعادة تصنيف الملكيات بوجه عام وتحديد المقادير المستحقة للورثة وضمنان الدولة لحقهم فى أيلولتها لهم . أما إذا كانت مثل هذه الحقوق الوراثية راجعة إلى منح عامة أو كان مصدرها هبات ومخصصات مُسبقة على أصحابها من قبل الأباطرة لسبب أو لآخر ، فعندئذ يكون أى تجديد فى المقننة وأى توسع فى تعريف تلك الأملاك التى لا صاحب لها على حساب هذه الحقوق بعينها ، فيه مساس بحقوق مكتسبة للغير ، وعلى ذلك يمكن اعتبار ذلك مناقضاً ومتعارضاً مع الأفضال التى أنعم بها الأباطرة على طوائف معينة من أناس نالوا الحظوة لديهم . وهذا التفسير هو بالطبع من قبيل الاستقراء والاستنباط وهو فى أغلب الظن قائم على مجرد التخمين والابتكار ^(١) .

ومهما كانت طبيعة هذه المساوى وما انطوت عليه من تصرفات معيبة فى نوعيتها وانتهاكاتها ، فقد انبرى لها الوالى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" فى شجاعة تامة ، مقترحاً ما ارتأه من الحلول الكفيلة بدرء آثارها . وإلى هذا القصد النبيل يُعتبر تصرف الوالى أمراً مفهوماً وإجراءً سليماً إلى حد ما ولكن كانت هناك بعض الصعاب التى نشأت من توالى الخطوات التى ينبغى عليه اتخاذها والتى أزمع على انتهاجها من أجل عمل

(١) انظر كتاب المؤلف السويسرى "جيرار شالون" من جامعة لوسان عن قرار الوالى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" ص ٢٠٣ - ص ٢٠٥ حيث نجد أن هذا المؤلف لم يذكر أى تفسير محدد لتلك الظاهرة ولم يعرض لها بأى تعليق .

التصويب اللازم وتصحيح مسار هذه التجديدات . وقد قال فى صراحة تامة أنه عقد العزم على عمل هذه التصويبات ثم وعد بأنه عند الفراغ من هذه المهمة ، سوف يصدر الأمر بنفسه "بنشر" هذه المقننة على الملأ . وكان المعنى المستفاد من ذلك الوعد ومن منطق كلامه أنه فى السادس من شهر يولية عام ٦٨م . لم يكن قد فرغ بعد من عمل تلك التصويبات الضرورية ، مع أنه كان قد قضى فى منصبه حتى ذلك الحين أكثر من علمين بقليل وكانت لديه فى فترة ولايته هذه فسحة من الوقت لتحقيق هذا الغرض الأسمى وقد بدأت ولايته فى شهر مايو من عام ٦٦م ^(١) . وحتى على فرض أنه كان قد فرغ من مهمته هذه ، فإنه لم يكن فى موقف يمكنه من أن يأمر بإدخال التعديلات والانجازات العاجلة على هذه المقننة المعدلة وكان عليه أن يرجع فى أمر بعض هذه التعديلات إلى الإمبراطور مستأذنا إياه فى شأن بعضها . أما فى مواجهة سلسلة أخرى من المساوئ العابرة وغير الجسيمة وهى التى كان ديوان الإديولوجوس قد تردى فيها ، فقد أصدر أوامره الحاسمة والمشددة فى هذا الشأن . وقد يجدر بنا أن ننوّه بأنه نظرا لأنه كان من سلطة الوالى بشكل واضح تصويب ما أقحم على المقننة من تجدييدات ومبتكرات ، على اعتبار أن هذا حق مَحْوَل له ، فإن بعض هذه التجدييدات لابد كانت من عمل أحد من الولاة السابقين وبخاصة الوالى المسمى "جايوس كايكينا توسكوس" (Gaius Caecina Tuskus) سنة ٦٣م . وجَّههم أدخلوا هذه التجدييدات وطبقوها لسبب أو لآخر . وقد يتساءل المرء لماذا لم يعمد "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" إلى إتمام مهمته وحسم الموقف برمته وإنجاز التصويبات على النحو الذى كان يراه فى ذلك الحين ، خاصة وأنه كان لديه

(١) إن أبكر تاريخ لتولى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" إمارة مصر هو حوالى شهر مايو سنة ٦٦م وآخر تاريخ له فى هذه الإمارة هو قبل ٢٧ من شهر يولية سنة ٧٠م . انظر القائمة التى دمجها العالم الأمريكى "أوسكار راينموث" ونشرها فى المجلة الأمريكية لعلماء البردى سنة ١٩٦٧ ص ٨٣ - ٨٤ ثم علينا أن نرجع إلى كتاب العالم الفرنسى "ليسكيه" (Lesquier) عن الجيش الرومانى فى مصر وما جاء فى القائمة الواردة فى آخر هذا الكتاب عن تواريخ الولاة الرومان وتتابعهم وتعاقبهم مع ذكر المراجع التى تؤيد ذلك .

فسحة من الوقت امتدت إلى سنتين وهى فرصة متاحة لا بأس بها وكان ينبغي عليه أن ينتهزها وأن يبحث ويتحرى فى اثباتها عن جميع أسباب هذا الخلل وذلك الاضطراب وهو بلا شك كان عليما بذلك كله والغالب على الظن أنه كان مشغولا بالسياسة العليا فخبئ فيها وانشغل بتصيب أحد الأباطرة سنة ٦٩م. وكان ضالعا إلى أذنيه مع فسباشيان وساهم بقسط وافر فى توليته عرش الإمبراطورية فى الأول من يولييه سنة ٦٩م. وقد أوما فى الشق التالى من مرسومه إلى عذره عن هذا التقصير وعما يكون قد اقترفه من قصور فى هذا الصدد ، فعلق بقوله "إننى صوّبت كل ما كان فى وسعى أن أفعله فيما يخص رخاء مصر ورفاهيتها". ولعل الفعل المستعمل فى صيغة المثلى والمستقبل هكذا (κελεύσομαι) (سطر ٤٤) يُفيد كل ذلك المعنى الذى نوهنا عنه من قبل وهو عزمه الأكيد على إصدار الأمر فى حينه وإظهار حسن نيته . ويمكننا أن نفسر ذلك ببساطة على أنه جاء متضمنا أنه لم يكن من شأن هذا المرسوم أن يجرى شاملا على أمر صريح بضرورة نشر صورة معدلة من تلك المقننة وأن الأمر يقتصر على الوعد الأكيد بإنجاز ذلك العمل وإتمامه فى منشور تالى . ولعل هذا الفعل يتضمن كناية مصاغة فى أسلوب لبق ، عن أن المرجع الأخير فيما يتعلق بمصير هذه المقننة كان فى يد جهة أخرى عليا وأن التوصيات المقترحة إنما يرجع البت فى أمرها إلى سلطة أعلى وهى الإمبراطور فى روما . وإذا صحح هذا الاستنباط ، فإننا نستطيع أن نسترجع هذا الفعل وهو (κελεύσομαι) بأن المعنى المستفاد هو أن الوالى سوف يقتصر على أن يُوصى بذلك فحسب . وفى هذه الحالة نكون قد قبلنا الاقتراح الذى تقدم به عالم المانى هو "فون بيسنج" (Von Bissing) فنقرأ هذا الفعل على النحو الآتى : (ἐπι)κελεύσομαι) أو (ἐπι) κελεύσομαι بمعنى exhort and encourage . أى الرجاء والإلتماس وفى ضوء هذه النظرية لعلنا نكون قد توخينا جادة الصواب فى الزعم بأن الإمبراطور "تيرون" تحت ضغط الأزمات المالية التى انتابت روما فى عصره حتى وصلت الخزانة

الإمبراطورية إلى حد الإفلاس ، كان هو الذى أحدث بعض التغييرات فى تلك المقننة وأنه هو الذى كان مخالفاً فى ذلك ما خرى عليه العُرف من إسداء الأيادى البيضاء ، بواسطة الأباطرة على رعاياهم . وعلى ذلك فإن الإقدام على عمل أى تغييرات أخرى كان يتطلب اتخاذ خطوة لا سبيل إلى تنفيذها إلا بموافقة الإمبراطور الجالس على ذلك العرش المتنازع عليه إذ ذاك واسمه "جالبا" (Galba) . ومن هنا كان منشأ التأخير والتسويق ثم الإرجاء إلى أن تتاح الفرصة المواتية لعمل ذلك بعد أن تستقر الأوضاع بتولية "فسباشيان" العرش الإمبراطورى أول يوليه سنة ٦٩م. وهكذا كانت يد الوالى مغولة إلى عنقه إلى حد ما وأنه كان يخشى العواقب الوخيمة لو أنه تعدى السلطات المخولة له فى هذا الجو غير المستقر .

العلاقة بين "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم

هذا موضوع له أهميته البالغة وفيه نوع من الطرافة . وقد سبق أن عرضنا له بطريق التلميح والآن نتناوله بشيء من التفصيل لما يضيفه من أضواء ساطعة على موضوعات جانبية وبخاصة ذلك المصير الذى آلت إليه الهيلينية البطلمية ومدى انتشار النظم اليونانية وذيووعها فى شتى أرجاء مصر الرومانية ورسوخها فى أذهان الناس الذين عملوا على المحافظة على النظم السياسية والمجالس اليونانية الصميمة وبقائها مرعية فى مدينة "بطلمية" (Ptolemais) الواقعة فى تخوم الإقليم الطيبى (Thebaid) باعتبارها تمثل المدينة الأولى والوحيدة فى مصر التى كانت من بنات أفكار بطلميوس سوتير ، مؤسس دولة البطالمة ، فنجد فى تلك الوثيقة التى سوف نعرض لها بشيء من التفصيل ما يفيد أن مجلس "البولى" فى تلك المدينة فى العصر الرومانى الأول فى سنة (١٦٠م) كان لا يزال يباشر كل الاختصاصات المخولة له ويصدر قراراته التشريعية (τα ψηφισμάτα) ثم

كان فى الوقت نفسه مُصرّاً وحريصاً على إقامة مراسم العبادة للمؤسس الأول لتلك المدينة وهو "بطلميوس سوتير" ويرعى تطبيقها فى المناطق الفسيحة المجاورة مثل بلدة قفط (Coptos) حيث كان لا يزال مقاماً فى كنفها ذلك المعبد الشامخ المُكرس لهذا المؤسس الأول دون أى اعتراض من جانب الحكومة الرومانية على بقاءه وممارسة الشعائر الدينية فيه وهذا أمر كان بلا ريب مدعاة إلى شىء من الغرابة والتساؤل . أما موضوع العلاقة بين "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم فطالما عرض له علماء أعلام وكان يُقضى مضجعهم على الدوام موضوع الإيراد الناجم من منصب السدانة وحرص "الإديولوجوس" على ضرورة تحصيل ذلك الرسم ممن يقع عليه الاختيار لتولى هذا المنصب الدينى الرفيع . وكان القصد من وراء ذلك كله هو معرفة مدى العلاقة والصلة الكائنة بين هاتين السلطتين المتطاحنتين وهما ديوان "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم . وكان كلاهما يقف بالمرصاد للآخر وينازعه فى مجالات مشتركة . ويجئ القصد من هذا البحث هو التأكد من معرفة مدى التداخل فى اختصاص كل منهما وافتئات أحدهما على الآخر فى أخص شئون العبادات ومنها تلك المراسم الدينية والسلوك العام لرجال الدين والمظهر العام الذى ينبغى التحلى به عندما يتجلّون على الناس ثم التعرف كذلك على التاريخ الذى تمّ فيه التوحيد بين الاختصاصين . وفى الدراسة المستفيضة التى قام بها عالم فرنسى هو "جان شيرر" الأستاذ السابق بجامعة السربون بفرنسا ما يلقى أضواءً ساطعة على جوانب شتى من هذا الموضوع الشائك . وقد أحاط فيها بجميع أطراف هذا الموضوع . وكان هذا فى أثناء عرضه لوثيقة بردية فى مجموعة بردى فؤاد تحت رقم (٢١١) وقام بنشرها بإفاضة فى مجلة المعهد الفرنسى بالقاهرة فى العدد ٤١ لسنة ١٩٤٢ . ويرجع تاريخ هذه الوثيقة الفريدة إلى عام (١٦٠م) وقد جاءت من قفط وكشفت لنا اللثام عن لقب دينى مُحير هو antarchiereus ومعناه النائب عن الكاهن الأعظم وكان يحمله شخص يُسمى "البّيوس سيرنيانوس" (Ulpius Serenianus) وكان هذا الشخص معروفاً لنا من قبل على أنه هو

الكاهن الأعظم (ὁ ἀρχιερεύς) فكانما كان هذا بمثابة تقلده لهذا المنصب المحير كمؤهل قبل أن يصبح كاهناً أعظم . ثم كشفت هذه الوثيقة لنا كذلك عن اسم شخص كان يشغل منصب "الإديولوجوس" فى منتصف القرن الأول الميلادى ويسمى ليسيماخوس (Lysimachus) . وقد قيل فى شأنه إنه استمر يشغل هذا المنصب على مدى عشرين عاماً . ولسنا ندري هل كان ذلك بصفة متصلة أم على فترات وعلى أى حال فالأمر يستوى فى الوضعين .

كان هناك ادعاء سافر تقدمت به السلطات المحلية فى بلدة فقط ممثلة فى كل من حاكم الإقليم والكاتب الملكى به ، مطالبة بأحقيتها المطلقة فى تحصيل الإيراد الناجم من عرض وظيفة "سادن المعبد" الملقب (ὁ νεωκόρος) وذلك فى المعبد المكرس "لبطلميوس سوتير" والكائن بقط ، بينما انبرت مدينة بطلمية مُكررة هذا الادعاء ومُفندة له ومُضت فى بذل الجهد المستفيض والعمل الدائب على إبطاله ، بل والتتديد به ، على أساس أن التقاليد والسوابق المرعية إنما قضت بأن مدينة بطلمية هى صاحبة الحق الأول فى تحصيل هذه الإيرادات . وفضلاً عن ذلك فالنص الذى نحن بصدد كشف اللثام عن ثلاث وثائق جاء فيها ما يُخوّل ذلك الحق لمدينة بطلمية ويُصبح سنداً قوياً لها فى دعواها فى التمتع بذلك الحق وأولاهها صورة من محضر الجلسة حسبما جاء فى العمود الأول مُفصلاً لما جرى من مناقشات فى شهر أبريل من عام ١٦٠م . بحضور نائب الكاهن الأعظم الذى أسبغ عليه ذلك اللقب المُحير وهو (antarchiereus) وهو المسمى "الببوس سيرنيانوس" . ولعل حكمه كان فى صالح بطلمية وقد جاءت الإشارة إلى هذا الحكم فى الشق المبتور من هذا النص فيما بين الأسطر ٢٤ حتى ٣٠ . ولكن لا سبيل إلى الجزم بشئ فى هذا الصدد على سبيل اليقين . وكل ما نستطيع استنباطه من محضر هذه الجلسة هو بضع أمور ثلاثة هى (أ) حكم صادر من والى الرومانى "فرجيليوس كلييتو" فى عام ٤٨م . [العمود الأول ، فيما بين الأسطر ٥ - ٩] (ب) حكم آخر صادر عن

"الإيديولوجوس" المسمى "ليسيماخوس" فى عام ٦٩م. [العمود الأول فيما بين الأسطر ٩-١٨] . (ح) حكم ثالث جاء فى صورة تذييل صادر عن "ليسيماخوس" فى عام ٨٨م. [العمود الأول فيما بين الأسطر ١٨-٢٤] . أما ثانى الوثائق فكان عبارة عن تذييل صادر عن نائب الكاهن الأعظم المسمى "الببوس سيرنيانوس" [العمود الثانى فيما بين الأسطر ١ - ٥] . ثم جاء ثالثها فى صورة خطاب صادر عن نفس الشخص الأنف الذكر وهو الملقب بصاحب العظمة والفخامة (*κρατίστος*) وهو موجه إلى كل من حاكم إقليم قفط وكاتبه الملكى [العمود الثانى فيما بين الأسطر ٦ - ١٦] وكان قد قضى الأمر بصدور هذا الخطاب فى أبريل من عام ١٦٠م. وحُسم الموقف. ولعل من المجدى أن نعرض لبعض التفاصيل التى صاحبت هذا الموضوع الشائك وما تناوله من وثائق جرى تبادلها بين الأطراف المعنية . وقد نوّهت إحدى هذه الوثائق عن وجود صورة رسمية من قرار أصدره الوالى "فرجيليوس كابيتو" وجاء نصه كما يلى : " فى العام الثامن من حكم الإمبراطور "تيبريوس كلوديوس" قيصر أغسطس جرمانيكوس وفى اليوم الأول من شهر برمهاث حدث فى بطلمية أن أعلن "ابولونيوس" بن "فيليب" ما يلى "جرت العادة وقضى التقليد المتبع أن يكون مجلس "البولى" هو الذى يُعين الموظفين والسدنة ومن فى منزلتهم من الموظفين . وهو لذلك يطالب بمراعاة هذا التقليد وضرورة المحافظة على ذلك والعمل على تنفيذ هذا الإجراء ، علماً بأن الوالى "كابيتو" قد أقر هذا رأى ووافق عليه ثم جاء نل ذلك نص صورة محضر رسمى اشتمل على الوقائع التى حدثت فى جلسة عقدت برياسة "ليسيماخوس" وهو "الإيديولوجوس" فى ذلك الحين أى فى السنة الثانية من حكم الإمبراطور "سرفيوس جالبا" (عام ٦٩ ميلادية) وذلك فى الرابع من شهر أمشير . وقد تضمن تقرير الاتهام الذى نُلى على المجلس ما يفيد الإنكار على أعضاء مجلس "البولى" فى مدينة بطلمية أن تكون لهم أحقية فى بيع وظيفة "سادن" المعبد فى قفط فى نظير حصولهم على أربعة من التالنتات أى ما يساوى تقريباً مبلغ ألف جنيه . وعندئذ

انبرى "ليسيماخوس" وهو "الإديولوجوس" المختص وقام بكتابة رده على لوح وأمر بأن يُنقل هذا الرد وجاء نصه كما يلي "بناءً على الأوامر الملكية (κατὰ τὰ προστάγματα τῶν βασιλευσῶν) وهى التى كان يجرى تطبيقها فى كثير من الأحيان مع الالتزام بمراعاة تنفيذها فى الإدارة التى تحت إشرافى ، وبناءً على الأحكام التى صدرت عن الولاة ، فإنى أرى أن مجلس "البولى" فى مدينة بطلمية هو صاحب الحق فى أن يُسبغ مثل هذه المناصب على أصحابها طبقاً لما قد يصدر عن هذا المجلس من قرارات (κατὰ ψηφίσματα) .

وهناك تعقيب آخر صادر عن "ليسيماخوس" نفسه ولكن فى مناسبة تالية أى فى علم ٨٨ ميلادية وجاء هذا فى أثناء انعقاد جلسة محكمة الوالى وهى المسماة "كونفنتوس" (Conventus) والمنعقدة فى مدينة ممفيس وجاء هذا التعقيب الصادر عن "ليسيماخوس" هذا متعلقاً بموضوع السدانة بالذات وعدد من وظائف المشرفين العامين (οἱ ἐπιμεληταί) فى بطلمية والأقسام الإدارية الأخرى ، كما يلى :- "لما كان الوضع القائم طبقاً للقواعد التى كانت مرعية لدى الملوك (أى البطالمة) والولاة (الرومان) يدل بجلاء ووضوح عن أن أعضاء مجلس "البولى" هم أصحاب الحق فى إصدار القرارات بشأن الأعباء التى يُكلف بها المشرفون والسدنة ممن يُختارون لبعض هذه المهام وتتوفر فيهم اللياقة والأهلية حسبما يترأى لأعضاء هذا المجلس ، فلا ضير فى ذلك إطلاقاً ثم إنه لا ينبغى عمل أى تغيير على الإطلاق فى هذا الوضع القائم" .

وفى العمود الثانى جاءت صورة من تلك الحاشية التى دبجها عظمة نائب الكاهن الأعظم بشأن موضوع يتعلق بمعبد "سوتير" فى فقط وتكليف عظمة "الإبيستراتيجوس" وهو حاكم عام على قطاع إقليمى كبير مقره بالإقليم الطيبى (Thebaid) بتسليم الضرائب وإتمام عملية المحاسبة وعمل التسجيل اللازم فى ظرف المدة المقررة وهى شهران مع إجراء عملية الفحص والتحرى عن جميع المنقولات والاثاثات وما يُقدم من قرايين .

ويأتى فى آخر المطاف صورة من خطاب "الببوس سيرينيانوس" ، نائب الكاهن الأعظم ، وهو مُوجه إلى كل من حاكم الإقليم (ὁ στρατηγός) والكاتب الملكى (basiliko - grammateus) فى فقط وهذا نصه "بعد التحية ، مرفق مع هذا صورة من الخطاب الموجه إلى من رؤساء مجلس "البولى" المنعقد فى دورته الشهرية ومن مجلس الأحرار (ecclesia) فى مدينة بطلمية . حيث أن الواقع ، على حد قولهم ، أن وظيفة "السدانة" فى معبد "سوتير" بمدينة فقط هى من اختصاص مدينتهم (بطلمية) وأن الأمر فى هذا يتعلق بهم ويخصهم فى الصميم ، فقد أصبح من اللازم الإبقاء والمحافظة على الوضع الراهن كما كان منذ البداية (أى منذ تأسيس بطلمية على عهد بطلميوس الأول سوتير) والسلام" صدر هذا فى السنة ٢٣ من حكم مولانا الإمبراطور "أنطونينوس" أى فى عام ١٦٠ م. وفى اليوم الثامن من شهر برمودة . وبذلك تمّ حسم هذا الموضوع الشائك والمتداول على مدى تلك السنوات الطويلة التى كان فيها شد وجذب وأخذ وعطاء بين سلطات كثيرة وتمثّل فيها بشدة تنازع الاختصاصات ، بدءًا من الوالى ثم "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم ونائبه .

وفى ثانيا هذه الوثائق وردت الإشارات العابرة بين حين وآخر إلى العديد من الموضوعات المتفرقة وكان لبعضها قيمة بالغة بالنسبة لتاريخ مصر الرومانية بصفة عامة ومعرفة الكيفية التى كان يجرى بها تسيير دولاب الأعمال والسياسة التى اتبعتها الحكومة ودرجت عليها إزاء الوظائف الكهنوتية وكيف كان يجرى النزاع المحتدم بين السلطات المحلية فى كل من مدينة بطلمية ومجالسها المدنية من ناحية وبين فقط من ناحية أخرى وكانت هذه هى البلدة التى تطلعت إلى أن يكون تعيين "السادن" فى معبد "بطلميوس سوتير" الكائن بها ، من حقها دون مُعقب ولا محل لأى تدخل من قِبَل مجلس "البولى" الكائن فى بطلمية وهو الذى كان يرى أن هذا الإجراء هو حق مكتسب له ولا ينبغى

التفريط فيه بحال ما (١) .

وليس هناك من ضيّر في أن تُعقب على بضع من الإشارات والتلميحات التي كانت ترد لماماً في ثنايا هذه الوثائق . وهذه كلها تُعتبر من الأنوار الكاشفة والدالة على سير العمل في مصر الرومانية ودور "الإديولوجوس" بالذات في الجهاز الحكومي ومدى ما ترسّب في الأذهان من تقاليد منذ عصر البطالمة ، كان يجري مراعاتها وتطبيقها بالضبط في شتى المجالات . ومن أولى هذه المسائل ، تلك الإشارة العابرة في موضوع له طرافته وهو خاص بعملية المحاسبة السنوية (ὁ διαλογισμός) والكيفية التي كانت تجرى بها والموظفين المكلفين بالمشاركة فيها والتواريخ المحددة لإتمامها . وكانت هذه كلها عمليات رهيبة تتم في المجلس العالي للوالى في أثناء دورته السنوية والتفتيشية وكان يُطلق عليها "كونفنتوس" (Conventus) وكان يرأسها الوالى ويشترك فيها كل من "الإديولوجوس" والقاضى الأعظم (dikaeodotes = iuridicus) وعدد آخر من كبار المستشارين . وكان الوالى يأمر باستدعاء المحاسبين المختصين وبطلب أن يُساق إليها أى من المتهمين (εἰς διαλογισμὸν ἀγεσθαι) جبراً وقهراً وفيها يتم فحص حساباتهم وعمل تسويات لها والتأكد من عدم وجود أى تدليس أو تلفيق فى أى من البيانات المقدمة . وكانت هذه الدورة السنوية تعقد فى ثلاث أماكن هى الإسكندرية والفرما وممفيس واختصت كل بلد من هذه الأماكن بميقات وموعد معلوم مسبقاً .

على أن موضوع العلاقة بين موظفين كبيرين هما "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم وتداخل اختصاصات كل منهما فى الشئون الدينية البحتة كان ولا يزال محل نقاش وجدل كبير ويحتاج الأمر إلى الخوض فى هذا الموضوع بإفاضة بقصد محاولة فض الاشتباك

(١) السادن (ὁ νεωκόρος) ، والسدانة (ἡ νεωκορία) تعنى وظيفة كهنوتية كان شاغلها أشبه ما يكون بالراعى أو الشماس فى الكنيسة المسيحية وهو فيها بمثابة حامل الصولجان = (beadle , verger) .

بين اختصاص كل منهما . وقد تواترت التساؤلات حول طبيعة عمل كل من هذين الموظفين المرموقين فى الجهاز الإدارى فى مصر الرومانية خاصة وأنه قد وقع بالفعل افتئات من قبل أحدهما ضد الآخر فى مجال العبادات وطقوسها والتصرفات التى كانت تصدر عن طوائف من رجال الدين وتستوجب نوعاً من المواخذه وتوقيع الغرامات على المخالفين . وها نحن نعرض بشيء من التفصيل لعمل ذلك "الإديولوجوس" المسمى "ليسيماخوس" والذي جاءت أحكامه المسطرة فى العمود الأول المشار إليه آنفاً ، كاشفة لمدى تدخله فى شئون دينية صميمة وفى نزاع احتدم أمره حول أحقية مجلس البولى فى مدينة بطلمية فى بيع وظيفة السادن فى معبد "سوتير" ببلدة ققط وتنصيب من يقع عليه الاختيار من ذوى الأهلية فى نظير تحصيل مبلغ أربعة تالنتات . ويبدو أن ليسسيماخوس هذا كان يباشر مهمته باعتباره شاغلاً لوظيفة "الإديولوجوس" على مدى فترة طويلة امتدت من السنة الثانية من حكم الإمبراطور "جالبا" سنة ٦٩م. حتى السنة العشرين من حكم الإمبراطور "فسباشيان" وابنه "تيقوس" أى حتى عام ٨٨م. وهذا على فرض أنه كان يباشر مهام وظيفته هذه بلا انقطاع وهو أمر لا سبيل على الإطلاق إلى توكيده وخاصة أن ذلك يتعارض مع ما ذكره العالم الألمانى "بلاومان" فى كتابه عن "الإديولوجوس" صفحة (٦٩) من أن "كلوديوس بلاوستوس" (Claudius Blastus) كان يشغل وظيفة "الإديولوجوس" فى الفترة ما بين ٨١ حتى ٨٣ / ٨٤م. و "ليسيماخوس" هذا هو "الإديولوجوس" الرابع من بين "الإديولوجيين" المعروفين لدينا فى القرن الأول الميلادى وتاريخ ولايته يقع بين ٦٩ حتى ٨٨م. ، حسبما ورد فى كتاب "بلاومان" ص ٦٨ . وليس هنا مجال تعداد الأسماء التى بلغت العشرين ممن شغلوا هذه الوظيفة المرموقة ، فهذا أمر فصلته لنا مؤخراً العالم الأمريكى "بول سوارنى" (P. Swarney) فى كتابه القيم عن "الإديولوجوس" وقد نشرته الجمعية الأمريكية لعلماء البردى فى عام ١٩٧٠ .

والذى يعنينا فى هذا المقام هو ورود اسم "ليسيماخوس" بوصفه حاملاً للقب

"إديولوجوس" ، وكانت قد عرضت عليه أمور لها بالغ الأهمية بالنسبة لكل من الخزائنة العامة وشنون العبادات وطقوسها . واقتضى الأمر أن نفرا من هيئة المخبرين والمرشدين اللذين كان يُطلق عليهم كلمة (οἱ συκοφάνται) بوصفهم تابعين لديوان "الإديولوجوس" ، وأنهم كانوا قد تقدموا إليه باتهام سافر مُوجه ضد مجلس البولى فى مدينة بطلمية متضمنا أنه باع وظيفة سادن فى معبد سوتير فقط فى نظير حصوله على مبلغ يُقدر بأربعة تالنتات وهو مبلغ باهظ . وعندما أثير هذا الموضوع فى عام ٦٩م. ثم أعيد عرضه فى عام ٨٨م ، تبين على سبيل اليقين أن مجلس البولى فى بطلمية له كامل الأهلية والأحقية فيما تسلمه من إيرادات عن بعض الوظائف والمهام . ولم يكن فى هذا التصرف من جانب "الإديولوجوس" المسمى "ليسيماخوس" ما يتعارض مع الفكرة العامة التى كانت سائدة عن الاختصاصات المخولة لوظيفة "الإديولوجوس" فى القرن الثانى الميلادى ، طبقا لما جاء فى العديد من الوثائق والنصوص وبخاصة ما ورد فى بعض بنود مقننة "الإديولوجوس" حيث ثبت أن "الإديولوجوس" بالذات كان هو الذى يباشر أعمال الرقابة الدقيقة والفعالة بالنسبة لما يجرى من الأمور فى المعابد بل أنه هو المنوط بتوقيع بعض الجزاءات فيما قد يقع من مخالفات صارخة أو سلوك مُشين من رجال الكهنوت فى تجليهم على مرأى من رأى العام وهم يلبسون الصوف ويطلقون شعورهم . وعلى ذلك كان يُولى المعابد وما بها من كهان جُل اهتمامه : ويتضح من منطوق عدد من البنود فى هذه المقننة أنه كان يتمتع بسلطان واسع وله سلطات على سائر الكهنة فى مصر كما كان له اختصاص قضائى مكنه من أن يكبح جماح تصرفاتهم المشينة وسلوكهم الشخصى المعيب . وفى هذا الشأن قام العالم الألمانى "بلاومان" فى كتابه عن "الإديولوجوس" بأن أفرد فصلا قائما بذاته هو الفصل الخامس (صفحة ٣٦ حتى ٤١) تحت عنوان "الإديولوجوس" وعلاقته بشنون العبادات والطقوس فى المعابد^(١) .

(1) Plaumann . Der Idiologos Zugleich Aufsichtsbehörde für kultus und Kirche .

وكانت مثل هذه التصرفات كلها معروضة فى سنتى ٦٩م ثم فى ٨٨م أمام "الإديولوجوس" على اعتبار أنها من صميم اختصاصه إذ ذاك ، ثم أصبحت لسبب أو لآخر هى نفسها التى عرضت فى عام ١٦٠م أمام موظف آخر يتمتع باختصاص قضائى ويحمل لقباً غامضاً هو نائب الكاهن الأعظم (antarchierous) المسمى "الببوس سبرنيانوس" سنة ١٦٠م وكان يُباشِر إذا ذاك نفس الاختصاصات التى كانت مُخولة من قبل "للإديولوجوس" "ليسيماخوس" وهذا يسوقنا إلى أن نستتبط نتيجة طبيعية لهذا الوضع المزدوج ، طلع بها علينا العالم الألمانى "الريخ فلكن" وجاراه فيها كل من "أوتو" و "بلاومان" و "كاركوبينو" و "جلوتز" ^(١) . وطبقاً للآراء التى ذكرتها تلك النخبة من العلماء الأعلام ، كانت الأعباء الملقاة على كاهل كل من هذين الموظفين والتى كانت على سبيل اليقين قد توحدت فى أيدي موظف واحد فى القرن الثالث الميلادى ، قد أصبحت كذلك من قبل على عهد الإمبراطور "هادريان" فى عام ١٢٢ / ١٢٣م. بل وقبل "هادريان" نفسه وربما كانت كذلك فى عهد "أغسطس" حسبما افترضه العالم الألمانى "بلاومان" . وتتوقف هذه النظرية فى صميمها على فكرة ساورت بعض العلماء وهى أن "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم كانت بينهما صلات وثيقة وحميمية فى بعض الميادين والاختصاصات المتاحة لكل من الطرفين . وفى هذا المقام ينبغى أن نرجع إلى "استرابون" وما دبحه فى وصفه الشائق على الرغم مما علق به من غموض ، عن وظيفة "الإديولوجوس" فى كتابه السادس عشر ، ١٢ ، فقرة ٧٩٧ على النحو التالى :

ἄλλος δ' ἐστὶν ὁ προσαναγορευόμενος ὅς τῶν ἀδεσπότην

καὶ τῶν εἰς καίσαρα πίπτειν ὀφειλόντων ἐξεταστής ἐστι .

ومعنى ذلك "أنه هو الذى كان يُطلق عليه اسم "الإديولوجوس" وهو ذلك الباحث والمُنقِب

(1) Ulrich Wilcken, *Hermes* XXIII, p. 600 ; Otto, *Priester und Tempel* I, pp. 61 and 172 ; *Archiv für Pap.* vol. V pp. 181 – 182 ; Plaumann , *Idiologos* p. 36 ; Carcopino, *Rev. des Etudes*, XXIV (1922) p. 102 ; Glotz , *Journal des Savants*, 1922.

عن تلك الأملاك التي لا صاحب لها (وهذه تستوجب المصادرة بالطبع) ثم كان من مهامه كذلك البحث عن سداد المطلوبات والديون المستحقة للإمبراطور . وقد جاء هذا النص حاسماً إلى حد ما في تبيان مجال تلك المهام الملقاة على عاتق هذا الموظف الكبير وديوانه المشعب . وطبقاً لما ورد في نصوص أخرى عديدة أمكن القول بأن اختصاصات ديوان "الإديولوجوس" الأساسية كانت ذات طابع إداري ومالي، بل وقضائي كذلك . أما الكاهن الأعظم فكان على العكس من ذلك . وجاء لقبه (*ἀρχιερεύς*) يَلمّ عن دائرة اختصاصه ومدى نفوذه الذي كان مقصوراً على نطاق الشئون الدينية وما يتصل بها من طقوس ومراسم كهنوتية بحثة . على أن هذه التفرقة ، على ما بها من وضوح تام ، وجدت باستمرار مَنْ يُسئ فهمها ويختلط عليه الأمر بسبب وجود بعض الشبهات في تداخل الاختصاصات والتعارض في كثير من النصوص ؛ فالشئون المتعلقة بصورة واضحة بالكاهن الأعظم ، لا نلُبت أن نجد لها معروضة أمام "الإديولوجوس" كيما يقضى فيها برأى . فكيف إذا نجد تفسيراً مقبولاً لهذا الخلط وذلك التداخل السافر ، وهل كان ذلك التصرف نابعا عن قصد أم غير قصد أم أنه كان ناجماً عن عدم المعرفة بأصول الأوضاع في الشئون الإدارية والقضائية ومدى الحدود الفاصلة بينها . ولعل السبب في هذا الخلط وتعدى الاختصاصات وتداخل بعضها في بعض كان مرجعه إلى عدم وجود حد فاصل ودقيق بين الموظف المختص بتحصيل الغرامات (*προστίμα*) على المخالفات التي قد يرتكبها بعض رجال الدين وبين أخص الشئون الدينية ودقائقها وهي التي بطبيعتها من أولى واجبات الكاهن الأعظم دون غيره على الإطلاق . ولعل مبعث هذا اللبس ومصدر نشأته كان راجعاً إلى أن مقننة "الإديولوجوس" ، عندما ذكرت وظيفة الكاهن الأعظم لم تتعرض لتحديد واجباته والتزاماته وتوصيف اختصاصاته وإنما اكتفت بالإشارة إليه بعبارات عامة ومُرَكزة وفيها اقتضاب واقتصرت على ما كان لهذه الوظيفة المرموقة من شارات وشعارات ، وما كان متوفراً لها من هيلمان في السلك الكهنوتي ووسط رجال

الدين أنفسهم ، فنصّت صراحة على أنه هو الذى يسير فى صدر المواكب الدينية وفى مقدمتها وهو الذى كان يحمل شارة الإلهة "معات" وريشتها وعلى رمز العدالة والحق . ولدبنا بضع أمثلة على وقوع افتئات من جانب "الإديولوجوس" فى بعض الشئون التى هى من أخص خصائص الكاهن الأعظم وهاهى بعض الأمثلة على ذلك :

1- B. G. U. - 250 = Wilcken , Chrestomatie 87 : 2- P. Rainer 107. 3- B. G. U. 16 = Wilcken, Chrestomatie 114.

أما الأمثل الدالة على قلب الأوضاع المألوفة والتى عُولجت فيها موضوعات هى فى الظروف الطبيعية من اختصاص "الإديولوجوس" ولكنه تمّ البت فيها بواسطة الكاهن الأعظم ، فالشاهد على ذلك بردية فى مجموعة "تبتونس" ، Ulrich Wilcken . Chrest. ، P. Tebtunis 315 = 71 مع تعليق مستفيض من قبل هذا العالم الألمانى "الريخ فلكن" .

وهكذا تضاربت آراء العلماء فى تفسير هذا التناقض . وقد انبرى البعض قائلًا إن التفسير الوحيد الذى يمكن أن نبرر به هذه الفوضى فى التصرفات هو أن نفترض أن المهام الملقاة على عاتق هذين الموظفين الكبارين كان قد تمّ توحيدها قبل حكم الإمبراطور "كومودس" (Commodus) (١٧٦م - ١٩٢م) أو على الأقل منذ عهد "هادريان" (١١٧م - ١٣٨م) . ولا ينبغي أن يعنينا فى كثير أو قليل بعد ذلك ما إذا كان اللقب الذى يحملّه الموظف المختص هو "الإديولوجوس" أو الكاهن الأعظم . وسواء أكان هذا أو ذاك ، فإنه كان يجمع فى جعبته وبين يديه مهمتين كانتا فى أول الأمر متميزتين ، إحداهما عن الأخرى ، ثم اتحدتا فى تاريخ لاحق بعد ذلك . على أن هذه النظرية ، على الرغم من كل المؤيدين لها ومبلغ اعتزازهم بالأسانيد التى يسوقونها ، لا يمكن أن يتفق الإجماع على قبولها على علاتها ، أو حتى على الأقل إيداء شيء من التحفظ عليها . أما عن وجهات النظر المختلفة فقد انبرى العالم الألمانى "أكسل جيلينباند" (Uxkuil Gyllenband) فى كتابه عن "الجنومون" ص ٥ لمهاجمة تلك النظرية التى تقدم بها "بلاومان" وأصر على

رفض قبولها بصفة قاطعة ثم أخذ يناصر فكرة قال بها العالم "ب . م . مايبير" (P. M. Meyer) في كتابه عن "الإدارة المالية" (Dioikesis) (ص ١٥٧ حتى ص ١٥٩) ومفاد هذه الفكرة أن التوحيد بين هذين الاختصاصين لم يكن سابقا على عهد الإمبراطور "سيبتيموس سيفيروس" الليبي الأصل (١٩٣ - ٢١١ م.) وهو من بلدة "ليطة" (Leptis) بإقليم ليبيا . وكان في لغته اللاتينية لكثرة تدل على أنه وافر من شمال أفريقيا . وكان الأساس في الاعتراض هو أن تلك النظرية السائدة ليس لها من الأسانيد ما يكفي لتأييدها والعمل على حسم هذا الخلاف . وفي آخر المطاف انبرى العالم الفرنسي الراحل "بيير جوجيه" (Pierre Jouguet) وأبدى رأيه الذي أشار إليه في كتابه عن "الحياة البلدية في مصر" (La Vie Municipale) على عهد الرومان ص ١٧٩ واقتصر في مقولته هذه على مجرد الاعتراف بأن موضوع الكاهن الأعظم شقّ على الناس فهمه على حقيقته والتبس أو اختلط أمره عليهم في أغلب الظن . ولم يكن في وسعهم التفرقة بينه وبين "الإديولوجوس" مما نجم عنه حدوث شيء من التداخل واللبس في أذهان الناس فكانوا يتقدمون بظلاماتهم لهذا أو لذاك دون أية تفرقة ، وذلك بحسب هواهم وعلى قدر ما كان يتوسمه البعض منهم في أحدهما من تجاوب وقبول وحسن استعداد لتأييد وجهة نظر الشاكين من أصحاب الظلمات .

وهناك وثيقة بردية منشورة في مجموعة برلين (B.G.U. 250) وكان يُشار إليها دائما بالبنان في هذا المجال على اعتبار أن فيها فصل الخطاب ، وقد تناولها العالم الألماني "الريخ فلكن" بالشرح والتفصيل في كتابه (Chrestomatie, 87) وقد جاء بها أن "الإديولوجوس" السابق "يوليوس باردالاس" (Julius Pardalas) (في عام ١٢٢ م. - ١٢٣ م.) أصدر أمرا بناءً على طلب من ختامي العجول (οἱ, μοσχοσφράγισταί) بأنه ينبغي عليهم تقديم شهادة دالة على أن القرابين والأضاحي قد تمّ ختمها بأنفسهم على الوجه الأكمل . ولما كان هذا العمل يُعتبر من صميم العبادات والطقوس الدينية ، فالأمر يقتضى

أن يكون الشخص المنوط بهذا العمل هو الكاهن الأعظم وليس "الإديولوجوس" . ولكن هذا الظن هو مجرد افتراض محض ، لأن المقننة التى يسير على هديها "الإديولوجوس" جاء بها نص صريح فى البند (٧٢) وفيه ما يثبت أن هذا الموضوع كان كذلك محل عناية من قبل "الإديولوجوس" بوصفه الموظف المسئول عن الشئون المالية والبحث عن المستحقات المطلوبة للخزانة العامة . ونظرا لأهمية هذا النص نسوقه هنا على النحو الآتى :-

ἀσφραγιστοὺς μόνους οὐκ ἐξὸν θύειν . οἱ δὲ παρὰ ταῦτα θύσαντες κατακρίνονται ε φ

وهاهى ترجمته : "لا يجوز تقديم قرابين من عجول غير مختومة . أما أولئك الذين يضحون بقرابين فيها ما يخالف ذلك ، فإنهم يُغرمون بفرض عقوبة عليهم تُقدر قيمتها بخمسمائة من الدراخمت" وهذه غرامة باهظة كان يُحصلها "الإديولوجوس" على اعتبار أنه هو المختص بذلك وليس للكاهن الأعظم شأن بذلك . وهناك وثيقة أخرى فى مجموعة برلين (B.G.U No. 16) وقد علق عليها العالم الألمانى "الريخ فيلكن" (Ulrich Wilcken, Chrestomatie 114) وهى تلقى ضوئاً ، ولو خافتاً ، جاء به ما يؤيد هذه النظرية عن عمل "الإديولوجوس" ومجالات نشاطه . على أن "فيلكن" عتّب فى المقدمة التى مهّد بها عند نشر البردية بقوله إنه يرى فيها الدليل على مبلغ النشاط الذى كان يُبديه ذلك "الإديولوجوس" بوصفه كاهناً أعظم أما العالم الألمانى "ب . م . ماير" (P. M. Meyer) فقد انبرى لمناهضة هذا السرائى ومناقضته مؤكداً أن الكلمة (ἡ, ἐπιτροπή) وهى المعبرة عن هذا الإشراف المنسوب "للإديولوجوس" فى العبارة التالية (ἡ τοῦ ἱδριολόγου ἐπιτροπή) (سطر ٨ من هذه الوثيقة) هى الدليل الساطع على مبلغ ما كان يتمتع به "الإديولوجوس" من إشراف واستقلال فى عمله . وقد نص فى هذه الوثيقة على أمور ذات طابع كهنوتى صميم وروعى أن الهدف منها كان يقضى بالمحافظة على التعليمات الكهنوتية فيما يختص بضرورة جز شعر الرأس عند

الكهنة وضرورة ارتداء الكتان عند ظهورهم على ملا من الناس وأمام الجماهير وعند السير فى المواكب العامة . ومن المؤكد أن مراعاة كل تلك التعليمات كان من أولى المهام الملقاة على عاتق "الإديولوجوس" وأنه صاحب الإشراف التام فى هذا الصدد بدليل استعمال كلمة (ἡ, ἐπιτροπή) بمعناها الدال على الوصاية أو الإشراف . وهذه هى الكلمة الواردة فى السطر الثامن من هذه الوثيقة . وليس بنا من حاجة هنا فى هذا المجال لأن نسوق أى افتراضات من شأنها الإدعاء بأن "الإديولوجوس" كان يباشر فى هذه الحالة أى مهام متعلقة بالكاهن الأعظم ومن صميم اختصاصه - ذلك أن مراعاة الأحكام الواردة فى البندين ٧٥ ، ٧٦ من مقننة "الإديولوجوس" فيه تأكيد لما نسوقه ، خاصة وأن هذين البندين كانا ينصان صراحة على ضرورة تحصيل غرامات مالية على أى من المخالفين الذين يظهرون على الناس وهم متدثرون بأردية من الصوف وليس من الكتان ثم لم يأبهوا باللوائح فأطلقوا شعورهم ولم يجزوها فاستحقوا بذلك توقيع العقاب عليهم . ويبدو أن تطبيق مثل هذه العقوبات لم يكن ذا طابع دينى بحت أو كان متعلقاً بالطقوس فحسب ، بل كان له كذلك طابعاً مالياً ناجماً عن ضرورة تحصيل تلك الغرامات التى كانت تفرض على المخالفين . وحسباً لهذا الموضوع يمكن القول بأن ما نشاهده من وجود خلط أو تداخل بين عمل السلطتين ليس له أى سند غير ما جاء فى وثيقة بردية منشورة فى مجموعة بردى "تبتونس" (P. Tebtunis) تحت رقم ٣١٥ وفيها نجد كاهناً أعظم مؤكلاً بالإشراف على حسابات المعبد ، وهذا بالطبع عمل إدارى بحت .

والوضع القائم ، حسبما أمكن استنباطه من منطوق عدد من الوثائق البردية ، هو أنه فى القرن الأول الميلادى كان "الإديولوجوس" وحده له اليد الطولى فى شئون الطقوس والعبادات فى مصر ، ولم يكن للكاهن الأعظم أى دور فى ذلك الحين . وليس فى هذا ما يدعو إلى شئ من العجب أو الغرابة ، نظراً لأن الكاهن الأعظم لم يكن إذ ذاك موظفاً إدارياً وإنما كان فقط يمثل الكاهن الأعظم بالنسبة للعبادة الإمبراطورية

(*ἡ, σέβαστειά*) فى الإسكندرية . أما فى عهد الامبراطور "هادريان" ، فإننا نجد أن شيئاً من التركيز والتنظيم قد استحدث فى شئون العبادات فى مصر وجرى وضعها تحت إشراف الكاهن الأعظم . ويبدو أن هذا قد تمّ على نحو ما ، كما لو أن جهاز "الإيديولوجوس" قد سُلِب منه بعض الاختصاصات ووُكِلت إلى الكاهن الأعظم لِيُباشِر الإشراف على ذلك ، فما هى يا ترى تلك السلطات التى اختص بها وكيف تمّ تقسيم هذه الاختصاصات وتنسيقها ؟ ؟ تلك كلها أمور غابت علينا تفاصيلها ولا نعرف مداها . ومما لا ريب فيه أن الكاهن الأعظم فى نطاق الإسكندرية وسائر أجزاء مصر قد أصبح يُطلق على نطاق عمله كله كلمة الكهانة العظمى (*ἡ, ἀρχιεπισκοπή*) بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معانى ، وذلك من قبيل التجاوز والاختصار . ولا شك أنه كان من صميم عمله أن يستوثق من الأهلية والكفاية لدى أى من الكهنة ومدى ما يتمتع به الواحد منهم من جدارة واستحقاق ثم كان يقوم بفحص شهادات الميلاد لكل منهم ويعطى الإذن والتصريح بمباشرة الختان أو الطهارة بالنسبة لكهنة المستقبل ثم كان عليه أن يُشرف على جرد أثاثات ومقتنيات المعابد وضبط حساباتها الجارية . وبذلك لم تكن سلطته مقصورة على الجانب الدينى البحت فحسب ، بل تعدى ذلك إلى عدد من المسائل الإدارية والشئون المالية .

أما عن مدى علاقة الكاهن الأعظم فى ذلك الحين بـ "الإيديولوجوس" ومدى الصلة بين الاثنين ، فلا سبيل إلى معرفة كنهه أو حقيقة الوضع القائم فى ذلك الحين . ولا يمكن القول بوجود أى نوع من التعاون الوثيق بينهما . فتلك كلها مسائل مُحيرة والإجابة عليها صعبة المنال إذا ما أردنا أن نتوخى الدقة . وعلى ذلك فقد تكشف الأيام عن كل تلك الأسرار الخافية وتمدنا بالدليل القاطع فى هذا الشأن . وإذا سلّمنا جدلاً بأن عبء الكاهن الأعظم ، بوصفه هو المسئول الأول عن مراسم العبادات ، وأنه كان مُنفصلاً عن المهام المنوطة "بالإيديولوجوس" فى عصر "هادريان" ، وأنه كان يحظى بحياة لها استقلالها حتى

عهد "كومودوس" وعندئذ تم التوحيد على الفور مع وظيفة "الإديولوجوس" ، فإننا نكون بذلك قد وضعنا أيدينا على تفسير سهل للعديد من الأمور الشائكة . وهذا يُيسر لنا القول بأنه قبل "هادريان" وجدنا "الإديولوجوس" يوجه جُلَّ عنايته إلى أمور هي في حد ذاتها (per se) من صميم اختصاص الكاهن الأعظم وأن لقب كل من "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم وبالتالي الأعباء المنوطة بكل واحد منهما ، كان يُذكر دائما مُنفصلا ومتميزا في الفترة ما بين "هادريان" و "كومودوس" . وفي آخر المطاف أصبح اللقبان تبعا لذلك أيسر دائما في التوحيد . وفي الوقت نفسه فإن هذه النظرية لا يمكن أن ينجم عنها أى تغيير أو تبديل فيما لو تواجد في حين واحد شخصان ، أحدهما يحمل لقب "إديولوجوس" بينما الآخر جاء موصوفا بأنه الكاهن الأعظم ، فلا ضير في ذلك لأن كلا منهما منوط بعمل يؤديه بعيدا عن الآخر . وخلاصة القول يبدو أنه ليس لدينا حتى الآن أى دليل مؤكد وموثوق به كيما يُنير لنا السبيل . وهكذا سيبقى هذا الغموض جاثما ومُخيمًا ومحيرا ، وفيه ما يُضفى على العلاقة بين "الإديولوجوس" والكاهن الأعظم من غموض شديد في شتى المجالات يشوبها .

ماهية تلك الأوامر (τα, προτάγματα)

ومن هم أصحاب الحق في إصدارها ؟

أهم ملوك البطالمة أم أباطرة الرومان ؟

هذا تساؤل مهم للغاية ، وكثيرا ما يُثار وتباينت الآراء بشأنه وبخاصة أنه قد وردت الإشارة إليه في البند ٣٧ من مقننة "الإديولوجوس" في الأسطر ما بين ١٠٦-١٠٨ وورد كذلك في وثيقة بردية سبقت الإشارة إليها وهي في مجموعة بردى فؤاد رقم ٢١١ العمود الأول في الأسطر ١٤-١٥ ثم ٢٢ . وعلى ذلك أصبح من المتعين علينا أن نستجلي

هذه الحقيقة ونستعرض آراء العلماء فى هذا الشأن .

وكلمة (*το. προσταγμία*) مشتقة من الفعل (*προσάσσω*) بمعنى يأمر وينهى (= enjoin or command) وكان الملك البطلمى هو صاحب الأمر والنهى فى العبارة التقليدية هكذا "حسبما أصدر الملك أمره" ^(١) (*ὡς ὁ βασιλεὺς προστατάχει*) وهذه الإشارة الواردة فى بردية فؤاد رقم (٢١١) صريحة ولا تحتل أى شك فى أنها تشير إلى ملوك البطالمة عندما ذكر "الإديولوجوس" المسمى "ليسيماخوس" أنه اعتمد على قرارات وأوامر سابقة صدرت عن ملوك البطالمة واعتد بها فى المسائل التى كانت معروضة عليه. والمعنى المستفاد من العبارتين الواردتين فى العمود الأول ليس محل شك فى أنه اعتمد فى الاختصاص القضائى المخول له على سند كان يُستمد أحياناً من قرارات سبق صدورها عن ملوك البطالمة فأصبحت تقليداً متوارثاً ومتبعاً أو من أوامر وقرارات أصدرها الولاة الرومان المتعاقبون فصارت ملزمة كذلك . وفى هذا النص الوارد فى السطرين (١٤-١٥) من العمود الأول اعترف "الإديولوجوس" "ليسيماخوس" صراحة بما كان يدين به إزاء ملوك البطالمة فى قوله إنه كان يُطبقها فى كثير من الأحيان فى الشئون المتعلقة بإدارته وذلك على النحو التالى :

*καὶ ἐκ τῶν προσταγμάτων τῶν βασιλικῶν ἃ πολλάκις
μου εἰς τὰς χρεῖας ἦλθεν καὶ ἐκ τῶν κρίσεων τῶν ἡγεμ-
ονικῶν*

وبمقتضى هذه الإشارة الدالة على أوامر صادرة عن الملوك البطالمة التى اقتضتها الضرورة ثم الأحكام الواردة عن الولاة وتبين أن الأمر كان يسير فى أكثر من اتجاه وأن

(1) Marie Therese Lenger, *Corpus des Ordonnances passim*, *Chronique d'Egypte* vol. XLII No. 83 (1967 pp. 145 - 155. : Joseph Modrzejewski, *Juristic Papyrology* vol. V (951 pp. 187 - 206, Marie Th. Lenger : *Protagmata des rois Lagides*, *Revue Internationale des Droits de l'Antiquité*, 1, 1948 pp. 119 - 132.

سياسة روما في مصر كانت تنحون نحو المحافظة على الأوضاع القائمة والإبقاء عليها بدلاً من انتهاج سياسة جديدة ، يكون الهدف منها مجرد الهدم والتغيير والتبديل من غير طائل . وقد ثبت أنه في كثير من الأحيان كانت الحكومة الرومانية تعمل دائبة على الإبقاء والمحافظة بدقة على السياسة التي انتهجها ملوك البطالمة ، ولذلك لا غرابة على الإطلاق في وجود إشارة ولو ، عابرة إلى تلك الأوامر الملكية وبخاصة أنها جاءت متعلقة بموضوع حساس ، ألا وهو مدينة "بظلمية" التي كان يرجع تأسيسها إلى الملك البطلمي الأول "سوتير" وهو الذي كان يعتز بمؤسسته هذه وإليه يرجع الفضل فيما استمعت به تلك المدينة من حقوق مدنية ممنوحة لها وهي مجلس "البولي" ومعبد "سوتير" الذي كانت تجرى فيه طقوس العبادة إحياءاً لذكرى هذا الملك وتمجيدها له .

وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى فقرة مهمة وردت في مقننة "الإديولوجوس" ، (البند ٣٧) إذ أنها تُضفي بعض الضوء على ما جاء في بردية فؤاد (رقم ٢١١) وذلك فيما يتعلق بأوامر الملوك وفيها كذلك بعض أوجه الشبه من حيث الصياغة وتوارد الخواطر في اختيار الكلمات ونصها كما يلي في البند السابع بعد الثلاثين

λζ οἱ παρὰ προστάγματα τὰ βασιλεῶν ἢ ἐπαρχῶν τι πράξαντες
ἀκα[τα]λλήλως^(١) ἐξημιώθησαν ὁ μὲν τετάρτῳ μέρει τῆς
οὐσίας οἱ δὲ ἡμ[ισί]α οἱ δὲ ἐξ ὀλων

ومعنى هذا النص كالاتى كما جاء فى : (البند ٣٧) "أولئك الذين خالفوا الأوامر أو المنشورات الصادرة عن الملوك أو حادوا عن التعليمات التى يُصدرها الولاية بأن قاموا بعمل أى شئ يتنافى مع التعليمات المرعية ، عُوقبوا بفرض غرامة تُعادل مصادرة ربع وسيّاتهم (οὐσιαί) (أى أملاكهم) أو نصفها فى بعض الحالات أو كلها فى حالات أخرى"

(1) ἀκαταλλήλως = adverb meaning not in conformity with laws and regulations

أى غير مطابق لما جاء فى اللوائح والقوانين .

وانصببت الإشارة هنا على طائفة من الناس كانت قد سوّلت لهم نفوسهم القيام بعمل فيه مجافاة لأوامر الملوك ومنشورات الولاة . وقد علق العالم الألماني "أكسل جيلينباند" في كتابه عن "الإديولوجوس" ص ٤٨ - ٥٠ على هذه الفقرة بالذات وحاول جُهد استطاعته إنكار المعنى المستفاد من الكلمة الدالة على الملوك وهى (τῶν βασιλέων) على أنها كناية عن ملوك البطالمة ونحا نحواً آخر فأخذها على أنها تعنى أباطرة الرومان . ويبدو أنه كان فى استنباطه هذا بعض المغالاة وفيه بُعدٌ عن جادة الصواب لعدم وجود سند قوى يؤيد هذا الزعم . وفى المقدمة (preamble) التى جاءت فى صدر مقننة "الإديولوجوس" والتى أثر أن يستهل بها البنود الواردة بها ، وردت كلمة (prostagmata) على أنها قطعاً أوامر ملكية ولا تتضمن أية إشارة إلى أوامر صادرة عن الأباطرة . ومن الثابت أن نفراً من كبار الموظفين من أمثال "ليسيماخوس" الذى شغل وظيفة مرموقة هى "الإديولوجوس" طوال فترة امتدت فى أغلب الظن من ٦٩م حتى ٨٨م ، كانوا فى كثير من الأحيان عند تصرفهم لما يُعرض عليهم من أمور ، يستوجون قرارات ملوك البطالمة من أجل الاسترشاد بها أو العمل على تطبيقها بحذافيرها فى نطاق عملهم فى الإدارات التى كانوا يُشرفون عليها . ويبدو أنه من الأفضل بكثير أن نُعمل الفكر ونتفهم النص الوارد فى البند ٣٧ من مقننة "الإديولوجوس" ونرده إلى إطاره الطبيعى ، فنسلم بالمعنى الذى ينصرف إليه وجاء فى سياقه ، على أساس أن هذه القرارات ما هى إلا أوامر صادرة عن ملوك البطالمة . وكان هذا هو المعنى الشائع والمتداول استعماله فى هذه الحقبة . وليس هناك من ضير فى أن هذه الصيغة جاءت مقتضبة ، ولكن هذا الاقتضاب لا يُبرر قلب المعنى إلى حد الخروج بتصور طلع به علينا عالم المانى جليل هو "أكسل جيلينباند" فلم يحالفه الصواب وكان فيه مجافياً للحقيقة . على أن النص بصورته الواردة فى مستهل المقننة فيه ما يحى بتوخى الدقة فى التعبير . وإنه لمن الغريب حقاً أن يدعى البعض أن كلمة (prostagmata) هى قرارات يصدرها الولاة الرومان وهم الذين جرت العادة بأن تصدر

قراراتهم فى صورة أحكام كان يُرمز لها بإحدى المصطلحات الآتية : edicta باللاتينية ،
 κρίσεις أو διατάγματα باليونانية .

وقد انبرى ثلاثة من العلماء هم "ماريو أميلوتى" (Mario Amelotti) و"جان بنجن" (Jean Bingen) و"مارى تيريز لانجيه" (Marie Thérèse Lenger) للإدلاء بأراء تتم عن التشكيك فى نسبة هذه الأوامر لملوك البطالمة وهم يؤثرون أن تكون هذه لأباطرة الرومان . ولعل من الخير أن نسوق هنا أسانيد هؤلاء العلماء ووجهة نظرهم ، مع ما يعتورها من الشك والريبة . وقد جاءت تفسيراتهم وتصويباتهم لهذه الفقرة مُنصبة على أن الإشارة إلى الملوك ليست للبطالمة وإنما لأباطرة الرومان الذين كانوا يُعتبرون فى مصر بوصفهم خلفاء الفراعنة وحق لهم أن يكونوا ملوكا للبلاد وقد أيدوا أقوالهم بسند اشتقوه من البند ٣٦ حيث وُصف الإمبراطور بأنه مولانا (ὁ κύριος) ثم جاء وصفه فى المقدمة التى استهلّت بها تلك المقننة على أنه إله (ὁ θεός) فى البندين الأول والثانى ثم جاء فى البند الثامن عشر على أنه مؤله (ὁ θεός) وهى الصفة التى كانت تُسبغ على الملك الحى فأسبخت على الإمبراطور "كلوديوس" فى خطابه للسكندريين (P. London 1912 passim) . على أن القرارات التى كانت تصدر عن الأباطرة وتكنى بكلمة (edicta) كانت تجىء عادة مسبقة بصيغ دالة على الأمر والنهى مثل (ἐκέλευσεν) ، (συνεχώρησεν) وهذه كلها عبارات وصيغ لا تصدر عن ملوك وهى مألوفة فى التشريع الإمبراطورى . وهكذا تراوح المعنى بين أن تكون هذه أوامر صادرة عن ملوك وبين أن تكون مُنصبة على الأباطرة . ولعل الاختيار بين الأمرين يجىء صعب المنال . ويجب أن نقرر بادئ ذى بدء أن بعض العلماء يجدون شيئا كثيرا من الحرج فى قبول أى من الاختيارين وبخاصة أنهم يجدون شيئا غير مألوف وفيه ما يتسم ببعض الغرابة فى نسبة كلمة ملك (ὁ βασιλεύς) كوصف للإمبراطور فى نص قانونى كهذه المقننة . ومن هؤلاء العالم الفرنسى "رايناخ" (Reinach) ولكن هناك علماء آخرون آثروا التسليم

بأنه في مصر كان القيصر أو الامبراطور يُنادى به دائماً على أنه ملك البلاد وأنه كان يحظى دائماً بهذا اللقب الملكي المسبغ عليه من قبيل التجاوز^(١) .

وفي نطاق البردى اليوناني الخاص بمصر ، كانت كلمة (*πρόσταγμα*) تُفسر دائماً على أنها تكنى عملاً شرعياً صادراً عن أحد ملوك البطالمة بصدد أمر من الأمور وأصبح هذا هو العرف المتداول طوال الحكم البطلمي ثم كانت تكنى به كذلك قرارات الولاية في مصر الرومانية حتى بداية القرن الثاني الميلادي^(٢) . وفي ضوء كل هذه الظروف والملابسات ، يبدو من المسلم به أن نفس تلك العبارة التقليدية وهي (*τὰ προτάγματα βασιλέων*) بما لا يحتمل أى خلاف أو صعوبة في فهمها على أنها منصبة على ملوك البطالمة لو أنها كتبت أو ذُوت في القرن الأول الميلادي . أما وقد جاء النص الذي نعرض له في هذه المقنة التي يرجع تاريخها إلى القرن الثاني الميلادي فإنه ينبغي علينا أن نناقش الأسباب التي تدعو إلى مزيد من التردد في التسليم بأن هذه الأوامر ذات طابع ملكي . وقد انبرى العالم الألماني "اكسل جيلنباند" (W. Uxkuil Gyllenband) لتنفيذ هذا الرأي فقال إنه يبدو من المستحيل في نهاية القرن الثاني الميلادي أن يكون هناك مجال أو مبرر للرجوع إلى أوامر بظلمية طال عليها العهد واليلى وأصبحت غير ذات موضوع . والثابت أن المقنة صدرت على أنها مؤلف دججه الإمبراطور الأول "أغسطس" وخلفاؤه الأولون^(٣) . وعندما تناول "أغسطس" صياغة هذه

(1) "der kaiser immer König gewesen und der Name *βασιλεύς* gelaufig war", see Marie Th. Lénger, *Revue Inter. des Droits* 1948, pp. 119-132.

(٢) وفضلاً عما كشفت عنه الفقرة الواردة في البند السابع بعد الثلاثين من تلك المقنة ، هناك بيانات أخرى نسوقها فيما يلي OGIS, 665 (السطران ٣ - ٤) وهي تمثل القرار الذي أصدره الوالي الروماني "فرجيليوس كاييتو" (٤٨ - ٤٩ م.) ثم في مجموعة بردى فواد رقم ٩ ، (السطر الثالث) (القرن الأول الميلادي) ثم علينا أن نقارن ذلك بما كتبه العالم البريطاني (J. G. Milne) في مجلة 383 - 384 Archiv für Pap. 5, pp. 383 - 384 .

(3) B. G. U. , V, 2, p.49.

الوثيقة ، كان اعتماده بالطبع على بعض القواعد التي كان ملوك البطالمة قد استنوها لهذه المنظمة منذ عهد الملك "بطلميوس فيلوميتور" . ثم أن المقدمة في هذه المقننة نفسها قد وضحت لنا بجلء أنها كانت تستمد بعض المعلومات من التشريعات التي كانت تصدر عن السناتو الروماني ومن القرارات التي كان يصدرها الولاية الرومان في مصر بين حين وآخر ولذلك كان لابد أن يختلط علينا الأمر في هذا الشأن ونقف حيارى إزاء هذا الموضوع الشائك .

ولعله من العبث والجهد الضائع أن يحاول الإنسان الربط بين تاريخ صدور تلك المقننة على عهد "أغسطس" ووجود قرارات بطلمية خالصة صادرة عن ملوك البطالمة على نحو ما هو وارد في البند ٣٧ من تلك المقننة وليس معنى ذلك أن الغرض الأسمى كان يهدف إلى العمل على تنظيم أو تخطيط كل ما ينبغي عمله بالنسبة "للإديولوجوس" وإنما كان المراد بكل بساطة هو التعرض لموضوع العقوبات عن طريق المصادرات وهي المهام التي كان يضطلع بها هذا الديوان على نطاق واسع ويطبقها بمنتهى الصرامة في أي من الحالات المخالفة للقانون (*παράλογεία*) . ونظرا لأن ديوان "الإديولوجوس" كان هو المختص بالنظر في حالات المصادرات كما كان هو الحال في العصر البطلمي^(١) ، فإن الأمر يقتضي منا أن نتفهم هذا النص على اعتبار أنه يحمل إشارة واضحة إلى تلك التعليمات المتعلقة بموضوع هذه المصادرات وليس غير ذلك . وعندما عمد "أغسطس" إلى إصدار تلك المقننة في صورتها الأصلية لم يكن الأمر يقتضي أن يشتمل ذلك على إصدار صيغة كاملة لنص معين في قانون العقوبات . أما الصيغة التي جاء بها ذكر تلك القوانين في البند السابع بعد الثلاثين من المقننة ، فهي ترجع في أغلب الظن إلى صيغة بالغة القدم كانت قد وردت في هذه الوثيقة فيما يتعلق بوضع كان قائما في تشريع خاص بموضوع المصادرات وهي مقدرة بالربع أو النصف أو الكل من الثروات

(1) B. G. U. 992 = Ulrich Wilcken, Chrest. 162 ; Claire Préaux. Econ. roy p. 409.

العقارية ومطبقة في النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد . ومن الخير أن نسلم بهذا التفسير ، نظراً لأن العبارة الدالة على ذلك بقيت على وضعها حتى جاءت فى الصيغة النهائية للنص المنشور بعد مقدم الإمبراطور "أنطونيوس ١٤٩م" = B.G.U., 5, 1210

وهناك عدد لا بأس به من الوثائق البردية التى تنتمى إلى القرن الثانى الميلادى ومع ذلك فقد جاءت بها إشارات إلى تشريعات بطلمية صميمة (Ptolemaic Protagmata) وكان بعضها ينتمى إلى عام ١٢٧م. والآخر إلى عام ١٦٠م وهاك بعض هذه الإشارات ومصادرها :-

P. Giessen 4 = Select Papyri vol. II N. 354 ll. 9 – 11 (10th January 118 AD.) : P. S. I. 690 ll. 4 – 5 1st and IInd centuries A. D. , Sammelbuch 6995 ll 13 – 15 (26th April 124 A. D.) , P. Rylands 155 ll 7 – 8 (years between 138 – 161 A. D.) where the word *φιλανθρωπα* meaning most likely some Ptolemaic Institution ; P. Fouad inventory No. 211 (April 160 A. D.) referring to the idioslogos called Lysimachus.

وإزاء كل ذلك هل يحق لنا والحالة هذه أن نؤكد أنه قبل عهد الإمبراطور "دقلديانوس" كانت كلمة (*βασιλεύς*) الدالة على وجود ملك تمثل اصطلاحاً يشير بين حين وآخر إلى إمبراطور روماني فى مصر . وفى الحق أن مثل هذه الإشارات كانت قليلة . وقد استعملت كلمة (*βασιλεύς*) للدلالة على الإمبراطور الروماني فى نصين لبرديتين من أعمال الشهداء الوثنيين السكندريين وهما :

(1) P.Oxy. 33 verso col II, l. 6 = Wilckm , Chrestomathie 26 (end of 2nd Century A.D.

حيث جاء ذكر الإمبراطور "كومودوس" على أنه ملك باعتبار أن هذا اللقب فيه تضاد مع كلمة طاغى (*τύραννος*) .

(2) B. G. U. 588 I. 10 (IInd IIIrd Centuries A. D.

وفى هذا النص بالذات ورد الاصطلاح التالى "ملك الرومان" (βασιλεύς Παυρίων) . وعلى ذلك يحق لنا القول بأننا لا نجد استعمالاً لكلمة ملك فى مصر كإشارة دالة على أحد الأباطرة قبل بداية القرن الثالث الميلادى إلا فى تلك الوثائق الخاصة بأعمال الشهداء الوثنيين وهى وثائق أدبية أو شبه أدبية . ولا يمكن أن يُعتد بما تسوقه كسند فى هذا الصدد عن أوامر ملكية خالصة .

وبعد هذه المقدمة المستفيضة عن ماهية تلك المقننة باعتبارها المرشد والمعين (guide) لرئيس ديوان الإيدولوجوس وتسيير دفة أعماله المتشعبة ، نود التتويه بما نشره عالم هولندى مرموق هو بستممان (P.W.Pestman) استاذ اللغة المصرية القديمة وهى الخط الديموطيقى فى جامعة "ليدن" بهولندا فى كتابه الذى صدر سنة ١٩٩٠ تحت عنوان New Papyrological Primer ودبجه وذكر فيه بعضاً من البنود الواردة فى هذه المقننة مذيبة بالشرح والتفصيل وترجمة بعض الكلمات من اليونانية إلى الإنجليزية وقد أكد هذا المؤلف أن "الجنومون" كان تصنيعه من عمل الإمبراطور الأول "أوكتافىوس أغسطس" ومن مستحدثاته . وقد جاء فى وثيقة بردية من مجموعة "أكسيرنخوس" العدد رقم ٤٢ ورقم النص ٣٠١٤ ما يؤيد ذلك ويفيد أن هذا صدر فى أوائل القرن الأول ، أما ما جاء فى المجموعة الألمانية (B.G.U.V No. 1210) عن تلك المقننة فهو يرجع إلى النصف الثانى من القرن الثانى أى بعد عام ١٤٩م. وهو التاريخ الذى ثبت على سبيل اليقين أنه يمثل نقطة البداية وأنه تم بعده نشر تلك المقننة وليس قبل ذلك (Terminus post quem) .

واستكمالاً للفائدة روى من الخير أن يستمتع القارئ بالرجوع إلى تلك البنود المختارة من قبل هذا العالم الهولندى الضليع فى تلك الدراسات وبخاصة أنه ورد بها شروح لبعض الكلمات وتصويب لبعض القراءات وبذلك نكون قد وفينا ما ينبغى علينا من توخى الدقة والإحاطة الشاملة لما قيل فى هذا الشأن ووافينا القارئ بشتى الآراء التى عُرِضت كموضوعات شائكة ولكنها شائقة فى الوقت نفسه .

"تراجم البنود والتعليقات عليها"

المقدمة (Preamble = das Proömium)

ταῦ γινώμοι[ος], ὃν ὁ θεὸς Σεβαστὸς τῇ τοῦ ἰδίου λόγου
ἐπιτροπῇ [παρ]εστήσατο, καὶ τῶν ὑπὸ χεῖρα αὐτῶ
π[ρ]ογεγονότ[ω]ν ἦτοι ὑπὸ αὐτοκρατόρων ἢ συνκλή-
[το]υ ἢ τῶν [κατ'] ἁ καίρων ἐπαρχῶν ἢ ἰδίων λόγων τὰ
ἐν μέ[σ]ω [κεφ]άλαια συντεμῶν ὑπέταξ[ε] σοι, ὅπως τῇ
τῆς ἀναγραφῆς ὀλιγομερία τὴν μνήμην ἐπιστή-
[σας] εὐχερῶς τῶν πραγμάτων περικ[ρ]ατῆς .

"هاك ملخص بالموضوعات الرئيسية المتداول استخدامها . وقد استقيتها من التعليمات
التي أصدرها الإله "أغسطس" من أجل إدارة ديوان "الإديولوجوس" وهي تتضمن كل
ما أدخل على هذه التعليمات في عصور لاحقة من إضافات وتنقيحات صدرت إما عن
نفس هذا الإمبراطور أو عن خلفائه من الأباطرة ومن مجلس السناتو ومن الولاية
و "الإديولوجيين" المتعاقبين . وقد أرفقت هذا الملخص كيما يكون نبراساً وعوناً لك في
تطبيقه وتنفيذه وأن تكمل إياه بما تعيه ذاكرتك ؛ وبذلك تستطيع في يسر وسهولة تسيير
دفة الأمور " .

ويقول العالم الأمريكي "نافتالي لويس" في كتابه عن "الحضارة الرومانية" جزء ثان
طبعة (١٩٦٣) صفحة ٣٨٠ هامش ١٤٩ في تعليق له على هذا البند أنه لا بد أن أحد
مديرى هذا الديوان هو الذى أعد هذا التلخيص أو الموجز (digest) فى أغلب الظن ،
فجاء شاملاً على مجموعة من اللوائح والقوانين كيما تكون مرجعاً تستعين به هيئة

الموظفين التابعين له . وقد تناول العالم الألماني "أكسل جيلينبان" فى كتابه ، هذا الموضوع فعلق على كنه ما جاء فى هذه المقدمة بقوله إن تفسير هذه العبارة قد اعتراه الكثير من الصعاب . واقتضى ذلك بعض الشرح والتفصيل من أجل فهم مغزى هذه العبارة . ويظهر أن مُصنّف هذه الوثيقة عمد فى المقدمة إلى اتباع أسلوب خطابى وانتقاء بعض الكلمات مثل (ή ὀλιγομέρεια) بمعنى "المُوجز" = small compass .

ᾱ

البند الأول (الأسطر ٨ - ١٦) :

[Ω]ν ὁ φύσ[κος ἀν]αλαμβάνει τὰς οὐσίας, τούτων τοὺς
τάφ[ο]υς [περιε]ωρᾶτο . ὁ δὲ θεὸς Τραιανὸς μαθὼν
ὅτι ἅ[πλ]ως ἐπὶ [πρ]οσ[τ]ροφῇ τ[ῆ] οὐ φύσ[κος] καὶ τῶν δα-
μ[ι]στ[ῶν] π[λ]ε[ι]ο[ύ]ς ἐπιμελεία[ς] τοὺς τάφους καταξι-
[οῦ]σι, [τ]ὰ [μὲν] μ[ν]ή[μα]τα αὐτοῖς [σ]υνεχάρη[σεν], τα δὲ
[..] π[.....] αὐτὰ πωλεῖσθαι ἐκέλευσεν καὶ
[.....]νος μόνοις χρῶσ[ται]ς τοῦ φύσ[κος]

"فى الحالات التى كان فيها بيت المال يُجرى مصادرة الضياع ، كانت الخزائنة تتجاوز عن المقابر (τοὺς τάφους) . ولتن لما وصل إلى علم الإمبراطور "تراجان" المؤله أن بعض الأشخاص قد وجهوا جُلّ همهم إلى المقابر ، فأسبقوا عليها عنايتهم الفائقة ، قاصدين من وراء ذلك ، التهرب من بيت المال ومن دانيهم ، أذن لهم بأن يحتفظوا لأنفسهم بالنصب التذكارية (τὰ μὲν μνήματα) فى محيطها دون غيرها ، أما ما يكون حولها من حدائق جنازية وما شاكلها ، فقد أمر بأن تُباع . ومع ذلك فإنه بالنظر إلى أن الإمبراطور لا يريد استعمال القسوة إلا بالنسبة لمدينى بيت المال وحدهم ، فإنه قد سمح [بالنسبة للمدينين الآخرين] بأن تبقى قبورهم على ما كانت عليه" .

β

البند الثانى (الأسطر ١٧ - ٢٠) :

[.....] ιας τάφους ἀκαταχρηματίστοις

[πω]λε[ῖν οὐδ'] ἐνὶ ἐξόν ἢ μόνοις Ῥωμαίοις . ὁ γὰρ θε-

[ὅς A]δρι[ανὸς] εἶπεν μηδὲν εἶναι παρὰ Ῥωμαίοις

[ἀκ]α[τ]αχ[ρημ]ατίστον .

"غير مسموح لأحد ببيع المقابر ، إذ أنها خارجة عن دائرة التعامل (extra commercium = ἀκαταχρηματίστος) ، ويُستثنى من ذلك الرومان وحدهم . ذلك أن الإمبراطور "هارديان" المؤله قد أفتى بأنه بالنسبة للرومان لا ينبغي أن يكون هناك أى شيء خارجاً عن دائرة التعامل".

ونظراً لأن هذين البندين مترابطان فى كونهما يمتان لموضوع التصرف فى المقابر بالبيع أو الرهن وما قيل عن الإباحة فى حرية التصرف فى شئون المقابر بالنسبة للرومان ، فقد تضمن أن يكون إبراز التعليق فى إيجاز عن هذا الموضوع . وقد انبرى عدد كبير من العلماء لتفنيد بعض وجهات النظر التى كان قد استقر عليها الرأى منذ أمد طويل . وكان منشأ الخلاف وجود ثغرات كثيرة ، وكلمات مبتورة فى فقرات مهمة من هذين البندين ومما لا ريب فيه أن الطابع الدينى للمقابر كان هو الأساس الذى قامت عليه جميع الحقوق الرومانية المتعلقة بشئون المقابر . فكانت الأرض وما عليها من منشآت ومبان وما تحتويه الأرض فى بطنها من رفات الموتى وتراهم ، موهوبة إلى آلهة الموتى (manes) . وكان هذا هو الأساس فى إخراجها من حقوق الإرث وجعلها بعيدة عن دائرة التعامل . والعبارة التى جاءت فى "جايوس" (Gaius IV, 4) وهو المشروع الرومانى هى مصداق لذلك ونصها كالآتى :-

"religiosae (res sunt) quae diis manibus relictæ sunt". وأصبح هذا الحق هو المبدأ الذى لم يتغير أبداً وبقي مرتبطاً بالعقيدة الرومانية والأفكار الصميمة المتغلغلة فى عقول

الرومان . على أن النصين الواردين في البندين الأول والثاني ، فيهما تناقض صريح لهذا المبدأ المسلم به . وفي رأى العالم الألماني "شوبارت" أنه كان من الطبيعي جداً وجود إشارة صريحة في البند الثاني إلى مقابر خارجة عن دائرة التعامل بحكم الوصية وأنه من الممكن تفهم ذلك الوضع على أنه تأييد لفكرة عدم جواز التعامل الطبيعي بالنسبة للمقابر على أساس ما كانت تتمتع به من طابع ديني وما كان لها من حرمة خاصة . ولما كان هذا القيد غلباً بالنسبة للجميع ، فإنه كان في الوقت نفسه يُجيز للرومان حق بيع المقابر بمقتضى ما قيل من إنه "ليس هناك شيء ما يُعتبر خارجاً عن دائرة التعامل بالنسبة للرومان". وقد آيد العالم الفرنسي "رايناخ" (Reinach) هذا الرأى وجاء النص اللاتيني الذى أورده العالمان "لينل وبارتس" مؤيداً للمعنى الذى استقيناها من النص اليونانى الأنف الذكر وهاهو النص اللاتينى :-

(Sepulchra, quae alienari prohibentur vendere nimini licet nisi solis Romanis, Divus enim Hadrianus dixit nihil esse apud Romanos quod alienari non possit) .

وإن تفهمنا للعبارات الواردة في هذين البندين يكشف لنا عن أمر مهم وهو أن بهما رنين يدل على التحدى السافر لكل ما هو مسلم به فى القانون الرومانى فيما يختص بشئون المقابر . وعلى ذلك فإن القاعدة العامة المنسوبة إلى "هادريان" فى البند الثانى لا يمكن فهمها أو قبولها إلا على مضض شديد وبشيء كثير من الغضاضة (cum graro salis) ، على أنها تعنى أن الأشياء المقدسة والدينية كانت بالطبع مستثناة . ويبدو أن العالم الفرنسى "رايناخ" عندما تصدى لهذا النص وأبدى تفسيره كان يعتريه شيء من التردد والحيرة الشديدة نظراً لأن الكلمة الدالة على البيع وهى $[\pi\omega]\lambda\epsilon\iota\upsilon$ جاءت مبتورة هكذا ، واقتراح البعض أنها ربما كانت ($\upsilon\pi\acute{\epsilon}\chi\epsilon\iota\upsilon$) أو ($\kappa\alpha\tau\acute{\epsilon}\chi\epsilon\iota\upsilon$) أو تتضمن معنى الرهن ($\upsilon\pi\omicron\upsilon\theta\acute{\eta}\kappa\eta$) .

وهناك نظرية قال بها العالم الألماني "اكسل جيلينباند" ولكنها وصفت بأنها تنطوى على شيء من السذاجة بل وعدم الأمانة في القول بأن هذا الحق المخول للرومان وحدهم ببيع مقابرهم ، كان يُؤلف امتيازاً خاصاً بأولئك المقيمين منهم في مصر . ونظراً لأن إقامتهم في هذه البلاد كانت لفترات قصيرة بصفة عامة ، فقد أصبح من اللازم السماح لهم بالانتفاع مادياً من وراء هذه المقابر التي كانوا يُضطرون إلى تركها ، واقتضى هذا ضرورة التصريح لهم ببيعها في الوقت المناسب .

وهناك دراسات حديثة كثيرة ، تناولت شتى الجوانب وفندت مختلف الآراء ومنها رأى العالم "فايس" (Weiss) المنشور في مجلة إيطالية تسمى "مصر" Aegyptus XIII, 300 (1933) ، ورأى آخر نشره العالم "زانكان" (Zancan) في نفس المجلة : - Aegyptus XVI تحت عنوان "Il diritto di Sepolcro nel Gnomon" 1936 pp. 148 - 168 .

وخلاصة الرأى أن جميع التصويبات المقترحة في النص من حيث استبدال كلمة (πωλεῖν) بمعنى البيع بأخرى مثل (ὑπεχεῖν) أو حتى مجرد (εἶναι) أو (κατέχεῖν) بمعنى الرهن فليس من بين هذه كلها اقتراح واحد يمكن أن يكون في قبوله تفادى شيء من اللبس أو التناقض الموجود . أما التصويب المقترح والقاضى بالاعتراف للرومان وحدهم بالحق في بيع المقابر فهذا قول مرفوض بالضرورة ، بل أنه يجافى ذلك الطابع الدينى للمقابر وما لها من قدسية . أما الاقتراح الآخر الذى يتضمن خروج المقابر عن دائرة التعامل ويضمن قداستها ؛ فإنه يثير تناقضاً شكلياً في النص . وإذا ما أريد حل هذا الإشكال ، فلا ينبغى أن يكون السبيل إلى ذلك هو التقدم باقتراحات فجة مشوبة بكثير من الحسد والتخمين ، وإنما ينبغى أن يكون عمادنا الأساسى على عناصر موجودة فعلاً في النص وليست مبتورة حتى يمكن الاهتداء بها وتكون سنداً في إقامة ما يُساق من حجج . وفي هذا النص جاءت كلمة مهمة وهى (ἀκαταχρημάτιστος) وهى بلا ريب الكلمة التى تحمل معنى مهما في جملته وتفصيله من حيث الخروج عن دائرة

التعامل وفيها يكمن التصويب المرجو . وقد اكتفى أغلب المعلقين والشرّاح على الأخذ بمعنى هذه الكلمة ، على الرغم مما يحيط بها من غموض فى نطاق الخروج عن دائرة التعامل . ولكن هناك معنى آخر اصطلاح عليه فى القانون المصرى اليونانى وهو الإعفاء من جميع التصرفات والإبقاء على هذه المقابر حرة وخالية من الأعباء والالتزامات أيضاً كانت . وهذا المعنى فى أغلب الظن هو المراد ، فلا ينبغي أن نُثقل كاهل هذه المقابر بأى أعباء . وبذلك يستقيم المعنى ويزول التناقض وقد ألمح إلى هذا المعنى العالم "دى فيشر" فى مقال له عنوانه كما يلى :-

F. de Vischer, "Le caractère religieux des tombeaux romains et le sectim (2) du Gnomon de l' Idiologos".. Revue Intern. d'Droits de l' Antiq. I. 1948, p. 199.

γ

البند الثالث (السطران ٢١ - ٢٢)

Tōn εἰς ἡδ[ι]ον λόγον εἰσδιδομένων ὁ πόρος πρὸ

[.] .. [.] δ. κ.. ου κρατεῖται τέταρτον .

"توضع تحت الحراسة رُبع أملاك من قُدّمت أسماؤهم إلى ديوان "الإديولوجوس" [أو أبلغ عنهم] وذلك قبل البت فى أمر القبول بتسجيل أسمائهم".

إن كلمة (κρατεῖται) التى وردت فى السطر (٢٢) فى النص تحتمل معانى كثيرة ، منها وضع اليد أو التملك بمعنى (dominare) باللاتينية. أما كلمة (πόρος) فمعناها الدخل أو الثروة المملوكة من عقار أو خلافة . وقد تناول الشراح من أمثال "شوبارت" و "اكسل جيلينباند" و "فلكن" و "ريكوبونو" وغيرهم ، هذه الكلمة بالشرح والتفصيل فقال "فلكن" إنها تمثل الدخل (das Einkommen) وقال غيره إنها العقار والأملك الثابتة (das Vermögen) وقيل إنها العقار الذى لا صاحب له . وهكذا تباينت

الاراء واشتد الخلاف على تفسير معنى كلمة (πόρος) ومعرفة ما إذا كانت تمثل ثروة وملكية ثابتة أو دخلا وإيرادا غير ثابت . ومن العسير أن يتم حسم هذا الخلاف بعد أن تباينت واختلقت وجهات نظر هذا النفر من العلماء الأعلام وأصبح البـون شاسعا بين تفسيراتهم . ونظرا لأن السطر (٢٢) به حروف متناثرة وثغرات كثيرة فقد اقترح بعض العلماء ملء الفراغ على النحو الآتى :

πρὸ παραδοχιαίου (Schmidt) *πρὸ παραδοχῆς* (Naber)

وبذلك يستقيم المعنى هكذا "قبل اتخاذ إجراء معين بشأن السماح بتسجيل الأسماء" . وهناك رأى ثالث قال به عالم إيطالى هو "ماريو لاوريا" (Mario Lauria) فى بحث صدر له فى نابولى سنة ١٩٦٤ وعنوانه (Il Gnomon dell'Idios Logos) وفيه يقترح ذلك العالم الإيطالى كلمات أربعة كانت متداولة فى ذلك العصر للدلالة على الإبلاغ والإرشاد عن التصرفات فى العقارات وهامى الكلمات الأربعة . *παρὰ δεικτικῶν* . *παρὰ δέκτικο* . *παρὰ δεκτέου* . *παρὰ δεικνυτεῶν*

δ

البند الرابع (الأسطر ٢٣ - ٢٥)

[Τῶν [τ]ελευτῶν<των>] ἀδιαθέτων] οἷς οὐδεὶς ἐστίν

ἄλλος κατὰ νόμους κληρονόμ[υ]ς τὰ ὑπάρχοντα τῷ φίσκῳ

προσκρίνεται .

"تؤول إلى بيت المال أموال أولئك الذين يتوفون دون أن يتركوا وصية وليس لهم أى وريث شرعى" (١) .

(١) فى السطر ٢٣ جاء تصويب اقترحه العالم الألمانى "شوبارت" ، لكلمة (ἀδιαθέτων) على أن تكون (ἀδιαθέτως) فى صيغة الظرف .

والأموال هنا جاءت بمعنى موجودات وأمالك (τὰ ὑπάρχοντα) وقد تناول العالم البولندى "تاوبنشلاج" فى كتابه عن القانون فى ضوء البردى صفحة ١٨٨ (هامش رقم ٢٠) بالتعليق المستفيض على هذا البند وقال إنه فى حالة عدم وجود وريث شرعى من صلب المتوفى ومن بنى جلدته (ἀγχιστεύς) فإن بيت المال هو الذى يستولى على الإرث برمته . وكانت هذه القاعدة تصدق على العصرين البطلمى والرومانى . ثم يمضى "تاوبنشلاج" فى شرحه لقانون الوراثة فى حالة عدم وجود وصية فى الصفحات (١٨١-١٩٢) منها بأن القانون المصرى كان ينظم الوراثة على قاعدة وجود أى نوع من القرابة أو النسب القائم على نظام الطبقات ، ففى المقام الأول كان الأبناء هم الورثة الطبيعىون لأبائهم وكان الابن الأكبر هو صاحب الحق فى أن يستولى على نصيب مزدوج ، أما الابنة فتحصل على نصيب مساو للنصيب الذى يحصل عليه كل ابن من الأبناء الصغار . أما إذا لم يوجد ورثة ، فوالد المتوفى هو الذى كان يؤول إليه الإرث برمته .

وبالنسبة للعصر الرومانى جاء هذا البند الرابع حاسماً وقاطعاً فجعل أملاك المتوفين وكل ما لديهم من موجودات مألها أن تكون من نصيب بيت المال ، إذا لم يتركوا عقبا أو وريثاً شرعياً أو وصية . وهناك تفرعات وتشعيبات كثيرة ، فجاء البعض منها خاصاً بأبناء الجند المتوفين دون أن يتركوا وصية [وتفصيل ذلك وارد فى البند ٣٥] وذلك ضماناً لحقهم فى الإرث ، إذا ما توافرت فيهم جميع الشروط الواردة فى هذا البند . ثم هناك بند آخر رقمه (٥٤) وقد جاء فيه من الشروط ما يضافى بعض الأضواء على جوانب أخرى من موضوع الوراثة ، فنذكر صراحة أن والى الرومانى المسمى "أورسيوس" (Orseus) أنكر على ابنة لجندى مُسرح وقد أصبحت رومانية ، الحق فى أن ترث من أمها التى كانت مصرية .

وفى وثيقة بردية منشورة فى مجموعة بردى "أكسيرنخوس" رقم (٥٠٠) ويرجع

تاريخها إلى عام ١٣٠م. جاءت إشارة عابرة إلى قطعة من الأراضي بزمَام أثريبيس (بناها) وكانت من أملاك اليهود المتوفين ومعها بضع أراضى أخرى ، ليس لها وريث وكان يُراد تأجيرها من الحكومة باعتبارها من الأملاك العامة والتي صادرتها الحكومة عقب ثورة عارمة شنها اليهود فى ١١٥ - ١٧م ومُنيت هذه الثورة بالفشل الذريع . وفى هذه الوثيقة قُدمت عروض سخية من أجل تأجير هذه الأراضي بشروط أعلى مما قدمها المستأجرون السابقون ^(١) .

ولدينا أقدم وصية (*διαθήκη*) على الإطلاق يرجع تاريخها إلى ٢٤١ ق.م قدمها ضابط مقدونى وقد أوصى فيها لأحد من ذوى قرباه (*ἐκγόνοι*) بقطعة من الأرض المقطعة إليه بوصفه من طبقة الكليروكيين (*κληροῦχοι*) رقعته عبارة عن ١٢٠ من الأوروات وكان مخالفاً بذلك ما جرى عليه العرف من ضرورة تركها كما يستردها الملك البطلمي شأنها فى ذلك شأن باقى الاقطاعات العسكرية فى حالة عدم وجود وريث شرعى أو ابن .

وقد جاء فى السطر الخامس نص العبارة التقليدية التى توحى بأن الموصى قام بعمل الوصية وهو فى كامل قواه العقلية وإدراكه التام لما يعمل وهما النص المتواتر فى مثل هذه الحالات *τάδε διέθετο νοῶν καὶ φρονῶν* .

ومذه الوثيقة نشرها العالم البريطانى إسكيت (T.E. Skeat) فى مجموعة بردى لندن وعلق عليها بإفاضة ^(٢) .

على أن اسم هذا الضابط المقدونى قد ضاع فى النص وكان ينتمى لفرقة تنسب إلى قائد يسمى أينياس (Aineas) . ويقول الناشر لهذه الوثيقة وهو العالم البريطانى "ت. إسكيت"

(1) Corpus Papyrorum Judaicarum vol. II, No. 448.

(2) British Museum Papyri : vol. VII. No 2015 (1974), "Fritz Uebel", Die Kleruchen ... p. 34, No. 7.

إنه جرت العادة أن الضابط "الكليروكى" عند وفاته تعود إقطاعيته من الأرض إلى الملك بطريقة فورية (automatically) ولكن هذه هي الحالة الأولى التى تحدث هذا الإجراء بطريقة سافرة فأوصى الحائز للأرض لأحد من ذوى قرباه بعد وفاته .

ε

البند الخامس (الأسطر ٢٦ - ٢٨)

Τ[α] ὑπὸ Ἀλεξανδρέων οἷς οὐ προσήκει διατασσόμενα χωρεῖ
τοῖς κατὰ νόμους [[αυ]] κληνομεῖν αὐτοὺς δυναμένοις , ἐάν-
περ ὥσι καὶ ἐπιδικάζονται .

"الأملاك التى أوصى بها سكندريون إلى أشخاص ليسوا أهلاً لقبولها ، يكون مآلها إلى كل من تتوفر لديهم الأهلية بطريقة مشروعة ، متى وجد هؤلاء وطلبوا بذلك بالطريق القانونى" (١) .

والفعل المستعمل فى حق المطالبة بالإرث وهو (ἐπιδικάζεσθαι) تكرر وروده فى البند التاسع (سطر ٤٠) ويقابله فى اللاتينية (cretio) ويتضمن معناه ضرورة الذهاب إلى ساحة القضاء والمطالبة بحق الإرث . وكان ينبغى على الوريث عند الرومان أن يتخذ إجراءً رسمياً ، يبدى فيه رغبته الأكيدة فى قبول التركة الموروثة مع تحمله لسداد جميع ما عليها من الأعباء والالتزامات ، متى وجدت . وكان هذا الاصطلاح يُستخدم فى صدد مطالبة الموالى الأحرار أو أبنائهم الذكور ، إن كانوا على قيد الحياة ، بحقهم فى الإرث من عتقائهم إذا ماتوا دون أن يتركوا وصية ، على أن تجرى هذه المطالبة فى ساحة القضاء (ἐπιδικάζω) . وكان هذا الإجراء الرسمى متبعاً فى المطالبة بحق الإرث وقبوله أمام السلطات المختصة ، ففى روما كان يتم هذا الإجراء أمام "البريتور" (praetor)

(١) آخر كلمة فى السطر ٢٨ جرى تصويبها على النحو الآتى (ἐπιδικάζονται) وذلك بعد كلمة (ἐάν) الشرطية .

أما في مصر فكان يجرى أمام الوالى أو من يفوب عنه . ومرجعنا فى هذا التنظيم إلى كتاب "تاوينشلاج" عن القانون فى ضوء البردى (صفحات ٤٩ ، ١٦٦ ، ٢١٤ - ٢١٥) .

٥

البند السادس (الأسطر ٢٩ - ٣٢)

Ἀλεξανδρεῖ οὐκ ἐξὸν διατάξαι γυναικὶ γενεᾶς αὐτῶ ἐξ αὐ-
τῆς μὴ οὐσης πλέον τετάρτου μέρους ἧς ἔχει περιουσίας .
τέκνων δὲ αὐτῶ ἐξ αὐτῆς ὄντων οὐ πλείονος ἐξὸν
μερίζειν τῇ γυναικὶ ἢ ὅσων εἰς ἑκάστῳ τῶν υἱῶν διατάξῃ .

"لا يجوز للسكندرى أن يوصى لزوجته بأكثر من نصيب الربع (τετάρτοι) ، إذا لم يكن له منها عقب ، أما إذا كان له منها أولاد (ταῖ τέκνα) أو ذرية ، فلا يحق له أن يوصى لها بنصيب أكبر مما أوصى به لأى من أبنائه (τῶν υἱῶν) الذكور" .

وهكذا وضع هذا البند بعض القيود بالنسبة للنسوة السكندريات فجاء هذا الشرط غلا وقيدا على حرية السكندرى فى عمل الوصية ، وجعله ملتزما بحكم هذا النص وهو حكم قاطع سواء أكان ذلك الموصى له أبناء أم ليس له ذرية . ففى الحالة الأولى تمنح الزوجة النصيب الأقل الذى كان يحق للابن أما فى الحالة التى ليس له فيها أبناء ، فإنها لا تستطيع أن ترث إلا ربع أمواله .

وفى التشريع الرومانى كانت المرأة الرومبية فى وسعها أن تُبرم وصيتها فى حالة واحدة وهى أن يكون قد سبق لها عقد زواج مما يُكنى له بطريق الشراء "coemptio testamenti feciendi gratia" . وقد أفاض العالم البولندى "تاوينشلاج" فى شرح هذا الموضوع فى كتابه ص ٢٠٢ .

Δ[ι]αθήκαι , ὅσαι μὴ κατὰ δημοσίους χρηματισμούς γείνων-
ται , ἀκυροί εἰσι .

"تعتبر باطلة كل وصية لم يتم إبرامها بالصورة الرسمية المقررة قانوناً".

وكان الاصطلاح المتداول كثيراً للتعبير عن الوصية هو كلمة (διαθήκη) وهى مأخوذة من الفعل اليونانى (διατίθεσθαι) وجاءت مقتبسة من القانون اليونانى القديم . ولكى تصبح الوثيقة الشاملة على وصية ما ، ذات صبغة قانونية ، كان لابد أن تتم صياغتها أمام موثق عام . وقد فصلت لنا وثيقة "الجنومون" فى هذا البند نوعية الإجراءات الواجب توافرها بصورة عامة ، فأوجزت واكتفت بالقول بأن جميع الوصايا التى لم يراعى فى تدبيجها صورة العلنية والشكل القانونى ، تُصبح لاغية وباطلة ، على أن الموصى كان فى وسعه أن يكتب بنفسه وصيته ثم يُسلمها بدوره للكاتب الموثق . ثم إن وجود ستة من الشهود العدول فى الحالين كان أمراً ضرورياً للإشهاد على ذلك الإجراء . وفى العصر الرومانى كان الشهود يُذيلون الوصية بتوقيع إضاءاتهم وكذلك يفعل الموصى . أما صلب الوصية الهيلينستية ؛ فكان يتألف من شقين اثنين ، أولهما عبارة عن صيغة مألوفة تتضمن بضع كلمات خلاصتها أن تلك الوصية قد دُبجت أمام الموثق العام طبقاً للإجراءات المرعية وثانيهما يشتمل على فحوى الوصية ومضمونها أو سياقها وهذا يجئ على لسان صاحب الوصية شخصياً . وكان الأسلوب المتبع فى الشق الأول عبارة عن جملة مكررة فى جميع الوصايا فى شتى أنحاء مصر وهاك نصها (ταδε διέθετο νοῶν καὶ φρονῶν) . أى أن صاحب الوصية لديه الإدراك التام لما يفعله ويتصرف فيه بمقتضى هذه الوصية بمحض الاختيار والقصد والتصميم العقلانى . أما الشق الثانى فكانت تسبقه مقدمة مؤلفة من بضع كلمات كان يُعبر بها الموصى عن رغبته وخالص تمنياته فى أن يحظى بالصحة الكاملة كيما يستمتع بأملكه ويتصرف فيها

مستقبلاً بمقتضى ما يصدر عنه من أوامر بين الأحياء (inter vivos) وعند الممات (mortis causa) أى أن يكون من حقه عمل التغيير والتبديل والاسترداد . ويلي ذلك محتويات الوصية وما يُساق بها من اشتراطات بشأن الأملاك كلها أو بعضها ثم التتويه عن الورثة البديلين أى إذا اقتضى الأمر تعيين بديلين عاديين أو دون سن الحُلُم . ويتبع ذلك وضع الترتيبات والتنظيمات الأخرى التى قد تضاف على أشخاص مُعيَّنين بالذات ، حقوقاً مكتسبة أو توجب فرض التزامات معينة على الورثة أو وضع قيود على حقوق التصرف فى هذه الأملاك الأيلة بالوراثة . وهناك بند آخر كان يُضاف أحياناً كيما يُوجه إلى الغير مما عدا أولئك الذين يتسلمون الأملاك الموروثة ، فيطلب إلى هؤلاء عدم الاعتراض على أى نحو وبأى صورة على ما جاء فى صلب الوصية من اشتراطات . وفى بعض الأحيان كان يحى بند خاص بتعيين حماة ومنفذين للوصية .

وقد تناول "تاوينشلاج" فى كتابه ص ١٩٩ موضوع الوصايا التى قد يُبرمها نفرٌ من الجند أو الجند القدامى المسرحين تسريحاً قانونياً (missio honesta) فأصبحوا بذلك مواطنين روماناً (Cives Romani) ومن أمثال هذه الوصايا ما كان خاضعاً لقواعد عسكرية معينة ويصح تدبيجها باللغة اليونانية وهى معفاة من القواعد المدنية .

π

البند الثامن (الأسطر ٣٥ - ٣٧)

Εάν Ῥωμαικῇ δια[κ]θήκη προσκαίηται ὅτι "ὅσα δὲ εἰάν διατά-

[ξ]ω· κατὰ πινακίδας Ἑλληνικάς κύρια ἔστω" οὐ παραδεκτέα

[ε]στίν, οὐ γὰρ εἴ[ξ]εστιν Ῥωμαίῳ διαθήκην Ἑλληνικὴν γράψαι .

"إذا ذُلت أية وصية رومانية ببند مفاده ما يلى "وكل ما أضيفه فى ذيل هذه الوصية باللغة اليونانية يصبح سارى المفعول" ، فإن ذلك لا يُعتد به ، على أساس أن الرومانى

لا يحق له أن يكتب وصية يونانية".

أما فيما يتعلق بملاحق الوصايا وما يجرى إدخاله عليها من تعديل وتغيير في هذه التذييلات (codicils) ، فإن هذا الإجراء كان يتم في الفترة السابقة على عصر الأباطرة الأنطونيين طبقاً للقواعد الرومانية . ولعل الوصية التي أبرمها "لونجينوس كاستور" (Longinus Castor) = B.G.U 326 , II , 15 - 18 تُعتبر مثلاً لا بأس به في هذا الشأن إذ أنها كانت فيما يبدو مؤيدة سلفاً بما جاء في وصية سابقة ومسطرة باللغة اللاتينية وممهورة بتوقيعات الشهود .

والملاحق الوحيد الذي جاء ذيلاً لوصية من العصر التالي للأنطونيين وجاءت إشارة صريحة إليه في العبارة التالية الدالة على التذييل : codicillus ab intestato لما يذكرنا من حيث الأسلوب والشكل الظاهر ، بما كان يجرى في الوصايا اليونانية القديمة .

٢٩

البند التاسع (الأسطر ٣٨ - ٤١)

*Π[ο]ὺς ἀπελει[θ]έρους τῶν ἀστῶν ἀτέκνους καὶ ἀδιαθέτους τελευτῶν-
τας κληρονόμ[ο]οῦσιν οἱ πατρῶνες ἢ οἱ τούτων υἱοί , ἐὰν ᾧσι
καὶ ἐπιδικάζ[ου]νται , θυγατέρες δὲ ἢ ἄλλοι-τις οὐ κληρονο-
μήσουσι ἀλλὰ ὁ φύσκος .*

"إذا مات عتيق لأحد المواطنين دون عقب ولم يترك وصية ، فإن إرثه يؤول إلى مولاه أو أبنائه ، إن كانوا لا يزالون على قيد الحياة ، وقاموا بالمطالبة بالإرث بالطريقة القانونية . أما البنات أو أى فرد آخر ، فلا يجوز أن يكون لأحد منهم الحق فى الإرث وإنما تؤول التركة إلى بيت المال" .

وقد جاء فى هذا البند والبند التالى وهو العاشر إشارات إلى العتقاء ومدى أهليتهم

فى عمل وصية لذويهم ، إن وجدوا ، على أن يكون هؤلاء من نفس المنزلة أو المرتبة (τάξις = status) أما إذا لم يبق أحد من هؤلاء على قيد الحياة ومات هؤلاء العتقاء دون أن يتركوا وصية ، فإنه يصبح لمواليهم وأسيادهم أو الابناء الذكور لهؤلاء ، إذا كانوا على قيد الحياة ، الحق فى إرثهم ، إذا ما طالبوا بذلك الإرث بالطريقة القانونية . أما البنات أو أى فرد آخر فلا شأن له بالإرث ولا حق له فيه وإنما تؤول هذه الأموال إلى بيت المال .

٢

البند العاشر (السطران ٤٢ - ٤٣)

"Ὅσα ἐὰν ἀπελ[ε]υθερος διατάξῃται τινὶ οὐκ ὄντι τῆς αὐτῆς τάξεως , ἀναλαμβάνεται .

"إذا أوصى عتيق لشخص ليس من نفس مرتبته أو منزلته ، يُصادر ما أوصى به ." .
يتعلق هذا البند بوصية العتقاء وفيه شرط ملزم بأن تكون الوصية لأناس من نفس المنزلة وقد عرض "تاوينشلاج" فى كتابه عن القانون ص ٢٠٢ هامش ٤ إلى هذا البند الذى ينصب على حالة واحدة جاء فيها وضع حد وشرط ملزم لحق العتيق فى عمل الوصية فإذا ما أوصى لأى شخص آخر ليس من نفس مرتبته ، فإن جميع ما أوصى به من أملاك مآلها إلى بيت المال .

١٠٠

البند الحادى عشر (سطر واحد رقمه ٤٤) :

Γυνὴ Κρηνέα τέκνον οὐ κληρονομεῖ .

أى امرأة من كرنيا (κρινέα) لا حق لها فى أن ترث ولدها ^(١) .

هذه حالة من الحالات الكثيرة التى كان فيها بيت المال حريصاً على التزيد والإثراء باقتناء الأملاك الخالية من مستحقّيتها وهى المسمّاة (bona vacantia) . وكانت الأحكام الواردة فى البندين الحادى عشر والثانى عشر ، تنظم حق الإرث بالنسبة لكل من الأم ولأبنائها فجاء هذا البند الحادى عشر مُحَرَّمًا على أى امرأة من كرنيا أن ترث ولدها (τὸ τέκνον) أما البند التالى فيبيح حق الإرث للأبناء من كلا الوالدين وذلك فى حالة زواج امرأة من كرنيا بأجنبى عنها . ولعل البند ٥٧ من وثيقة "الجنومون" يضىفى بصيصاً من الضوء على هذا الوضع ، إذ جاء فيه أن أبناء مرسى مطروح الذين كان يروق لهم اتخاذ زيجات (ἐπιγάμια) من بين جنسيات أخرى أو من مصريّات ، فإن أولادهم يُصبح مصيرهم أن يتبعوا الجنس الأدنى منزلة ثم يصير مركزهم من الناحية القانونية موسوماً بهذه الصفة الدنيا .

ιβ

البند الثانى عشر (السطران ٤٥ - ٤٦)

Τὰ ἐκ Κρηνέας καὶ ξένου γενόμενα τέκνια τοὺς γονεῖς ἀμφο-
τέρ[ο]υς κληρονομεῖ .

"الأبناء المولودون من امرأة من أهل كرنيا إذا ما تزوجت من أجنبى ، لهم كامل الحق فى أن يرثوا من كلا الوالدين" .

ιγ

البند الثالث عشر (السطران ٤٧ - ٤٨)

Τὰ ἐξ ἀστῆς καὶ ξένου γενόμενα τέκνια ξένα γέινεται καὶ

(١) كرنيا هذه بلدة أو ناحية واقعة على مقربة من مرسى مطروح وقد جاءت الإشارة إليها فى مجموعة بردى تبتونس جزء ثان رقم ٥٠٨ وتذكر هذه البردية اسم ناحية متاخمة لمرسى مطروح وهى فى أغلب الظن محل كرنيا هذه .

οὐ κληρονομεῖ τὴν μητέρα .

"الأولاد (τὰ τέκνα) الذين يُولدون من مواطنة حرة (ἡ, ἀσπὴ) وزوج أجنبي (ὁ, ξένος) يعتبرون من الأجانب ولا يحق لهم في أن يرثوا من أمهم ."

18

البند الرابع عشر (السطر ٤٩)

Οὐκ ἐξὸν ἀσπῶ ἀπελευθέρους διατάσσειν πλέον ᾧ S ἡ [μ]ηναίων S ἔ.

"لا يجوز لأى مواطن حر (ὁ, ἀσπός) أن يوصى لعقلاء بأكثر من خمسمائة دراخمة (جملة واحدة) أو بأكثر من خمس دراخمات كراتب شهري أو معاش مدى الحياة" (١) .

يقول العالم الفرنسى "رايناخ" إن هذه الدراخمات الخمسة كانت بمثابة راتب شهري مدى الحياة "une pension mensuelle" أى أنها معاش شهري . أما بالنسبة للقيود فى عمل الوصية ، فما أكثر الأغلال والقيود التى كانت تحد من حرية الفرد فى مصر الرومانية وبخاصة ما كان منها متعلقاً بعمل الوصية والشروع فى وضعها . وهما هو المواطن الحر الذى كان مُحتماً عليه إذا ما أراد أن يوصى لعقلاء ، فلا ينبغي عليه أن يوصى بأكثر من خمس دراخمات بمثابة أجر أو معاش شهري . ويُعتبر هذا القيد أو الغل من قبيل الحد من حرمة الفرد فى عمل وصية لأشخاص مجهولين ويعتبر هذا من قبيل المبدأ الرومانى العام . وهكذا جاء هذا التصرف لصالح العقلاء وهو ينضوى تحت المبدأ الآتى :- (testamenti factio passiva) أو ما يُكنى به بعمل سلبى متسم بطابع الوصية . وقد علق العالم الألمانى "اكسل جيلينباند" ص ٢٤ على هذا البند بقوله "إن هذا إلا برهان جديد ، يمكننا أن نسوقه للتدليل على مدى الشدة والصرامة فى التنظيم الرومانى والقسوة المتبعة فى الشئون المتعلقة بأحكام الخزائنة الرومانية وما كانت تتسم به دائماً من صرامة

(١) جاء فى السطر ٤٩ كلمة *μηναίων* وهى تصويب لكلمة *μηναίων* ذكرها شوبارت ص ١٤ ونقلها ريكوبونو ص ٣٧ .

وجدية "ein neues zeugnis für des rigorosen Fiskalismus der romischen Regierung"

وقد تناول العالم الإيطالي "ريكيونو" في كتابه عن "الجنومون" ص ١٢٨ - ١٢٩ هذا الموضوع بالشرح كما عرض له "تابنشلاج" في كتابه عن القانون ص ٢٠٢ وتناوله كذلك "اكسل جيلينباند" ص ٢٢.

١٤

البند الخامس عشر (سطر ٥٠)

Οὐκ ἐξόν ἀπελευθέραις ἀστῶν διατίθεσθαι ὥσπερ οἱ [δ] ἑσταις .

"عتيقات المواطنات (αἱ, ἀσται) كن محرومات من حق الإيصاء (διατίθεσθαι) بأموالهن ، وهن أسوة في ذلك الحرمان وكان مثلهن مثل المواطنات أنفسهن" (١) .

١٥

البند السادس عشر (الأسطر ٥١ - ٥٣)

Ὅσα ἀπελευθέρους Ῥωμαῖ[οις] ὡν διατάσσεται ἐπὶ τῷ καὶ εἰς ἐγγόνους

ἀντῶν ἐλθεῖν , ἐὰν ἀποδειχθῇ τὰ ἐγγονα μηδέπω γε[γο]νότα ὅτε

ἡ διάταξις ἐγράφετο , ἐγλιπόντων τῶν λαβόντων ἀνα[λ]αμβάνεται .

"إذا ما تضمنت الوصية لعقيق روماني شرطاً فيه ما يُوجب بأن تؤول الوصية كذلك إلى

أولاده من بعده [أي أولاد العقيق] ، يتعين مصادرة جميع ما أوصى به عند موت

الموصى له ، إذا ما ثبت أن هؤلاء الأولاد لم يكونوا قد ولدوا وقت إبرام الوصية" (٢) .

(١) الفعل الدال على الإيصاء هنا هو (διατάσσειν) والوصية بالطبع هي ما تسمى (ἡ, διαθήκη) .

(٢) جاء في السطر (٥١) كلمة (Ῥωμαίων) وهي تصويب لما سطره الناسخ بعد أن كتب (Ῥωμαίοις) مستدركاً الخطأ الذي وقع فيه وقد نوّه كذلك "شوبارت" ص ١٥ وتبعه "ريكيونو" ص ٣٧ في الهامش على هذا البند .

إن الوصية هنا بمعنى (*h. διαταxis*) هي عبارة عن هبة مضافة بعد الموت . وقد عرض "ريكوبونو" في كتابه ص ١٣٠ - ١٣٣ لهذا البند بالشرح والتفصيل وربط بين مضمون هذا البند وبند آخر رقم ٣٣ وهو الخاص بعدم جواز قيام المرأة الرومانية بأن توصي خارج نطاق ما أطلق عليه من زواج بحق الشراء (*coemptio*) وكانت الضرورة تقضى في هذه الحالة بأن تؤول إلى بيت المال تلك الهبات المضافة إلى ما بعد الموت وهي التي تجريها امرأة رومانية لصالح بنت رومانية قاصر . وهكذا جاء البند السادس عشر قاضياً بمصادرة جميع الأموال والأموال التي قد يكون الإيصاء بها لعقلاء الرومان ، مع اشتراط أن تنتقل هذه الأموال والأموال إلى عقبهم (أي العقلاء) وأن تتم تلك المصادرة عند وفاة الموصي لهم إذا ثبت أنه لم يكن لهم أولاد عندما أبرمت تلك الوصية.

ولعل هذا التنظيم جاء مطابقاً للقاعدة المرعية والمبدأ العام في القانون الروماني الذي كان يقضى بعدم جواز ترك أموال عن طريق الوصية لأشخاص مجهولين أي (*personae incertae*) . وتعتبر باطلة كل وصية تجرى على هذا النحو (*testamenti factio passiva*) وهناك تطابق بين هذا المبدأ وما جاء في النظم التي وصفها "جايوس"

(Gaius II, 238) :- (*incertae personae legatum inutilis reliquitur*) .

ومعنى ذلك "أن الوصية المتروكة لأشخاص مجهولين ، تعتبر عديمة الجدوى وباطلة" . وجاء هذا المعنى في مرجع آخر هو "البيان" (Ulpian), reg. 28, 18 وهو ما يفيد عدم جواز عمل وصية لأشخاص مجهولين :- *incertae personae legare non est* .

١٤

البند السابع عشر (السطران ٥٤ - ٥٥)

*Tã καταλειπόμενα εἰς θυσιάς κατοικομένων, δταν μη[κ] ἐπι ᾧσιν
οἱ ἐπιμεληθῆσόμενοι τοῦ[του], ἀναλαμβάνεται .*

"تُصادر تلك الأموال التي كانت قد رُصدت للإعفاق على تقديم القرابين والأضاحى للموتى، طالما لم يتوافر بعد وجود أشخاص ممن يمكنهم الاضطلاع بهذه المهمة".

وقد قضى هذا البند بمصادرة أى من الأموال التى يكون قد تم رصدها للصرف على ما كان جرى بين حين وآخر من طقوس تشمل تقديم القرابين والأضاحى تكريماً للمتوفين ، على أن تكون هذه المصادرة لصالح بيت المال فى حالة ما إذا لم يعد هناك أحد ممن يمكنهم الاضطلاع بهذه المهام على الوجه الأكمل .

وقد قام العالم الإيطالى "ريكوبونو" بالتعليق على هذا البند بإفاضة فى كتابه عن "الجنومون" ص ١٣٣ - ١٣٤ .

177

البند الثامن عشر (الأسطر ٥٦ - ٥٨)

*Τὰς κατὰ πίστιν γεινομένηας κληρονομίας ὑπὸ Ἑλλήνων εἰς Ῥω-
μαῖ[ων] οὺς ἢ ὑπὸ Ῥωμαίων εἰς Ἑλληνας ὁ θεὸς Οὐεσπασιανὸς*

[ἀ]νελαβεν,

οἱ μέντοι τὰς πίστεις ἐξωμολογησα[ντες] μέντοι τὸ ἡμισ[υ] ἐλήψασι .

"التركات التى تؤول عن طريق الوصايا الائتمانية سواءً أكانت من إغريق إلى رومان أو من رومان إلى إغريق ، قد قام الإمبراطور "فسباسيان" المؤله بمصادرتها ؛ ومع ذلك فإن الأشخاص الذين أقرروا واعترفوا بوجود هذه الوصايا الائتمانية لديهم وبقائها فى ذمتهم ، أصبح يحق لهم أن يتسلموا نصفها" .

تناول "تاوينشلاج" فى كتابه عن "القانون" (ص ٢٩ - ٣٠) هذا البند بالشرح والتفصيل المستفيض وجاء تعليقه هذا بصدد مدى تداخل القوانين المصرية واليونانية والرومانية بعضها فى بعض وما كان جرى من تطور ملحوظ فى النظم القانونية بالنسبة

للرومان المقيمين في مصر وذلك عن طريق إصدار أوامر إمبراطورية . وكان من الأمثلة على ذلك وجود هذا الأمر الذي أصدره "قسابشيان" وقضى فيه بالتحريم على كل من الطرفين إلا وهما الرومان والإغريق على السواء ، في عمل وصايا ائتمانية (fideicommissa) مما قد يتركه الرومان في ذمة إغريق أو أجانب ، أو قد يتركه الأجانب في ذمة الرومان ، وكان مهتدا إياهم بتوقيع عقوبة صارمة تقضى بمصادرة هذه التركات لحساب بيت المال . وهكذا لم يكن مسموحاً لأى من الأجانب بأن يؤتمنوا على وصايا وتركات خاصة بالرومان والعكس بالعكس . على أن الأشخاص الذين راق لهم أن يعترفوا بوجود مثل هذه الأمانات في ذمتهم واستطاعوا أن يُثبتوا حقهم فيها ، سمح لهم الإمبراطور بأن يتسلموا نصفها ^(١) . وعلى سبيل المقارنة ساق لنا "تاوبنشلاج" في الهامش رقم ١٠ من ص ٢٠٣ ، وثيقة بردية منشورة ^(٢) وهي خاصة بقضية ، يحمل أحد أطرافها اسماً رومانياً . ومن الغريب وجود تشابه واضح بين العبارة الواردة في السطر الثامن عشر من تلك الوثيقة وبين منطوق هذا البند الثامن عشر من الناحية اللغوية وجاء التطابق في استخدام بعض الألفاظ الاصطلاحية المألوفة .

أما تركات اليونان الذين كانوا قد انتمنوا عليها نفراً من الرومان بمقتضى ما جرى عليه العرف من التصرف الائتماني المألوف وهو ما يُكنى له في السطر ٥٦ من هذا البند على النحو التالي (*ταῖς κατὰ πίστιν γενομέναις κληρονομίαις*) فكانت تخضع لنظام يُعرف بالتصرف الائتماني الذي كان يُحوّل لشخص ما بنقل ملكية عقار ثابت أو منقول إلى شخص آخر ، بشرط أن يقوم المنتفع بتلك الملكية المؤقتة ببرد هذه الأمانة وإعادة نقل الملكية إلى صاحبها الأصلي خلال المدة المتفق عليها . على أننا نجد أسوة حسنة لمثل هذا التصرف في العديد من التطبيقات المختلفة التي وردت في صور كثيرة

(١) "تاوبنشلاج" ، القانون ص ٢٠٣ .

(2) Sammelbuch, 7472 ; Taubenschlag, Journal of Juristic Papyr. I, 1946, p. 111 .

نذكر منها حالات الرهن والوديعة والقارية . ذلك أن ملكية الشيء كانت تنتقل لفترة معلومة إلى الدائن المرتهن أو المستعير أو المودع لديه وفضلاً عن ذلك فإنه كان من حقه كذلك الحصول على الربح الناتج من هذا الشيء المملوك باعتبار أن ذلك كان ثمرة من ثمار ملكيته هذه فإذا حان الموعد المتفق عليه ، أصبح من المتعين على الدائن المرتهن أو المستعير أو المودع لديه ، أن يقوم برد العين أو ذلك الشيء المرهون إلى صاحبه الأصلي وإعادة نقل ملكيته إليه . وفي هاتين الحالتين ، كان يتم انتقال الملكية عن طريق عمل الإشهاد (mancipatio) أو إذا لزم الأمر إقامة الدعوى الصورية (in iure cessio) ، سواء أكان ذلك الشيء المنوه عنه من المنقولات أو من العقار الثابت . وكان هذا الإجراء أشبه ما يكون بما يجرى من عمليات التسجيل بالنسبة للعقارات في الوقت الحالي . وعلى مضى الزمان تطور الأمر فظهرت صور مختلفة لعقود مستقلة لكل من الرهن والوديعة ثم القارية . ولكن بقي من تطبيقات "الفيدوكيا" صورة هامة وهي أن يقوم شخص ما بنقل ملكية أموال تخصصه إلى شخص آخر بعد الاتفاق معه على أن يقوم الأخير بدوره بنقل هذه الملكية والتنازل عنها وتسليمها عقب وفاة الشخص الأول إلى طرف ثالث أو إلى عدة أشخاص يذكرهم ويعينهم له بالاسم . وقد يجئ برفق ذلك نص صريح يقضى بأن يختص المؤتمن بجزء من هذه الأموال ويحتفظ بها لنفسه . وقد يحدث ألا يسمح له بالاحتفاظ بشيء مما أؤتمن عليه ، بل بنقل هذه الملكية برمتها إلى الغير في الوقت المناسب .

17

البند التاسع عشر (الأسطر ٥٩ - ٦١)

Τὰ διατασσόμενα ἀπελευθέροις οὐδέπω ἐσχηκᾶσι νόμῳ

ἀπελευθέρωσιν ἀναλαμβάνεται . νόμῳ δὲ ἐστὶν [α]πελευθέρω-

σις , ἐὰν ὁ ἀπελευθερούμενος ὑπὲρ τριάκοντα [ἐ]π[η] ἦν γε[γ]αγός .

"تصادر الأموال الموصى بها للعتيق الذي لم يكن قد حصل بعدُ على العتيق القانوني .

ويكون العتق متسماً بالصبغة القانونية إذا كان العتيق قد بلغ من العمر أكثر من ثلاثين عاماً " .

هذا البند والبند التالى له وهو المرقوم بالبند العشرين يخصان مصير ذلك الإرث الأيل بطريق الوصية وجاءت الكلمة المعبرة لذلك وهى الواردة فى أول السطر رقم ٥٩ على النحو التالى (τα διατασσόμενα) ثم تكرر ورودها فى السطر ٦٣ من البند العشرين . ويبدو أن هذه الوصايا كانت لصالح عتقاء دون أن يتوافر فى إجراءات عتقهم وجود تلك الصبغة القانونية . واقتضى هذا الأمر بأن يصبح العتق قانونياً ، إذا ما بلغ العتيق من العمر أكثر من ثلاثين سنة أما إذا كان دون ذلك فإن بيت المال يحق له أن يُصادر كل ما أوصى به إليه .

وجاء فى البند العشرين أنه يؤول كذلك لبيت المال ذلك الإرث المتروك بمقتضى وصية صادرة لحساب مَنْ كان عبداً مكبلاً بالأغلال ثم تم عتقه فيما بعد أو لمن كان عتقه قد جرى وهو لم يبلغ بعد سن الثلاثين من عمره .

وقد علق العالم الأمريكى "نافتالى لويس" فى كتابه عن "الحضارة الرومانية" ص ٣٨٠ ، هامش (١٥٠) فأجمل الكلام عن هذين البندين اللذين يكشفان عن الأثر الذى تركه ذلك التشريع الذى أصدره الإمبراطور "أغسطس" فيما يتعلق بالعتقاء وعدم السماح بعتق أى من العبيد قبل سن الثلاثين ويعرف هذا القانون باسم (Lex Aelia - Sentia) وجاء هذا ضمن التشريعات الأغسطية (Acta Divi Augusti) ونشرته الأكاديمية الملكية الإيطالية عام ١٩٤٥ فى روما (١) .

κ

البند العشرون (السطران ٦٢ - ٦٣)

Δούλω εν δεσμοῖς γενομένῳ καὶ ὕστερον ἀπελευθερωθέντι ἢ καὶ

(1) Regia Academia Italica, Roma, 1945; Naphtali Lewis, Roman Civilisation II , p. 55.

μηδέπω τριάκοντα ἐτῶν γενομένων καὶ διατασσόμενα ἀναλαμβάνεται).

"تصادر تلك الأموال التي جرى الإيصاء بها لرفيق أو عبيد ، إذا ما تبين أن هذا القن أو العبد قد سبقت إدانته وتوقيع عقوبة القيد بالأغلال عليه ثم أعتق بعد ذلك ، أو لم يكن قد بلغ الثلاثين من عمره عند عتقه " .

أما العبد الذي كُبل بالأغلال فهو مَنْ كان سيئ السلوك على أى نحو كان وتوقعت عليه عقوبة ما . والعبد (δοῦλος) الموسوم بهذه الوصمة هو من كان يُباع ويُشترى فى أسواق النخاسة حيث يُباع ويُشترى أمثاله من العبيد والأقنان .

κα

البند الواحد بعد العشرين (السطران ٦٤ - ٦٥)

Ὁ ἐλευθερωθεὶς ἐντὸς τριάκοντα ἐτῶν καὶ οὐ<ν>δικταὶ λαμβάνων

δι' ἐπαρχος ἴσος ἐστὶν τῷ μετὰ τρι[α]κοντα ἔτη ἐλευθερωθέντι .

"العبد الذى يتم عتقه وهو دون الثلاثين عاماً ويكون قد حصل على العتق بطريق "الفندكتا" (vindicta) ^(١) أى الإبراء أو الإعفاء أمام الوالى ، يُعتبر كمن أعتق بعد بلوغه سن الثلاثين" .

وكان العتق يجرى أحياناً بطريق "الفندكتا" أمام الحاكم أو الوالى ، على أن يكون ممثلاً فى هذا الإجراء كل من السيد والإدعاء . ثم يقوم الوالى بتسليم مراسم العتق لمن تم عتقه . والنص اللاتينى الذى ساقه العالمان "لينل" و "بارنش" (Lenel & Partsch) جاء فيه ما يكمل النص اليونانى على الرغم من أنه لم يرد به ما يثبت أى مراعاة للحرقية وهما هو النص اللاتينى :

(١) جاء فى السطر ٦٤ كلمة لها دلالتها وهى (οὐδικταὶ) ومعناها الإبراء وقد جاء تصويبها بإضافة حرف النون بعد المقطع الأول هكذا (οὐ<ν>δικταὶ) وفى السطر ٦٥ جاءت كلمة (ἐπαρχος) بمعنى الوالى وصحتها (ἐπαρχοῦ) وهذا خطأ وقع فيه الناسخ إذ أن هذه الكلمة يتعين ورودها فى صيغة المضاف إليه (genitive) بعد كلمة (δία) .

“Qui libertatem intra triginti annos vindicta accepit apud praefectum [per praefectum] ei aequiparatur, qui post triginta annos manumissus est”.

على أن حق الوالى فى هذا الشأن وهو المجال المتعلق بشئون العتق الصحيح ، فكان مكفولا له دائما . واختصاص الوالى على مصر فى عتق العبيد أمر ثابت ومسلم به . وهاهى الإشارات الدالة على هذا الحق المخول له . .

Digest. 40, 2. 21 (Modestino) Apud praefectum Aegypti possum servum manumittere ex constitutione divi Augusti” .

وقد أشار المؤرخ الرومانى "تاكيتوس" (Tacitus) إلى تلك السلطات التى منحها "أغسطس" للدولة الرومان الذين كانوا يُختارون من طبقة الفرسان (eques) وقد خول لهم الحق بوصفهم موظفين عموميين ، فى إصدار التشريعات والقوانين (١) :-

“Divus Augustus apud equitres. qui Aegypto praesiderunt lege agi decreta que eorum perinde haberi iusserat, ac si magistratus Romani constituissent”.

أما فيما يختص بسن العبيد والشرائط الواجب توافرها عند عتقهم ، فإن مَنْ كان منهم لم يبلغ بعد سن الثلاثين وتم عتقه أمام الوالى ثم صدق مجلسه على صحة هذا العتق، فإنه يصبح معتقا (libertus) وقد جاءت إشارة عابرة إلى ذلك فى قانون رومانى يُعرف بالاسم الآتى (lex Aelia Sentia) وذكره "جايوس" المشرع على النحو الآتى :-

Quod autem de aetate servi riquiritur lege Aelia Sentia introductum est. Nam ea lex minores XXX annorum servos non aliter voluit manumissos cives Romanos fieri, quem si vindicta, apud consilium justa causa manumissionis adprobata liberti fuerint⁽²⁾ .

(1) Tacitus , Annals , 12, 60.

(2) Gaius, I, 18.

والمعنى المستفاد من ذلك أن هذا القانون كان يتطلب من العبيد الذين تقل سن الواحد منهم عن الثلاثين عاماً ، ويرغبون في أن يتم عتقهم وفي أن يصبحوا روماناً أحراراً فلا حرج عليهم ولا ينبغي أن يبقى في ذمتهم سوى أنهم متى اعتقوا أمام الوالى وكانت الإجراءات الخاصة بهذا العتق سليمة ، فإنهم بذلك يُعتبرون من العتقاء المتمتعين بالحرية .

κβ

البند الثانى بعد العشرين (الأسطر ٦٦ - ٦٩)

*Tōn τελευταίωντων Λατίνων τὰ ὑπάρχοντα δίδονται τοῖς πατρω-
σι καὶ υἱοῖς αὐτῶν καὶ θυγατράσι καὶ κληρ[ο]νόμοις , τὰ δὲ διατασσό-
μενα ὑπὸ μηδέπω ἐσχηκότων νομίμ[η]ν ἐλευθερείαν Ρωμαῖος
ἀναλαμβάνεται .*

" إذا ما توفى [عتقاء] لاتينيون ^(١) ، فإن أموالهم تؤول إلى مواليتهم وأبنائهم وبناتهم وورثتهم . وتصادر الأموال التى كان قد أوصى بها ذلك العتيق الذى لم يكن قد حصل بعد على الحرية الرومانية بالطرق القانونية" .

وبمقتضى منطوق هذا البند كان مآل الأموال (bona = τὰ ὑπάρχοντα) لدى أولئك اللاتين اليونانيين (Latini Juniani) عقب وفاتهم، إلى مولايتهم الذى قام بتحريرهم ثم لابنائهم وبناتهم وورثته . أما ذلك الإرث المختلف بوصايا مبرمة من قبل أولئك الذين لم

(١) إن أولئك هم الذين كناهم النص باللاتينيين وكانوا يُعرفون باللاتينيين اليونانيين (Latini Juniani) وقد منحوا اللاتينية اليونانية (Latininas Juniana) وتم اعتاقهم بمقتضى قانون عرف بقانون "يونوس نوربانوس" (Lex Junia Norbana) فعاثوا بوصفهم محررين . ولكنهم متى توفوا وهم لا يزالون في مركز العبيد وبقي سادتهم السابقون هم حمايتهم ومواليهم ومرجعنا في ذلك إلى "تافالى لويس" ، "الحضارة الرومانية" (جزء ثان ص ٥٢ - ٥٥) .

يكونوا قد حصلوا بعد على المواطنة الرومانية بالطريقة القانونية ، فتُصادر لصالح بيت المال . وفي هذا البند يقول "تاوينشلاج" في كتابه عن "القانون" ص٣٢ إننا نجد في هذا البند صدى يتردد لأحكام صدرت بمقتضى قرار من قرارات مجلس السناتو الروماني ، التي استصدرها قنصلان يعرفان بالاسمين الأتيين (Lupo & Largo) في عام ٤٢م. وأصبح يُشار لهذا القرار بما يلي (Senatus Consultum Largianum) وجاء ذكر ذلك في "جايوس" كما يلي :

Gaius III. 63:

Postea Lupo et Largo ,consulibus Senatus censuit, ut bona Latinorum primum ad eum pertinerent, qui eos liberasset ; deinde ad liberos eorum non nominat exheredatos, uti quisque proximus esset ; tunc antiquo iure ad heredes eorum, qui liberassent, pertinerent.

κγ

البند الثالث بعد العشرين (الأسطر ٧٠ - ٧٢)

Οὐκ ἐξόν Ῥωμαίοις ἀδελφὰς γῆμαι οὐδὲ τηθίδας , ἀδελφῶν
θυγατέρας συνεκχώρηται . Παρδαλᾶς μέντοι ἀδελφῶν συν-
ελθόντων τὰ ὑπάρχοντα ἀνέλαβεν .

"لا يجوز للرومان أن يتزوجوا من أخواتهم ، ولا من عماتهم أو خالاتهم
(τὰς, τηθίδας) . غير أنه أبيع الزواج لهؤلاء من بنات الأخوة . وفي الحق عندما
تزوج أخ من أخته ، عمد "باردالاس" ^(١) (Pardalas) إلى مصادرة أمواله".

(١) "باردالاس" هذا هو أحد رؤساء ديوان "الإيديولوجوس" على عهد "هادريان" وكان يشغل هذا المنصب في الفترة ما بين ١٢٢ - ١٢٣م. انظر كتاب "بلاومان" "Plautmann, Der
Idiologos p. 68 .

كان الزواج بين الأخ وأخته عند الرومان يُعتبر عملاً دنساً وينطوى على شيء كثير من الفحش . وكان يُعاقب عليه الروماني بترحيله من البلاد ثم بمصادرة جميع ما لديه من أموال . ويقول "تاوينشلاج" فى كتابه عن "القانون" ص ١١١ إن زواج الأقارب كان أمراً شائعاً بين الأجانب ، بل أنه وجدت حالات كان فيها زواج الأخ بأخته هو القاعدة المتبعة طوال جيلين فى نفس الأسرة ^(١) ؛ على أن زواج الأخ بأخته كان محرماً على الرومان كما قضت بذلك الفترات الواردة فى هذا البند ، ولكن وجدت حالات كثيرة فى مصر تتطوى على مخالفة لهذا التشريع ، وكان فيها الرومان غير أبهين بهذه القاعدة ومتحدين لهذا التحريم . وارتبط البعض منهم بمثل هذه العلاقات الزوجية المحرمة وجاء المثل على ذلك فى وثيقة بردية منشورة فى المتحف البريطانى .

(P. London iii , 936 pp. 30 – 31 (dated 217 A. D.)

ومن الواضح أن الإدارة المحلية فى مصر كانت تف موقف المعارض من مثل هذه التصرفات الفردية وأن معارضتها كانت موجهة فى أغلب الظن ضد تلك العادة المصرية الصميمة التى جرت على سنة الإله "أوزوريس" وزواجه من أخته "إيزيس" ثم زواج "بطلميوس الثانى فىلادلفوس" من أخته غير الشقيقة "أرسينوى" الثانية (٢٧٦-٢٧٠ ق.م.) مع أنها كانت تكبره سناً . وبعد القرن الثالث الميلادى توارت معالم هذا الزواج الأثم . ويقول "ريكوينو" فى كتابه عن "الإديولوجوس" ص ١٤٥ إن الشق الأول من هذا البند جاء متضمناً وضعاً مقررًا لا حيدة فيه بالنسبة لتحريم أى من الرومان فى أن يتزوج الواحد منهم من أخته وعن بطلان زواج الأخ بأخته وتحريم ذلك بالنسبة للرومان ، وعلينا أن نرجع فى هذا الشأن إلى مقال للعالم "فايس" (E. Weiss) .

"Endogamie und Exogamie im römischer Kaiserzeit", ZSS. 20 , p. 340.

(1) Orsolina Montevicchi, Aegyptus. XVI. p. 37.

على أن هذا البند أباح الزواج من بنت الأخ . وتم هذا لأول مرة عندما اتخذ الإمبراطور "كلوديوس" (٤١ - ٥٤ م.) من "أجريبينا" (Agrippina) وهى ابنة أخيه ، زوجة له . وكانت هذه هى الزيجة الرابعة بالنسبة للإمبراطور "كلوديوس" وفى هذا الصدد يقول جايوس المشرع :- Gaius, Inst. I, 62 مايلى :

Fratris filiam uxorem ducere licet: idque primum in usum venit, cum divus Claudius Agrippinam, fratris sui filiam, uxorem duxisset: sororis vero filiam uxorem ducere non licet. Et haec ita principalibus constitutionibus significantur .

أما الشق الأخير من هذا البند وهو المتعلق بالإجراء الذى تصرف بمقتضاه الإيديولوجوس "باردالاس" ، فكان مثار خلاف واحتدم النقاش بين نفر من العلماء بشأنه . وقد استهلكت هذه الفقرة بكلمة (μέντοι) وهى تفيد معنى الاستدراك وتعنى عبارة دالة على ذلك وهى "ولكن" ، وفى الحق "ومع ذلك" . على أنه يحسن ترجمتها بالكلمة اللاتينية (vero) طبقا لما جاء فى النص اللاتينى الذى نشره العالمان "لينل" و"بارتش" (Lenel & Partsch) :- "Pardalas vero fratrum qui coierant bona abstulit".

وقد أثار "رايناخ" بعض الاعتراضات التى اقتضت إدخال تغييرات فى قراءة هذه الفقرة الأخيرة حتى يستقيم الوضع ويمكن المواءمة بينها وبين المعنى المطلوب فاقترح تعديلها على النحو التالى : *ἀδελφῶν (θυγατράσι) συνελθόντων etc.* . وقد أيد "كاركوبينو" نظرية "رايناخ" هذه بقوله إن هذه الفقرة الأخيرة ستبقى على الدوام مثار خلاف ونقاش بين العلماء إلى أن يستقر الراى بشأنها وهى بحسب ما يصوره "رايناخ" تجئ على النحو التالى :

ἀδελφῶν θυγατέρας συγκεχώρηται . Παρδαλας μέντοι ἀδελφῶν

[θυγατράσι] συνελθόντων τὰ υπάρχοντα ἀνέλαβεν .

أنظر "ريكوونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ١٤٥-١٤٩ .

κδ

البند الرابع بعد العشرين (الأسطر ٧٣ - ٧٥)

Τὴν διδομένην προῖκα ὑπὸ γυναικὸς Ῥωμαίας ὑπὲρ πεν-
τήκοντα ἔτη γεγυυ[ί]ας ἀνδρὶ Ῥωμαίῳ ἐντὸς ἐξήκοντα
ἐτῶν γεγόνῃ μετὰ θάνατον ὁ φύσκος ἀναλαμβάνει .

"إن البائنة التى تقدمها امرأة رومانية يزيد سنها على الخمسين ، إلى بطها الرومانى الذى نقل سنه عن الستين ، ثم مصادرتها لحساب بيت المال وذلك عقب الوفاة" (١) .

إن مثل هذه الزيجة التى تتم فى السن المتقدمة كانت تُعتبر فى نظر القانون الرومانى مشوبة بسمة هى أشبه ما تكون بالزواج غير المتكافئ (impar matrimonium) ، ولذلك فإنه أصبح من المتعين عقب وفاة أحد الطرفين ألا يكون مصير تلك البائنة أو الصداق أن يؤول كل ذلك إلى من يبقى منهما على قيد الحياة ، وإنما كان المصير المحتوم لذلك هو الأيلولة إلى الخزانة العامة أو إلى بيت المال وبذلك يصبح هذا الزواج غير المتكافئ حائلاً دون انتفاع أحد الطرفين بشيء من الإرث أو الوصية أو البائنة . وقد ذكر "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ١٥٠ تفصيلات بشأن هذا النوع من الزواج الذى أطلق عليه اسم الزواج غير المشروع (illicitum matrimonium) وجاء الحكم بشأنه مانعاً وقاطعاً لآى نوع من الانتفاع = impar matrimonium non proficit ad capiendas hereditates et legata et dotes .

وجاء فى هذا البند صدئ لتلك الأحكام التى وردت فى أحد قرارات مجلس السناتو الرومانى وهو المعروف باسم (Senatus consultum Calvisianum) الصادر فى عام ٢٦١ م . (Ulpian. XVI. 4) .

وفى هذا البند وما يليه من بنود حتى البند الثانى بعد الثلاثين نجد فيما ورد بها من

(١) جاء فى السطر الأول كلمة προῖκα وتصويها هكذا προῖκα وفى السطر رقم ٧٥ جاءت كلمة ἀναλαμβάνει وتصويها ἀναλαμβάνεται .

أحكام صدى للعديد من القرارات والقوانين التي كان قد أصدرها الإمبراطور الأول "أغسطس" والتي عُرِفَت بالقوانين المسقطَة (leges caducaniae) . ولعله من المجدى أن تُدرس هذه وتلك كمجموعة واحدة في ضوء ما ذكره العالم الفرنسى "هـ . بيسنيريه" (H. Besnier).

L'application des lois caducaines d'Auguste d'après le Gnomon d'Idiologue.
Revue Inter. d. Droits de l'Antiquité, II (1949) pp. 93.

وقد أشار العالم الهولندى "بيستمان" (P. W. Peatman) فى كتابه New Papyrological Primer (1990) No. 41 p. 174 إلى أهمية هذا البند والبند التالى وهو الخامس بعد العشرين .

KE البند الخامس بعد العشرين (السطران ٧٦ - ٧٧)

Ὁμοίως καὶ τὴν διδομένην ὑπὸ γυναικὸς ἐντὸς ὅρων

οὐδὲν ἀνδρὶ ὑπὲρ ἑξήκοντα ἔτη γεγονότι ἀναλαμβάνεται .

"وتصادر بالمثل تلك البائنة التي تُقدمها امرأة يقل عمرها عن الخمسين إلى زوجها الذى يزيد عمره على الستين" (١) .

ويوضح كل من هذا البند والبند السابق له أثر التشريع الاجتماعى الذى كان الإمبراطور "أغسطس" حريصاً على إصداره وهو الذى عُرِف بقانون "بابيا - بويابيا"

(١) جاء فى السطر ٧٦ كلمة غامضة هي (δεδομένην) موصوفة بأداة التعريف المؤنثة τὴν وقد أخذها "ريكوبونو" فى كتابه ص ٧٤ Ricobono, Fontes على أنها تعنى البائنة المعطاة على سبيل الهبة dotem ... datam وفى سطر ٧٧ ينبغى تصويب كلمة ἀναλαμβάνεται بأخرى فى صيغة المضارع هكذا (ἀναλαμβάνει) والفاعل بالطبع لهذه الكلمة هو بيت المال φίσκος = fiscus .

(lex Papian - Pappaeon) وكان المقصود به تنمية الأسرة وتشجيع الحياة الزوجية وحض الناس على الزواج وخاصة بين الطبقات العليا . وكان "أغسطس" يهدف بذلك التشريع إلى التشجيع على بناء كيان الأسر وحث الناس على الزواج ونشر الفضيلة واستتصال شأفة الفساد ومنع الزنا ، فأصدر في العام الثامن عشر قبل الميلاد برنامجاً مزدوجاً كان الهدف من ورائه إعادة بناء الدولة ، من الناحية الاجتماعية والخلقية وتضمن هذا استصدار ثلاثة قوانين من أجل الوصول إلى هذا الهدف الأسمى فجاء القانون اليولوى لمجاربة الدعارة واعتبار الزنا جريمة يُعاقب عليها بالنفى ومصادرة أملاك كل من يرتكب هذه الجريمة ، بل إنه أباح قتل الزانى متى ضبط فى حالة التلبس وقد استكمل هذا القانون اليولوى الخاص بالطبقات المسموح لها بالزواج بإصدار قانون آخر فى العام التاسع الميلادى، عرف بالقانون البابى - البوبيانى (lex Papian - Poppaeon) وقد اختلطت نصوص هذا القانون الأخير بنصوص القانون السابق عليه من حيث الموضوع . وهكذا أزيلت بعض العوائق التى كانت تحول دون الزواج بين الطبقات ونصت بنود هذا القانون على عقوبات ضد العزوبة ، مع منح بعض الامتيازات للمتزوجين ومنح مكافآت لإنجاب الأطفال حسبما يقضى به القانون الخاص بذلك (ius trium liberorum) وبمقتضاه يحق للمرأة التى أنجبت أولاداً ثلاثة أن توصى بشىء وتباشر أياً من شئونها ذات الصبغة القانونية دون الحاجة لوصى^(١) (χωρίς κυρίου χρηματίζουσα δικαίω κατὰ τὰ Ῥωμαίων ἔθνη)

وفى كتاب العالم الأمريكى "نافتالى لويس" عن "الحضارة الرومانية" ص ٣٨١ وكذلك ص ٤٧ تفاصيل مُسهبية عن هذه القوانين والجهود التى بذلها "أغسطس" فى إصلاح المجتمع الرومانى والحث على توخى الفضيلة وتشجيع الزواج بشتى الطرق ومكافأة النسوة على الإنجاب بمنحهن بعض الامتيازات وتيسير الإجراءات لهن فيما يقمن به من

(١) كتاب بيستمان New Pap. Primer ص ٢٤٥ الوثيقة رقم (٦٥) = Papyri Oxyrhynchus 12. No. 1467 (dated 263 A. D.)

تصرفات دون وصى (ὁ κύριος) والمضى فى أى من العمليات ذات الصبغة القانونية مثل (χρηματίσμος) أو ما شاكل ذلك (χωρίς κυρίου χρηματίζειν) بحجة أنه طالما أن تلك المرأة قد أنجبت ثلاثة أبناء أو أكثر فإنه يحق لها بذلك التمتع بالقانون الرومانى الخاص بإنجاب الأبناء الثلاثة (ius trium liberorum) وهو الذى يخول لها إيوام أى من الاتفاقيات بمفردها ^(١) طالما أنها أنجبت ثلاثة من الأبناء فاكتملت بذلك ميزة تتفوق بها على زميلاتها .

κς

البند السادس بعد العشرين (السطر ٧٨)

Καὶν Λατεῖνα ὑπὲρ πεντήκοντα ἔτη δὴ τι ὑπὲρ ἑξ ἔτη ὁμοί(ς) ἀναλαμβάνει(ν).
"وبالمثل تُصادر كذلك أى هبة تقدمها امرأة لاتينية (عتيقة) ممن تجاوزن سن الخمسين إلى رجل تخطى سن الستين".

تناول "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ١٥٢ هذا البند بشيء من الشرح والتفصيل والمح إلى أن الحال كان بالمثل إذا ما أقدمت أى امرأة لاتينية نيف عمرها على الخمسين ، على تقديم أى شيء إلى زوجها الذى يكون قد تخطى سن الستين ، فإن هذا المال يكون ماله إلى بيت المال وتجرى مصادرته . وقد انبرى العالم البولندى "تاوينشلاج" إلى التعليق على هذا البند بقوله إنه كان فى أغلب الظن من قبيل التطبيق لقرار من قرارات مجلس السناتو الرومانى الصادر فى عام ٣٣م. وهو المعروف بالاسم الآتى (Senatus Consultum Pernicianum) وقد جاءت الإشارة إليه فى "البيان" على النحو

الآتى :- Ulpian XVI. 3

(1) P. Oxy. XPI. 1467 (dated 263 A. D.). New Papyrological Primer edited by P. W. Pestman (1990) No. 65 pp. 243 - 245 ; P. G. Sijpesteijn. Aegyptus. 45 (1965). 171 and 56 (1976) , 44 - 46 .

Qui intra sexagesimum annum vel quae intra quinquagesimum annum neutri legi paruerit , licet ipsis legibus post hanc aetatem liberatus esset, perpetuis tamen poenis tenebitur ex Senatus Consultum Perniciano ^(١) .

κζ

البند السابع بعد العشرين (الأسطر ٧٩ - ٨١)

Ὅσα Ῥωμαίοις ἐξηκονταετῆς ἀτεκνος ἀγύναιος ὧν κληρονομίᾳ , ἀναλαμβάνεται . ἐὰν δὲ ἔχη γυναῖκα τέκνα δὲ μὴ καὶ ἑαυτὸν προσανγγείλῃ , τὸ ἥμισυ ἀντὶ τῶ συνηωρεῖται .

"كل ما يؤول بالإرث إلى روماني يكون قد بلغ من العمر سن الستين دون أن يكون له عقب ولا زوجة ، مصيره إلى المصادرة . أما من كانت له زوجة وليس له ذرية من الأبناء ثم أثر أن يقوم بنفسه بالإفصاح والإبلاغ عن حالته ووضع الرهن ، فإنه يكون مسموحاً له بأخذ النصف" .

إن هذا الروماني الذي كناه النص بأنه كهلاً ثم مات دون أن يكون له عقب أو ذرية أي أنه (ἀτεκνος) ولم تكن له زوجة أي (ἀγύναιος) ثم آل إليه إرث مهما بلغ قدره من الأموال أو الأملاك (κληρονομία) ، فإن بيت المال يقوم بمصادرة هذا الإرث برمته . أما إذا كانت له زوجة وليس له أولاد وقام بنفسه بالإبلاغ عن هذا الوضع دون أن يخفى شيئاً ، فإنه يحق له الاحتفاظ بنصف ما يملك (τὸ ἥμισυ) .

على أن مضمون هذا النص يمثل شقاً من مجموعة نصوص أخرى وردت في

(١) جاء في النص اليوناني كلمتان فيهما اختزال وهما (ὅμοι^ω , ἀναλαμβάν^β) وقد أثر الناسخ أن يكتبهما مختصرتين على هذا النحو . ثم أن هذا النص نفسه جاء مقتضباً وهامى صورته كاملة *Λατεῖνα ὑπὲρ πεντήκοντα ἔτη γεγονυῖα . δῶ τι ἀνδρὶ ὑπὲρ ἐξηκονταῖα ἔτη γεγονυῖα .* وجاء هذا التصويب في كل من "شوبارت" و "ريكوبونو" .

البند بدءاً من ٢٧ حتى ٣٢ وهى فى جملتها تغطى تلك الحالات الناجمة عن القوانين المسقطة لحقوق الغير "leges caducariae". وعلينا فى هذا الصدد أن نرجع إلى مجموعة القوانين الأخرى المعروفة باسم مُصدرها من القناصل والأباطرة (leges Julia et Papia - Poppaea de maritandis ordinibus) وهى فى مجموعها كانت تنظم حالات الزواج فى مختلف الأعمار والسنين ، فجاء شق منها متعلقاً بالسنين من ١ - ٢٥ أما الآخر فكان متعلقاً بالسن بين الخمسين والستين .

أما عن الفقرة الأخيرة من البند السابع بعد العشرين وهى المتعلقة بما قد يفصح عنه الشخص بنفسه ويبلغ عما آل إليه من إرث وأحقته فى ذلك فى حالة ما إذا لم يكن له عقب ، بأن يحتفظ بنصف ما آل إليه من إرث - فهذا الإجراء من شأنه أن يضمن على السياسة المالية المتبعة فى مصر ، ظلالاً جديدة ، تدعو لشيء من الريبة والتشكك . وفى هذا الصدد يقول العالم الفرنسى "بيسنيه" (Besnier) فى مقاله السالف الذكر ص ١٠٢ أنه يحق للإنسان أن يتردد كثيراً فى قبول تلك الأوضاع والاشتراطات التى يمكن فى ضوئها تفسير هذا الجانب المالى الناجم عن قيام الإنسان بالإفصاح عما آل إليه من إرث "cette autodenoncia fiscale".

وجاء فى السطر ٧٩ من نص هذا البند كلمة "للرومان" (Ῥωμαίοις) فى صيغة الجمع وتصويبها فى صيغة المفرد (Ῥωμαῖος) أى للرومانى .

وفى السطر رقم ٨٠ جاءت كلمة خاطئة هى (γυναῖκαν) وتصويبها (γυναῖκα) بمعنى الزوجة فى صيغة المفعول .

κῆ

البند الثامن والعشرين (السطران ٨٢ ٨٣)

Γυνὴ ἐὰν ἐταῶν ὅν, οὐ κληρονομεῖ, ἑἴαν δὲ ἡτιόνων καὶ ἐξη τέ-

κινὰ γ', κληρονομεῖ, ἀπελευθερικὴ δέ, ἐὰν ἐχῇ τέκνα τέσσαρα .

"المرأة التي بلغت من العمر خمسين سنة لا يحق لها أن تترك . أما إذا كان سنّها أقل من ذلك وتوفّر لها وجود ثلاثة من الأبناء أو بعض الذرية (τὰ τέκνα) فإنّها تترك . وبالمثل يحق للعقيقة إن كان لها أربعة أولاد ، أن تترك".

وهكذا حرّم هذا البند على أى امرأة متى بلغت سن الخمسين أن تترك، ولكن إذا كان سنّها أقل من ذلك ثم أنجبت ثلاثة من الأبناء أو بعض الذرية ، فإنّه يحق لها أن تترك . أما العقيقة فلها أن تترك إذا ما أنجبت أربعة أولاد . على أن هذه التفرقة فى المعاملة ليس لها ما يبررها ولا يستسيغها عقل ما . وقد تناول العالم الإيطالى "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ١٥٥ بالشرح والتفصيل لتلك الأوضاع التى اقتضى بها هذا التنظيم فى مثل هذه الحالات الثلاثة وكل ما شابها من مفارقات وما قضت به من إسقاط لحقوق الإرث عن أصحابها بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم . وفى القوانين المسقطة (leges caducariae) جاءت حالات كثيرة مماثلة ، وهى تستدعى التساؤل دون أن نجد أى مبرر لها سوى أن بيت المال كان دائما يقف لها بالمرصاد . وأن عمليات المصادرة كانت تجرى على قدم وساق . وهذه كلها تدخل ضمن اختصاصات "الإديولوجوس" فى سرعة وضع اليد والتهام هذه الأملاك ومصادرتها (τὰ ἀναλειφθέντα) .

وقد جاء فى أول السطر (٨٢) جملة فعلية من غير فعل ولذا استوجب الأمر أن تصوب على النحو الآتى (ἐὰν ἢ ἐπὶ τῶν ἡ) وذكر "شويارت" هذا التصويب فى ص ١٨ كما ذكره "ريكوبونو" ص ٨٢ فى الهامش على سطر ٨٢ .

κτ'

البند التاسع بعد العشرين (الأسطر ٨٤ - ٨٦)

Ῥωμαῖα ἐγγενὴς ἔχουσιν οὐσίαν σφετερίων κ', μέχρι ἀγαμῶς

ἐστιν , δίδωσι κατ' ἔτος ἑκατοστήν , καὶ ἀπελευθερικὴ δὲ ἔχου-
σα σησιτερτίων $\bar{\kappa}$ τὸ αὐτὸ δίδωσι , ἕως ἂν γαμήσῃ .

"ينبغي على المرأة الرومانية بحسب المولد (ingenua) إذا كانت تملك أموالاً أو وسائط (ousiae) تبلغ قيمتها عشرين ألف "سسترتات" ^(١) أن تقوم بدفع ١% من ذلك القدر سنوياً ، طالما ظلت غير متزوجة (أى عانس) ؛ وكذلك الحال بالنسبة للعقيقة التى يكون فى حوزتها ما قيمته عشرون ألفاً من "السسترتات" فإنها تلتزم بدفع نفس هذا المقدار (أى ١%) حتى يتم زواجها".

ويقول العالم الفرنسى "رايناخ" فى مقال له تم نشره فى مجلة عالمية تسمى (Nouv. Rev. de droit francais et étranger, 44, (1920) p. 68) ما يلى "إن هذه أول أمثلة جاءت دالة على مثل صحيح وصريح مما وصل إلى علمنا عن وجود ضريبة مفروضة على العوانس فى العالم القديم " وقد أفصح هذا النص الوارد فى هذا البند عن أن الخزانة الرومانية فى مصر لم تترك حتى العوانس وشأنهم ، سواء أكن من المواطنات الرومانيات أم من العتيقات ، فإن كان لدى الواحدة منهن ثروة تقدر بعشرين ألفاً من "السسترتات" ، كان عليهن أن يدفعن ضريبة سنوية تقدر بواحد فى المائة مما يملكن ، وذلك إلى أن يتزوجن . أما العتيقات فأمرهن كان يختلف قليلاً، إذ كان يتعين أن يتوافر لديهن مبلغ من المال يقدر بعشرين ألفاً من "السسترتات" وعندئذ يتعين عليهن سداد مبلغ مماثل لما سبق وهو ١% سنوياً ويستمر هذا الوضع إلى أن يتم زواجهن . وهكذا ينضوى هذا البند ضمن البنود الأخرى التى تدخل فى نطاق القوانين المسقطه (leges caducariae) .

والملاحظ فى منطوق النص اليونانى أنه جاء فى السطر (٨٤) كلمة يونانية هى (ἐνγενής) وصحتها (ἐγγενής) ومعناها من نفس الجنس بحسب المولد . وقد وردت

(١) العملة الرومانية المعماة "سسترتيوس" (Sestertius) هى الوحدة التى تقوم بها الأشياء وكانت قيمتها حتى عصر "اغسطس" تساوى بنسين ونصف بالعملة الإنجليزية أو بضعة قروش بالعملة المصرية ويبلغ الألف من هذه العملة ما يساوى نحو تسعة جنيهات إنجليزية .

هذه الكلمة فى المرسوم المشهور الذى أصدره "نيبريوس يوليوس الإسكندر" وهو الوالى الألمعى على مصر بعد حقبة تربع فيها على عرش مصر منذ عهد "تيرون" حتى جاء الإمبراطور القلافى "فاسباشيان" (Vespasianus) وصدر هذا المرسوم فى عام ٦٨م متضمناً عدة تشريعات تقدمية ومُنَدداً بالمفاسد التى نَفِثت فى البلاد وواعدةً بإصلاح ما أفسده الدهر فى الجهاز الإدارى .

ومرجعنا فى هذا الشأن إلى O. G. 11, 669 وقد عرض العالم الألمانى "شوبارت" إلى ما جاء فى هذا البند فى كتابه ص ١٨ وفى مجلة أرشيف الدراسات البردية (Archiv für Papyr. 14, (1941) pp. 36 - 43) .

٢

البند الثلاثون (السطران ٨٧ - ٨٨)

Αἱ καταλειπόμεναι κληρονομεῖται γυναῖξί τῶμαίαις ἐχού-

σαις οὐσίας σπαστερίων ἢ ἀγάμοις κ[α]ὶ ἀτέκνοις ἀναλαμβάνεται .

"تُصادر تلك التركات التى آلت بطريق الوصية إلى النسوة من الرومانيات اللاتى يملكن أملاكاً عقارية (οὐσιαί) تُقدر قيمتها بخمسين ألفاً من "السسترتات" ، وذلك فى حالة ما إذا كن غير متزوجات ولم يُنجبن أولاداً أو ذرية ."

إن هذا الإرث الذى يتحدث عنه هذا البند هو ما آل إلى أى امرأة رومانية إذا ما كان لديها من الأملاك والعقارات ما يبلغ قيمته ٥٠,٠٠٠ من "السسترتات" وليس لها زوج ولا أولاد . والمصير المحتوم لهذا الإرث فى هذه الحالة بالذات أن يكون من نصيب بيت المال عن طريق المصادرة . وهكذا كان الحكم المنوّه عنه هنا واقعاً ضمن نطاق الأحكام الواردة فى القوانين المُسقطّة (leges caducariae) وقد ورد فى النص اليونانى بضع كلمات لزم تصويبها والتنويه عنها على النحو الآتى (κληρονομεῖται) وصحتها

(ἐχούσαις) وفى أول السطر رقم (٨٨) جاء الشطر الأخير من كلمة (ἐχούσαις) وتصويبها (ἐχουσι) وفى آخر هذا السطر نفسه جاءت كلمة (ἀναλαμβάνεται) وتصويبها (ἀναλαμβάνονται) .

λα

البند الواحد بعد الثلاثين (السطران ٨٩ - ٩٠)

Ῥωμαῖα ἐξὸν ἀνδρὶ [κ]αταλείπειν τὸ δέκατον ὧν κέκτηται[αι] ,

ἐὰν δὲ πλείονα , ἀναλαμβάνει[ται] .

"يجوز للمرأة الرومانية أن تُوصى لزوجها أو بطلها بعُشر ما تملكه ؛ فإن أوصت له بما يزيد على هذا القدر ، فمآل ذلك إلى المصادرة" .

كان يحق بمقتضى هذا البند للمرأة الرومانية أن تترك لبطلها نصيب العشر فيما تملكه من عقار . أما ما زاد على هذا القدر فمآله إلى المصادرة . وهنا يتساءل المرء : هل كانت تلك المصادرة مُنصبة على كل ما زاد عن العشر من الأموال وأين يكون نصيب الورثة الشرعيين مثل الوالد أو الأولاد الناجمين من زيجة سابقة ، إن وجدوا ؟ وعلى ذلك يكون النص بحالته الراهنة غير واضح . ويقتصر الأمر على السماح لهذه الزوجة بأن تترك لزوجها نصيب العشر فيما تملكه فإن تجاوزت هذا الحد كانت المصادرة واجبة النفاذ ، وعندئذ يكون الحال بحسب منطق هذا النص أن تجرى المصادرة على كل ما زاد عن العشر .

ومن قبيل التوكيد لهذا المبدأ القائل بأن للمرأة الرومانية أن تترك لزوجها نصيب العشر فى أملاكها الخاصة أما ما يزيد على ذلك فتجرى مصادرته لحساب بيت المال ، ينبغي علينا الرجوع إلى وثيقة بردية فى مجموعة أكسيرنخوس ، الجزء ١٧ رقم ٢٠٨٩ وفيها ما يفيد هذا المعنى ويؤكد هذا الوضع الذى كان سائداً . وهاهو النص اللاتينى لهذه

البردية فى الصورة التى أكملها "ليفى" (Levy . Journal. 15, 129) .

وعلق على ذلك (De Zulueta) فى مجلة Journal of Egyptian Archaeology العدد

٢١ لسنة ٣٥ ص ٩٣ ونسوق هنا السطرين ١٦-١٧ من النص اللاتينى هكذا :

Quod uxor decemaria quae ex bonis mariti decemam capiat etc.

وهناك تعقيب فى "البیان" (Ulpian) جاء فيه ما يقيد صراحة أنه إذا كان للزوج والزوجة أولاد من زيجة سابقة ، فإن ما زاد على هذا العشر يجرى توزيعه على هؤلاء الأولاد وبذلك يزول اللبس الوارد فى نص البند :

Ulpian, reg. XV, 1. Vir et uxor inter se matrimonii nomine decimam capere possunt. Quod se ex alio matrimonio liberos superstites habeant, praeter decimam, quam matrimonii nomine capiunt, totidem decimas pro numero liberorum ascipiunt

$\overline{\lambda\beta}$

البند الثانى بعد الثلاثين (السطران ٩١ - ٩٢)

Ῥωμαίοις ὑπὲρ ἑκατὸν σισιτέρτια ἔχοντες ἀγαμοὶ καὶ

ἀτεκνοὶ οὐ κληρονομοῦσι , οἱ δὲ ἑλαττον ἔχοντες κληρονο[υ]μοῦσι .

"الرومان الذين يزيد مقدار ما لديهم من ثروة عن مائة ألف من "السسترتات" وهم غير متزوجين وليس لهم ذرية أو أولاد ، لا حق لهم فى الإرث . أما أولئك الذين تقل ثروتهم عن هذا القدر ، فإنهم يرثون" ^(١) .

هناك بعض أوجه الشبه بين هذا البند والبند السابق المرقوم (٣٠) وذلك من حيث اشتراط نصاب مالى معين فى كل حالة من الحالتين ، فكان فى حال المرأة الرومانية

(١) جاءت الكلمة الأولى فى السطر ٩١ خاطئة وينبغى تصويبها هكذا (Ῥωμαῖοι) ومعناها "الرومان" فى صيغة الفاعل .

مقدراً بخمسين ألف سسترتات ولكنه فى هذه الحالة يُشترط فى النصاب الذى يخص الرجال من الرومان أن يكون الضعف وهو مائة ألف من السسترتات . وأثر المؤلف أن يكنى هؤلاء الرومان بأنهم أحرار ومن ذوى هذا النصاب أى أنهم (Cives Romani Centenarii) كما اشترط كذلك فى الحالتين أن يكون الرجال والنسوة على السواء غير مرتبطين بعقد زواج ما ولا ذرية لهم . وعندئذ إذا حدث أن آل لأحد من الطرفين شىء من الإرث أو التركات ، فإنهم لا يرثون وإنما يُصادر كل ما يؤول إليهم بعد ذلك . وهذا كله يصبح مما يدخل فى نطاق القوانين المسقطّة (leges caducariae) ويقول المشرع "جايوس" إن الأوضاع بالنسبة للعتقاء الأثرياء ولمن كان منهم من يملك ثروة تقدر بأكثّر من مائة ألف من السسترتات وله أقل من ثلاثة أولاد ثم مات بعد عمل وصية أو من غير وصية فإن الوضع يتم بحسب قانون يعرف باسم "بابيوس" (lex Papia) على النحو الآتى :

Gaius III, 42: Postea lege Papia aucta sunt iura patronorum, quod ad locupletiores libertos pertinet. Cautum est enim ea lege, ut ex bonis eius, qui sestertium centum milibus amplius patrimonium reliquerit et pauciores quam tres liberos habebit, sive is testamento facto sive intestato mortuus erit, virilis pars patrono debiatur .

وقد عرض المؤلف الإيطالى "ريكيونو" فى كتابه عن "الإيدولوجوس" ص ١٥٨ حتى ١٥٩ لهذا الموضوع ولخص الموقف الناجم عن كل الحالات الواردة فى عدة بنسود هى المرقومة من ٢٧ حتى ٣٢ فقسمها إلى شقين أساسيين هما :

(أ) تحميم الاستيلاء على كل الإرث فى الحالات الآتية

(١) من بلغ من العمر ستين عاماً وليس له أولاد ولا زوجة ، فإن جميع ما قد يؤول إليه بالميراث يذهب إلى الدولة ، وذلك فيما عدا حالة واحدة وهى أن تكون له زوجة ثم قام بنفسه بالإبلاغ عن حالته وعندئذ يحق له النصف فى هذا الإرث .

(٢) أما المرأة التي بلغت من العمر خمسين عاماً (وهي في أغلب الظن عانس ولا ولد لها) فإنها لا ترث . أما إن كان سنّها أقل من ذلك ولها ثلاثة أولاد حق لها أن ترث .

(٣) الرومان الذين يملكون أكثر من مائة ألف من السسترات وكانوا عزاباً وليس لهم أولاد ، فلا يحق لهم الإرث (البند ٣٢) .

(٤) أما النسوة الرومانيات اللاتي يملكن خمسين ألفاً من السسترات ولا زوج ولا أولاد لهن ، فإن بيت المال يستولى على التركات التي آلت لهن عن طريق الوصية (البند ٣٠) .

(ب) وهناك حالات أخرى كان يتم فيها الاستيلاء على نصيب من الإرث وذلك في الحالتين الآتيتين :

(١) في حالة ما إذا كان الأشخاص يبلغون من العمر ستين سنة وهم متزوجون ولكنهم لم ينجبوا أبناءً ثم قام الواحد منهم تلقائياً بالإبلاغ عن حالته ، فإنه يُسمح له بالاحتفاظ بالنصف من الإرث .

(٢) أما الأرمل فله الحق في أن يستولى على العشر من أملاك زوجته الرومانيّة عقب وفاتها .

ثم هناك ضريبة سنوية على العوانس فالمرأة الرومانيّة الحرة المولدة والعاانس ، إذا تملكت إحداهن عقاراً قيمته عشرون ألفاً من السسترات ، تعين عليها أن تدفع ضريبة سنوية قدرها ١% (كما جاء في البند ٢٩) .

λγ

البند الثالث بعد الثلاثين (الأسطر ٩٣ - ٩٥)

Ῥωμαῖα οὐκ ἐξὸν ὑπὲρ τὴν καλουμένην κοινὴ ἐμπόρῳ δια-

τάσσειν · ἀνελήμφθη δὲ καὶ ληγάτον καταλειφθὲν ὑπὸ Ῥωμαίων
ἀφῆλκι Ῥωμαία .

"لا يجوز للمرأة الرومانية أن تُوصى خارج نطاق ما كان يطلق عليه "الزواج بطريق
الشراء" (coemptio) وقد صودرت كذلك تلك الهبات المضافة إلى ما بعد الموت ^(١)
(legaton) وهى التى كانت قد أجرتها امرأة رومانية لصالح أخرى رومانية كانت لاتزال
قاصرة .

أما فيما أثير عن موضوع "الزواج بطريق الشراء" (coemptio) فالمعروف أن
بعضاً من النسوة الرومانيات كن يعمدن أحياناً إلى عقد نوع من الزواج المتسم بطابع
البيع الصورى ، وذلك لكى يتسنى لهن الحصول على الحق المخول لهن بعمل
الوصية . وهذا هو المضمون من العبارة التى يتردد ذكرها كثيراً فى النصوص وهى
(coemptio testamenti faciendi gratia) ومرجعنا فى ذلك إلى كتاب "تاوبنشلاج" عن
القانون ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

أما عن الهبة المضافة إلى ما بعد الموت أو الوصية المسماة باللاتينية (legatum)
فقد اقتبست فى النص اليونانى وكتبت بحروف يونانية لتؤدى نفس المعنى . وإنه لمن
الصعوبة بمكان فهم المقصود بهذه العبارة حتى أصبح الموضوع يُمثل مشكلة كبرى
يصعب سبر غورها لما يَحْتَوِرها من صعوبة فى الفهم (crux interpretationis) . ولعل
النص اللاتينى الذى أورده العالمان "لينل وبارتش" (Lenel & Partsch) يفسر لنا شيئاً من
هذا الغموض الذى شاب هذا النص . وهو وارد فى كتاب العالم الإيطالى "ريكوبونو"
ص ١٥٩ كما يلى :

"Mulieri Romanae praeterquam coemptione facta testari non licet auferebatur.

(١) هناك كلمة فى السطر ٩٤ وهى (ληγάτον) وينبغى تصويبها إلى (ληγάδον) من الفعل
leave off, cease, stop. = (λήγω)

autem etiam legatum a Romana adulescentia Romanae relictum .

وهاك ترجمة هذه الفقرة على النحو التالي : "لا يجوز للمرأة الرومانية القيام بعمل وصية أيا كانت خارج نطاق الزواج بطريق الشراء (coemptio) ثم إن الهبة المضافة التي تركتها امرأة رومانية لصالح شابة رومانية في مقتبل العمر ، قد تمت مصادرتها".

وفضلاً عن ذلك فالترجمة التي ذكرها "شوبارت" في كتابه ص ١٩ وكان فيها ملتزماً بمنطوق النص اليوناني في هذا البند ، شابهها شيء من الغموض وعدم الفهم لمضمونها . وترتب على ذلك أن كان لزاماً علينا التعويل على الترجمة اللاتينية التي سقناها أعلاه كما أوردنا "لينل وپارتش" ولعلها تضيء بعض الضوء وتساعد على إزالة ذلك اللبس الناشئ من قلة عناية مُصنّف "الجنومون" في اختيار عباراته وما اُتسم به من عدم التدقيق في صياغة كلماته ومصطلحاته . وفي هذا المقام ينبغي علينا الرجوع إلى النص اللاتيني الذي ساقه مُشرع روماني هو "جايوس" ، لعلنا نجد فيه سبيلاً يوضح لنا ماهية هذا الزواج بحق الشراء ولماذا كان يُعتبر شرطاً أساسياً من أجل حصول المرأة الرومانية على الحق الذي يخول لها عمل الوصية وهو ما يُكنى بالكلمات الآتية :

(Coemptio testamenti faciendi gratia)

Gaius I, 115, a: olim etiam testamenti faciendi gratia fiduciaria fiebat coemptio: tunc enim non aliter feminae testamenti faciendi ius habebant exceptis quibusdam personis quam si coemptionem fecissent remancipatae que et manumissae fuissent: sed hanc necessitatem coemptionis faciendae ex auctoritate divi Hadriani senatus remisit.

على أن النص اللاتيني للبند الثالث بعد الثلاثين ليست به أية إشارة إلى هذا التجديد الذي أصدره السناتو بناء على مشورة الإمبراطور "هادريان" واعتبار ذلك ضرورة

ملزمة . وجاء ذكر ذلك فى السطرين الأخيرين من النص الذى أورده "جايوس" وجاء ذكر هذه القاعدة القديمة كأنما هى لا تزال قائمة وسارية المفعول . وهى تقضى بأن النسوة الرومانيات كان مسموحاً لهن بمقتضى التشريع الرومانى فى أن يبرمن الوصية الأخيرة فى حالة واحدة وهى أن يكون مسبقاً على ذلك عقد زواج بحق الشراء (coemptio) يُخول لهن عمل تلك الوصية الأخيرة . وكانت هذه القاعدة مطبقة فى روما وملزمة حتى عصر "هادريان" ثم إن ورود هذا البند فى وثيقة "الجنومون" دليل بين على أنها كانت لا تزال مطبقة فى مصر كذلك إلى ما بعد عهد "هادريان" واستمرت نافذة المفعول فى مصر فى عهد الإمبراطور "أنطونيوس بيوس" (١٥٠ - ١٦١ م) . على أنه من المحتمل كذلك فيما يبدو ، أن هذه القاعدة كانت مُغفلة وأن الحكومة كانت تغض الطرف عنها فى كثير من الأحيان . ولدينا البرهان على ذلك فيما جاء فى وثيقة من العصر الرومانى وهى منشورة فى موسوعة (Sammelbuch) رقمها ٧٦٣٠ وتاريخها فى عام ١٤٣م وجاءت بها إشارة إلى وصية تقضى بالعنق وكانت التى أبرمتها امرأة رومانية ولم يرد بها ما يفيد أن عقداً لزواج سابق من النوع المنوه عنه بحق الشراء كان مبرماً لديها . ونسوق هنا بعض المراجع التى عرضت لهذا الموضوع وهى "ريكوبونو" ص ١٥٩ ، "أكسل جيلينباند" ص ٤٣ ، "إدريس بل" (Idris Bell) فى مجلة بلجيكية (Chronique d'Egypte) العدد (١٣) لسنة ١٩٣٨ ص ٣٥٥ وقد أشار "إدريس بل" فى هذا المقال إلى ذلك بقوله "إن المرأة الرومانية لم يكن مسموحاً لها بأن توصى بأى شىء خارج نطاق ذلك الزواج بحق الشراء (coemptione) وأن هذه القاعدة كانت نافذة المفعول وواجبة الأداء فى روما على عهد "هادريان" ثم بقيت مطبقة فى مصر بعد ذلك وجاءت الإشارة إليها فى هذا البند من "الجنومون" وهذا دليل على أنها كانت لا تزال مرعية فى عهد الإمبراطور "أنطونيوس بيوس" .

λδ

البند الرابع بعد الثلاثين (الأسطر ٩٦ - ٩٨)

*Toiς εν στρατείᾳ καὶ ἀπὸ στρατείας οὖσι συνεχωρήγῃται διατίθεσθαι[ι]
καὶ κατὰ Ῥωμαϊκὰς καὶ Ἑλληνικὰς διαθήκας καὶ χρῆσθαι οἷς βοῦ-
λωνται ἐνόμοισι , ἕκαστον δὲ τῶ ὁμοφύλῳ καταλείπειν καὶ οἷς ἐξ[εσ]τιν .*
"يصرح للجنود سواء أكانوا في أثناء فترة أدائهم للخدمة العسكرية أو عقب تركهم
إياها ، أن يوصوا إما بوصية رومانية أو بوصية يونانية . ومن حقهم أن يستخدموا كل
ما يروق لهم من الأساليب والعبارات في صياغتها ، على أنه ينبغي على كل واحد منهم
مراعاة التوخي في أن تكون الوصية صادرة لصالح أحد من بنى عشيرته ، ممن تتوافر
فيه الأهلية لقبول مثل تلك الوصية" .

ويقضى هذا البند بالسماح للجنود وهم في أثناء أدائهم للخدمة العسكرية ثم للمسوحين
منهم ، أن يوصوا بما لديهم من أملاك وأموال وأن يبرموا وصايا رومانية أو يونانية
حسبما يشاءون . وكانت لهم مطلق الحرية في استخدام ما يروق لهم من عبارات في
صياغة هذه الوصايا . ولكن هناك شرط ملزم يقضى بأنه لا بد في كل حالة من هذه
الحالات أن يكون تصرفهم في هذه الأملاك لصالح من كان من بنى جلدتهم ولمن يجوز
لهم حرية التصرف إليهم وتتوافر لهم الأهلية في القبول .

ويقول العالم الفرنسي "رايناخ" في العدد رقم ٤٤ من المجلة الجديدة لتاريخ القانون
الفرنسي والأجنبي لسنة ١٩٢٠ ص ٩٤ ما يلي : إنه بحسب منطوق النص الوارد في هذا
البند تعين أن تكون الوصية المصاغة طبقاً للطريقة والأسلوب العسكري غير سارية
المفعول إذا كانت قد عملت بواسطة جندي وهو في المعركة أو في حملة عسكرية أو كان
عائداً منها وكانت قد أبرمت لصالح شخص من بنى جنسه . أما العالم الفرنسي "ليسكيه"
(Lesquier) فقال في كتابه عن الجيش الروماني في مصر (ص ٢٢٢) إنه يخالف هذا
الرأى ويفنده فيما يلي :- إن الجندي كان في مكنتهم عمل الوصية حسبما يتراءى لهم ذلك ،

على أن يُراعى فى ذلك القانون اليونانى أو القانون المدنى الرومانى ويتعين عليهم أن يستخدموا ما قد يروق لهم من الأسماء . وانبرى "كاركوينو" فشارك فى تأييد الرأى الذى أبداه "ليسكيه" على أساس أن كلمة (στρατεία) الواردة فى السطر ٩٦ يقابلها فى اللاتينية (militia) وتؤدى أحد المعنيين الأتيين وهما الانضواء فى الخدمة العسكرية وكذلك الحملة العسكرية . وبقي علينا أن نختار لأنفسنا أحد هذين المعنيين . ثم يستطرد "ليسكيه" فى كلامه عن الجيش الرومانى فى مصر فيقول فى ص ٢٦ "إنه كان فى مصر جيش رومانى ولم يكن هناك لا حملات ولا معارك أمام هذا الجيش كيما يخوضها . وبحسب الدور الذى كان يقوم به هذا الجيش والطريقة المتبعة فى تعبته ، يبدو أن هذا الجيش فى هذا العصر كان عبارة عن قوة أشبه ما تكون بالحرس الوطنى ولذا ينبغى أن يكون التعامل على هذا الأساس ."

وقد جاء فى السطر ٩٦ كلمة (στρατεία) ومعناها حملة عسكرية أو معركة وعلى ذلك لا ينبغى الخلط بينها وبين كلمة مشابهة وهى (στρατία) ومعناها الجيش ^(١).

وجاء كذلك فى السطر ٩٨ كلمة (δυνάμεις) ومفردها (τό, δνομα) ومعناها الاسم . ولعل المقصود هنا أحد أمرين (١) إما أن الجنود كانوا غير ملتزمين باتباع الصيغ والعبارات التقليدية التى جرى عليها العرف الرومانى عند عمل الوصية مثل (certa et solemnity verba) أو (٢) أن الإشارة هنا إلى مجرد "الأسماء" . ذلك أن الجنود فى الأقاليم كان يروق لهم فى كثير من الأحيان أن ينتحلوا لأنفسهم أسماء رومانية . وسواء انصرف المعنى المقصود إلى هذا المعنى أو ذاك ، فلا سبيل إلى الجزم بشئ فى هذا الشأن (انظر كتاب "تاوبنشلاج" عن القانون ص ١٩٩ ، الحواشى ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(١) (οἱ ἐν στρατῷ εἰς καὶ ἀπὸ στρατείας ὄντες)

إن هؤلاء هم الجنود فى الخدمة العاملة وبعد أداء هذه الخدمة يصبحون من المحاربين القداماء (veterans) أما كلمة (διατίθησθαι) فمعناها التصرف فيما يملكه الفرد من عقار عن طريق الوصية (διαθήκη) وكلمة (καταλείπειν) بمعنى يوصى (bequeath) .

$\overline{\lambda\epsilon}$

البند الخامس بعد الثلاثين (السطران ٩٩-١٠٠)

Τοὺς στρατευομένους καὶ ἀδιαθέτους τελευτῶντας ἐξὸν τέκνοι[ς]

καὶ συγγενέσει κληρονομεῖν, ὅταν τοῦ αὐτοῦ γένους ὧσι οἱ μετερχ[όμε]νοι
 "الجنود الذين لقوا حتفهم في أثناء الخدمة العسكرية دون أن يتركوا وصية ، يحق
 لأولادهم ولذوى قرباهم أن يُصبحوا ورثة لهم ، على شريطة أن يكون المطالبون بالحق
 في هذا الإرث من نفس الجنسية" (١) .

ينحو هذا البند نحو مثيله السابق وهو البند ٣٤ فجاء متضمنا بعض القواعد
 الخاصة بالجنود وما ينبغي أن يسرى عليهم من تشريع عسكري يُنظم أوضاعهم وكيفية
 التصرف فيما قد يتركونه من إرث سواء في أثناء الخدمة أو بعد مماتهم .

وقد جاء في كتاب "الحضارة الرومانية" لمؤلفه العالم الأمريكي "نافتالي لويس" ،
 الجزء الثاني ص ٣٨١ ترجمة إنجليزية لهذا النص وما به من توقيت لتاريخ وفاة هؤلاء
 الجنود ووقوع هذا الحدث الأليم في أثناء الخدمة العسكرية العاملة . ولكن النص اليوناني
 ليس فيه ما يدل على هذا التوقيت بالذات ، ولعل المترجم الأمريكي استقى هذا المعنى
 الدال على التفريع بأن الوفاة كانت في أثناء الخدمة العسكرية ، مستمداً هذا من معنى
 الكلمة اللاتينية المقابلة وهي - (militantibus) أي وهم يؤدون الخدمة العسكرية .

ولعل النص اللاتيني الذي نشره "لينل" و "پارتش" فيه ما يوضح المعنى الوارد في
 هذا البند ..

"Militantibus etiam qui intestati moriuntur liberi et cognati heredes fieri possunt, si
 quidem ejusdem generis sunt qui veniunt".

أما عن قواعد الإرث في حالة عدم وجود وصية وكيفية التصرف بالنسبة لأبناء

(١) جاء في السطر ١٠٠ كلمة (συγγενέσει) وينبغي تصويبها هكذا (συγγενέσει) .

الجند ولذوى قرباهم ، فإن الشرط الوحيد الذى نص عليه هذا البند هو أن يكون هؤلاء من نفس الجنس ويتبعون جنسية المتوفين .

وقد عرض العالم الإيطالى "أرانجيورويس" (Arangio Ruiz) فى كتاب عنوانه (Liber Mandatorum) ص ٢٢٢ لهذا البند بالشرح والتفصيل معتبراً إياه أنه جاء شاملاً وفيه تخصيص دقيق لنظام الإرث لدى الجند وذويهم . وقد ورد فى النص فى السطر ١٠٠ كلمة لها دلالتها وهى (κληρονομεῖν) فى صيغة المصدر وهذه الكلمة كان يتردد استعمالها كثيراً فى وثيقة "الجنومون" وكان المقصود بها أن تؤدى معنى يطابق الوراثة (hereditas) فى القانون المدنى . وأصبح لهذا الموضوع أهمية خاصة لتعلقه بتملك العقار بالنسبة لأبناء الجند فى حالات الوصية وعدم وجودها (de bonorum possessione ex testamento militum).

ومن المعروف جيداً أن الأبناء الذين يُولدون لأباء من الجند المتمتعين بالأهلية الرومانية وكان مولد أبنائهم فى أثناء فترة أدائهم للخدمة العسكرية ، يُصبحون أبناء غير شرعيين ، نظراً لأنه كان محرماً على الجند أن يتزوجوا فى أثناء الخدمة العسكرية وبالتالي أصبح هؤلاء الأبناء غير قادرين على أن يخلقوا أباءهم فيما أوصوا به . وقد أشار إلى ذلك صراحة الإمبراطور "هادريان" فى خطاب طريف بعث به إلى الوالى الرومانى على مصر وهو "كونتوس رامبيوس مارتياليس" (Quintus Rammius Martialis) فى عام ١١٩م ^(١) معبراً فيه عن إشفاقه على مصير أولئك الأبناء غير الشرعيين الذين يطالبون بالإرث فى أملاك آبائهم (bonorum possessio) .

وفى هذا الخطاب أبدى الإمبراطور "هادريان" شيئاً كثيراً من التسامح وأثر أن يُطبق على هؤلاء الأبناء الحكم الذى يجرى بالنسبة لذوى القربى . وجاء خطاب

(1) Quintus Rammius Martialis 117 - 119 A. D. . Reimuth, The Praefect . p. 93 : P. Oxy. 1023, 2265, & A Working list of the Praefects ... 1967 p. 93.

"هادريان" هذا منشوراً فى مجموعة بردى برلين (B. G. U. 140) ، ثم فى البردى المختلر "الإدجار" و "هنت" الجزء الثانى رقم ٢١٣ ص ٨٨ - ٩٠ ، وهكذا وجب التطبيق لما جاء فى رسالة الإمبراطور "هادريان" إلى الوالى الرومانى فى مصر وصار من حق هؤلاء الأبناء غير الشرعيين أن يرثوا آباءهم عند عدم وجود وصية ، على شريطة أن يكون هؤلاء المطالبون بهذا الإرث من نفس الجنسية . ومن الطريف أن نسوق هنا فقرات من هذه الرسالة التى تحمل منطقاً ينم عن المشاعر الإنسانية إذ قال الإمبراطور لعامله فى مصر "إنى أعرف يا عزيزى "رامبوس" أن الأفراد الذين أقر آباؤهم (οἱ, γονεῖς) بأنهم أنجبوهم فى الفترة التى كانوا يؤدون فيها الخدمة العسكرية ، قد حُرِّم عليهم أن يخلفوا آباءهم فى الاستيلاء على موارد الدخل الناجم من أملاك آبائهم . ولم يكن فيما يبدو فى هذا الإجراء أى بادرة دالة على القسوة نظراً لأن تصرف هؤلاء الآباء اعتبر من الأعمال المخالفة لما جرى عليه العرف فى النظام العسكرى . ولكن تعبيراً عما يُخالج نفسى ، يسرنى غاية السرور أن أعلن المبدأ الذى يُتيح لى حق التفسير فى شىء من التسامح لقاعدة صارمة مقررة من عهد الأباطرة الذين سبقونى . ذلك أنه على الرغم من اعتبار أولئك الأبناء الذين كان ينظر إليهم على أنهم ورثة غير شرعيين لأبائهم وهم فى فترة خدمتهم العسكرية ، فإننى أقرر أن هؤلاء الأبناء أصبح فى وسعهم كذلك المطالبة بحقوقهم فى إرث أموال آبائهم بمقتضى تلك الفقرة من المرسوم الذى يُحوّل للذرية من الصلب مثل هذا الحق ... "

λς

البند السادس بعد الثلاثين (الأسطر ١٠١ - ١٠٥)

Τῶν ἐπὶ φόνοις ἢ μίζοσιν ἀμαρτήμασιν κολαζομένων ἢ καὶ δι' ἑ-

μοίας αἰτίας ἀνυθε[[ιερ]]ρετον φυγὴν ἐλομένων τὰ ὑπάρχοντα

ἀναλαμβάνεται , δίδονται δὲ τοῖς τέκνοις ἀντὶ τὸ ἰ καὶ ταῖς γυναι-

ξιν αἱ ἐν ἀργυρίῳ προΐκες , καὶ αὐτοῖς δὲ τὸ ἱβ̄ Αντωνίνῳ[ς]

Καῖσαρ ὁ κύριος συνεχώρησεν .

"الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم قتل أو ما هو أشد من ذلك ، صدر الحكم بإدانتهم وكذلك أولئك الذين ارتكبوا جرائم مماثلة ، ثم آثروا الذهاب إلى المنفى بمحض اختيارهم ، صُودرت أموالهم ، ومع ذلك فإن أولادهم يحق لهم أن يحصلوا على عشر هذه الأموال ويكون لزوجاتهم الحق في أن يسترددن بائناتهن بعد تقويمها نقداً . ووافق سيدنا الإمبراطور "أنطونينوس" على أن يترك لنفس المجرم المدان نسبة (١/٣) من أمواله" .

والمقصود هنا على حد قول "ريكوبونو" في كتابه ص ١٧١ أن البائنات كان يجرى تقويمها بحالتها الراهنة عند البيع على النحو الآتي :-

(dotes venditionis gratia aestimatae)

ويؤكد نفس هذا المعنى العالم الألماني "أكسل جيلنباند" في تعليقه على وثيقة "الجنومون" ص ٤٧ بقوله إن المعنى المفهوم هنا هو تقويمها في حالة البيع . وقد جاء في المرسوم الذي أصدره الوالي الروماني الألعى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" سنة ٦٨م. تعليمات صريحة بخصوص البائنات وحق الزوجات في الحصول عليها وضمنان الدولة لذلك الحق وتحصيلها من بيت المال كاملة وغير منقوصة . وهاهي الفقرة الدالة على ذلك في هذا المرسوم (السطران ٢٥ - ٢٦) :- "أما البائنات التي تخص الغير والتي ليست في حوزة الأزواج ولا في قبضتهم ، فقد قضى في أمرها الإله "أغسطس" والولاية (على مصر) وحثموا ردها من بيت المال للزوجات اللاتي ينبغي المحافظة على مالهن من حق مقرر في الأسبقية والأولية في التنفيذ " وهذا ما يُكنى له بالكلمة اليونانية الآتية (ἡ, πρώτοπραξία) . وهكذا يكون الوالي الروماني "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" قد أكد حرص الدولة على الاحتفاظ للمرأة بما يجب أن تتمتع به من حق الاستثناء ببائناتها ضد أي مطلب للخزانة . وبذلك يكون قد وثق القاعدة اليونانية القاضية بأن المرأة لها كامل

الحق فى استرداد بائنتها دون منازع .

وقد تناول "ريكوپونو" فى كتابه عن "الجنومون" ، هذا البند بالتعليق المستفيض فى الصفحات (١٦٩ - ١٧١) فذكر الكثير من المراجع ثم عرج إلى شرح بعض النقاط . وقد عالجت الفقرات الواردة فى سياق هذا البند جانباً مهماً من حياة الناس وبخاصة أولئك الذين انصرفوا وأذنبوا من هؤلاء ثم أدينوا فى جرائم جسيمة مثل القتل (φόνος) أو ما هو أشد من ذلك ، فنصت على ضرورة مصادرة أموالهم ومقتنياتهم (τα υπάρχοντα) وكفى لذلك بالعبارة اللاتينية الآتية (bona damnatorum) .

ومن الطريف أن نسوق هنا النص اللاتينى الذى أورده "لينل" و "پارتش"

"His qui rei capitalis damnatur vel proptereiusmodi causam voluntarium exilium elegerint, bona auferuntur, Liberis autem eorum decima, uxoribus dotes aestimatae dantur et ipsis vero duodecimam partem imperator Antoninus dominus noster concessit".

ولعله من الشائق أن نؤوه هنا بتلك الروح السائدة من حيث الميل نحو التخفيف من المصادرة الكاملة والرجوع إلى مراعاة صالح أطراف أخرى من الأبناء والزوجات ، بل والمذنبين أنفسهم وذلك بالسماح والتجاوز عن نصيب معين وترك هذا الجزء لكل فريق من هؤلاء . فبخصوص الأبناء سُمح لهم بأن يأخذوا العشر من الأموال ، أما بالنسبة للزوجات فجاء فى النص حرفياً "البائعات نقداً" ويمقتضى هذا فى ضوء النص اللاتينى كان يتعين تقدير البائعات بحسب قيمتها الشرائية عند البيع ، وهذا هو المعنى المقصود . أما التخفيف والتيسير الثالث فهو المتعلق بالمذنبين أنفسهم إذ اقتضت مروءة الإمبراطور "انطونينوس" بأن يسمح لهم بالحصول على نسبة قدرت بواحد على اثنى عشر (١/١٢) من أموالهم ^(١) .

(1) Antoninus Pius (138 – 161 A. D.).

λζ

البند السابع بعد الثلاثين (الأسطر ١٠٦ - ١٠٨)

Οἱ παρὰ προστάγματα βασιλέων ἢ ἐπάρχων τι πράξαντες ἀκα[τα]λ-
λήλως ἐξημιώθησαν ὁ μὲν τετάρτῳ μέρει τῆς οὐσίας οἱ δὲ ἡμ[ισι]α ,
οἱ δὲ ἐξ ὧλων .

"أولئك الذين خالفوا الأوامر والتعليمات الصادرة عن الملوك أو الولاة بأن قاموا بعمل غير مطابق للقواعد المرعية ، عوقبوا بفرض غرامة تعادل مصادرة رُبْع أملاكهم أو نصفها في بعض الحالات أو كلها في حالات أخرى ."

ويعلق "ريكوبونو" في كتابه ص ١٧٢ على هذا النص ، مشيراً إلى مدى أهميته وما اعترى بعض فقراته من لبس وغموض . ومن ذلك أن المصادرة الإجمالية أو الاكتفاء بمصادرة الربع أو النصف من أملاك أولئك المخالفين للتعليمات والأوامر الصادرة عن الملوك أو الولاة جاء هذا كله مُصاغاً بصورة عامة ، يعوزها التحديد والتخصيص . ولعل أهم صعوبة تواجه الباحث والمتصدي لمعرفة كنه هذا البند هو التعرف على من هم أولئك الملوك الذين كُناهم النص ووردت الإشارة إليهم في السطر ١٠٦ بكلمة الملوك (βασιλεῖς) ثم تلاهم الولاة الذين صدرت عنهم تلك الأوامر (τα, προστάγματα) . وقد انبرى العالم الفرنسي "رايناخ" فقال إن هؤلاء هم ملوك البطالمة وليس غيرهم . وليس هناك من غرابة في ذلك ، فكثير من الأوامر الخاصة بالشئون المالية كانت مستمدة مما جرى عليه العرف في عهد البطالمة ، ثم استمرت هذه مرعية في مصر الرومانية بلا خوف ولا حرج . وقد جرى كثير من العلماء على الأخذ بهذا الرأي وكان "شوبارت" على رأس هؤلاء (Raccolta Lumbroso p. 67) . ولكن هناك رأى مخالف ومؤيد ببعض الأسانيد ، قال به "أكسكل جيلنباند" على اعتبار أن هذه الأوامر الملكية هي في حقيقتها أوامر إمبراطورية وأن الإشارة هنا تهدف إلى أباطرة الرومان وإلى ما كانوا يصدرونه بين حين وآخر من مراسيم وقوانين . وقد أيد العالم "رستوفتزف" هذا الرأي ورددته أخيراً

الأنسة البلجيكية الراحلة "مارى تيريز لانجيه" (Marie Thérèse Lenger) فى مقال لها منشور فى (80 & 44 n. 77 p. 1949 II, Melanges de Visscher) ولكنها عندما رددت هذا الرأى ذكرته مع شىء كثير من التحفظ وقالت إن البراهين المؤيدة لهذا الرأى لاتزال قابلة للمناقشة . وعلى أى حال فهى تعتبر هذه الأوامر ذات طابع إمبراطورى (constitutions imperiales) أما "ريكيونو" فخلص إلى الرأى الذى أبداه فى ص ١٧٣ من كتابه عن "الجنومون" بأن هؤلاء هم أباطرة الرومان (principes romani) وقد سبق أن عرضنا لوجهات النظر المختلفة فى هذا الشأن فى مقدمة هذا الكتاب بالتفنيذ .

البند الثامن بعد الثلاثين (السطران ١٠٩ - ١١٠) $\lambda\eta$

Οἱ ἐξ Ἀστυῆς καὶ Αἰγυπτίου γενόμενοι μένουσι μὲν Αἰγύπτιοι , [α]μ-
φοτέρους δὲ κληρονομοῦσι τοὺς γονεῖς .

"الأولاد الذين يولدون ويكونون ثمرة زواج بين مواطنة حرة (Ἀστυῆ) ورجل مصرى يظلون مصريين ، على أن يكون لهم الحق فى الإرث من كلا الأبوين" .

جاء هذا البند متعلقاً بموضوع الزواج المختلط وهو لذلك أصبح مرتبطاً بالبند الآتية ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ثم ٥٧ وقد علق "ريكيونو" فى كتابه ص (١٧٤ - ١٧٥) عليه بقوله إن هذا البند هو بداية سلسلة من البنود الخاصة بالعلاقات الزوجية والاختلاط المشترك بين أشخاص من مختلف الجنسيات وهم متفاوتون فى المنزلة (personae disparis condicionis) مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج قانونية ناجمة عن مثل هذه الروابط من إنجاب نرية أو نسل مختلط .

ويمكن تقسيم هذه الروابط على النحو الآتى :

١- رومانى مع مواطنة حرة Romanus + Ἀστυῆ (بند ٣٩) .

- ٢- روماني مع مصرية *Romanus + Aegyptia* البنود ٣٩ ، ٤٦ ، ٥٢ .
- ٣- رومانية مع مواطن حر *Romana + δστώς* (بند ٣٩) .
- ٤- رومانية مع مصري *Romana + Aegyptius* (بند ٣٩) .
- ٥- مواطن حر مع مصرية *δστώς + Aegyptia* البنود ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ .
- ٦- مواطنة حرة مع مصري *δσθή + Aegyptius* البنود ٣٨ ، ٤٧ .
- ٧- مواطن حر مع إحدى ساكنات الجزر *δστώς + Nesiotis* (بند ٤٨) .
- ٨- عتيق لأحد السكندريين مع مصرية *Libertus Alexandrinorum + Aegyptia* .
- ٩- عتيقة لمواطن حر مع مصري *liberta δστοῦ + Aegyptius* (بند ٥٠) .
- ١٠- ابن لسوري عاشر مواطنة حرة مع مصرية *δσθή + Aegyptia* Son of a Syrian & (بند ٥١) .
- ١١- أحد سكان مرسى مطروح مع مصرية *Paraitonius + Aegyptia* (بند ٥٧) .
- وبحسب ما جاء في البند رقم ٣٨ ، أصبح أبناء المواطنة الحرة التي أنجبت من مصري ، مصريين وذلك طبقاً لشرط ينبغي توخيه في ضرورة مراعاة أن تكون تبعية الابن لأحد الأبوين الأقل جنساً وهذا ما يُكنى له بالآتي في النصين : اللاتيني واليوناني على السواء (*deterioris parentis personam = ἡττόντι γένει*) . على أن هذا الإجراء جاء تطبيقاً للمبادئ العامة التي وردت الإشارة إليها في قانون يسمى بقانون "مينيكيسوس" (*lex Minicia*) الذي نجد فيه تطابقاً كذلك مع الروح القومية المرعية في كل التشريعات التي أصدرها الإمبراطور "أغسطس" فيما يختص بأحوال الزواج والحض على التشجيع على إبرام زيجات بين الشبيبة بأسباغ منح وميزات كثيرة ، ومن الطريف أن جاء بالنص الذي نحن بصدد أن هؤلاء الأبناء الذين ذكر أنهم احتفظوا بمصريتهم على اعتبار أنها أدنى مرتبة في هذا الزواج المشترك ، كان في وسعهم في الوقت نفسه الانتفاع بميزة لا بأس بها وهي تتضمن حق الإرث من كلا الجانبين (أي من الأب والأم على السواء) .

البند التاسع بعد الثلاثين (السطران ١١١ - ١١٢) λϑ

*Ρωμαίου ἢ Ῥωμαίας κατ' ἀγνοίαν συνελθόντων ἢ ἀστοῖς Αἰγυπτίοις
τὰ τέκνα ἦττονι γένει ἀκολουθεῖ.*

"إن المواطن الرومانى أو المواطنة الرومانية إذا ما أتاحت الفرصة لأحد منهما فى أن يقيم معاشرة زوجية ويرتبط مع شخص متمتع بالمواطنة أو مع امرأة مصرية وكان ذلك عن غير قصد وبسبب الجهل بحقيقة الأمر ، فإن أولادهما لابد أن يتبعوا الجنس الأدنى منزلة" (١) .

إن تلك المعاشرة الزوجية عُبر عنها فى النص بكلمة (συνελθόντων) وهى من الفعل (συνέρχεσθαι) فى صيغته المصدرية ، ومعناها الاختلاط الجنى ولا تتضمن أى نوع من الزواج أو تدل على أية رابطة زوجية معقودة بين الطرفين . ولعل المشرع فى هذا السياق كان حريصاً فى مثل هذه الأحوال على عدم استعمال الكلمة الدالة على صحة الزوجية وهى (γαμεῖν) وهى الكلمة التى جرى عليها العرف فى التعبير عن حالات الزواج المبرمة شرعاً وفيها توافر التكافؤ بين الطرفين المتعاقدين وكان المراد هنا باستعمال كلمة (συνέρχομαι) هو التدليل على عدم وجود عقد زواج مبرم وأن هذه المعاشرة الزوجية ليس لها أى سند شرعى وهى ما يُعرف "بالرقق" .

ولعلنا نجد فى النص اللاتينى الذى نقله "ريكوبونو" الأكبر (Fontes , I , p. 476) ما

يُفسر لنا المعنى الوارد فى هذا البند وهو كما يلى :-

"Liberi civis Romani vel Romanae qui per ignorantiam cum graecarum civitatum civibus (ἀστοῖς ?) vel Aegyptiis coierint deteriore conditionem sequuntur".

وهاهى ترجمة هذه العبارة اللاتينية : "إن أولاد المواطن الرومانى أو المواطنة

(١) جاء فى السطر (١١٢) كلمة (ἦττονι) وتصويبها هكذا (τῷ ἦττονι) .

الرومانية ، إذا ما ارتبط أحدهما عن جهل منه ، بعلاقة جنسية مع مواطنين متمتعين بالجنسية اليونانية أو مع مصريين ، فإن هؤلاء الأبناء يتبعون الجنس الأقل منزلة " .

μ

البند الأربعون (السطران ١١٣ - ١١٤)

*Τὰ περὶ τῶν εἰσαγόντων οὐς μὴ δεῖ εἶς τὴν Ἀλεξανδρέων πολε[ι]τ[ι]αν
νῦν ἡγεμονικῆς γέγονεν διαγνώσεως .*

"كل المنازعات التي قد تنشأ بين الأشخاص الذين حصلوا بدون وجه حق ، على المواطنة السكندرية ^(١) ، قد أصبحت الآن عملاً داخلاً في صميم الاختصاص القضائي للوالي" .

يرتبط هذا البند بموضوع مهم وهو اغتصاب حقوق الجنسية ومراتبها . ويقول "ريكوبونو" في كتابه عن "الجنومون" (ص ١٧٧ - ١٧٨) إن هذا البند كان الهدف منه هو المحافظة على المواطنة السكندرية (*ἡ πολιτεία Ἀλεξανδρεῶν*) والعمل على صيانتها من عبث العابثين ، فقضت بطريقة حاسمة بأن تكون القضايا المتعلقة بما جرى من إنضواء بعض الناس من غير وجه حق وعن طريق غير مشروع في هذه المواطنة السكندرية وانتحالها لأنفسهم - أصبحت إذ ذاك كل هذه القضايا من اختصاص المحكمة العليا التي يرأسها الوالي الروماني في مصر . وجاء هذا المعنى في السطر (١١٤) هكذا (*νῦν ἡγεμονικῆς γέγονεν διαγνώσεως*) ويقول "تاوينشلاج" في كتابه عن "القانون" ص (٥٩٠ - ٥٩٢) في هذا الصدد إن السماح بالانضواء في المواطنة في المدن المتمتعة بالحرية الذاتية وهي ثلاثة في العصر البطلمي : الإسكندرية وبطلمية ونقراطيس ثم المدينة الرابعة التي أسسها "هادريان" في سنة ١٣٠م في العصر الروماني

(١) جاء في سطر ١١٣ كلمة دالة على المواطنة وهي (*πολιτίαν*) وينبغي تصويبها على النحو التالي (*πολιτείαν*) .

وهي "أنطينوبوليس" (كوم الشيخ عبادة بأسبوط) كان كل هذا متوقفاً على الانضواء مسبقاً في سجل خاص بنظام الشبيبة (ephabate) فإذا ما انخرط في هذا السجل نفر من الشبان في سن معينة أمكن عن طريق ذلك منح المواطنة لهم . وفيما يتعلق بوجه الارتباط بين رابطة الشبيبة وبين منحة المواطنة علينا أن نرجع إلى عدد من المراجع والبحوث نذكر منها ما كتبه السير "هارولد إدريس بل" في كتابه عن "اليهود السكندريين" ثم في مقال له في مجلة :-

Egyptian Archaeology, XXVIII, p.42; O.W. Reinmuth: The Ephabate and citizenship in Attica and Egypt. Transactions of American Philological Association LXXVIII (1947, p. 483; Musurillo, Acta Alexandrinorum p. 89; Letter of Claudius to Alexandrians II. 52 - 59 P. M. Fraser, Ptolemaic Alexandria (1972) pp. 77, 794 - 797.

وفي رأي "تاوينشلاج" أن أولئك الذين انضوا في سلك الشبيبة هم بحق الذين أمكن السماح لهم بالحصول على المواطنة بمقتضى العبارة التقليدية الآتية (εἰσάγειν εἰς πολιτείαν) . وكانت هذه المواطنة يجرى منحها في العصر البطلمي بواسطة مجلس "البولي" في المدينة المختصة ، أما في العصر الروماني فكانت تُمنح المواطنة السكندرية بواسطة الإمبراطور . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن أبناء المواطنين الأحرار كانوا يحصلون على المواطنة بحق المولد وينطبق هذا الوضع على النسوة اللاتي يرثن عن آبائهن مرتبة المواطنة (Status civitatis) أما فيما يخص بالإجراءات المشددة التي كان الوالي الروماني على مصر يتخذها في حالات اغتصاب حقوق المواطنة السكندرية ، وخاصة أن هذه المواطنة كانت تُعتبر مرحلة أساسية في سبيل الحصول على المواطنة الرومانية (civitas romana) ؛ فهذا أمر يمكن أن نتصور مدى ما كان له من أهمية مما ذكره "بليني" في الرسائل التي بعث بها للإمبراطور

"تراچان" وجاء هذا بصورة واضحة في الخطابين السادس والسابع الموجهين لذلك الإمبراطور ونسوق هنا فقرة مما جاء في الخطاب السادس على النحو التالي :-

"admonitus sum ... debuisse me ante ei Alexandrinam civitatem impetrare, deinde Romanam, quoniam esset Aegyptius"

وهكذا بدأ "بلينى" يتقدم بالشكر للإمبراطور على تفضله بمنح حقوق المواطنة الرومانية (ius Quiritium) التى أسبغها على عتيقة لصديقة له تسمى أنطونيا ثم حقوق المواطنة لطبيبه المسمى "هاربوكراس" (Harpocras) ثم مضى يقول من قبيل الاستدراك "إن نصيحة قد وُجّهت إليه بأنه كان ينبغى أن يحصل "هاربوكراس" هذا بوصفه مصرياً على المواطنة السكندرية أولاً ثم المواطنة الرومانية بعد ذلك". وقد جاء رد الإمبراطور "تراچان" على "بلينى" فى الخطاب السابع على النحو التالى :

"civitatem Alexandrinam secundum institutionem principum non temere dare proposui ..."

ومعنى هذه الفقرة كالاتى :- "اتباعاً للسوابق التى سار عليها أسلافى ، فإنى لا أمنح المواطنة السكندرية إلا فى الحالات الإستثنائية ، ومع ذلك فلما كُنْتُ قد وعدت من قبل بمنح المواطنة الرومانية ، فلا أستطيع أن أرفض طلبك".

μα

البند الواحد بعد الأربعين (السطران ١١٥ - ١١٦)

Εάν Αἰγύπτιος ἐκ κοπρίας [ἀν]έλθῃ καὶ τοῦτον υἱοποιήσῃται ,
μετὰ θάνατον τεταρτολογεῖται .

"إذا قام مصرى بأخذ لقيط من أحد أكوام القمامة ثم تبناه واعتبره ابناً له ، فإنه يُعاقب بعد موته ، بمصادرة ربع [أمواله] وضمها إلى بيت المال .

جاء في السطر الأول المرقوم (١١٥) عبارة دالة على أنه "من أحد أكوام القمامة" (*ἐκ κοπρίας*) ووردت في بند لاحق رقمه (١٠٧) من وثيقة "الجنومون" هذه بصورة أخرى (*ἀπὸ κοπρίας*) (سطر ٢٣٨) وفي هذا الصدد ينبغي الرجوع إلى الوثائق البريدية الآتية :

P. Oxy. 37, 7; P. Rylands, 2, 162. 17; Preisigke Worterbuch, p. 824.

أما عن العقوبة المقررة في هذا الشأن وهي مصادرة الربع لصالح بيت المال = (*τεταρτολογεῖται*) فقد تكرر هذا المعنى في مناسبات أخرى وجاءت بصيغ مختلفة في البنود الآتية ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٦ . وقد علق "تاوبنشلج" في كتابه عن القانون ص ١٣٤ بقوله إن قواعد التبني في العصر الروماني كانت متسمة بالقسوة والشدّة ، فبينما كانت تحتوى على شرط يبيح للمصريين ولغيرهم الحق في التقاط طفل ذكر من أحد أكوام القمامة وتبنيه ، إذا بها تقضى بمصادرة ربع أملاك هذا الشخص المتبنى عقب وفاته وذلك لصالح بيت المال . والكلمة الدالة على هذا المعنى صريحة لا لبس فيها وجاء استعمالها في ثلاث حالات أخرى هي البنود ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٨ بينما الكلمة المتواترة في حالات المصادرة هي (*ἀναλαμβάνειν*) وتكرر استعمالها في وثيقة "الجنومون" في أكثر من حالة .

ويعلق العالم الفرنسى "رايناخ" في مقال له منشور في مجلة القانون الفرنسى والأجنبى ، العدد ٤٤ لسنة ١٩٢٠ ص ٤٠ فقال إن هذا المبدأ القاسى كان للمحافظة على ضبط الأوضاع الاجتماعية ووضع الفواصل بين الطبقات في مصر الرومانية على أسس متينة . ومن أجل ذلك سنت هذه العقوبة الصارمة وهي مصادرة ربع الأملاك لمن سولت له نفسه أن يخالف القواعد الفاصلة بين الطبقات بأن عمد إلى تبني لقيط ثم اتخذه ابناً له (*ὕιοποιεῖν*) .

Orsolina Montevocchi I paragrafi 41 e 107 dello Gnomon dell' Idios Logos implicazioni socio - culturali e demografiche. Atti del XVII Congresso Internazionali di Papirologia, pp. 965 - 975.

وهاهى الترجمة الإيطالية لهذا النص حسبما نشرته الأستاذة الإيطالية أورسولينا

مونتيڤيكي Orsolina Montevocchi :-

"Se un egizio raccoglie un infante (maschio) de un luogo di rifiuti e lo adotta . dopo la (sua) monte un quarto dei (suoi) bene va al fisco".

ومعنى هذا لا يخرج عما جاء فى النص نفسه .

$\overline{\mu\beta}$

البند الثانى بعد الأربعين السطران (١١٧ - ١١٨)

Oi ἀκαταλλήλως χρηματί[ον]τες τεταρτολογούνται καὶ οἱ εἰδότες καὶ συνχρηματίσαντες αὐτοῖς [τε]ταρτολογούνται .

"إن أولئك الذين ينتحلون لأنفسهم جنسيات أو صفات كاذبة ، على خلاف ما تقضى به القواعد المرعية ، يعاقبون بمصادرة ربع أملاكهم ، وتسرى هذه العقوبة كذلك على كل من سوكت لهم نفوسهم بالاشتراك معهم فى ارتكاب هذا الجرم مع علمهم بهذه المخالفة؛ فيطبق عليهم مصادرة ربع أملاكهم" .

إن انتحال الألقاب أو تقمص الصفات هو من قبيل الإجراء الذى قصد به أن يجرى فى أى من التصرفات القانونية ، سواء أكان ذلك بين الأفراد أمام هيئة رسمية أيًا كانت أو غير ذلك . وفى أحوال كثيرة كان يجرى فى الوثائق العامة والخاصة على السواء أن يعمد الناس إلى انتحال بعض الصفات والألقاب ، مخالفين بذلك ما تقضى به اللوائح والقوانين . وترتب على ذلك أن هؤلاء الذين ارتكبوا هذا الجرم كانوا يعاقبون بمصادرة

ربع أملاكهم (τεταρτολογεῖν) . وكان يعاقب بالمثل كل من جازاهم واشترك معهم فى هذا العمل ، مع علمه بماهية هذه المخالفة وخطورتها . وقد جاءت إشارة إلى جريمة مماثلة ، يُكنى لها بكلمة يونانية هي (ἡ ἀκαταλληλία) حسبما ورد فى أول السطر (١١٧) من هذا البند ومفاد ذلك أنها تعنى مخالفة الأوضاع وانتحال أى من الصفات على غير ما تقضى به اللوائح والقوانين . ولا ضير من استعمال هذه الكلمة فى صيغة الظرف فى صلب هذه المادة ثم استعمالها فى بند لاحق رقمه (٥٣) سطر (١٣٩) فى صيغة المضاف إليه .

وهكذا يكون قد ورد فى البندين (٤٢) ، (٥٣) إشارة صريحة إلى ما يجرى من مخالفة للقوانين وانتحال للصفات وهو أمر يُجافى الحقيقة ولا يمت للعدالة بشيء إذا ما عمد البعض إلى الانتساب إلى جنسية أو قومية لا تمت إلى الحقيقة بصلة ^(١) .

وقد عرج "تاوبنشلاج" فى كتابه عن القانون على إدراج مثل هذه التصرفات ضمن السيئات والمخالفات التى يُعاقب عليها القانون واعتبر اللجوء إلى تغيير الوطن وانتحال وطن آخر عن طريق غير مشروع أو مجرد انتحال أسماء مزيفة من الأمور الجسيمة التى تستوجب العقاب . وكثيراً ما كانت تجرى مثل هذه الأعمال وتلك التصرفات ويشيع اللجوء إليها فى العصرين البطلمى والرومانى فى مصر .

وهنا ينبغى التنويه بكلمة (χρηματίζοντες) وهى من الفعل (χρηματίζω)

ومعناها أولئك الذين ينتحلون أسماء مزيفة أو صفات = to take a title or a false style
ومرجعنا فى هذا الشأن إلى المؤلف الأتى :

Preisigke, Fachwörter des öffentlichen Verwaltungsdienstes Ägyptens.

(١) جاء فى البند (٣٧) من هذه المقننة إشارة عابرة إلى مثل هذه المخالفات وإغفال التعليمات التى تصدر عن الملوك والأباطرة والولاة وقد مسقت الشروح المستفيضة عن هذا الموضوع .

μγ

البند الثالث بعد الأربعين (السطران ١١٩ - ١٢٠)

Αἰγυπτίων μετὰ τελευτῇ[ν] τοῦ πατρὸς γραψά[τ]ων τὸν πατέρα Ῥω-
μαῖον τέταρτον ἀνελήμψ[θ]η.

"المصريون الذين عمدوا عقب وفاة والدهم ، إلى قيده في السجلات على أنه كان مواطناً رومانياً ، يُعاقبون بمصادرة ربع أملاكهم".

يُعتبر منطوق هذا البند كل من عمد من المصريين إلى تسجيل اسم والده عقب وفاته على أنه كان مواطناً رومانياً ، أنه ارتكب مخالفة جسيمة تستحق العقوبة وهي مصادرة ربع أملاكه . وفي هذا الصدد يقول "تاوينشلاج" في كتابه عن القانون ص ٦٤٤ ، إن الإجراء المرعى الخاص بالإبلاغ عن الوفيات والإخطار عن المتوفين كان عملاً اختياريًا . وكان الغرض من إبلاغ السلطات المحلية عن الوفيات هو ضرورة شطب أسماء المتوفين من سجل الأشخاص الخاضعين لضريبة الرأس وهي الضريبة المسماة (Laographia) والمفروضة على المصريين واليهود على السواء في مصر . وكان المتبع أن هذا البلاغ ينبغي أن يتم خلال شهر أو شهرين عقب الوفاة فتقوم السلطات المحلية بدورها بالتحرى عن مدى صحة هذا البلاغ . وبعد التأكد من صحة ذلك الخبر ، يتم شطب اسم المتوفى من السجلات ، وبذلك يُعفى الأقربون من دفع تلك الضريبة البغيضة التي كانوا يمجونها ويتهربون من الوفاء بها .

وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الوفيات يجدر بنا أن نلاحظ أن ما جاء في هذا البند (٤٣) هو من الأحكام المتسمة بشيء من القسوة على كل من تُسوّل له نفسه بأن يُدلس في الإبلاغ عن وفاة والده بانتحال صفة المواطنة الرومانية لهذا المتوفى أو ذاك . ولتفسير النص الوارد في هذا البند يحسن الرجوع إلى المصادر الآتية :- "رايناخ" في مقال له منشور في مجلة تاريخ القانون الفرنسي والأجنبي العدد ٤٤ لسنة ١٩٢٠ ص ١٨ ثم "ريكوبونو" ص ١٨٢ ثم "اكسكل جيلينباند" ص ٥٧ والكلمة التي وردت في السطر ١١٩

وهي (γραφῶντων) هي من الفعل (γράφειν) بمعنى يضيف اسماً ما في دفاتر القيد وهذا على النقيض من كلمة مماثلة وردت في البند السابق (٤٢) وهي (χρηματίζειν) وهي تحمل معنى آخر ينم عن اتخاذ اسم منتحل (Einer Namen führen) وقد علق "شوبارت" ص ٢١ على هذا السطر رقم ١١٩ وجاراه "ريكوبونو" ص ٤٧ في التعليق على انتحال الأسماء في كلمة (χρηματίζω) وهي تنم عن هذا المعنى في الاسم المنتحل .

المُد البند الرابع بعد الأربعين (السطران ١٢١ - ١٢٢)

Αἰγυπτίου ἀπογραφωσαμένῳ υἱὸν ὡς ἐφηβευκά[τ]α τῶν δύο τέταρτον ἀναλαμβάνεται .

"إذا عمد مصري إلى تسجيل اسم ابنه على أنه قد انخرط في سلك الشبيبة ، يُصادر ربع أموال الاثنين [أو سدس أموال الأب] .."

إن تسجيل الأسماء في هذه الحالة كان يُعبّر عنه بكلمة اصطلاحية هي (ἀπογράφεσθαι) وكان يجرى استعمالها وشاع ذلك في عملية إجراء الإحصاء وهي عملية مهمة كانت تجري كل أربعة عشر سنة من أجل خصر المكلفين بدفع ضريبة الرأس (Laographia) بواسطة جباة قساة يمثلون جماعة أطلق عليهم كلمة (οἱ, πρακτόρες). وجاءت الإشارة هنا مُنبهة على الوالد الذي سولت له نفسه أن يرتكب تسجيلاً خاطئاً في سجل الإحصاء (census return) وهذا ما تنطوي عليه كلمة (ὁ, παραλογισμός) من تدليس في الإبلاغ عن الشبيبة .

أما عن العبارة الواردة في آخر السطر ١٢١ وهي (τῶν δύο τέταρτον) وكونها مساوية في التقدير بالسدس من أموال الوالد واعتبارها (τὸ ἕκτον) فهذا أمرٌ كان مثار استشكل من قِبل المؤلفين "شوبارت" ص ٢٢ و "ريكوبونو" ص ٤٨ . ولما كانت الأموال

المشتركة بين الأب والأم هي بنصيب $(\frac{1}{3})$ للأُم والثلاثين $(\frac{2}{3})$ للأب فإنه على ذلك تكون عقوبة الأب هي ربع الثلاثين أى السدس وذلك تمثيلاً مع القاعدة التي وردت في البند رقم ٤٢ وهي تنص على أن تكون المصادرة تمثل ربع الأموال كعقوبة على الإدلاء بمعلومات كاذبة .

أما عن تسجيل أسماء الأبناء وانخراطهم في سلك الشبيبة ، كتمهيد لانضمامهم في سن مبكرة في معاهد "الجيمنازيوم" وحصولهم على حق التعليم في هذه المعاهد المرموقة ، فهذا أمر له أهميته ، إذ أنه كان مقصوراً على أبناء المواطنين ومحظوراً على من عداهم . وقد كان يُراعى هذا التحريم بمنتهى الدقة لما كان يترتب عليه من نتائج وخيمة . وهكذا كانت هناك تفرقة في المعاملة بين اليونانيين والمصريين . ومن حيث المبدأ كان اليونانيون وحدهم هم أصحاب الحق المطلق في طلب السماح لأبنائهم بالانضمام في سلك الشبيبة وبالتالي في الالتحاق بالجيمنازيوم . بينما كان هذا محرماً على المصريين . وبمقتضى ما جاء في هذا البند كان المصري الذى يُحاول إدراج اسم ابنه في سجل الشبيبة يُجازى بمصادرة سدس أموال الوالد . على أن هذه التفرقة في المعاملة بين اليونانيين والمصريين بالنسبة للتعليم ما لبثت أن فقدت أهميتها على مضى الزمان وذلك بمجرد أن بدأت الجيمنازيات في التوارى عن الأبصار في القرن الرابع الميلادى . وبعد ذلك أصبح من حق أى شخص أن يتعلم ويتوقف حيثما يشاء ^(١) . وقد يتساءل الإنسان عما هي تلك الاشتراطات الواجب توافرها فيمن يحق له الانضمام في سلك تلك الشبيبة حتى يصبح "إيفيبيا" (ἐφηβέων) في سن الثالثة عشرة ويقضى بذلك في هذه المؤسسة عاماً كاملاً كيما يصبح في أثنائه واحداً من هؤلاء الإيفيبين . وكانت الاشتراطات اللازمة للسماح بدخول الجيمنازيوم والمعاهد الملحقة بها مثل حلبة المصارعة (Palaestra) في العصر

(١) عن الجيمنازيات علينا أن نرجع إلى كتاب (Jean Delorme) Gymnasion, Paris 1960 ثم إلى مقال "فان جرونجن" (Van Groningen, Le Gymnasiarch) عن الجيمنازيارك .

الرومانى على الأقل ، تتطلب أن يكون الراغب فى ذلك منحدرًا من ناحية الأجداد الذكور من سلالة أولئك الذين كانوا من قبل أعضاء فى "الجيمنازيوم". وفى أغلب الظن كانت هذه "الجيمنازيات" بمضى الوقت تسمح لغير اليونانيين بالانضمام فى سلكها . وهؤلاء على أى حال لم يكن يجرى فى عروقهم دم يونانى خالص . وأصبح الأمر بمقتضى النص الوارد فى هذا البند من وثيقة "الجنومون" يحتم عدم السماح لأى من المصريين الدخول فى عضوية هذه المؤسسات " الجيمنازيركية" . ولكى يسمح للفرد أن يلتحق بها كان لابد للراغب فى ذلك متى توافرت فيه الشروط الآتفة الذكر ، أن يمر فى اختبار دقيق يُعرف باسم (ἐπίκρισις) وذلك للتأكد من توافر الشروط المطلوبة فى هؤلاء الراغبين فى الالتحاق بهذه المؤسسات . ويُحتمل أن كلمة تتردد فى هذا الشأن وهى (συνέφηβοι) كانت تجى تعبيراً عن وجود منظمة من نوع ما ، تضم شمل أولئك الخريجين بالاشتراك مع القائمين على هذه لمؤسسات وأنهم كانوا حريصين على الاحتفاظ بكيانهم هذا بوصفهم ممثلين لرابطة لها كيانها على مدى بضع سنين حتى أصبحوا فى آخر الأمر يلقبون بكلمة وردت فى ثنايا السطر (١٢) وهى (ἐφηβευκότες) .

وقد جاء فى خطاب الإمبراطور "كلوديوس" إلى السكندريين فى ثنايا الأسطر (٥٢ - ٥٩) إشارة إلى فئة ممن تسللوا فى الماضى إلى طبقة الشبيبة بطريق التدليس وأنه قرر تحريم مثل هذا التصرف وتجريمه مستقبلاً (١) .

ونظام الشبيبة (ephebeia) وما ورد بشأنه من فرض عقوبة صارمة فى البند رقم (٤٤) من هذه المقتنة على كل من يرتكب أعمالاً تتم عن التدليس والتسلل إلى صفوف "المتأهين" (οἱ ἐφηβευκότες) من غير وجه حق (παράλογισμος) يُمثل موضوعاً طريفاً وفوق ذلك له قدر بالغ من الأهمية بالنسبة لما كان يترتب عليه من

(1) Sherman Le Roy Wallace, Taxation in Egypt, ἐπίκρισις, pp. 10, 98, 105, 109 - 119 etc.

الحصول على المواطنة السكندرية في آخر المطاف . وكان من الأهمية بمكان اعتبار هؤلاء الشبيبة الذين اندرجت أسماؤهم في سجل رسمي كان يُدون سنوياً ويصبحون بمقتضاه حائزين للوصف الآتى :

(τοῖς κατ' ἔτος ἐφήβεις συνεγραφόμενοι ἐπὶ τὴν δημοσίαν γραφήν.)

وجل هؤلاء لهم كيانهم لأن هذا القيد كان مؤهلاً لهم عند بلوغهم سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة ، أن يلتحقوا بالجيمنازيوم والحصول بالتبعية بعد مرور عام واحد على المواطنة السكندرية وفي هذا كسب كبير . وقد وردت إشارات عديدة إلى هذا النظام فى عدد من الوثائق البردية والنقوش اليونانية . على أن الحكومة الرومانية فى مصر كانت حريصة كل الحرص على وضع سياج متين ، يحول دون أن يتسلل إليه نفر من هؤلاء الأبناء بطريق التدليس بواسطة عدد من الآباء المضللين والأفاكين الذين عمدوا بوسيلة أو بأخرى إلى الزج بأسماء أبنائهم وهم لا يزالون فى نعومة أظفارهم منذ الثانية أو الثالثة من أعمارهم فى هذا السجل ، أملاً منهم فى الضمان لهؤلاء الأبناء بأن يتم لهم الانضواء فى الوقت المناسب فى الطائفة المختارة من تلك الجالية النقية والطاهرة من السكندريين وهم من كانوا يعرفون بالاسم الآتى: (τὸ πολίτευμα τῶν Αλεξανδρείων ἀκεραῖον)^(١) وقد نجم عن هذا الأسلوب المعيب والسقيم وجود عدد من الإمعات ومن لا ثقافة عندهم ولا تربية أو تعليم ممن انضووا فى كيان هذا المجلس فى الاسكندرية . وكان يخشى أن يستفحل الأمر من جراء انضواء أمثال هؤلاء فى سلك الشبيبة فيدنسوا بالتبعية تلك الجالية المرموقة والنقية من السكندريين الخالص . وقد كناهم الخطيب المتحدث باسم السكندريين إلى الإمبراطور "أغسطس" فى أثناء رحلته فى أرجاء الشرق فى الفترة ما بين عامى ٢٠ ، ١٩ ق.م. بأن هؤلاء هم أناس ممن لا خلاق لهم ولا تهذيب عندهم :

(1) ἀκεραῖος = pure & unmixed طاهر ونقى

ἀνρεπτοι καὶ ἀνάγωγοι ^(١) γεγονότες ἀνθρώποι

وقد دأب هؤلاء على الزج بأسماء أبنائهم فى سجل الشيبية طمعاً فى الحصول لأبنائهم بطريق التدليس (ἡ παραλογία) على المواطنة السكندرية . ولعل تلك الإشارة إلى هذه الطائفة الدنسة على حد قول العالم اليهودى "تشيريكوفر" (Tcherkower) فى تعليقه على ما جاء فى وثيقة بردية مشهورة تسمى وثيقة "البولى" ^(٢) أنهم كانوا فى أغلب الظن فئة ضالة وغير مهذبة من المصريين واليهود على السواء (P. S. I. 1160).

وقد دأب نفر من كل هؤلاء على ارتكاب تلك الأعمال المخلة التى تمثل فيها الزيف والبهتان الكبير وبذلك حق عليهم ذلك العقاب المنصوص عنه فى البند المرقوم (٤٤) من تلك المقننة وهو مصادرة سدس أملاك الوالد الذى سولت له نفسه أن يقتترف هذا الإثم المبين .

وقد كان كل من الأباطرة الثلاثة "أغسطس" العظيم و "جايوس كاليجولا" و "كلوديوس" قد ضاقوا ذرعاً بمثل هذه التسللات والتصرفات المريبة واعتبروها عملاً إجرامياً كبيراً وأنكروا الاعتراف بهذه التسللات مستقبلاً . على أن الإمبراطور "كلوديوس" بالذات قد آثر الاعتراف بالواقع وذلك من قبيل التسامح والتجاوز عما سلف وأقر على مضض الاعتراف بما أبرم ظلماً وعدواناً وما تم إدراجه من هذه الطغمة فى الماضى وبذلك يكون قد أسدى مكرمة وعملاً كريماً ، استحق عليه الشكر من قِبل السكندريين ولكن كان له شرط واحد (proviso) وهو أن يستثنى من ذلك كله أبناء العبيد (ὡς ἐγ δούλων) وبذلك حرم طائفة كبيرة من الأبناء المولودين من أمهات من العبيد .

وقد يتساءل المرء عن كثرة هؤلاء الذين كان يخشى تسربهم بطريق التدليس والزج

(1) ἀνάγωγοι = without education , ill-bred

(2) Corpus Papyrorum Judaearum , vol. II No. 150 , pp. 25 - 29 .

بهم فى ذلك السجل الرسمى والسئوى حتى إذا ما بلغ هؤلاء سن الشباب وأصبحوا ممن كان يطلق عليهم الاسم الدال على الشباب (οἱ μέλλακες) فى سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة جاز لهم الانضواء فى سلك الجيمنازيوم وحلبات المصارعة (παλαίστρα) وبعد ذلك بعام واحد يصبح الواحد منهم مؤهلاً للحصول على المواطنة السكندرية وهذا يعتبر شرفاً رفيعاً كانت تصبوا إليه نفوس الكثيرين . ومما لا ريب فيه أن حشداً كبيراً من المصريين واليهود كان يتطلع إلى هذا الشرف الرفيع خاصة وأن هذا كان بدوره مؤهلاً للحصول على المواطنة الرومانية . ولم يكن هناك من سبيل إلى الحصول على هذا الحق المزدوج إلا إذا كان الوالد قد فطن منذ ولادة ابنه وهو لا يزال فى نعومة أظفاره ، إلى القيام بتسجيل اسم ابنه فى أحد قوائم هذا السجل الرسمى فإذا بلغ سن هذا الابن مرحلة الشباب حق له اللحاق بتلك المؤسسة المرموقة وهى الجيمنازيوم والمعاهد الثقافية التابعة لها مثل حلبة المصارعة وغيرها . فإذا عاش فى كنفها سنة واحدة ومارس التدريبات الرياضية المألوفة حظى فى آخر المطاف على المواطنة اليونانية .

وقد عرّج الإمبراطور "كلوديوس" فى ثنايا خطابه المشهور إلى السكندريين وهو الموجه فى عام ٤١م وفى صدر حكمه ، على هذا الموضوع وعلى غيره من أمهات المسائل بشيء من التفصيل والتلميح وكشف اللثام عما كان يجول بخاطر السكندريين وإلحاحهم بصفة خاصة فى المطالبة برد مجلس البولى (βουλή) إليهم وكانوا قد سلبوا إياه فى أواخر عهد البطالمة وفى عهد الملك "يورجتيس" الثانى فى أغلب الظن (١٤٦ - ١١٦ ق.م.) وقد أفصح الإمبراطور عن رأيه بلا مواربة وبلا مراء وكشف عن وجهة نظره بعد أن ضاق ذرعاً بأمر هؤلاء وندد بصنيعهم . ولكنه من قبيل التسامح وحسن النية والطوية والعطف (εὐνοία = προνοία) قضى فى أمرهم بالقبول ولو على مضض والسماح لكل من سجلت أسماؤهم فى السجل الخاص بالشبيبة سواء أكانوا أهلاً لذلك أو كانوا من المتسولين والمدلسين واعتبرهم جميعاً من الأفيين

($\alpha\iota, \epsilon\phi\eta\beta\omicron\iota = \alpha\iota \epsilon\phi\eta\beta\epsilon\upsilon\kappa\omicron\tau\epsilon\varsigma$) ثم حُدّد تاريخاً معيناً لسريان هذه المنحة الاستثنائية وهو موعد ارتقائه العرش الإمبراطورى فى ٢٤ يناير من عام ٤١ ميلادية ، ثم قرر صراحة أنه يضمن لكل هؤلاء الحق فى المواطنة السكندرية ، بل أنه أكدها لهم وأسبغها عليهم ، وأرفق بذلك جميع الامتيازات التى أكدها لهم وأسبغها عليهم ، وأرفق بذلك جميع الامتيازات ومراتب الشرف والتعطفات ($\alpha\iota, \chi\acute{\alpha}\rho\iota\tau\epsilon\varsigma$) التى كانت تتمتع بها مدينة الإسكندرية . ثم عَقِبَ على ذلك بمقولة طريفة مفادها أنه قد صحت إرادته كذلك على أن جميع الامتيازات التى كانت قد مُنحت لهم من قِبل الأباطرة ومن الملوك والولاة قبل توليه العرش ، سوف يُقرأ ويثبتها لهم مثلما فعل الإمبراطور "أغسطس" . هذا هو مضمون الحكم الذى قضى به الإمبراطور "كلوديوس" ووضع تلك الأمور فى نصابها . وهكذا أصبح من حق أولئك الإيفيبين ($\epsilon\phi\eta\beta\omicron\iota$) فى عامى ٤١ - ٤٢ ميلادية أن يتوجهوا بالشكر لهذا الإمبراطور الذى أسبغ عليهم افضاله ومكرماته والكثير من اهتماماته وتعطفاته . وقد سار على هذا المنوال الإمبراطور "نيرون" الذى كان متعاطفاً مع السكندريين ويكن لهم حسن التقدير ^(١).

μ̄ε

البند الخامس بعد الأربعين (الأسطر ١٢٣ - ١٢٢)

*Εάν ἀστὸς Αἰγυπτίαν γαμ[ῆ] καὶ τελευτήσῃ ἀν[δ]ρ[ι]κός , ὁ φίσκος τὰ
ἐπίκτητα αὐτοῦ ἀναλαμβάνει , εάν δὲ τέκνα ἔχῃ , τὸ δίμοιρον
ἀναλαμβάνει . εάν δὲ ἦν [πρ]οτετεκνω<κω>ς ἐξ ἀστῆς καὶ ἔχῃ τέκνα γ
ῆ καὶ πλείονα , οὗτοις χ[ω]ρεῖ καὶ τὰ ἐπίκτητα , εάν δὲ δύο τέταρτον
ῆ τὸ πέμπτον , εάν δὲ ἐν [τὸ] ἡμισυ .
"إذا تزوج أحد من مواطنى المدن الحرة وذلك بوصفه مواطناً حراً أى (ὁ, ἀστὸς) ،*

(1) J. E. G. Whitehorne: The Ephebate & Gymnasial Class, B. A. S. P. (19), 1982 p. 177.

"الرومان والمواطنون في المدن الحرة الذين ارتبطوا مع مصريات برباط في معاشرة زوجية ، دون علم منهم بحالتهن القانونية ، أبيح لهم عمل تصحيح لنسب أولادهم وجعله تابعا لجنسية آبائهم" .

بمقارنة منطوق هذه المادة بما جاء في البند رقم ٣٩ ، يتبين أن تعديلا ما قد طرأ ، وذلك من قبيل التخفيف والتيسير عما جاء في القاعدة السالفة الذكر . وقد روعى في ترجمة هذا النص أن كلمة (*ἀνεύθυνος*) بمعنى لا جرم عليهم ولا تتريب أو مسئولية وهي القراءة التي قال بها "شوبارت" . وهناك قراءة أخرى وهي (*ἀπεύθυνος*) قال بها "أكسل جيلينباند" ص ٥١ وهي بمعنى يُصوّب .

وقد أشار "تاوينشلاج" في كتابه عن "القانون" ص ٣٢ هامش ١٠٤ إلى أن هذا البند مرجعه إلى أحد قرارات السناتو الروماني التي أضفت بعض المزايا والتيسيرات من قبيل تصويب أى خطأ قد يقع فيه المرء عن غير قصد . وهاهى بعض المراجع التي ذكرها "تاوينشلاج" :- "ب. ماير" (P. Meyer) البردى القانوني ص ٣٢٨ و "أكسل جيلينباند" ص ٥٣ ثم "تاوينشلاج" في مجلة البردى والدراسات القانونية العدد السادس لسنة ١٩٥٢ ص ١٠٣ هامش ١ .

وقد علق "ريكوپونو" في كتابه عن "الجنومون" ص ١٨٤ ، على هذا البند بقوله إننا إزاء حالة ينبغي فيها أن نعرّج على النص اللاتيني لعلنا نجد بعض التفسير لما غمض علينا في النص اليوناني وهاهو النص اللاتيني :

"Romanis et Graecorum civitatum civibus qui per ignorantiam cum mulieribus Aegyptiis coierint concessum est cum impunitate, ut liberi condicionem patris sequantur"

وترجمته كما يلي : "إذا قامت بين الرومان والمواطنين الأحرار في المدن اليونانية ،

علاقة جنسية مع نسوة مصريات ، على غير علم منهم ، فهذا أمر مسموح به ولا يدخل تحت طائلة العقاب . على أن أولادهم ينبغي أن يتبعوا حالة الوضع الذى كان عليه والدهم" .

وكان هذا التشريع تطبيقاً لأحد قرارات السناتو الرومانى التى أجازت تصويب ما قد يقع فيه الزوج عن طريق الخطأ غير المقصود (erroris causae probatio) وضرورة تصويبه على الفور . . .

وقد أشار إلى ذلك المشرع "جايوس" :- (4) Gaius I . 67

sed ex senatus consulto permittitur causam erroris probare et ita uxor quoque et filius ad civitatem Romanam perveniunt, et ex tempore incipit, filius in potestate patris esse .

وترجمته هكذا : " ... ولكن تنفيذاً لقرار السناتو ، سُمح بتصويب وتصحيح ما وقع من خطأ ؛ وعلى ذلك يحق للزوجة والابن أن يُمنح كل منهما المواطنة الرومانية . ومن ذلك التاريخ يحق للابن أن يشرع فى التمتع بمركز أبيه" .

μζ

البند السابع بعد الأربعين (السطران ١٣٠ - ١٣١)

Ἀστὴ συνελθούσα Αἰ[γ]υπτίῳ κατ' ἀγνοίαν ὡς ἀστὴ ἀνεύθυνός ἐστιν .

ἐὰν δὲ καὶ ὑπὸ ἀμφοτέρων ἀπ[α]ρχῇ τέκνων τευθῇ , τηρεῖται τοῖς τέκνοις ἡ πολιτεία .

"المواطنة الحرة (ἡ, ἀσπη) التى ارتبطت مع مصرى فى معاشرة زوجية وجاء ذلك عن جهل منها وكان يسودها الاعتقاد بأنه مواطن حر" (ὁ, ἀσπός) ، فلا لوم ولا تشريب عليها فى ذلك وإذا قام الطرفان بالإبلاغ عن مولد أحد من أبنائهما ، فإن صفة المواطنة ومنزلتها تسبغ على هؤلاء الأولاد" .

جاء فى السطر (١٣١) كلمة ($\alpha\pi\alpha\rho\chi\eta$) ولربما كانت مسبقة بإداة التعريف وهى (η) ومعناها الثمار الأولى أو البواكير ويُحيلنا العالم "شوبارت" فى كتابه ص ٢٣ على ما جاء فى كتاب "بلاومان" (Plaumann) من أجل تفسير معنى هذه الكلمة واعتبار أنها تفيد حصولهم على شهادة ميلاد تخول لهم التمتع بهذا المركز الممتاز . وكان العبيد يحصلون على شهادة مماثلة ، تؤكد مولدهم فى بيست مصرى وتسمى هذه الشهادة ($\sigma\iota\kappa\omicron\gamma\epsilon\nu\epsilon\iota\alpha$) وقد وردت إشارة إلى ذلك فى البند ٦٧ من هذه المقننة .

$\overline{\mu\eta}$

البند الثامن بعد الأربعين (السطر ١٣٢)

$\delta\sigma\tau\omicron\iota[[\varsigma]] \gamma\acute{\eta}\mu\alpha\nu\tau\epsilon\varsigma \text{ Νησιώτιδ}[\alpha]\varsigma \delta\mu\omicron\iota\omicron\iota \epsilon\iota\sigma\iota \tau\omicron\iota\varsigma \text{ Αἰγυπτίοις} \sigma\upsilon\nu\epsilon\lambda\theta\omicron\upsilon\sigma\iota.$
 "المواطنون الأحرار الذين شاءوا أن يتزوجوا من ساكنات الجزر أصبحوا يُشَبَّهون بأولئك الذين ارتبطوا بمصريات فى معاشرة زوجية" .

إن هذا التنظيم التشريعى جاء مشوباً بشيء من الغرابة وعدم الأصالة ؛ وكان المراد منه أن المواطنين الأحرار أصبح محرماً عليهم حق الزواج المشروع (conubium) من إحدى ساكنات الجزر المتاخمة للشاطئ الممتد من غرب الإسكندرية حتى برقة وأنه إذا حدث أن وقعت حالة من هذا النوع ، فإن هذه العلاقة تصبح متسمة بالنسق المرعى فى الرباط القائم بين أى من المصريات والمواطنين الأحرار فى معاشرة زوجية . ويبدو أن هذا هو خلاصة الرأى الذى انتهى إليه العالم الألمانى "أكسل جيلينباند" فى كتابه ص ٥٢ على النحو التالى :

"Die Sonderbestimmung in See. 48 Zeigt, dass $\delta\sigma\tau\omicron\iota$ mit Nesiotiden kein conubium haben, dass ein solcher Fall wie die Verbindung mit der Ägypterin angesehen wird".

وقد عرض "ريكوپونو" في كتابه عن "الجنومون" ص ١٨٥ لهذا الموضوع فأحالنا إلى البندين ٤٥ ، ٤٦ وما جاء بهما من تشريع وذلك من قبيل عقد مقارنة مع هذا الموضوع الذى نحن بصددده . وإذا اعتبرنا هذه الرابطة على أنها بمثابة زواج غير مشروع أى (matrimonium iniustum) ، فإن هذا يقتضى ألا نعتبره زواجا على الإطلاق أى أنه غير مستوفى للشروط الواجبة فى الزواج الصحيح (conubium) وفى هذه الحالة يُصبح الأبناء تابعين للجنس الأقل منزلة وذلك بناءً على ما قضى به قانون روماني مشهور يُسمى بقانون "مينيكْيوس" (Minicius) = (ex ratione legis Miniciae) أما عن سكان الجزر وهم الذين يسمون بالنسيوتيين (Nesiotes) فهم أولئك الذين كانوا يقطنون بلاداً واقعة فى الجزر المتاخمة والواقعة على امتداد الشاطئ بدءاً من غرب الإسكندرية حتى برقة .

وقد جاء ذكرهم فى كتاب "استرابون" السابع عشر من جغرافيته ، ١ ، ١٤ ، وقد نوّه عنهم على أنهم جماعة من النسيوتيين الذين سكنوا فى مجموعة من الجزر الصغيرة على امتداد الشاطئ المسمى "بالمارماريكى" صوب الغرب من الإسكندرية حتى حدود برقة .

المصدر البند التاسع بعد الأربعين (السطر ١٣٣)

Ἀπελευθέρους Ἀλεξανδρέων οὐκ ἔξον Αἰγυπτίαν γῆμαι .

"غير مسموح لعقلاء السكندريين أن يتزوجوا من مصريات ."

يُعلق "تاوينشلاج" فى كتابه عن "القانون" ص ١١٠ - ١١١ بقوله إن قيوداً قد وُضعت للحد من الزواج بين عقلاء السكندريين وهم الذين كانوا مملوكين لمواطنين سكندريين وبين المصريات وكناهم النص بالكلمات الآتية :

ἀπελευθέροι Αλεξανδρέων + Αἰγυπτῖαι

وخلص المؤلف إلى أن مثل هذه الزيجة كانت مُحَرمة وباطلة ؛ فضلاً عن ذلك الحرمان والبطلان فالأبناء الذين يُولدون من هذه الزيجة الباطلة أو المحرمة على حد قولهم (damnatus coitus) يُعتبرون غير شرعيين ويُصبحون مصريين أى (Aegyptii) ويُعلق "ريكوبونو" الأكبر عن الصفة غير الشرعية لهذا الابن بما يلي: (Fontes 2, III 19)

μή ὦν δε νόμιμος υἱος πατρός ὄντος Αλεξανδρέως Αλεξανδρεὺς οὐ δύναται εἶναι

ويقضى هذا عدم استحقاق مثل هذا الابن بأن يسمى سكندرياً أو يحظى بهذا اللقب وبذلك يكون هو الابن غير الشرعى من أب سكندرى ويصبح غير أهل لأن يُسمى سكندرياً. حسب منطوق هذه الفقرة التى ساقها "ريكوبونو". وفى هذا تأكيد للمعنى السوارى فى البند التاسع بعد الأربعين والذى اقتضى صيانة المواطنة السكندرية من أن تشوبها أية شائبة وحرص على وضع الضمانات الكفيلة بالمحافظة على بقائها نقيّة وخالصة مما يعتورها من شوائب .

ν

البند المرقوم بالخمسين (السطران ١٣٤ - ١٣٥)

Ἀπελευθέρως ἀστοῦ τε[κεν]ωμένης ἐξ Αἰγυπτίου Νωρβάνος τὰ ὑπάρχοντα ἀνέλαβεν, Ροῦφος [δὲ] τοῖς τέκνοις ἔδωκε .

"عتيقة المواطن الحر التى أنجبت من مصرى ، كان نصيبها من "توربانس" (Norbanus) أن جوزيت بمصادرة أموالها ، ولكن "روفوس" (Rufus) رد هذه الأموال للأولاد" .

ويُعلق "اكسل جيلينباند" فى صفحة ٥٢ هامش ٢ على الاسمين الواردين فى هذا

النص بأن "سيبيوس روفس" كان يشغل وظيفة الإديولوجوس في عام ١٦م وأن سميأ له هو "ميتيوس روفس" كان والياً على مصر في الفترة ما بين ٨٩ - ٩١م. وأن سميأ آخر هو "يونيوس روفس" كان والياً على مصر في الفترة ما بين عام ٩٤ حتى ٩٨م. وعلى ذلك أصبح من الصعوبة بمكان التعرف على من يكون "روفس" هذا وهو الذى ورد اسمه، مفرداً أما عن "توربانوس" فليس من التيسير معرفة تاريخه ، ولكن من المؤكد أنه شغل منصبه قبل "روفس" وبناءً على ذلك كان يقيناً أحد الولاة وليس رئيساً لديوان الإديولوجوس . وقد تناول هذا البند وضعاً نشأت في ظله رابطة جنسية بين إحدى عتيقات السكندريين وبين أحد المصريين وهي حالة انعكس فيها الوضع الذى ورد في البند السابق رقم (٤٩) . وقد تارجحت الأحكام بالنسبة لهذه الحالة الشاذة فاعتبر الوالى "توربانوس" أن هذه الرابطة ليست علاقة زوجية مشروعة . ومن ثم قضى بمصادرة أموالها ، على أساس أن الأبناء الذين يُولدون أصبحوا غير شرعيين وأبناء حرام (spuri) أما "روفوس" فاقصر على اعتبار مثل هذه الرابطة غير مستوفية لشرط التكافؤ وفي هذه الحالة يكون من حق الأولاد أن يحصلوا على منزلة أمهاتهم وبالتالي قرر استحقاق الأولاد للأموال .

وأنه لمن الطريف أن ينشأ مثل هذا الخلاف بين "توربانوس" و "روفوس" فبينما يُصادر الأول الأموال الخاصة بالعتيقة التى أنجبت من مصرى ، إذا بالثانى يناقض هذا القرار ويقرر استحقاق الأولاد لهذه الأموال من قبيل التيسير .

$\overline{\nu\alpha}$

البند الواحد بعد الخمسين (سطر واحد رقمه ١٣٦)

*Σύρου καὶ ἀστῆς υἱὸς ἔγγημ[εν Αἰγ]υπτίαν καὶ κατεκρίθη ἀρισμένον
κέφαλαῖον .*

"ابن السورى من مواطنة حرة يُعاقب بالغرامة المقررة ، إذا ما تزوج من مصرية" .

وفى تعليق "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ١٨٦ على هذا البند جاء أن هذا الزواج المختلط بين ابن السورى من مواطنة حرة وبين المصرية ، كان يُعتبر عملاً باطلاً (*ἀκαταλλήτως*) أى مغايراً ويُعاقب مرتكب هذا الجرم بدفع غرامة إجمالية ثابتة . وهنا قد يتساءل الإنسان هل ابن السورى الجنسية هذا يُعتبر مواطناً حراً فى مدينة يونانية حرة أم انه كان مواطناً فى مدينة غير حرة فى سوريا . على أن هذا التساؤل لا سبيل إلى الإجابة عنه والسبب فى ذلك أن النص جاء مقتضباً . أما الأولاد فشانهم واضح إذ أنهم اعتبروا مصريين ولا حق لهم فى أن يرثوا .

البند الثانى بعد الخمسين (سطر واحد رقمه ١٣٧) $\overline{\nu\beta}$

Ῥωμαίοις ἐξὸν Αἰγυπτίαν ἡγήμα 1 .

"إن الزواج بين الرومان والمصريات أمر مستساغ وجائز" .

جاء فى كتاب "الحضارة الرومانية" تأليف العالم الأمريكى "نافتالى لويس" (Naphtali Lewis) الجزء الثانى طبعة ١٩٦٣ ص ٥٣٨ هامش ١٥٤ ما يفيد أن تعليقاً على هذا البند الطريف أمر واجب وقيل فى هذا الصدد أن هناك تفاوتاً وانقساماً فى رأى بين العلماء حول ما إذا كانت هناك كلمة "لا" النافية (*οὐκ*) قد أسقطها أو أغفلها الناسخ عن عمد وأصبح من المتعين إثباتها فى هذا المقام وربما كان إسقاطها بواسطة الناسخ جاء بطريق الخطأ الفاضح أم أن الوضع ينبغى أن يبقى على ما هو عليه . وبذلك نقع فى حيرة من أمرنا لأن المعروف أن تحريماً قاطعاً للزواج بين الرومان والمصريات كان قائماً . وهلهو النص اللاتينى كما أورده "ريكوبونو" الأكبر Fontes, I, p. 477

"Romanis mulierem Aegyptian ducere licet".

وترجمته على النحو الآتى : "يجوز للرومان أن يتخذوا زوجات مصريات" . ولكن

المتعارف عليه أن مثل هذا الزواج كان أمراً غير مشروع ولا مستساغ . وعلى ذلك فالرأى الغالب يتطلب أن نثبت فى النص كلمة "لا" النافية أى (οὐκ) ونعتبر أن المعنى جاء بصيغة النفى وليس بالاثبات حتى لا يكون هناك أى تعارض مع الأحكام الواردة فى البندين ٣٩ ، ٤٦ .

وقد شرح "يوتى" (Youtie) وجهة نظره هذه بإفاضة فى مقال طريف له نشره عن طبقة الآباء الذين لا ينتمون لأبائهم وهم (οἱ ἀπατορες) وهم الذين يعتبرون (Νοθοί) أى أبناء زنا والمقال منشور فى كتاب نشر حديثاً عنوانه "Hommages a Claire Preaux" الصادر فى بروكسل ١٩٨٨ ص ٧٢٣ وفى هذا المقال تأييد لوجهة نظر خاطئة فندها "أندريه بيجانيول" فى مقال آخر منشور فى مجلة (Museum Helveticum) وقد حسم الأمر فى آخر المطاف وجاز لهذه الطائفة من الرومان الذين حازوا هذه المنزلة الرومانية على سبيل المكافأة والتعويض عن الخدمة فى الأسطول الرومانى وأصبح لا ضير لأحد منهم بأن يتزوج من مصرية فهذا يعتبر أمراً طبيعياً .

أما الآراء الفجة التى أفرط "يوتى" فى ذكرها فى مقاله هذا تعبيراً لهذا البند رقم ٥٢ من الجنومون فينبغى تفنيدها وعدم الاعتداد بها . وقد أثارت هذه المادة المرقومة ٥٢ من مقلنة الإديولوجوس (Gnomon of Idiologos) موضوعاً شائقاً ولكنه شائك فى الوقت نفسه وكان محل خلاف بين نفر من العلماء الأعلام من فرنسيين مثل "رايناخ" (Reinach) و"أندريه بيجانيول" (Andre Piganiol) وبين أمريكيين مثل "هربرت يوتى" (Herbert Youtie) وذلك بشأن موضوع خاص بالزواج بين الرومان والمصريات وتحريمه أو جوازه والسبب فى ذلك أن بعض هؤلاء العلماء والأعلام أراد أن يُصَوَّب النص اليونانى فيضيف كلمة نافية هى (οὐκ) . ولكن أنكر البعض وجود مثل هذه الكلمة لعدم وجود محل لها فى النص واعتبر البعض أن إضافتها عمل مشين جداً وفيه ما يدعو إلى السخرية وقال "بيجانيول" إن عمل "رايناخ" الذى اقترح إضافتها ينم عن خذى وعار

شنيع (so scandalous) وسخف شديد وجراً في التغيير وفيه عدم تقدير لظروف الحال التي قضت بجواز (licet) (ἐξὸν ἐστίν) الزواج (γαμῶν) = (γημαῖ) فى النص بين الرومان والمصريّات . وذلك على اعتبار أن هؤلاء الرومان كانوا أصلاً من المصريين الذين خدموا الأسطول الروماني المرابط فى مرفأ "ميسينوم" (Misenum) وطالت خدمتهم على مدى خمسة وعشرين عاماً ثم حصلوا بعد ذلك على المواطنة الرومانية على سبيل المكافأة لهم على خدمتهم الطويلة هذه . وللعالم الأمريكى الراحل "وليام لين وسترمان" (William Linn Westermann) مقال طريف جداً عن مطالبة أمثال هؤلاء بالمواطنة والإلحاق فى الحصول على هذه المواطنة باستصدار قرارات من الولاة الرومان بذلك وضرورة التقدم بذلك المطلب فرادى وكان الوالى يعد دائماً بالخير ويهم بتنفيذ ذلك المطلب مع النصح لهم بعدم التجمهر مستقبلاً . ثم أن الحكومة الرومانية كانت حريصة دائماً على تصنيف السكان والتزام كل طائفة من الأهالى بالطبقة التى ينتمون إليها حتى لا ينضوى أحد من غير وجه حق (παράλογισμος) فى طبقة الطوائف المعفاة من ضريبة الرأس (Laographia) وهؤلاء هم الرومان أما المصريون واليهود فكانوا ملزمين بأداء هذه الضريبة أو ضريبة الفرد باعتبارهم من طبقة (dediticii) أى الذين استسلموا بحد السيف . وكان العالم الأمريكى "هربرت يوتى" مصراً على إضافة كلمة (οὐκ) فى النص لتصويب الوضع وكان فى رأيه إن هذا أمر ضرورى حتى يستقيم المعنى ويتلاءم مع القاعدة العامة التى نهجت عليها الحكومة الرومانية بضرورة التفرقة فى معاملة الطبقات المختلفة فيحصل كل حسب الطبقة التى ينتمى إليها ، على حقوقه ويؤدى التزاماته . والمعروف أن السياسة الرومانية العامة كانت تقضى بتطبيق هذه التفرقة وعدم جواز أى زيجات مشتركة قد ينجم عنها أى إعفاء من ضريبة الرأس فالروماني لا يجوز له فى نظر "يوتى" عقد أى زيجة مع مصرية بحال من الأحوال .

ولكن هناك رأى مخالف لذلك تماماً وفيه تفسير للنص على وضعه القائم بالإثبات

وليس بالنفى . وهذا ما قال به عالم فرنسى لامع هو "أندريه بيجانيول" (André Piganiol) ونشره فى مقال له فى مجلة تسمى (Museum Helveticum) لسنة ١٩٥٣ ص ١٩٣ - ٢٠٢ وكان سنده فى ذلك أن جواز هذا الزواج بين الرومانى والمصرية له ما يبرره على اعتبار أن هذا الرومانى كان أصلاً مصرياً مُكلفاً بالخدمة فى الأسطول الرومانى المرباط فى "ميسينوم" (Misenum) ثم بعد تسريحه حصل على المواطنة الرومانية بمقتضى حقه المشروح فى التسريح الكريم (Honesta missio) وفى هذه الحالة يحق له بوصفه رومانياً (بالصناعة وليس بالأصالة) ، الزواج من مصرية . وهكذا فسر لنا هذا المؤلف الفرنسى ذلك اللغز الذى شاب هذا النص . فضلاً عن ذلك فإنه اعتبر التصويب الذى طلع به علينا عالم فرنسى آخر هو "ثيودور رايناخ" (Theodore Reinach) غير مقبول ، بل إنه اعتبر ما قال به "رايناخ" هذا عملاً مخزياً للغاية (so scandalous) . وعلى ذلك أصبح لزاماً علينا أن نقبل هذا النص على علاقته دون مقتضى يحتم إضافة "لا" النافية على أسناس أن هؤلاء الرومان الذين نعتهم هنا كانوا أصلاً مصريين ثم حصلوا بطريق الاستثناء فى نهاية الخدمة فى الأسطول على المواطنة الرومانية . وقد ساور هذا العالم الفرنسى "أندريه بيجانيول" الشك فى أن هذا البند كان وارداً فى صلب "الجنومون" فى الصورة التى دمجها "أغسطس" وإنما جاءت هذه الفقرة مضافة فى تاريخ لاحق .

٧٧

البند الثالث بعد الخمسين (السطران ١٣٨ - ١٣٩)

Αἱ ἀγόμεναι ὑπὸ μισσικίων [γυν]αῖκες, Αἰγύπτια εἰὰν χρηματί-
σωσι ὡς Ῥωμαῖα, τῷ τῆς ἀκαταλληλια[ς κρ]ατεῖται .

"النساء المصريات اللاتى تزوجن من جنود مسرحين ثم انتحلن لأنفسهن صفة الجنسية الرومانية فى المعاملات ، وقعن بذلك تحت طائلة القوانين واللوائح التى تُحرّم انتحال الصفات والألقاب ."

عرض "تاوينشلاج" في كتابه عن "القانون" ص ١١٠ هامش ٢٢ ، لهذا البند وربط بينه وبين البند التالي رقم ٥٤ وهو الخاص بابنة الجندي المسرح بشرف والتي أصبحت رومانية ، وقد أنكر عليها الوالى "أورسوس" الحق فى أن ترث من أمها باعتبار أن الأم ظلت مصرية وخلص "تاوينشلاج" إلى القول بأن الجنود الذين سُـرّحوا بشرف وأصبح يطلق عليهم (veterani honeste missi) قد مُنحوا حق الزواج (conubiuni) من الزوجات المصريات اللاتي احتفظن بقوميتهن ، بينما أصبح أبناؤهن مواطنين رومان (cives Romani) خاضعين لأبائهم بمقتضى ما كان لهؤلاء الآباء من سلطان أبوى (patria potestas) .

أما عن التصويبات فى النص اليونانى فقد جاء فى آخر السطر ١٣٨ وأول السطر ١٣٩ كلمة (Ῥωμαία) فى صيغة المفرد وينبغى تصويبها وجعلها فى صيغة الجمع هكذا (Ῥωμαίαι) . ثم جاء فى آخر السطر ١٣٩ الفعل فى صيغة المفرد (κρατεῖται) وينبغى أن يُصوب هذا الفعل ويصاغ هكذا (κρατοῦνται) فى صيغة الجمع .

النبد الرابع بعد الخمسين (السطران ١٤٠ - ١٤١)

Θυγατρί μι[ε]σικίου Ῥωμαία γε[γ]ομένη Ούρσος οὐκ [ἐπέτρε]ψε κληρο[υ]σαι τὴν μητέρα Αἰγυπ[τ]ίαν οὖσαν .

"ابنة الجندي المسرح وقد أصبحت رومانية ، قد أنكر عليها (الوالى) "أورسوس" (Ursus) الحق المخول لها فى أن ترث من أمها ، على اعتبار أن الأم ظلت مصرية" .

و"أورسوس" هذا كان والياً على مصر ، وقيل إن هذا كان فى الفترة ما بين ٨٤ - ٨٥ م. ولكن "أكسل جيلينباند" ص ٤٦ رأى أنه ينتمى لفترة متأخرة عن هذا التاريخ قليلاً

وجاء هذا التعليل فى كتاب "ريكيونو" ص ١٨٩ هامش رقم ٥ ^(١) . أما عن المبدأ الذى ورد فى هذا البند فقد أشار إليه "ريكيونو" الأكبر Fontes I : p. 477 وماهو النص اللاتينى:

"Filiae missicii , quae civis Romana facta erat, Ursus non permisit metris Aegyptae hereditatem accipere".

وترجمتها كما يلى : " ابنة الجندى المسرح التى أصبحت مواطنة رومانية ، لم يسمح لها "اورسوس" بأن ترث من أمها المصرية " . وذلك على الرغم من أن القاعدة العامة أن المصرى إذا انضوى فى الجندية ثم سُرَّح من الخدمة العسكرية بشرف وجدارة بعد قضاء الفترة المخصصة للجندية كاملة ، كان يُمنح المواطنة الرومانية وتكتسب ابنته بالتبعية الجنسية الرومانية كذلك . أما زوجته المصرية فتظل محتفظة بجنسيتها المصرية وهذا هو منطوق النص الوارد فى هذا البند ^(١) .

νε

البند الخامس بعد الخمسين (الأسطر ١٤٢ - ١٤٥)

Εάν Αιγύπτ[ι]ος λαθών στρατεύσηται[ι] ἐν λεγῶνι, ἀπολυθ[ε]ις.

[ε]ις τὸ

Αιγύπτ[ι]ον τάγμα ἀποκαθίστα[ι] . ὁμοίως δὲ καὶ οἱ ἐκ [του] ἔρε .

τικου ἀπ[ολ]υθέντες ἀποκ[αθίστανται] πλὴν μόνων τῶ[ν] ἐκ

Μησινῶν [σ]τόλου .

"إذا أدى مصرى الخدمة العسكرية ، وهو منضوى فى لواء فرقة رومانية دون أن

(1) Julius Ursus , praefectus under Titus 79 - 81 A. D. . see "Working List of Praefects" by Oscar Reinmuth, Bulletin of American Society, 1967. pp. 86 - 88.

(٢) جاء فى السطر ١٤١ (μητέρα) بمعنى الأم فى صيغة المفعول وينبغى تصويبها هكذا (μητέρα) إما فى صيغة القابل أو المضاف .

يُكتشف أمره ، فإنه بعد تسريحه يعود إلى حالته الأولى بوصفه مصرياً . والحال بالمثل بالنسبة لمن التحقوا بسلاح المجدفين ، فإنهم عقب تسريحهم ، يعودون إلى حالتهم ووضعهم القديم . على أن يُستثنى من ذلك فقط أولئك الذين ينتمون إلى الأسطول المرباط في "ميسينوم" ^(١) .

من المتعارف عليه أنه لم يكن مسموحاً على الإطلاق للمصري الالتحاق بإحدى الفرق الرومانية (legiones) ، ما لم يكن قد منح من قبل المواطنة الرومانية وهذا أمر كان من المعلوم أنه عسير المنال . والخدمة العسكرية المحرمة على المصريين والتي نحن بصدددها ، جاءت متضمنة في منطوق الكلمة الواردة في السطر ١٤٢ وهي في صيغة المصدر (στρατεύεσθαι) بمعنى الخدمة العسكرية في لواء فرقة رومانية (legio) وقد تكرر ورود هذه الكلمة بصيغها المختلفة في البنود التالية ٣٥ ، ٥٦ ، ١١١ . وإن مثل هذه التصرفات المنوه عنها في هذا البند لتدخل في نطاق المخالفات وإساءة استعمال الحقوق التي عدّها "تاوبنشلاج" في كتابه عن القانون ص ٤٧٥ فذكرها بالتخصيص ضمن الفقرة الخاصة بانتحال الصفات واغتصاب حقوق من شأنها أن تُسبغ على صاحبها القومية والجنسية أو تضافى عليه منزلة معينة . وهاهى البنود التي عرضت لهذا الموضوع : ٤٠ ، ٤١ ، ١٠٧ ، ٤٣ - ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ .

νς

البند السادس بعد الخمسين (السطران ١٤٦ - ١٤٧)

Οἱ στρατευ[όμ]ενοι καὶ μὴ νομίμην [ἐ]χ[οντ]ες ἀπόλυσιν ἐ[ὰν] χ[ρ]
[η-]ματίσωσ[ι] ὥς Ῥωμαῖοι , τεταρτολ[α]γ[ο]νται .

"إن الجنود الذين قاموا بأداء الخدمة العسكرية ثم لم يحصلوا على التسريح القانوني ،

(١) جاء في السطر ١٤٢ كلمة (λεγωνι) وتصويبها هكذا (λεγεωνι) ، ثم جاء في السطر ١٤٣ كلمة (Αιγυπτίον) ويحتمل أن تكون (Αιγυπτίω) وجاء في السطر ١٤٥ كلمة (Μισσηνῶν) وتصويبها هكذا (Μισσηνῶν) .

يُعاقبون بمصادرة ربع أموالهم إذا ما انتحلوا لأنفسهم صفة المواطن الروماني " .

إن هذا التسريح القانوني كان يُكنى له بالكلمات الآتية = honesta missio

νομίμη ἀπόλυσις وكان هناك أنواع ثلاثة من التسريح من الخدمة العسكرية وهى :-

(أ) التسريح الذى ينتهى فى آخر المدة بشرف وجدارة وهذا يقتضى الوفاء بالخدمة طوال الفترة المقررة كاملة .

(ب) التسريح الذى شابهته شائبة من حيث الإخلال بالشرف ويطلق على هذا النوع (ignominiosa) فإذا ما ارتكب المجند جرماً ، وأغفى من شرف الخدمة ووصم بما يشينه .

(جـ) التسريح المسبب (causaria) ويكون هذا لعدم الصلاحية للخدمة بسبب عاهة جثمانية أو مرض نفسانى أو عقلى (vitio animi vel corporis) وقد جاء فى السطر ١٤٦ كلمة (στρατευόμενοι) وينبغى تصويبها هكذا (στρατευσάμενοι) . وفى نفس السطر جاءت كلمة (ἐχόντες) وهى مبتورة وهناك احتمالات أخرى نذكر منها ما يلى (σχόντες) أو (ἐλόντες) .

وجاء فى السطر ١٤٧ كلمة (χρηματίσωσι) وينقصها حرف النون (ν) وهو الأخير فى هذا الفعل .

أما عن الكلمة الأخيرة فى هذا البند وهى (τεταρτολογουῦνται) بمعنى ضوورة مصادرة ربع الأموال فقد سبق ورودها فى بنود أخرى منها البند ٤١ والبند ٤٢ والبند ٥٨ وهى كلمة متداولة ويتردد ذكرها كثيراً .

البند السابع بعد الخمسين (السطران ١٤٨ - ١٤٩)

νζ

Παραίτου[ιω]ν τῶν συνερχομέ[ω]ν γυναίξιν ἀλλ[ο]φύλ[ο]υς ἢ

Αἱ[γ]υπτίαις τὰ τέκνα τῶ ἥττονι [γε]νε[ι] ἀκολουθε[ι] .

"أهل" بارايتونيوم" (مرسى مطروح) الذين ارتبطوا في معاشرة زوجية بنساء أجنبيات أو مصريات ، يصبح أولادهم تابعين للجنس الأدنى مرتبة " .

إن بارايتونيوم" (Paraetonium) اعتبرت في رأى بعض المؤرخين مدينة يونانية حرة أى (πόλις) وقد ذكرها "استرابون" في الكتاب السابع عشر ، ١ ، ١٤ ، على أنها كذلك ، وإن شأنها كان شأن المدائن الآتية : الإسكندرية ونقراطيس وبطلمية (وهي المنشأة في محافظة سوهاج) ولكن بعض العلماء أنكروا عليها ذلك وفى رأى العالم الفرنسى "رايناخ" أنها كانت مدينة يونانية حرة حقاً ولكنها كانت في منزلة أدنى من الإسكندرية أما العالم الفرنسى "بيير جوجيه" (Pierre Jouguet) فلا يشك في كونها مدينة يونانية حرة ^(١) .

البند الثامن بعد الخمسين (الأسطر ١٥٠ - ١٥٢) νη

Οἱ μὴ ἀπογεγραμμένοι ταῖς [κατ'] οἰκίαν ἀπογ[ρα]φ[α]ῖς ἐ[α]υτοῦς
τε κα[τ'] οὗς [δ] εἰ τεταρτολογοῦνται, [κα]τ' ἐὰν δυσιν ἀπογρ[α]φ[α]ῖς
μ]ῇ

ἀπογραφάμενοι εἰςδοθῶσιν, [ἐν] τέταρτ[ο]ν [[αναλ[α]]] [κατακ]ρίνον
ται .

"الأشخاص الذين لم يقوموا بتسجيل أنفسهم ثم قصروا كذلك في تسجيل كل من يلتزمون بتسجيلهم في إحصاء السكان من بيت لبيت ، يُفرون بمصادرة ربع أموالهم . فإذا ما ثبت أنهم لم يقوموا بهذا التسجيل في إحصاءين متعاقبين ، فإنهم يُعاقبون بمصادرة ربع آخر " [أو ربعين] .

(1) Pierre Jouguet, Macedonian Imperialism. (1926) ; A. H. M. Jones. Cities of the Eastern Roman Provinces .

جاء فى هذا البند والبنود التالية حتى ٦٣ بضع تشريعات مُنظمة لموضوع فى غاية الأهمية ألا وهو نظام الإحصاء (census) المفروض على جميع سكان مصر ، والذي كان ملزماً لياهم بأن يقوموا كل فترة مدتها أربعة عشر عاماً بتقديم إقرارات يحصون فيها من بيت لبيت وفرداً فرداً (κατ' οἰκίαν ἀπογράφη , καὶ κατ' ἀνδρά) كل ما لديهم من أملاك عقارية وما فى ذمتهم من التزامات وما فى بيوتهم من أفراد وعبيد وماشية وأغنام وإبل وجمال . وكان هذا الإحصاء العام للسكان يتم فرداً فرداً (κατ' ἀνδρά) ويُقصد به التقصى بدقة عن أحوال الناس وأوضاع السكان بصفة عامة ومعرفة أسمائهم ، والذى الذى يقيمون به ودرجة قرابة كل واحدٍ منهم بالنسبة لرب البيت والتعرف على الحرف التى يباشرونها ومركزهم ومنزلتهم وذوى قرباهم وما ملكت أيماهم من عبيد وحيوانات . وهكذا كانت هذه الإقرارات تحتوى على جميع البيانات والمواصفات المذكورة بإفاضة عن جميع الأفراد ، وكان لابد أن يُسجل كل هذا بعناية فائقة فى الإقرار المقدم . وكان الغرض الأساسى من هذا الإحصاء حصر جميع الأملاك والأفراد الذين يستحق عليهم الوفاء بضريبة الرأس (Laographia) بعد بلوغهم سن الرشد وتجاوزهم سن الشباب (ἀφηλίκες) . وكان القصد من ذلك كله معرفة من يجب عليهم أداء هذه الضريبة كاملة أو منقوصة . وكانت تجرى عملية التخفيض هذه أو الإعفاء منها بعد فحص دقيق ، كان يُعرف بالاسم الآتى (ἐπίκρισις) . وكان المقعدون والمسنون والكهول فى الستينات (وقيل بعد ٦٣ - ٦٥ سنة) يُعفون من هذا العبء . وكان الرومان والسكندريون وبعض الطوائف الأخرى من السكان كالعلماء وبعض الأطباء والرياضيين والحائزين لقصب السبق فى المباريات الرياضية يُعفون منها كذلك . أما عقوبة من تخلف عن تقديم هذا الإقرار أو عمد إلى التدليس فى صياغة البيانات المقدمة فهى مصادرة ربع أملاكه . وفى حالة ما إذا تقاعس عن تقديم هذا الإقرار فى مرتين متعاقبتين فإن العقوبة تصل إلى مصادرة نصف أملاكه . وهاك بعض المراجع التى عرضت لموضوع الإحصاء:-

Wallace. Taxation in Roman Egypt: Johnson. Roman Egypt p. 248; Reinmuth, The Praefect p. 67; Papyri Lugduno Batava vol. 5, 10 (dated 174 A. D.); Naphtali Lewis. Roman Civilisation vol. II. (1963), p. 386 Edict of Praefect of Egypt (Select Papyri No. 219) p. 387 (Oxyr. Pap. No. 715) p. 388. Census & Poll tax. Roger Bagnall, Columbia University :- Census & Laographia: Aegyptus 1-2 year 72; Bulletin of American Society, 1992 and 1993 pp. 35 - 56; Census Declarations from Berlin Collection .

أما عن الإجراءات الواجب اتخاذها قبل عملية الإحصاء ودعوة الناس إلى العودة إلى أوطانهم ومقارهم (idia) استعداداً لإجراء الإحصاء في موعده وحثاً للناس على الرجوع إلى مقر سكنهم ومحل إقامتهم الأصلية وذلك تأهباً للقيام بهذه المهمة الخطيرة والمزمع عملها ، فعلياً أن نرجع إلى مرسوم أصدره والي الروماني "جايوس فيبيوس ماكسيموس" (C. Vibius Maximus) وهو منشور في كتاب البردي المختار "لإدجار وهنت" ، الجزء الثاني رقم ٢٢٠ ص ١٠٨ - ١٠٩ ونشر أصلاً في مجموعة بردي لندن (P. London No. 904, II 18 - 38 (dated 104 A. D.) وفي تصفح هذا المنشور الأخير الذي أعلنه والي على الملأ يتكشف لنا مدى حرص الدولة على أن يشارك في الإحصاء جميع أفراد السكان وهم في مقارهم الأصلية ولا يتراخوا في أداء هذا الواجب . وجاء فيه تحذير من والي للناس عن التخلف أو الغياب عن مواطنهم في أقاليمهم . وكان على من تضطروهم ظروفهم التغيب في الإسكندرية بسبب ما وحاجة المدينة إليهم في مهمة ما فإن والي يطلب إلى هؤلاء أن يسجلوا أسماءهم أمام "... فستوس" (Festus) وهو المتولى الإشراف على الالاي (praefect of alae) وهو المعين من قبل والي لهذا الغرض لإعطاء التصاريح التي تسمح لهم بذلك ، على أن يتم ذلك في موعد أقصاه يوم الثلاثين من شهر أبيب .

وهناك وثيقتان برديتان منشورتان في البردى المختار الجز الثلثى ص ٣٣٦ - ٣٣٩ تحت رقم ٣١٢ (P. Baden 75b (dated 147 A. D.) ثم رقم ٣١٣ ص ٣٤٠ - ٣٤٣ وهى من بردى "تبتونس" (P. Tebtunis 322 (dated 189 A. D.) وهما يكشفان عما كان يجرى من إجراءات فى هذا الصدد فى سبيل عمل هذه الإقرارات وما تتضمنه هذه من معلومات مستفيضة . وكان الإمبراطور "أغسطس" هو الذى سنّ إجراء الإحصاء فى مصر فى عام ١٠ - ٩ قبل الميلاد . ثم أصبح يُطبق هذا النظام بعد ذلك على فترات متباعدة مرة كل أربعة عشر عاماً .

وكان مقدار الضريبة المستحقة يختلف فيما بين سكان الحضر وغيرهم من القرويين ، فسكان الحضر كانوا يدفعون مبلغاً أقل من سكان القرى وكان العبيد يُدرجون فى سجل هذه القوائم والإقرارات ويدفع عنهم أسيادهم قد مساوياً لما يدفعونه عن أنفسهم . وهناك بعض التصويبات التى ينبغى التنويه عنها ومن ذلك ما جاء فى السطر ١٥٠ عن كلمة (ἀπογεγραμμένοι) وتصويبها هكذا (ἀπογραψάμενοι) (أى فى صيغة الماضى) وفى السطر ١٥١ جاءت كلمة (καί) وهى غير مؤكدة ومبتورة ولكنها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها على حد قول "شوبارت" فى تعليقه ص ٢٥ . وفى أول السطر ١٥٢ جاءت كلمة (ἀπογραψάμενοι) وكانت مكتوبة فى البردية بصورة خاطئة ثم أدرك الناسخ تصويبها على نحو ما هو مذكور وجاءت كلمة (ἐν) فى السطر ١٥٢ وتباينت بشأنها آراء العلماء فقال "شميت" (Schmidt) ص ١٥٠ على أنها <ἐν> وقال آخر أنها (δὲ) وقيل (τέταρτον) وبذلك تكون الترجمة ربع مرتين وهى القراءة التى ذكرها "رايناخ" وجاءت الكلمة الأخيرة فى هذا البند دالة على تردد الناسخ فبدأ بكتابة (ἀναλα) من الفعل (ἀναλαμβάνεται) ثم عدل عن ذلك مؤثراً كتابة كلمة أخرى دالة عن العقوبة وهى [κατακ]ρίνονται . انظر "شوبارت" ص ٢٥ و "ريكوبونو" ص ٥٢ - ٥٣ والهوامش على البند رقم ٥٨ .

νθ

البند التاسع بعد الخمسين (السطران ١٥٣ - ١٥٤)

Ῥωμαῖοι κ[α]ὶ Ἀλεξανδρεῖς μὴ ἀπ[ο]γραψάμενοι οὐς δεῖ. ἐὰν τ]ε
ἐνα

ἐὰν τε πλεί[ο]υς . ἐν τέταρτον κατ[α]κρ[ι]νόντα[ι] .

"الرومان والسكندريون الذين تراخوا في القيام بتسجيل أسماء الأشخاص الذين هم فسى حيازتهم وهم ممن وجب تسجيلهم في سجل الإحصاء ، سواء أكان هذا التقصير عن فرد واحد أو أكثر ، يُعاقبون بمصادرة ربع أملاكهم " .

يقول العالم الإيطالي "أرانجيو رويس" إن هذا البند كان فيما يبدو خاصاً بالرومان والسكندريين وقصراً عليهم ، بينما البند السابق رقم ٥٨ كان خاصاً بالمصريين وحدهم .
وعلياً أن نرجع إلى "أرانجيو رويس" في كتابه الصادر سنة ١٩٢٢ وعنوانه "Un liber mandatorum p. 219"

ξ

البند الستون (سطر واحد رقمه ١٥٥)

Οἱ μὴ ἀπογραψάμενοι ἀνδράποδα μ]όνων τῶν ἀνδ[ρα]πόδων[ν]
στέρωνται .

"أولئك الذين لم يتوّموا بتدوين أسماء ما لديهم من رقيق في سجل الإحصاء ، تقتصر عقوبتهم على تجريدهم من هؤلاء العبيد" .

إن هذا البند خاص بأولئك العبيد الذين قصر أصحابهم في إدراج أسمائهم في قوائم الإحصاء ، مع أنه كان لازماً عليهم أن يتقدموا بها باعتبارهم هم أرباب هذه البيوت التي كانت تضم شمل هؤلاء العبيد وأنهم كانوا مسئولين عن يقيمون بها . وعلى ذلك اقتضرت العقوبة إزاء هذا التقصير على حرمانهم من هؤلاء العبيد بمصادرتهم وحدهم .

وهناك تصويب لآخر كلمة فى هذا السطر هكذا (στέρωνται) وصحتها (στέρονται) بحسب ما جاء فى "شويارت" ص ٢٦ أما "شميث" ص ١٥٠ فىرى أن يكون التصويب هكذا (στερώνται) .

البند الواحد بعد الستين (السطران ١٥٦ - ١٥٧) ξα

Τῶν ἀναποχ[ρ]άφων δούλων ἢ ἐπ[...]τῇ δίδονται τοῖς δε[σπότ]αις,

ἐάν-

περ μηδένα πόρον ἔχωσι ἢ [[μῆ]] μ[όν]ους τοὺς δούλους] .

"العبيد الذين لم ترد أسماؤهم فى سجل الإحصاء ، ينبغى التخلّى عنهم وتركهم لصالح أسيادهم وذلك إذا كان مورد دخلهم وإيرادهم (ὁ πόρος) محدوداً ومقصوراً على هؤلاء العبيد" .

كان حق سادة العبيد مكفولاً لهم بالاستيلاء على هؤلاء العبيد ويكنى لهذا الحق بالكلمة الآتية (ἡ ἐπαφή) وهو إجراء متبع فى حالات بيع العبيد إذ يكون لأسيادهم حق إلقاء اليد عليهم (manus injectio) وكانت عقود البيع المسطرة (καταγράφη) تتضمن شرطاً يُخول نقل ملكية العبيد وتمكين المشتريين من وضع اليد عليهم وضمان عدم الإخراج أو الطرد (eviction) وضد الصرع (ἐρανόσος) وكذلك كان يجئ فى آخر المطاف شرط الاستيلاء بوضع اليد على هؤلاء العبيد . وقد عرض لهذا الموضوع العالم البولندى "تاوينشلاج" فى كتابه عن القانون ص ٣٣١ .

جاء فى وسط السطر ١٥٦ كلمة مبتورة على النحو التالى (ἐπ[...]τῇ) وهى كلمة مهمة ينبغى تصويبها حتى يستقيم المعنى وقد تابنت آراء العلماء بشأنها فقال "شويارت" إنه يمكن تصويبها هكذا (ἐπ[ί]γοντῇ) بمعنى السلالة أو الذرية ولكننا لا يمكن أن نأخذ

بهذا الرأي لأن المعنى لا يستقيم مع الفعل التالي وهو (διδόναι) بمعنى يُعطى . أما العالم "اكسل جيلينباند" فرأى تصويبها على أنها (ἐπ[αφ]ῇ) بمعنى الاستيلاء ووضع اليد على الشيء (manus injectio) وذكر أن الكلمة المصوبة تفيد معنى دعوى إلقاء اليد على العبد وهو الإجراء الذى كان متبعاً فى بيع العبيد وتخويل الحق لآسيادهم فى الاستيلاء عليهم يدا بيد .

ΞΒ

البند الثانى بعد الستين (السطران ١٥٨ - ١٥٩)

Οἱ ἐν στρατε[ι]α ὄντες ἀναπόγρα[φοι ο]ὗ κρατοῦνται, γυναικ[ε]ς δὲ αὐτῶν κ[αί] τέκνα εὐθύνον[ται] .

"الجنود الموجودون فى الخدمة العسكرية العاملة ، ولم تقيد أسماءهم فى سجل الإحصاء، فإنهم لا يُعاقبون وإنما زوجاتهم وأولادهم هم الذين يُساءلون عن ذلك التقصير " .

جاءت الإشارة هنا إلى ما وقع من تقصير فى تدوين أسماء الجند المنضوين فى الخدمة العسكرية العاملة فى سجل الإحصاء وكانت المسئولية عن هذا التقصير (ὁ εὐθύνοος) تُلقى على زوجاتهم وأولادهم . وقد تناول "ريكيونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٢٠٠ - ٢٠١ شرح هذا البند بإفاسة وعرض للقراءات المختلفة التى طلع بها علينا كل من "جيلينباند" و "شويارت" و "رايناخ" فى الهوامش رقم ١ ، ٢ ، ٣ من صفحة ٢٠٠ .

ΞΓ

البند الثالث بعد الستين (السطران ١٦٠ - ١٦١)

Οἱ εὐθυνόμενοι ὡς μὴ ἀπογρα[ψά]μενοι τῇ προτέρᾳ ἀπογ[ρα]φῇ ,
ἐὰν ἡ προσθήκη μέχρι γ' ἐτῶν [ῇ], συγγνωμονοῦνται .

"الأشخاص الذين يُساءلون عن عدم تسجيل أى من الأفراد فى آخر إحصاء ، يُعفون من المسؤولية إذا ما تمت إضافة اسم الشخص الذى لم يدرج اسمه ، وذلك خلال ثلاث سنوات" .

وفى هذا الصدد يُعلق "رايناخ" ص ٢٤ - ٢٥ هامش (١) على هذا البند بقوله أنه يُخول إجازة التأخير فى بعض الأحوال لمن تخلف عن تسجيل اسم لذويه خلال العام الأولين ، على شريطة أن يتم التصويب والتصحيح بإضافة اسم المتخلف فى أثناء العام الثالث . والمعنى المستفاد من هذا أنه لا عقاب ولا تثريب على المتخلفين والمتقاعسين الذين سولت لهم نفوسهم أن يخفوا اسم طفل مولود دون الثالثة من العمر وأهملوا فى عمل اللازم نحو تسجيله فى سجل الإحصاء باعتباره ممن وجب أن يضاف اسمه . وهذا هو المعنى المستفاد من كلمة واردة فى السطر ١٦١ (ή, προσθήκη) وفى هذه الحالة إذا ما تمت الإضافة لا يكون هناك أى موجب للمساءلة نظرا لتوفر حسن النية وإتاحة الفرصة المناسبة لأولئك المتقاعسين كيما يتداركوا الأمر ويكفروا عن سيئاتهم .

أما عن موضوع المساءلة (ή, εὐθύνια) والفعل (εὐθύνω) والمصدر (εὐθύνην) والمسئول (εὐθύνης) والمسئولون (οἱ, εὐθυνόμενοι) فهذا جانب فى غاية الأهمية وجاءت الإشارة إليه فى البنود ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٩٩ ومرجعنا فى ذلك إلى وثيقة بردية فى مجموعة بردى فؤاد رقم ٣٣ الأسطر ١١ - ١٤ وتاريخها القرن الأول قبل الميلاد وفيها أن المساءلة قد تنتهى بالمصادرة للإقطاع العسكرى (κλήρος) لصالح خزانة الملك (καὶ τὰ λοιπὰ μέρη τοῦ κλήρου μου ἀναλαμφθήναι) وعندئذ تكون الطامة الكبرى على صاحب هذا الإقطاع من الأرض إذا ما ثبت إهماله وتقاعسه فى الوفاء بالتزاماته .

ξδ

البند الرابع بعد الستين (السطران ١٦٢ - ١٦٣)

*Τὰ περὶ τῶν χωρὶς ἀποστόλου ἐκπλεόντων νῦν ἡγεμονικῆς δια-
γνώσεως [ἐ]γένετο .*

"إن الإجراءات التى ينبغى اتخاذها ضد الأشخاص الذين يُغادرون البلاد بطريق البحر دون ترخيص يُدخل لهم ذلك ، أصبحت الآن داخلية فى الاختصاص القضائى للوالى " .

إن كلمة (*ἀπόστολος*) الواردة فى السطر ١٦٢ هى بمثابة إذن الخروج أو التصريح الذى يحمله المسافر إلى الخارج . وبدون الحصول على هذا التصريح (*χωρὶς ἀποστόλου*) يتعرض المسافر للمساءلة والمحاكمة أمام محكمة الوالى . وقد عرض العالم الألمانى "شوبارت" فى كتابه ص ٢٧ لهذه الكلمة وفسرها على أنها تعتبر بمثابة خطاب فيه تخويل وتصريح بالسفر للخارج وإن بذلك للأفراد . وعبر عن هذا المعنى بقوله : (*Begleitbrief fur Waren , Pass fur Personen.*) وقد تناول العالم الألمانى "الريخ فيلكن" شرح هذا الموضوع مُبيناً ما كان له من أهمية بالغة وجاء هذا فى كتابين له هما (*Chrestomathie 441 ; Grundzüge, 376.*) أما فيما يختص بعدم التصريح للرومانى بالرحيل عن البلاد بحراً دون الحصول على جميع المستندات التى تخول له السفر إلى الخارج فينبغى الرجوع بشأنها إلى البند ٦٨ .

ξε

البند الخامس بعد الستين (سطر واحد رقمه ١٦٤)

Δοῦλοι κατ' ἄγνοιαν τοῦ δεσπότου ἐξαχθέντες ἐπράϋθησαν .

"العبيد الذين قام سيدهم بتصديرهم وترحيلهم إلى خارج البلاد عن جهل منه [بِإِثْلَواتِ] وما تقضى به القوانين] ، تم بالفعل بيعهم فى مزاد عام " .

جاء فى السطر ١٦٤ عبارة مقتضبة وهى (*κατ' ἄγνοιαν*) ومعناها بطريق الجهل وعدم المعرفة . وقد علق عليها "شوبارت" فى صفحة ٢٧ بقوله إن المعنى المقصود

هنا ليس من غير علم سيدهم وإنما المراد هو أن سيدهم كان يجهل الأوضاع والأحكام المنظمة لذلك :

(nicht "ohne Wissen des Herrn" sondern: "ohne dass der Herr über - die Bestimmungen Bescheid wusste")

وهذا الزاى الذى قال به "شويارت" ، اقتبسه "ريكويونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٥٥ والهامش على السطر ١٦٤ ونذد به .

Ξξ

البند السادس بعد الستين (السطران ١٦٥ - ١٦٦)

Οἱ ἐξ[ό]ν ἐκπλεῖν ἀναπόστολοι πλέοντες τριτολογ[ῶν]ται , ἐὰν δὲ
δούλους

ἰδί[ου]ς ἐξάγῳσιν ἀναποστόλους , ἐξ ὧν ἀναλαμβάν[οντα]ι .

"الأشخاص الذين حصلوا على الإذن بمغادرة البلاد بطريق البحر وقاموا بالسفر فعلاً دون أن يحملوا معهم التراخيص بالسفر ، جرى تغريمهم بمصادرة ثلث أموالهم . فإذا قاموا بتصدير عبيد مملوكين لهم بدون ترخيص بالسفر ، صودرت كل أموالهم" .

كلمة (ἐξ[ό]ν) شابت قراءتها شائبة وحام الشك حول قراءة حرف (ξ) وهى .
تقراءة الأكثر احتمالاً بدلاً من حرف الدال (δ) . وقد عرض "ريكويونو" فى كتابه ص ٥٥ هامش على سطر ١٦٥ لتصويب كلمة (ἐξόν) بالتعليق .

Ξξ

البند السابع بعد الستين (الأسطر ١٦٧ - ١٧٠)

Οἱ Αἰγυ[πτ]ίων δούλων οἰκογενεῖς τάσσοντες ἢ πωλοῦντες [ἀ]πό οἱ

κογενείας ὑπὲρ

τοῦ [ἐκ]πλεῖν αὐτοὺς ὅτε μὲν ἐξ ὀλων ὅτε δὲ ἐξ ἡμίσου[ς]

[ὅτ]ε δὲ ἐκ τετάρτ[ο]υ ἀνε-

λήμ[φ] ὕψσαν , κατὰ τῶν συγγόντων ἐ[π]ιτειμα ὠρίσθ[η]· τ[ὴ]ν

μέντοι οἰκογε-

νώ[ν], καὶν [μ]ὴ Αἰγυπτίων μητέρων ὧσιν , τὸ μητρικὸν [γ]ένος

οὐκ ἐξετάζεται .

"الأشخاص الذين قاموا بالقيد في السجلات أو ببيع أطفال ممن ولدوا في بيوتهم لرقيق مصريين ، متجاهلين في ذلك ما لهم من صفة قانونية كرقيق مولودين في بيت مصرى ، وذلك بقصد التمكن من تصديرهم وإخراجهم من البلاد بطريق البحر ، يُعاقبون بمصادرة كل أموالهم في بعض الأحيان أو نصفها في البعض الآخر أو ربعها في حالات أخرى . وقد تقررَت غرامات معينة [أو عقوبات] ضد شركائهم . أما بالنسبة لهؤلاء العبيد الذين يولدون في البيوت [أى محليا] ، فحتى ولو كانت الأم غير مصرية ، فإنه لا محل للبحث في أصل نسبهم من ناحية الأم" .

إن العبد الذى يُولد فى البيت ويُكنى له بالكلمة الدالة على ذلك وهى (οἰκογενής) كان يُعطى شهادة يُطلق عليها كلمة (ἡ οἰκογένεια) على اعتبار أن المفروض فيه أنه من نسل مصرى . أما القول أو الادعاء بأن أمه ليست مصرية ، فهذا هراء وليس موضع بحث أو محل نقاش على الإطلاق .

ويعقب "تاوينشلاج" فى كتابه عن القانون ص ٧٩ على ذلك بقوله إن بيع العبيد المولودين فى مصر فى الأسواق الخارجية كان أمراً محرماً وأن كل من يخالف ذلك التحريم ، كانت توقع عليه عقوبات صارمة .

وقد جاء فى السطر الأول ١٦٧ (οἰκογενεῖς) وتصويبها (οἰκογενεῖς) .

ξη

البند الثامن بعد الستين (سطر واحد رقمه ١٧١)

Ῥωμ[αῖ]ο[ς] ἐκπ[λε]ύσας μὴ πλήρη τὰ πρὸς ἐκπλοῦν γράμματα

[ἐσχ]ηκῶς κατεκρίθ[η] 3 [.]

"إن الروماني الذي أثر أن يغادر البلاد بطريق البحر دون أن يكون قد استوفى بالفعل جميع المسوغات التي تخول له مغادرة البلاد ، كان يُعاقب بغرامة قدرها (كذا) من التالنتات" (١).

كانت أقصى عقوبة في هذا الشأن تتراوح بين التالنتين اثنتين وبين ما هو أكثر من ذلك . ويدل هذا الرقم الباهظ على مبلغ الشدة التي لم تكن تعرف الرحمة والتي ليس لها حد. ذلك أن الرومان كانوا قد أحاطوا نظام السفر للخارج بالنسبة للرومان ولغيرهم بكثير من الضمانات وجعلوا نظام التصدير بالنسبة للعبيد إلى الخارج خاضعاً لكثير من الإجراءات والضمانات ومحوطاً بسياسات منيع . ويقول "تاوبنشلاج" في هذا الصدد إن الفكرة القائلة بأن الرومان كان في وسعهم مغادرة البلاد دون الحصول على إذن من الوالي وأن الأوراق التي تخول لصاحبها السفر هي ما عُبر عنه في النص اليوناني بالكلمات الآتية (τὰ πρὸς ἐκπλοῦν γράμματα) وهذه ليست مرادفة بحال ما للكلمة الدالة على التصريح والواردة في بند سابق وهي (ἀπόστολος) (البند ٦٤ سطر ١٦٢) وفي ذلك مفاجأة للحقيقة ، كما دلت على ذلك وثيقة بردية منشورة في مجموعة "أكسيرنخوس" تحت رقم (٢١٣٢) ود عرض "ريكيونو" في كتابه عن "الجنومون" ص ٢٠٩ لهذا الموضوع وأفاض في التعليق عليه .

(١) التالنتوم الواحد به ستون "مينا" والمين الواحد به مائة دراخمة وبذلك يكن التالنتوم به ستة آلاف من الدراخمات .

ξϑ

البند التاسع بعد الستين (السطران ١٧٢ - ١٧٣)

Αἰγυ[πτ]ία διὰ Πηλουσίου δούλου ἐκπέμψασα σὺν υἱ[ο]ί[ς]
 . . .]υμέν[ο]ις κατε-

κρί[θη] 3 α S γ .

"المرأة المصرية التي قامت بترحيل بعض العبيد عن طريق بيلوزيوم (الفرما) في صحبة
 أبنائها ثم [انكشف أمرها] ، عُوْقِبَت بتوقيع غرامة قدرها ثالنتوم واحد وثلاثة آلاف من
 الدراخمات" .

هناك خلاف من حيث تقدير العقوبة الموقعة على الروماني المسافرين بحراً دون
 ترخيص وتلك التي وُقعت على المرأة المصرية التي أنفذت عبيداً برفقة بعض أبنائها حسب
 منطوق هذا البند وهذه مفارقة ومفاضلة لا مسوغ لها .

ο

البند السبعون (الأسطر ١٧٤ - ١٨٠)

Τοῖς [ἐν] δημοσίαις χρεῖαις οὖσι οὐκ ἐξὸν ὠνεῖσθαι ἢ θ[ανεί]-
 ζειν ἐν οἷς π[ρ]α[μ]α-

τεύο[ν]ται τόποις οὐδὲ ἰδίαις αὐτῶν αὐ[τ]ὸ δὲ ἐξ ὑπολόγου [οὐδὲ
 ἐ]κ προκηρύξεως

δλου νομοῦ, οἱ δὲ ὑπόβλητοι τῶν τοιούτων γεινόμε[νοι] εὐ[θ]ύ-
 νονται τῷ ἴσῳ ,

καὶ αἱ [ἀ]ντικαταλάξεις ἐνίοτε ἐκρατῆ[ϑ]ησαν . τὰ δὲ ἐπ[ί]τιμα
 τὰ τοιαῦτα , ἐ[ἀ]ν

μέν παρὰ ιδιώτου ἀγοράσωσι , τὴν ἴσην τῶν ἡγορασ[μέ]νων

[[τ]ιμήν]] συντι-

μησ[τ]ν , ἐὰν δὲ δανίσωσι, τὸ ἴσον κεφαλ[λ]αῖον, καὶ οἱ [ὑπόβ]λητοι
τὰ αὐτὰ κινδυ-

νω ἐ[κεί]νων . ἐὰν δὲ πραθέντα , ἤν ἔλαβον καλῇ πίσ[τει] τιμήν .

"لا يجوز للأشخاص الذين يوكل إليهم مباشرة أى من المهام العامة ولا للتابعين لهم والعاملين تحت إمرتهم ، القيام بشراء عقار أو بإقراض أموال فى نطاق المناطق التى يباشرون فيها عملهم ووظائفهم . ويتضمن هذا التحريم حصولهم على أراضى غير منتجة قد عمّها البوار ثم الحيلولة دون اشتراكهم فى مزاد عام فى دائرة المحافظة كلها . أما أولئك الذين يبرمون تحت اسم مستعار ، أية معاملات من هذا النوع لصالح الغير بالطبع ، فإنهم يتعرضون لتحمل نفس المسؤولية ، أما عن المكاسب الناجمة عن مثل هذه المعاملات ، فمصيرها المصادرة فى بعض الحالات . على أن تكون الغرامات والعقوبات على النحو التالى :- إذا كان الشراء من أحد الأفراد ، تُقدر الغرامة بقيمة الشيء المشتري ؛ وإذا تعلق الأمر بإقراض مال تُقدر الغرامة بمبلغ مساو لمقدار القرض الأصلي . على أن يتحمل أصحاب الأسماء المستعارة نفس القدر من التبعات والمسؤولية التى يتحملها (أولئك المتصرفون الحقيقيون) . وفى حالة البيع ينبغى رد الثمن المقبوض حسبما تقضى به مبادئ حسن النية والذمة (bona fide) " .

جاء فى المرسوم الذى أصدره والى الرومانى "تيربوس يوليوس الإسكندر" سنة ٦٨م . إشارة إلى سلوك بعض الموظفين العموميين والأساليب الملتوية التى كانوا يتبعونها من أجل ابتزاز الأموال أو استغلال وظائفهم وذلك عن طريق التعاقد على التزامات بديون خاصة لا سند لهم فيها . وهاهو النص الوارد فى هذا الشأن فيما بين الأسطر (١٥ - ١٨) من هذا المرسوم :-

"ولما كان البعض من الموظفين قد أصبح دائب السعى إلى أن ديوناً مستحقة لآخرين ، يتم التنازل عنها إليهم ، تسترا وراء بيت المال ثم العمل على الزج بأولئك

المدينين في غياهب السجن العام أو وضع القيود الأخرى عليهم مثل فرض الحراسة عليهم، فقد أمرت بإلغاء هذا الإجراء من أجل هذا السبب عينه وهو أنه في حالات الديون، يجرى التنفيذ على أموال المدينين وليس على أبدانهم. وطبقاً لإرادة الإمبراطور المبجل أمر بالآتي: لا يجوز لأحد تسترا وراء بيت المال أن ينقل ديونا من آخرين بتخليهم عنها، إلى نفسه، ما لم يكن قد تعاقد هو عليها أصلاً، كما لا يجوز له إطلاقاً أن يُلقي القبض على أشخاص أحرار أو يحد من حريتهم على أي نحو، ما لم يكن هذا الشخص من المجرمين ولا يجوز كذلك أن يُلقي بأحد في السجن الخاص بالمدينين، فيما عدا أولئك المدينين لخزانة الدولة".

وقد تناول العالم السويسري "شالون" بالتعليق المستفيض على هذا التشريع في كتابه عن قرار ذلك الوالي وهو الكتاب الصادر سنة ١٩٦٤^(١). في لوزان بسويسرا، مبيناً المثالب التي كان يتردى فيها نفر من الموظفين بقصد الكسب الحرام وغير المشروع من الإثراء *argurismos* وقد شرح "تاوينشلاج" في كتابه عن القانون ص ٤٧٦ هذا البند وعرج على موضوع تلك المخالفات التي كان يتردى فيها نفر من الموظفين العموميين في دوائر عملهم والتي كانوا يرتكبونها دون خوف ولا وجل، فمن كان منهم يشتري أملاكاً من أفراد في دائرة الإقليم الذي يعمل فيه، كان عليه أن يدفع قدرأ مساوياً للثمن الذي اشترى به ومن أقرض مالا فإنه يدفع قدرأ مساوياً للدين الأصلي. وتتنطبق هذه العقوبات على أولئك الصناع والعلماء الذين كانوا يتسترون تحت أسماء مستعارة لحساب أولئك الموظفين، وبالإضافة إلى ذلك كانت رءوس أموالهم معرضة لخطر الضياع.

oa

البند الواحد بعد السبعين (السطران ١٨١ - ١٨٢)

Ιερεῦσ[ι] οὐκ ἐξὸν πρὸς ἄλλ[λ]η χρεία εἶναι ἢ τῇ τῶν θεῶν

(1) Gerard Chalon : l'Edit de Tib. Jul. Alexander 1964, Chapitre IV = Prohibition de la cession de Creance *προφάσει τῶν δημοσίων* (II 15 - 16) pp. 110 - 122.

[ϑρ]ησκεία οὐδὲ ἐν

ἐρεᾶ [ἐ]σθῆτι προῖ<ἐ>ναί α[ϑ]δὲ κόμην φορεῖν α[ϑ]δὲ ἔαν [ξε]νω-

ϑῶσιν τοῦ θ[ε]λ[ο]υ ψαοι .

"غير مسموح للكهنة [فى المعابد المصرية] تكريس جهودهم لأى عمل أخير خشية أن يصرفهم هذا عن التوفر على عبادة الآلهة ، كما لا يحق لهم أن يظهروا [على الملأ] وهم يرتدون الملابس الصوفية . ولا ينبغي عليهم أن يطلقوا شغورهم ويسدلوها حتى ولو كانوا مبعدين عن الموكب الإلهى [أو بالأحرى الطقوس الدينية] ."

تتضمن سلسلة متصلة من البنود بدءاً من ٧١ حتى ٩٧ مجموعة من التعليمات والإرشادات المتعلقة بالمعابد المصرية وبأحوال رجال وطوائف الكهنوت على مختلف مراتبهم ، وهى فى مجموعها تنم عن السياسة التى اتبعتها الحكومة الرومانية فى مصر وموقفها إزاء العبادات والطقوس الدينية . وقد جاء فى ثنايا هذه البنود بعض نتف من المعلومات القيمة التى لا تخلو من طرافة وجدة فى كثير من الأحيان . وهى فى مجموعها تلقى أضواءً ساطعة على تاريخ العبادات المصرية ونظمها القديمة وذلك على الرغم من أن البعض منها كان يشوبه بعض الغموض وكان مثار عدة تساؤلات فى إدراك كنهها وما يكتنفه من صعوبات جمة . وعلى ذلك زودتنا هذه البنود بمجموعة من الاشتراطات الواجب توافرها فى المعابد وكشفت عن العديد من القواعد والالتزامات التى كان يتعين على الكهان اتباعها فى حلهم وترحالهم بل وفى سلوكهم العام والخاص على السواء . ومما لا ريب فيه أن الأصل فى بعض هذه القواعد كان راجعاً إلى مصر القديمة ويقى تراثاً موروثاً ومرعياً فى هذه الحقبة، بينما أن البعض الآخر كان يرجع إلى عهد البطالمة وإلى العصر الرومانى . ويستبين من سياق هذه البنود أن عبناً جديداً كان قد ألقى على كاهل "الإديولوجوس" وديوانه فى القرن الثانى الميلادى . وعلى الرغم من أن مهمته الأصلية كانت مالية بحتة وقاصرة على تعقب الديون المستحقة للإمبراطور ، فإنها أخذت شيئاً فشيئاً تنحو نحواً دينياً وتتخذ طابعاً دينياً بحكم الوظيفة الجديدة التى أسندت إليه وهى

الكاهن الأعظم في الإسكندرية ومصر كلها (ἀρχιερεὺς Ἀλεξανδρείας καὶ Αἰγύπτου πάσης) . وجدير بالذكر أنه في العصر الروماني كان يوجد قانون يُسمى بالقانون الديني (ἱερὸς νόμος) ، جاء متتالاً عدة أعباء مما كان يلقي على كاهل عامة الناس في ريف البلاد وقد وردت إشارة إلى ذلك في مرسوم الوالي "تيربوريوس بوليوس الإسكندر" الصادر في عام ٦٨م. ونص فيه على إعفاء السكندريين من تكليفهم بأعباء خارج مدينتهم وهي ما يُكنى لها بالعبارة الآتية (χωρικά λειτουργία) فلا يكلف أحد منهم بمثل هذه الأعباء في ريف البلاد وهو الخورا (χώρα) . ولا ريب أن هذا القانون الديني كان يُنظم شئون العبادات والقرابين والأضاحي . ويميل بعض الكتاب إلى اعتبار المواد التي اشتمل عليها بمثابة عهد أو اتفاق بين الدولة ورجال الدين ؛ وهو في أساسه من وضع "أغسطس" وهاهي بعض المراجع التي عرضت لهذا الموضوع :-

Ulrich Wilcken, Grundzüge 114; Wenger, Gnomon XVII (1941) p. 95; Reinach, DE quelques articles du "Gnomon de l'Idiologue" relatifs au culte Egyptien, Revue de l'Histoire des Religions, 85 (1922) pp. 3

وهناك كلمة جاءت في آخر السطر ١٨٢ وهي (ψάου) وقرأها "شوبارت" على أنها (ψάφ) ولكن قياساً على ما ورد في البند رقم (٩٠) من استعمال (ψάου) روى أن تُصوب هكذا في البند ٧١ واستعيض بها عن قراءة "شوبارت" وهي ذات معنى ديني خاص بلمس رمز الإله . وقد أيد هذا الرأي العالم الألماني "أكسل جيلينباتد" في تعليقه على هذا النص في كتابه ص ٧٧ .

οβ

البند الثاني بعد السبعين (سطر واحد رقمه ١٨٣)

Ἀσφρα[γ]ιστους μόσχους οὐκ ἐξὸν θύειν · οἱ δὲ π[α]ρὰ ταῦτα

θύσ[αν]τες κατακρίν[ε]ται S φ̄ .

"غير مسموح بتقديم أى ذبائح غير مختومة من بين العجول الصغيرة ، وذلك على سبيل القرابين . ثم إن أولئك الذين يقومون بتقديم ذبائح يكون فيها تحدى ومخالفة لتلك القاعدة ، يكون مصيرهم توقيع العقاب عليهم بفرض غرامة قدرها خمسمائة دراهمة" .

لعل نص المادة الخامسة من تشريع الفرعون "حورمحب" فيما يختص بجباية ضريبة على جلود الحيوانات ، فيه ما يضيف بعض الضوء على البند الثانى بعد السبعين وكذلك على البند السابع بعد الثمانين من وثيقة "الجنومون" وكلاهما خاصان بضرورة توخى الدقة فى تقديم الذبائح والقرابين واشترط أن تكون هذه من العجول الصغيرة المختومة ، على أن يجرى اختيار الختامين للعجول من بين هيئة الكهنة العاملين فى المعابد المرموقة . وكان تشريع "حورمحب" هذا يقضى بأن يلتزم الفلاح كل عام بتوريد جلود الحيوانات التى يذبحها وأن يسلمها لجباة الضرائب وكان يستمر ذلك على مدى أربع سنوات ثم كان يعفى من ذلك لسنة واحدة فلا تتم خلالها جباية أى شئ من هذه الجلود . وكانت الحيوانات التى تذبح كقرابين فى هذه السنة التى تعتبر سنة الشفور أو الراحة ، تختتم بخاتم خاص قبل ذبحها كدليل على إعفاء جلودها من الضريبة الخاصة بالجلود . ويعقب هذه السنة أربع سنوات أخرى تجبى خلالها جلود الحيوانات ثم تتلوها سنة الراحة وهكذا دواليك . وليس لدينا أى دليل قاطع عما إذا كانت ضريبة الجلود هذه كانت تجبى عن الحيوانات التى تنفق أو عن العجول التى يتم ذبحها فقط . وبمقارنة هذا النص الوارد فى المادة الخامسة من تشريع "حورمحب" بشأن ضريبة الجلود وما تضمنته المادتان المرقومتان (٧٢) ، (٨٧) من "الجنومون" ، نستطيع أن نستببط أحد أمرين .

(١) أن المعابد لم تكن تقبل أضاحى إلا من الحيوانات المعفاة من ضريبة الجلود وهى الحيوانات التى كانت تترك لأصحابها بعد السنة الرابعة بصفة دورية . وللتأكد من أن هذه الحيوانات كانت معفاة من الضريبة ذاتها ، فإنها كانت تختتم . ويعتبر هذا الخاتم بمثابة علامة مؤكدة على إعفائها من الضريبة .

(٢) أما الأمر الثانى فهو أن العجول التى تُقدم على سبيل الأضاحى والقرابين للمعابد كان ينبغى أن تنطبق عليها مواصفات معينة ، يعرفها رجال الدين ولذلك لم تكن تقبل إلا بعد فحصها ووضع الأختام عليها من قِبَل رجل الدين المختص . ولا شك أن رجال الدين المكلفين بختم هذه الحيوانات كانوا يُختارون من هيئة الكهنة العاملين فى المعابد المرموقة^(١).

البند الثالث بعد السبعين (سطر واحد رقمه ١٨٤) $\overline{\sigma\gamma}$

Ιερατικάς προσόδα[ν]ς οὐκ ἐξόν ἐπιδανείζειν .

"لا يجوز إقراض إيرادات المعابد بضمان عقار كان قد سبق رهنه" .

جاء فى آخر هذا البند كلمة يونانية طريفة ومعبرة وهى (*ἐπιδανείζειν*) وهى بهذه الصورة نادراً ما ترد فى البردى ومعناها إقراض المال عل أملاك سبق رهنها وتحريم ذلك النوع من الرهن مرة أخرى ويحيلنا العالم الألمانى "شوبارت" على البند رقم (١٠٥) من المقتنة لتفهم هذا المعنى وهو عدم جواز الرهن على السوائل ، أما "ريكوبونو" فقد عرض فى كتابه عن "الجنومون" ص ٥٩ لهذا الموضوع وأحالنا على موسوعة ألمانية عالج فيها عالم ألماني يسمى "ثالهايم" (Thalheim) ، (Real Ene. VI, 45) وفسر تلك الكلمة بأن معناها الإقراض مرة ثانية على شئ ما سبق رهنه (*δανείζειν noch ἐπὶ sein*) .

البند الرابع بعد السبعين (جاء فى سطر واحد رقمه ١٨٥) $\overline{\sigma\delta}$

*Στολιστής καταλιπὼν τὰς θρησκευίας κατεκρ[ι]θη τὰς [προσόδ]δους
καὶ ἐπ[ι]τιμον S τ̄ .*

(1) Breasted , Ancient Records III, 56 ll 25 - 27

وذلك فيما يختص بموضوع التصرف فى الجلود وتوجيه الاتهام للجنود بسرقتها والعبث بها .

"إن الكاهن المكلف بالإشراف على الملابس والأردية المقدسة والمحافظة عليها وهو الملقب (ὁ, στολιστής)، كان إذا ما تراخى في واجباته الدينية وتخلّى عنها، عُوقب بالحرمان من راتبه وإيراده، فضلاً عن توقيع عقوبة عليه بدفع غرامة قدرها ثلاثمائة دراخمة".

في السطر الوحيد المرقوم (١٨٥) جاءت كلمة مهمة اعتراها شيء من البتر وهي [προσόδους] وكان تصويبها على هذا النحو أمراً محتملاً جداً ختمه المعنى وهو الإيرادات والدخول المحروم منها وحتمه كذلك وجود حرف الدال الدلتا (δ) في صدر الشطر الأخير من الكلمة.

أما الكلمة الأخيرة في النص وهي (ἐπιτίμιον) فيمكن تصويبها في أغلب الظن إلى (ἐπίτιμας) بمعنى العقوبة انظر "ريكوپونو" ص ٥٩، هامش على البند (٧٤) حيث نجد إثباتاً لهذه التصويبات وتوكيداً لصحتها وتصويبها.

البند الخامس بعد السبعين (السطران ١٨٦ - ١٨٧) $\overline{\sigma\epsilon}$

Ἱερεὺς καταλειπὼν τὰς θρησκείας κατεκρίθη $S \overline{\sigma}$

ερεῖ εὐθῆτι χρησάμενος $S \overline{\sigma}$ συριστῆς $S \overline{\rho}$ παστοφόρος $S \overline{\rho}$.

"الكاهن الذي تخلّى عن واجباته وأعبائه الدينية غرّم مائتا دراخمة. والكاهن الذي ارتدى الملابس الصوفية وتدنّس بها وظهر بها على ملأ من الناس غرّم كذلك مائتا دراخمة. أما عقوبة (الكاهن) الزمار (ὁ, συριστής) فغرامته مائة دراخمة وعقوبة (الكاهن) المكلف بحمل المقدسات (ὁ, παστοφόρος) كانت مائة دراخمة" (وهذا بالطبع إذا ما تخلّى أحدهما عن واجباته الدينية).

هناك مرسوم مهم أصدره الوالى الرومانى "ت . هاتيريوس نيبوس" (T. Haterius Nepos) ^(١) فى عام ١٢٤م. أى فى السنة الرابعة من حكم الإمبراطور "هادريان" وجاءت الإشارة إلى أهمية هذا المرسوم فى كتاب "راينموث" (Reinmuth) عن الوالى ص ١٣٤ . وقد عرض له عالم فرنسى لامع هو "اكتاف جيرو" (Octave Gueraud) فى موسوعة تسمى (Melanges Dessousseaux) عام ١٩٣٩ (ص ١٩٩ - ٢٠٩) وجاء الموجز فى هذا المرسوم متعلقاً بالنقاط الواردة فى هذا البند وينص على ما يلى :-

"على جميع حملة المقدسات وغيرهم من المرءوسين الموكلين بأداء الخدمات فى المعابد أن يعكفوا جميعاً ودون أى استثناء ، على تأدية واجباتهم الخاصة بالمعابد ويصبح كل واحد منهم موكلاً بالعمل المخصص له والمنوط به وعليهم كذلك ألا يتدخلوا فى أى أعمال أخرى قد يترتب عليها ويكون من جرائها الإضرار بالأعمال المنوطة بهم . وعلى هؤلاء الأشخاص المذكورين أدناه أن يكفوا عن الظهور على الملأ وأمام الجماهير وهم يرتدون الملابس الصوفية ، وإنما يتعين عليهم ارتداء الملابس لمقدسة وهى من الكتان ، وتتفق هذه مع ما جرى عليه العرف . وعليهم كذلك أن يكفوا عن ارتكاب أى عمل يكون فيه مخالفة للعادات والتقاليد الدينية ولا تتفق مع كرامة المعابد ومنزلتها المرموقة " .

والبنود الثلاثة المرقومة ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ جاءت متناولة مثل هذه الموضوعات وحاسمة فى أحكامها وفى العقوبات التى أوجبتها على المخالفين وحُتِّمت على الطبقات المختلفة من الكهان أن تسلك السبل التى نوه عنها هذا المرسوم وتتفق مع كرامة المناصب التى يشغلها الكهان .

وقد جاء فى السطر ١٨٦ كلمة (καταλείπων) وينبغى تصويبها على النحو الآتى

(καταλιπών) .

(1) Reinmuth, "A Working List of Praefects" p. 93 .

إن أبكر تاريخ لهذا الوالى هو ١١٩م. وآخر تاريخ له هو سنة ١٢٤م.

البند السادس بعد السبعين (سطر واحد رقمه ١٨٨) $\overline{\sigma\varsigma}$

Ιερὺς ἐρεῶ ἐσθῆτι χρησάμενος καὶ κόμην φορέσας S α̅ .
 "الكاهن (ὁ, Ιερὺς) الذي ارتدى الملابس الصوفية ثم كان من عادته أن يرسل شعره ، غرّم ألف دراهمة" .

جاءت العقوبة مشددة بسبب ارتكاب مثل هذا الكاهن لمخالفتين جسيمتين في وقت واحد وما كان ينبغي عليه أن يكون مستهتراً وغير عابئٍ بالتعاليم الدينية . ويُعقب العالم الألماني "شوبارت" في كتابه عن "الجنومون" ص ٣٠ بأن رقم الألف صحيح ومؤكد . (Die Zahl is fast Sicher 1000)

ويقول "ريكوبونو" العبارة التالية "Il numero e quasi sicuramente" ص ٦٠ هامش على البند (٧٦) مؤكداً هذا المعنى .

البند السابع بعد السبعين (سطر واحد رقمه ١٨٩) $\overline{\sigma\varsigma}$

Αἱ ἐπὶ δ[ι]αδοχῇ προφητεῖαι τῷ γένει φυλάσσονται .
 "وظائف الكهان العرافين (προφητεῖαι) الآيلة بطريق التوارث ، ينبغي الاحتفاظ بها داخل نطاق الأسرة (τό, γένος)" .

هناك مقابلة بين ما جاء في البندين ٧٧ ، ٧٨ ، فكلاهما يعالج موضوعاً واحداً وهو وظائف الكهان العرافين . وكانت هذه الوظائف على نوعين فبعضها وراثي أما الأخرى فهي قابلة للبيع . وهكذا أصبح من المتعين الحفاظ على الوظائف التي من النوع الأول والإبقاء عليها وهي متداولة في نطاق الأسرة . أما النوع الثاني الذي وردت الإشارة إليه في البند رقم (٧٨) فقد قُضى في أمرها بأن يجري بيعها بطريق الممارسة مباشرة وفي غير مزاد . ويقول إكلمنت (Clement) السكندري في كتابه السادس المسمى بالمتأثرات

(Stromateis) ص ٧٥٨ إن هؤلاء الكهان العرافين كانوا موكلين بمراعاة الشئون الإدارية الخاصة بالمعبد وهم الذين يترأسون السير فى المواكب ويقومون بتقسيم الرواتب ويعكفون على دراسة النصوص المقدسة .

البند الثامن بعد السبعين (سطر واحد رقمه ١٩٠) $\overline{\sigma\eta}$

Αἱ δὲ πραϑεῖσαι ψειλῶς καὶ μὴ ἐφ' αἰρέσει πραταὶ εἰσιν .

"أما وظائف الكهان العرافين التى تكتسب بطريق البيع ، فينبغى أن تُباع بطريق مباشر أو بالممارسة وليس بطريق المزداد العلى" .

ويذكر العالم الألمانى "أكسل جيلينباند" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٨٣ أن هناك بعض التناقض بين البندين ٧٧ ، ٧٨ وقد حاول تفسير هذا التناقض الناشئ عن أن البند ٧٧ جعل وظائف الكهان العرافين مألهاً إلى الشاغلين لها عن طريق التوارث والتتابع فجاءت العبارة الآتية فى صدر البند ٧٧ على النحو التالى : *(αἱ, ἐπὶ διαδοχῇ προφητεῖαι)* أما عن نظيرات هذه الوظائف حسبما وردت فى البند ٧٨ فكانت معرضة للبيع بطريق الممارسة وليس بطريق المزداد العلى وقد خلص "جيلينباند" إلى أن هذا التناقض جاء كامناً فى المعنى الذى تضمنته كلمة *(διαδοχῇ)* وهى مشتقة من الفعل *(δεδέχομαι)* - *(διαδέχεσθαι)* فى صيغة المصدر ويمثل هذا اصطلاحاً فنياً بمعنى يخلف أو يحل محل أو يمثل شخصاً أو إقليمياً *(ist der technische Ausdruck)* وذلك على حد قول "أكسل جيلينباند" .

وهناك كلمتان ينبغى تصويبهما وهما *(ψειλῶς)* وتصويبهما *(ψιλῶς)* ثم

(ἐφ' αἵρεσι) وتصويبهما *(ἐφ' αἵρεσει)* .

οθ

البند التاسع بعد السبعين (السطران ١٩١-١٩٢)

Εν παντί ἱερῶ, ὅπου ναός ἐστίν, δέον προφήτην εἶναι καὶ

λαμβάνει τῶν προσόδων

τὸ π[έμ]πτον.

"ينبغي أن يتوافر في كل معبد محراب (ναός) ^(١) كما يتعين أن يكون به كاهن عرّاف (τό, πέμπτον) ويكون من حقه أن يستولي على خمس الإيرادات (ό, προφήτης). وبمقتضى هذا البند أصبح من الواجب تواجد كاهن عرّاف في كل معبد تواجد به محراب. أما من حيث المعاملة المالية فالثابت أنه كان من حق هؤلاء الكهنة العرّافين الاستيلاء على خمس الإيرادات كنصيب مقرر لهم. وفي رأى "أكسل جيلينباند" ص ٨٧ أن هذا الوضع المالي كان هو السبب الذي جعل "الإديولوجوس" يتدخل في هذا الأمر وحفزه على التدخل في مثل هذه الأحوال. وقد أشار "ريكوپونو" في ص ٢٢٧ إلى هذا الموضوع مؤكداً أن تدخل "الإديولوجوس" في مثل هذا التوزيع كان الدافع إليه هو الموازن المالي البحت.

π

البند الثمانون (سطر واحد رقمه ١٩٣)

Αἱ στολιστεῖ[αι] πραταὶ εἰσιν. τοὺς προφήτας στολισται

διαδέχονται.

"إن وظائف الكهان المسئولين عن حفظ الملابس المقدسة (αἱ, στολιστεῖαι) كانت قابلة للبيع. وكان على هؤلاء الكهان أن يقوموا مقام الكهنة العرّافين" [متى شغرت وظائف الأخيرين].

البند الواحد بعد الثمانين (سطر واحد رقمه ١٩٤)

Μόνῳ προέ[δ]ρῳ ἐξόν τὸ τῆς δικαιοσύνης παράσημον φορεῖν.

(١) كلمة محراب (ό, ναός) معناها قدس الأقداس والمقر الخاص بحفظ صورة الإله.

"كان لرئيس هيئة الكهنة وحده الحق فى حمل شارة العدالة " .

يقول "ريكوبونو" فى تعليقه الوارد فى ص ٢٢٨ على مضمون هذا البند إن الإشارة الواردة هنا كانت موجهة إلى القاضى الأعظم (*δικαιοδότης*) وهى المهمة المنوطة كذلك برئيس الكهنة الذى كان له وحده حق الصدارة وحق حمل الشارة المميزة للعدالة . وفى رأى "شوبارت" ص ٣١ أن هذه الشارة كانت علامة مأخوذة من ريشة الإلهة "ماعت" (*die Feder der = Ma't*) ، أما العالم الفرنسى "رايناخ" فيرى أن هذه الشارة كانت عبارة عن يد يسرى مشوهة، باطنها مبسوط أو ممدود وذلك كناية عن توخى الأمانة المطلقة إذ أن هذه اليد غير قابضة على شئ ما ، وهذا هو عين الوصف الذى جاء فى "إكلمنت" وفى "أبوليوس" (*Apuleus*) فوصفت فيهما اليد هكذا *deformatam manum sinistram porrecta palmula* .

وقد جاء فى "ريكوبونو" ص ٢٢٨ وهامش (١) بعض المراجع المهمة التى عرضت لهذا الموضوع .

وينبغى الإشارة هنا إلى أن المصريين القدماء كانوا أول من ابتدع ربة أو إلهة للعدالة وأسماها "ماعت" وصوروها على هيئة سيدة معصوبة العينين ، بل معصوبة الرأس حتى تحفظ ما بين جبينها الوضاء وشعر رأسها ، ريشة الحق والصدق والعدل ، عالية منتصبة مرفوعة الرأس ثم أسماها "ماعت" وقيل "معات" وهكذا كانت هذه الربة مشوكة القوام تتوج رأسها ريشة نعام لاصقة فى هامة رأسها لتكون رمزاً للحق والعدل والنظام والاستقامة . وكان رجال القضاء يُلقبون بكهنة "ماعت" أى أنهم هم رهبان العدالة بينما كانت هى القاضى وهى "سبا" وتعنى النجم الذى يعلو ويسمو بالحق والعدل .

البند الثانى بعد الثمانين (سطر واحد رقمه ١٩٥)

Παστο[ρα]] [φόρ]οις οὐκ ἐξόν ὡς ἱερεῦσι χρηματίζειν .

" لا يجوز لحملة المقدسات (οἱ παστοφόροι) أن يمارسوا أى عمل بوصفهم كهاناً (οἱ ἱερεῖς) . "

يبدو أن هناك بعض التباين والتفاوت فى الاختصاصات بين كل من الفريقين وهما حملة المقدسات والكهنة فكان الأولون محرومين من ممارسة أى عمل يدخل فى اختصاص الآخرين فلا يحق لهم الاضطلاع بأى من المهام المنوطة بالكهنة . وتأكد هذا المعنى فى مضمون البندين ٨٢ ، ٨٣ حيث جاء فى البند الأخير ما يفيد السماح لحملة المقدسات بأن يوجهوا بعض اهتماماتهم وأنشطتهم إلى الشئون العالمية والدنيوية . وفى هذا الصدد يقول العالم الألماني "فون أكسل جيلينباند" فى كتابه عن وثيقة "الجنومون" ص ٨٩ ، إن حملة المقدسات والكهنة كانوا من حيث اختصاص كل من الفريقين جد مختلفين

" sind stets streng geschieden

البند الثالث بعد الثمانين (سطر واحد رقمه ١٩٦)

Παστοφόροι[ς] ἐξὸν ἰδιωτικῶν ἐπιτεσθαι τάξεων .

"ينبغي على حملة المقدسات أن يوجهوا جلّ اهتمامهم ونشاطهم إلى مباشرة المهام العالمية" .

إن السماح لحملة المقدسات على هذا النحو بأن يتولوا أعمالاً وأنشطة ذات طابع عالماني وذلك بوصفهم أفراداً عاديين لأمر له أهميته إذ أن هذه الأعباء تميزت بأنها لا ترتبط بالدين وجاء وصفها صراحة فى النص على أنها مهام فردية (ἰδιωτικαὶ τάξεις) ولا شأن لها بحال ما بالأعباء والواجبات الدينية البحتة (ἱερατικαὶ τάξεις) على النحو المنوه عنه فى البند السابق رقم ٨٢ حيث جاء التحريم صراحة على حملة المقدسات أن يباشروا أى عمل بوصفهم كهاناً . على أنه فى الوقت

نفسه قد أبيح لهم أن يمارسوا أعمالاً ذات طابع عالماني بوصفهم أفراداً عاديّين وحرم ذلك بصفة قاطعة على الكهان الذين كان لابد عليهم أن يكرسوا جهودهم لشئون العبادات والديانات .

البند الرابع بعد الثمانين (سطر واحد رقمه ١٩٧)

Ιερατικά γέρα θυγατρὶ φυλάσσει[τ]αι .

"المنح الدينية والجوائز يمكن الاحتفاظ بها لتكون من حق البنت".

هناك شك في قراءة الكلمة الثانية الواردة في هذا النص اليوناني وهي (*γέρα*) ولذا شاب تلك الكلمة بعض الغموض واللبس وتحيّر العلماء في قراءتها وتسرب الشك في معرفة الحرف الأول من تلك الكلمة واقتراح كل من العالمين "شوبارت" و "رايناخ" قراءات أخرى بديلة مثل (*τροφέια = τροφία*) وهي واردة في نقش "كانوبوس" ثم أن كلمة (*γέρα*) هذه هي صيغة الجمع (*τὰ*) من كلمة (*τὸ γέρας*) ومعناها النصيب أو المكافأة أو حق الامتياز الذي كان يُسبغ على الملوك والأشراف في الغنائم .

وقد عرض "ريكوپونو" في كتابه عن "الجنومون" لشرح تلك الكلمة وما طرأ عليها من تصويبات في ص ٦١ - ٦٢ هامش على البند ٨٤ .

البند الخامس بعد الثمانين (السطران ١٩٨ - ١٩٩)

Εάν ἱερ[α]ὶ ὀλιγ[αν]θρωπῇ , ἐξ ὁμ . . . νοῦ ἱερ[ο]ῦ ὑ ἐξὸν λα[μ]βάνειν

ιερέας

πρ[ό]ς [κ]ωμασίας .

"إذا ما ظهر أى نقص فى رجال الهيئة الكهنوتية (بأى معبد من المعابد) ، فإنه يجوز سنّ

هذا الفراغ في المواكب الدينية عن طريق الاستعانة بكهنة من معبد مماثل (من نفس مرتبتهم) ."

على أن هذا المعبد المماثل قد يكون هذا من حيث الاسم (*δμωνύμου*) أو من حيث المرتبة (*δμοτίμου*) وبذا يكون المعنى في رأى "شوبارت" إما أن يكون وجه الشبه فى النوع أو فى المرتبة أو فى مجرد الأسماء لآلهة مماثلة .

"gleicher Art , gleichen Ranges , gleichen Namens (des gleishen Gottes) "

أما بخصوص أنواع المعابد فقد ذكر "رايناخ" ، استناداً إلى ما جاء فى نقشين مهمين وهما نقش "كانوبوس" والنقش المسطر على حجر "رشيد" أن المعابد كانت تنقسم إلى ثلاث طبقات بحسب ما قد يتوفر لها من مرتبة وأهمية . وقد أشار "تاوبشلاج" فى كتابه عن القانون جزء ثان طبعة ١٩٤٨ ص ٧١ إلى ذلك بقوله إن المعابد فى مصر كانت أساساً معابد تابعة للدولة وهى مقسمة إلى ثلاث طبقات أو ثلاث مراتب بحسب ما كانت تتمتع به من أهمية ثم أصبحت فى أواخر العصر البطلمى تنقسم إلى مرتبتين فقط هما (١) معابد من الدرجة الأولى (*πρώτα ἱερά*) (٢) وأخرى من مرتبة دنيا وهى بالطبع أقل من الأولى ويطلق عليها (*ελάχισσονα ἱερά*) وقد بقى هذا التقسيم الأخير مطبقاً ومرعياً فى هيكله العام فى العصر الرومانى . وقد عرض "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٦٢ فى هامش على البند ٨٥ والسطر ١٩٨ بشرح مستفيض تناول فيه كل هذه الملاحظات والتشعيبات .

البند السادس بعد الثمانين (سطر ٢٠٠)

Ε[[α]]ν [Ελ]ληνικ[οῖ]ς ἱεροῖς ἐξόν ιδιώταις κωμά[ε]ιν .

"فى المعابد اليونانية ، يجوز للظمانيين أن يشاركوا فى المواكب الدينية
(.αἱ,κωμασίαι)

جاء فى هذا البند وأشباهه بدءًا من البند ٧١ حتى ٩٨ فى وثيقة "الجنومون" ما يُثبت بلا ريب أن "الإديولوجوس" أصبح يعمل لا بوصفه رئيساً لديوان الحساب الخاص (idios logos) فحسب ، بل كذلك باعتباره كاهناً أعظم (ἀρχιερεὺς) على مصر كلها . وهما هنا يباشر سلطاته فى مجال العبادات اليونانية ويقرر جواز اشتراك الأفراد العاديين (ιδιώται) وعامة العلمانيين فى الانتظام فى المواقب الدينية الخاصة بالعبادات المصرية^(١) .

البند السابع بعد الثمانين (سطر واحد رقمه ٢٠١)

Μοσχοσφραγισται ἐξὸν λ[ο]γίων ιερῶν δοκιμάζονται .
 "إن خُتَام العجول الصغيرة كان يجرى اختيارهم بعد فحص حالتهم ، من بين المعابد المرموقة" . . .

لعل المقصود بالمعابد المرموقة هنا هو تلك المعابد التى كانت تنتمى إلى الطبقة الأولى . وقد سبقت الإشارة فى البند ٧٢ إلى عدم جواز تقديم ذبائح وقرابين من عجول صغيرة غير مختومة . ولذا كان يتعين مراعاة الدقة المتناهية فى اختيار هؤلاء الخُتَامين وعمل التحرى عنهم قبل أن يقع الاختيار عليهم لأداء هذه المهمة . وكان يُكنى لهذه العملية بكلمة لها دلالتها وهى (ἡ δοκιμασία) .

البند الثامن بعد الثمانين (سطر واحد رقمه ٢٠٢)

Τῶν ἐκ κ[λι]νης ιερῶν πρ[ο]φήται[αι] οὐ γεύονται ἀλλὰ παστοφόροι .
 "إن المتبقى أو الفائض من لحوم ذبائح المائدة المقدسة ، لا يجوز للعرفان أن يمسه

(1) W. Otto, *Priester und Tempel I*, 7, 133, 163, 253; II p. 295 .

أو يطعموا منه ، وإنما يكون مصيره أن يُعطى لحملة المقدسات " .
 لعل الأساس في هذا التحريم على العرافين ألا يتناولوا شيئاً من اللحوم والذبائح
 المتبقية على الموائد المقدسة ^(١) هو أن هؤلاء العرافين كانوا يحصلون على ($\frac{1}{5}$) إيرادات
 المعبد طبقاً لما جاء في البند ٧٩ وبذلك يسقط حقهم فيما زاد على ذلك من موارد . ويبدو
 أن البند ٨٨ جاءت به إشارة عابرة إلى فترة كان فيها الخلاف محتتماً بين العرافين وحملة
 المقدسات وتفاصيل ذلك جاءت في كتاب "ريكوينو" عن "الجنومون" ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

البند التاسع بعد الثمانين (السطران ٢٠٣ - ٢٠٤)

Οἱ [μ]ῆ πέμ[ψ]αντες στολισματα [εἰ]ς ἀποθέωσιν Ἀπιδος ἡ

μνέ[υι]δος

[κατα]κρίνο[ν]ται πρός[ς] τειμον .

"أولئك الذين قصرُوا في توريد الأنصبة المقررة عليهم من اللقائف والأردية اللازمة
 لتحنيط ودفن (العجل) أبيس أو (العجل) منيفيس ، يُعاقبون بدفع غرامة " .

إن هذه اللقائف والأردية كانت من الكتان الرفيع أو الرقيق وهو المعروف باسم
 (byssos) وكان وجوده أمراً لازماً لعملية التحنيط هذه . ويقول العالم الألماني الضليح
 "الريخ فلكن" إن جميع المعابد المصرية كان يتعين عليها المساهمة بقسط معلوم أو بنصيب
 مُعين من هذا الكتان الرفيع وكان لابد من المبادرة بإرساله من أجل تحنيط هذين الحيوانين
 المقدسين بعد موتهما وهما "أبيس" في "ممفيس" و "منيفيس" في "هليوبوليس" . وقد جاء في
 بردية مشهورة من مجموعة "تبتونس" رقمها (٥) الأسطر ٥٠ - ٨٤ ، تفصيل عن تلك

(١) ἡ κλίνη = معناها المائدة

أما عن الإطعام من الموائد المقدسة (τῶν ἱερῶν γεύεσθαι) فمرجعنا في ذلك الكتاب
 التالي :

"P. M. Meyer", Die Libelli aus der decianischen Christenverfolgung, Abh. Berl. Ak. 1910.

القواعد التي تُنظم المراسم الخاصة بعبادة هذين الحيوانين المقدسين . وقد أشار "أريخ فيلكن" في كتابه (Chrestomatie, 65) إلى هذه التنظيمات ومراسم الدفن بالنسبة لكل من "أبيس" و "منيفيس" وجاء في كتاب "ريكوپونو" عن "الجنومون" ص ٢٣١ شرح مستفيض عن هذا الموضوع . ويقول "شوبارت" في كتابه ص ٣٣١ أن هذه اللفائف قد ورد اسمها في صيغة الجمع ^(١) (τὰ στολίσματα) وليست في صيغة المفرد (στόλισμα) ونوّه عن ذلك "ريكوپونو" في كتابه ص ٦٢ هامش على السطر ٢٠٣ .

البند التسعون (سطران رقمهما ٢٠٥ - ٢٠٦)

Οἱ δ[ι]ὰ σίνος [ἢ] πάθος ἀθαρᾶπεντον ἀφαιρούμενοι τοῦ ψάου
ον μέν τοπ . . . οὐ λαμβάνουσι , τὰς δὲ συντάξεις .

"أولئك الذين تم إقصاؤهم عن المشاركة في الموكب الديني بسبب عجز جثمانى أو مرض ^(٢) مستعصى ، لا يحق لهم أن يحصلوا على أى من الهبات وإنما يستمرون فى قبض رواتبهم فحسب".

ولعل المقصود بهذه الهبات هو ما تواتر ذكره عن النذور الواردة من الأفراد أو الصادرة من المعابد فى شتى المناسبات العامة كالأعياد والاحتفالات (ἀγνεῖαι) أو لعلها فى أغلب الظن كانت جزءاً من دخل الأراضى المرصودة والموقوفة على بعض هذه المعابد (γῆ ἱέρα) فكانت كل هذه وتلك تعطى لأصحابها على سبيل المكافأة (γέρα) (سطر ٨٤) .

وهناك كلمة وردت فى السطر المرقوم ٢٠٥ وهى (ἀφαιρούμενοι) وقد حام الشك حول قراءة بعض حروفها والقليل منها جاء غير منقوط فى طبعة "شوبارت" وعلى

(١) τό, στολίσμα = garment, mantle, dress = غطاء

(٢) σίνος τό , harm mischief . damage .

ذلك رؤى تصويبها على النحو الآتى (ἀποστερούμενοι) حتى يمكن أن يستقيم المعنى.

وفى آخر هذا السطر جاءت كلمة أخرى مستعصية وهى (ψάου) ومعناها الطقس الدينى ولكن "شويارت" أخذها على أنها (ψάρυ) وأبدى شكه فى حرف الراء أما العالم الألمانى "فون أكسل جيلينباند" فقد خالفه فى هذا الرأى واعتبرها (ψάου) وذكر هذا فى صفحة ٩٤ من النص الذى نشره . وقد سبق أن وردت هذه الكلمة فى البند ٧١ من "المقننة" أما فى السطر رقم ٢٠٦ فقد ورد فى صدره بضع كلمات تحير فى قراءتها العلماء فقلل إنها (ἐν μὲν γόναστ) ولكن الشك حام حول هذه القراءة وقيل كذلك إنها (δσα μὲν <εν>τόπιοι . δσα μὲν γοηται).

البند الواحد بعد التسعين (الأسطر ٢٠٧ - ٢٠٩)

Τὰ ἐπιγινόμε[εν]α τέκνα τῶ[ις] υἱ[ο]ῖς .]ιερωμένοις οὐχ ιεράται .
ἀπὸ καταθ[ι]κης ιερέω[ν οἱ υἱο]ι [κ]αυίστανται, οἱ δὲ μετὰ ταῦτα
υἱοὶ αὐτῶν <οὐχ> [ι]εραῶνται .

"الأولاد الذين جاء مولدهم للكهنة عقب تقاعدهم لا يُسمح لأى من هؤلاء بالانضواء فى سلك الكهنوت . وفى حالة تنحية أى كاهن بسبب توقع عقوبة ضده ، فإنه يجرى تنصيب ابنه مكانه . أما الأبناء الذين يولدون بعد معاقبة الكاهن ، < فلا = οὐχ > يجوز لهم الانضواء فى سلك الكهنوت إطلاقاً" .

والملاحظ هنا أن الجملة الأخيرة فى السطر ٢٠٩ جاءت بالإثبات وسقطت منها كلمة "لا" = (οὐχ) مع أن المعنى لا يستقيم بدونها وقد نوّه "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٤٦ ، فى هامش على سطر ٢٠٩ ، بضرورة عمل هذا التصويب ، مستندا فى ذلك على ما جاء فى كتاب "فون أكسل جيلينباند" ص ٩٥ من تعليق على هذا الوضع .

وجاء هذا على النحو الآتى : ($\nu\iota\omicron\iota\ \alpha\upsilon\tau\omega\acute{\nu}\ <\omicron\upsilon\chi> [\iota]\epsilon\rho\omega\nu\tau\alpha\iota$) وهكذا أضاف هذا العالم بتلك الكلمة النافية كيما يستقيم المعنى وجاءت ترجمة "جيلينباند" هكذا :-

“Die Kinder, die den schon 60 Jahre lang Ordinierenden geboren werden, werden nicht Priester. Von einer Verurteilung von Priestern an, werden ihre Söhne eingesetzt; ihre nachher geborenen Söhne werden nicht ordinieren”.

وقد يصبح واضحاً من هذه الترجمة الألمانية أن العالم الألماني قد أخذ بالرأى القائل بأن الكاهن بعد بلوغه سن الستين فإنه فى هذه الحالة لا يسمح لأبنائه بالانضواء فى سلك الكهنوت. أما الكاهن الذى وقعت عليه عقوبة، فإن ابنه يُنصب محله. على أن الأبناء الذين يولدون له بعد معاقبته، فلا يحق لهم الانضواء فى هذا السلك.

البند الثانى بعد التسعين (سطر واحد رقمه ٢١٠)

$\text{Κοπριαρτω} [\omicron]\upsilon\kappa\ \epsilon\acute{\xi}\omicron\nu\ \iota\epsilon[\rho\acute{\alpha}\sigma]\ \theta\alpha[\iota]$.

"غير مسموح لأى لقيط بالانضواء فى سلك الكهنوت".

هذا اللقيط هو الطفل الذى ألقى به فى أكوام القمامة وعُرفه الشراح الألمان وهم "شوبارت و"شميت" و"فون أكسل جيلينباند" بأنه (ein kepriartos) وهو ذلك الذى ترك وهو ملقى فى هذه الأكوام ثم التقط منها :- "einem vom Schutthaufen Aufgelesenen". ومرجعنا فى ذلك إلى "أكسل جيلينباند" ص ٩٧ وفيه تعليق على ذلك وهناك مقال طريف نشره مؤخراً عالم البردى الأمريكى الراحل "هربرت يوتى" (Herbert Youtie) فى موسوعة تسمى العالم اليونانى (Le Monde Grec) التى صدرت ١٩٧٨ وعنوان المقال ($\text{οἱ Απότορες} = \text{Apatores}$) وهم أولئك اللقطاء وأبناء الزنا الذين كانوا يتسمون بأسماء أمهاتهم وليس آبائهم وكانت كنيتهم أبناء زنا (οἱ νόθοι) وهؤلاء هم المحرومون من تولى إحدى الوظائف الكهنوتية.

البند الثالث بعد التسعين (سطران ٢١١ - ٢١٢)

*Τοῖς θάπτουσι τὰ ἱερά ζῶ[ι]α οὐκ [ἐξ]όν προφητεύειν οὐδὲ ναὸν
κωμάζειν αὐ]δὲ τρέφειν ἱερά [ζ]ῶ[ι]α .*

"لا يجوز "لحائوتية" المكلفين بالقيام بالمراسم الجنائزية الخاصة بالحيوانات المقدسة ،
أن يصبحوا عرّافين ولا يحق لهم أن يحملوا المقدسات في الموكب الدينى ولا أن يرعوا
الحيوانات المقدسة ولا شأن لهم بإطعامها" .

والحائوتية هنا كان يُشار إليهم بكلمة ^(١) (οἱ, θάπτοι) وهم الذين يتولون المراسم
الدينية الخاصة بالدفن وقد روى إقصاؤهم عن مباشرة أى من الأعمال التى تخص العرافين
وحملة المقدسات ورعاية الحيوانات المقدسة (τὰ ἱερά ζῶ[ι]α) .

البند الرابع بعد التسعين (سطر واحد رقمه ٢١٣)

*Παστοφόροις οὐκ ἐξόν κ[ω]μάζ[ει]ν [οὐ]δ[ὲ] ἱερέων τάξεων
ἀντιλαμβάνεσθαι .*

"لا يجوز لحملة المقدسات (οἱ, παστοφόροι) أن يشاركوا فى المواكب الدينية
ومراسمها، ولا أن يُسهموا فى أداء الواجبات المنوطة بوظيفة الكاهن" .

هناك عدد لا بأس به من البنود التى تناولت مهام حملة المقدسات وواجباتهم
ومنزلتهم وقد بينت هذه البنود ما لهذه الطائفة من حقوق وما عليها من واجبات وحرُمات
عليها تعدى هذه الحدود . وهاهى أرقام تلك البنود : ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . وقد نوه العالم
الألمانى "فون اكسكل جيلينباند" فى كتابه ص ٨٩ بشىء من التعليق على هذه البنود مبيناً أن
هناك تبايناً شديداً بين حملة المقدسات وبين الكهنة (οἱ, ἱερεῖς) . وأصبح هذا أمراً جليلاً

(1) θάπτω = to bury , entomb = أى يدفن .

إلى حد أن شقة الخلاف بين الطرفين كانت واسعة . والأعباء والواجبات المنوطة بالكهنة وهى التى أشير إليها فى نص هذا البند بكلمتين هما (τάξεις ιερέων) يمكن كذلك أن يكون المقصود بها كلمتين مترادفتين هما (ιεραὶ τάξεις) ثم إن موكب الكهنة كان يختلف عن نظيره وهو موكب حملة المقدسات وقد أثار "شويارت" فى تعليقه الوارد فى كتابه ص ٣٥ ، على السطر رقم ٢١٣ وجه الاختلاف البيّن بين الموكبين فقال فى هذا الصدد ما يلى :-

Die *Κωμασία* der *ιερεῖς* ist von der *Κωμασία* der *παιστοφόροι* zu scheiden .

البند الخامس بعد التسعين (سطر واحد رقمه ٢١٤)

Ἱερεῖς οὐ κωμάξουσιν πρὸ π[αστ]οφόρων .

"لا ينبغى أن يسير الكهنة فى الموكب قبل حملة المقدسات" .

وكلمة لا يسير أو لا ينبغى أن يسير هنا بمعنى "لا يجب أن يسير" وذلك بحسب ما ارتآه العالم الفرنسى "رايناخ" وذكره فى المجلة الجديدة للقانون الفرنسى والأجنبى ، العدد ٤٣ لسنة ١٩١٩ ص ٦٢٨ - ٦٢٩ من ضرورة استبدال كلمة (παιστοφόρων) فى آخر السطر بكلمة أخرى هى (?) (πτεροφόρων) وهى بمعنى حملة الريش ولكن هذا ليس على سبيل اليقين .

البند السادس بعد التسعين (سطر واحد رقمه ٢١٥)

Ιερατική τάξις ὑπὸ ἰδιωτῶν οὐκ ἐπ[ικρατ]εῖται .

"لا يجوز أن يتولى وظيفة فى السلك الكهنوتى أحد من العلمانيين" .

ذلك أن وظائف السلك الكهنوتى كانت محرمة على العلمانيين وذلك ضمانا لما
لحرمة الوظائف الكهنوتية من مكانة مرموقة .

البند السابع بعد التسعين (سطران رقمهما ٢١٦ - ٢١٧)

Οἱ αἰτησάμενοι ἀναθήματα ποιῆσαι καὶ ποιήσαντες

κατεκρίθησαν S $\bar{\phi}$

ἐπὶ τῷ ποιῆσαι .

"إن الأشخاص الذين كانوا قد طلبوا القيام بصنع القرابين والتكريسات ثم قاموا بصنعها ،
عوقبوا بغرامة قدرها خمسمائة دراخمة لصنعهم إياها" .

هذه هي ترجمة النص على علته حسبما ورد فى "ريكوبونو" ص ٦٦ وفى
"شويارت" ص ٣٥ وفى "فون أكسل جيلينباند" ص ٩٨ . وجاء المعنى الذى يمكن أن
نستخلصه من سياق هذا البند فيما يبدو غريباً . ولعل المعابد كانت تفضل احتكار هذه
الصناعة وتحرمها على غيرها . أما العالم الفرنسى "رايناخ" فله رأى آخر وجاءت قراءته
للنص بصيغة أخرى متضمنة النفي (καὶ μὴ ποιήσι) وبذلك استقام المعنى وجاءت
الترجمة على النحو الآتى :- "إن الأشخاص الذين التزموا وتعهدوا بصناعة تلك التكريسات
ثم لم يوفوا بهذا الالتزام ولم يقوموا بأداء هذا الواجب ، عوقبوا بغرامة قدرها خمسمائة
دراخمة ، فضلاً عن إلزامهم بالوفاء بما تعهدوا بصناعته" انظر ما ذكره "رايناخ" من حيث
التصويب التالى (μὴ ποισ]αντες) فى المجلة الجديدة للقانون الفرنسى والأجنبى العدد
٤٣ ص ٦٢٨ .

البند الثامن بعد التسعين (سطر واحد رقمه ٢١٨)

Τὸ ὑπὲρ παραχειρογ[ρ]αφ[ί]ας μέγιστον [πρός]τειμον S $\bar{\phi}$.

"فى حالة عدم تنفيذ أى التزام نشأ بإقرار كتابى ، فإن الحد الأقصى للغرامة هو خمسمائة دراخمة".

إن البنود الأربعة المرقومة ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ جاءت متتالية القواعد المتبعة فى إبرام العقود وتوثيقها ، مما يدخل فى نطاق شئون التوثيق العقارى (βιβλιοθηκή εγκτήσεων).

ويعلق "تاوينشلاج" على هذا البند فى كتابه عن القانون ص ٤٧٥ بقوله أن غرامات مالية كانت مفروضة كعقوبة على الحنث فى اليمين وعلى عدم الالتزام بتنفيذ ما اتفق عليه بإقرار كتابى وقد تفاوتت العقوبات فى الحالين، ويبدو أن الحد الأقصى كان يبلغ خمسمائة دراخمة وهو رقم باهظ على أى حال . ويقول "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" تعليقا على ما جاء فى البند ٩٨ ما يلى إن أقصى العقوبة كانت تبلغ خمسمائة دراخمة (ص ٢٣٨ =

"la massima pena pecuniaria (μέγιστον πρόστειμον) ε di 500 draçme".

البند التاسع بعد التسعين (سطران ٢١٩ - ٢٢٠)

Οἱ εἰς ῥητὴν προϋεσμίαν χειρογ[ρ]αφήσ[αν]τες διὰ στρατιω-

τῶν ἢ τῶν

τοιούτων οὐκ ἐ<ύ>θ[υ]ν[ονται] .

"أولئك الذين تعهدوا بمقتضى إقرار كتابى بالترام يقضى بوجوب التنفيذ خلال مدة معينة، لا يجوز إجبارهم على التنفيذ عن طريق استخدام القوة العسكرية أو بوسائل أخرى مماثلة".

يشير هذا البند إلى موضوع التنفيذ الجبرى واستخدام القوة العسكرية الغشومة (manu militari) أو بأى وسائل أخرى مماثلة

(*διὰ στρατιωτῶν = ἡ τῶν τοιοῦτῶν*) مما يستخدم في الإكراه على تنفيذ ما كان لزاماً على المتعاقد كتابة . وكان مثل هذا الإكراه يجرى عادة في حالة العجز عن الوفاء بالديون وكان يحق للدائن التنفيذ على شخص وبدن المدين (*ἐκ τε αὐτοῦ*) ولكن الوالى الرومانى "تيبيريوس يوليوس الإسكندر" فى مرسومه الصادر سنة ٦٨م. حرّم التنفيذ على جسد أو بدن المدين واعتبر هذا التحريم مفخرة لهذا الوالى الذى ضمن حرية الفرد وجعل التنفيذ على مقتنيات المدين وأمواله فقط (*τὰ ὑπάρχοντα*) وذلك باستثناء الديون المستحقة لخزانة الدولة . وقد عرض "فون أكسل جيلينباند" فى كتابه عن "الجنومون" ص ١٠٠ لهذا الموضوع وتناوله كذلك "ريكيونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٢٤٠ بإفاضة فقال ما يلى :-

" Il sec. 99 sembra rinnovare il divieto , risalente ad Augusto e non osservato, di procedere all'esecuzione manu militari, qualora il debitore non abbia adempiuto la sua obbligazione chirografica".

البند المائة (الأسطر ٢٢١ - ٢٢٦)

Τοὺς συναλλαγματογράφους ὡ[ρ]ί[σ]θη [κα]ταχωρίζειν ἐνθάδε

ἐπὶ τῇς

[πόλεως τὰ] συναλλάγματα Θηβαίδος μὲν ἐντὸς ἡμ[ερῶν ξ]

[τῶν δὲ λοι]πῶν νομῶν ἐντὸς ᾧ

[αὐτῆς δὲ τ]ῇς πόλεως ἐντὸς ἡμερῶν ιε

[οἱ δὲ μὴ κατ]αχωρίσαντες κατεκρίθησαν S ρ

[.] . . δὲ ἐντὸς πέντε τοῦ ἑξῆς μηνὸς κα[ταχωρίζειν] .

"أصبح من المقرر أنه ينبغي على موثقي العقود (الخصوصيين) أن يقوموا بإيداع ما لديهم من عقود هنا في المدينة (أي الإسكندرية) ، وذلك خلال ستين يوماً بالنسبة للعقود المبرمة في الاقليم الطيبى (Thebaid) وخلال ثلاثين يوماً بالنسبة للعقود المبرمة في باقى المحافظات وخلال خمسة عشر يوماً بالنسبة للإسكندرية نفسها . وكل من تأخروا عن القيام بإيداع ما لديهم من عقود مبرمة ، يعاقبون بغرامة مقدارها مائة دراخمة (وكانوا يلزمون بإيداعها) قبل اليوم الخامس من الشهر التالى ."

لعل المقصود بعبارة "قبل اليوم الخامس من الشهر التالى" هو أن الإيداع لهذه العقود المبرمة ينبغي أن يتم قبل الخامس من الشهر التالى للتاريخ الواجب الإيداع فيه .

وقد أشار "تاوينشلاج" فى كتابه عن القانون ص ٣٥ هامش ١١٨ إلى هذا البند وأحالنا على وثيقة بردية فى مجموعة أكسيرنخوس رقم ٣٤ العمود ٣ ، الأسطر ٣ - ٦ وإلى (Girowesen, 284) "Preisigke" وإلى "P. Meyer", Jur. Pap. 341 "وقد جاء فى النص اليونانى تصويبات كثيرة تناولها بالشرح كل من "شوبارت" و"فون أكسل جيلينباند" و"شميت" و"رايناخ" .

البند الواحد بعد المائة (سطران رقمهما ٢٢٧ - ٢٢٨)

[Εὰν τινες] χρηματισ[μ]οῦ ὑποθηκῶν ἢ [[ο]] ὠνῶ[ν] συνάλλ[αγμα
γράφω]ν:

[τ]αι χωρ[ίς ἐ]πιστάλματος , κατακρίνονται S ν .

"من قام بتحرير عقد رهن أو عقد بيع لعقار دون وجود وثيقة (صادرة من السجل العينى) ، فإنه يُعاقب بغرامة قدرها خمسون دراخمة" .

إن كلمة (τὸ ἐπιστάλμα) الواردة فى السطر ٢٢٨ جاءت متضمنة الوثيقة التى

تعتبر بمثابة التبليغ الرسمي اللازم لتحرير أى من عقود الرهن أو البيع لعقار ما . وبدون هذه الوثيقة (*χωρίς*) يُعتبر العقد لاغياً ولا يُعتد به . وكان التقصير فى استيفاء هذا الشرط يُوقع صاحبه فى مسئولية . والإدارة المختصة التى كان يصدر عنها مثل هذا التبليغ هى إدارة السجل العينى أو العقارى (*βιβλιοθηκὴ ἐγκτήσεων*) وهذا مضمون ما أشار إليه "شوبارت" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٣٦ معلقاً على هذا البند .

ولعل من الطريف أن نسوق هنا عبارة مماثلة وهى (*δίχα ἐπιστάλματος*) وقد وردت فى قرار مشهور للوالى الرومانى "ماركوس ميتيوس روفوس" ^(١) (Marcus Metius Rufus) ٨٩ - ٩١ م. وجاء نشره فى البردى للمختار (Select Papyri) رقم ٢١٩ وهناك فى هذا القرار فقرة وردت فى السطر ٣٧ تضىء بعض الضوء على ما نحن بصددده وهما هو نصها (*μηδὲν δίχα ἐπιστάλματος τοῦ βιβλιοφυλακίου etc.*) ومعنى هذه الفقرة أن الوالى أصدر أمره كذلك إلى الكتبة ومسجلى العقود الخاصة بالبيع والرهن ألا يُبرموا أى عقد من هذين النوعين دون الحصول مسبقاً على تفويض وإذن صريح صادر عن دار السجلات العينية. ومضى الوالى وهو يحذر هؤلاء الموظفين بأن مثل هذا الإجراء المبرم من غير وجود هذا التبليغ سوف يعتبر بلا سند قانونى ويبطل التعامل به . وفضلاً عن ذلك فإن أمثال هؤلاء الكتبة سوف يُعرضون أنفسهم للجزاء وتوقيع العقوبة المترتبة على مخالفة هذه الأوامر والتعليمات . وإذا ما قورن النص الوارد فى قرار هذا الوالى على النص اليونانى الوارد فى هذا البند رقم (١٠١) وخاصة فيما يتعلق بنوعية العقود من رهن وبيع وخلافه (*αἱ ὑποθήκαι καὶ αἱ ὄναι*) اتضح الأمر جلياً . وهنا قد يتساءل الإنسان هل كان من الضرورى أن يرد بهذه العقود دائماً تلك العبارة المحيرة وهى (*χωρίς ἐπιστάλματος*) وماذا كان مضمونها وهل اقتصر ذلك على مجرد التبليغ أم

(1) Reinmuth, A Working List of Prefects of Egypt . American Society of Papyrologists 1967 pp. 89 - 90 .

تضمن ذلك تفويضاً صريحاً صادراً من إدارة السجلات بالإسكندرية مثلما هو الحال فى الأمر الصادر من الوالى "ميتيوس روفوس" وهل العقوبة الواردة فى هذا البند وهى خمسون دراهمة على مَنْ يخالف التعليمات أو على مَنْ يقوم بعمل مثل هذه العقود دون التأكد من وجود هذا التفويض أو الإذن ، كانت باهظة وهل كانت هذه العقوبة كافية واردة ؟ والملاحظ أن نص هذا البند أغفل حقيقة مهمة وهى ضرورة النص على عدم شرعية العقد المبرم وعدم صلاحيته أو الاعتداد به . وفى إغفال ذكر هذا كله ما يوقعنا فى حيرة مع أن قرار الوالى "ميتيوس روفوس" نص على ذلك صراحة . على أن كل هذه الأمور لمما يشوق الإنسان أن يتعرف عليها وخاصة أنها تتعلق بموضوعات حيوية ومهمة للغاية وأن هناك بعض التشابه فى الكلمات الاصطلاحية مثل (ἐπιστάλματα) و (συνάλλαγμα γράψωνται) ثم فى نوعية العقود من رهون وبيع وخلافه . وقد ورد فى كتاب "نافتالى لويس" عن "الحضارة الرومانية" الجزء الثانى ص ٣٨٦ ترجمة وافية لقرار الوالى "ميتيوس روفوس" وتعليق المؤلف عليه بإضافة .

ثم إن موضوع توثيق المعاملات فى العقارات والأراضى من حيث البيوع أو الرهون التى تجرى فيها ، يحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق حتى تتضح الصورة . وكان الموثقون وهم المعروفون بالاسم الآتى (τίνες συναλλαγματογράφοι) غير مصرح لهم بعمل أى عقد بيع أو رهن لقطعة من الأرض أو عقار أو جزء من عقار فى بيت كحجرة أو نصيب فى بيت دون الحصول مسبقاً على تفويض صريح (ἐπίσταλμα) من الحفظة على السجل العقارى العينى وهما اثنان موكلان بالاشراف على هذا السجل (βιβλιοφύλακες ἐγκτήσεων) . وفى مصر الرومانية كان فى كل حاضرة إقليم من الأقاليم إدارة تسمى بالسجل العينى (βιβλιοθήκη ἐγκτήσεων) ويشرف عليها رئيسان يحمل كل واحد منهما هذا اللقب (βιβλιοφύλαξ) . وكل من كان يملك بيتاً أو رقعة من الأرض له سجل مدون به بيان عن العقار الثابت المملوك له وأى تغيير فى هذه الملكية من

بيوع أو رهون كان مثبتاً في هذا السجل . وكل من يعتزم التصرف في بيته أو في جزء منه سواء بالبيع أو بالرهن كان عليه أن يثبت أحقيته في ذلك بإبراز وثيقة رسمية صادرة عن الحفظة على هذا السجل العيني حتى يستطيع الموثق المحلى أن يبرم هذا العقد (*ἐπιστέλλειν*) وهذا الإجراء واضح في وثيقة بردية منشورة في بردى الفيوم (P. Fayum 31) ^(١) وهي من ثيادلفيا في غرب الفيوم وتاريخها ١٢٥ - ١٣٠ م.

البند الثاني بعد المائة (الأسطر ٢٢٩ - ٢٣١)

[E]άν τι ἀπῆ [τ]οῖς γυμνασ[ι]άρχοις τῆς πόλεως εἰς ἄ]λειψιν ,

ε[ξὸν ἄγειν εἰς τὴν ἐ]-

παρχίαν ἐλαιον καὶ τὸ περισσὸν πωλεῖν τῆς οὐσης τιμῆς

ἐν τῇ πόλει ἥ]

στéρεσθαι τοῦ ἐλαίου καὶ πρόστειμον διδόναι 3 κ̄ .

"إذا أعوزت الحاجة لدى الجيمناسياريين (وهم رؤساء المؤسسات الثقافية والرياضية) بالمدينة (أى الإسكندرية) وبانت أمارات ذلك المطلب وضرورة الحصول على القدر الكافى من الزيت اللازم للدهان والتدليك فى الجيمنازيوم ، فإن من حقهم أن يستوردوا من الخارج كل ما يسد حاجتهم منه ويجلبوه إلى الولاية (أى القطر المصرى) . وعليهم أن يتصرفوا فيما يفيض منه عن طريق البيع بالسعر الجارى فى المدينة . وفى غير هذه الحالات يُصادر الزيت ويعاقب الجيمناسياريون بغرامة قدرها عشرون من التالنتات " .

(١) هذه الوثيقة منشورة فى :

P. W. Pestman = New Papyrological Primer No. 35 titled Notificatrum to the keepers of property registers Dated 125 - 130 A. D. pp. 157 - 158. = L. Mitteis, Chrestomatie, No. 201.

إن حاجة تلك المؤسسات الثقافية إلى الزيوت كانت ماسة دائماً ثم أن جلب الزيوت واستيرادها من الخارج كان من الموضوعات التي أولتها الحكومة البطلمية عناية شديدة وراقبت بيعها وفرضت عليها رسوماً باهظة حتى يتعادل سعرها مع سعر الزيوت المحلية التي كانت خاضعة لرقابة حكومية . والمعروف أن الحكومة البطلمية سمحت لبعض الطوائف باستيراد زيوت من الأصناف الجيدة وأباحت لها ذلك من أجل الاستهلاك الخاص وليس البيع وسمحت بجلب هذه من بلاد اليونان وجزر بحر الأرخبيل . ومرجعنا في ذلك التنظيم إلى وثيقة الدخل (Nomoi Telonikoi) الصادرة ٢٥٩ ق.م. وقد عرض لهذا الموضوع العالم الألماني "الريخ فيلكن"

(Ulrich Wilcken, Chrestom. 299; Grundziige 240 - 251); (P. W. Pestman) New Pap. Primer (1990) (p. 163)

وذلك عن موضوع الجمنازيوم وملابساته

Van Groningen: Le gymnasiarque des metropoles (1924)

وللعالم البلجيكي "جان بينجن" (Jean Bingen) دراسات مستفيضة عن موضوع الزيوت والقواعد المنظمة لزراعته في رقع معينة بكل إقليم وأسلوب تداوله والأصناف المختلفة منه والعمالة في المعاصر ، وفي العصر الروماني استمر الوضع على ما هو عليه وفرضت العقوبات المختلفة الصارمة للحد من التلاعب والتدليس في الاتجار بهذه السلعة الحيوية وللحيلولة دون استيرادها خلسة ولذلك كانت العقوبة تصل إلى هذا المبلغ الباهظ وهو عشرون من التالنتات .

البند الثالث بعد المائة (سطر واحد رقمه ٢٣٠)

Επὶ ὑγροῖς ⁽¹⁾ *οὐκ ἐξὸν δανίζειν .*

(1) *ὑγροῖς* - *ὑγρός* (*ὑδωρ*) wet , moist *ὑγρῶς* adv. in liquid softly fashion .

"لا يجوز إقراض المال بضمان السوائل" .

والسوائل المشار إليها هنا هي الزيوت والنبذ والعسل واللبن وغير ذلك . وقد حرم القانون الإقراض بضمانها على أى نحو كان وجاءت كلمة (δανίζειν) فى النص بمعنى يُقرض مالا بربح (τόκος) = (εντόκος) وينبغى تصويب هذا الفعل هكذا (δανείζειν) وجاء هذا التصويب فى كتاب "ريكوبونو" ص ٦٨ واليامش الوارد بها وجاءت الإشارة إلى ذلك فى مقال للعالم الفرنسى "رايناخ" وهو المنشور فى العدد ٤٣ من المجلة الجديدة للقانون الفرنسى والأجنبى ص ٦٣٠ . . .

البند الرابع بعد المائة (السطران المرقومان ٢٣٢ - ٢٣٤)

[A] τρύγητα γενήματα οὐκ ἐξὸν πωλεῖν

α[ὐ]δὲ γένημα ἀνεπίγραφον ε . . [. .] ν .

" لا يجوز بيع الثمار قبل جنيها ولا يجوز (تصدير) الثمار دون بيان كتابى بمواصفاتها" .
إن الكلمة الأخيرة فى السطر ٢٣٤ مبتورة للغاية وهى فى أغلب الظن "فعل" فى صيغة المصدر ومن المستبعد كثيرا أن تكون (ἐστίν) أو (ἐξόν) كما أشار بذلك "شوبارت" فى كتابه ص ٣٧ أما "رايناخ" فقد طلع علينا برأى أكثر جدوى وقد أبداه فى المجلة الجديدة للقانون الفرنسى والأجنبى ، العدد ٤٣ ص ٦٣٠ وأيده فى ذلك "شميث" ص ١٧٧ وكلاهما صوبا تلك الكلمة المهمة على أنها (ἐξάγειν) ومعناها التصدير أو النقل للخارج ، على أن الغموض سيبقى فيما يتعلق بوضع هذه الثمار ومستقبلها أو معرفة مصدرها ، والثابت أن الدولة كانت تحرم بيع الثمار قبل جنيها (Aτρύγητα γενήματα) وهذا كناية عن "بيع الغرر" وهو محرم فى الإسلام . أما الثمار الخضراء أو التى لم تنضج بعد (Früchte auf dem Halme) ، فهذه لا يجوز فيها التداول لا بالبيع ولا بالشراء .

"Nec emptio nec venditio sine re quae veneat potest intellegi. Et tamen fructus et partus futuri recte ementur" "Tanbenchlag", Law. p. 255n. 6.

وقد أشار "تاوينشلاج" في كتابه ص ٣٣٨ إلى أن الدولة حرمت بيع الثمار أو أى جزء منها قبل أن يتم نضجها وجنيها حتى يتعرف المشترون على حقيقة الأمر ونوع السلعة ومواصفاتها قبل شرائها . ولكن هناك تصرفات كثيرة كانت تجرى على النقيض من ذلك واستمرت هذه حتى عصر "جستيان" ، متجاهلة هذا التحريم . وقد اعتبر "تاوينشلاج" هذا البند من "الجنومون" دليلاً على تطبيق مبدأ سليم وهو التسليم الفوري عند البيع (Sale on Delivery) ولكن ذلك لم يكن مطبقاً على طول الخط .

ومعنى كلمة (*ἀνεπίγραφον*) الواردة في سطر ٢٣٤ هو عدم وجود بيان كتابي عن مواصفاتها ونوعياتها وقد فسر "شويارت" تلك الكلمة في كتابه ص ٣٧ على أنها "من غير مواصفات أو بيانات دالة على أصلها ومصدرها وسنة إنتاجها أو عصرها (في حالة النبيذ) = "ohne Bezeichnung der Herkunft und des Jahrgangs"

وقد عرض "ريكيونو" في كتابه ص ٢٤٤ لهذا البند وأفاض فسى شرحه وأبرز الملابس التي اكتتفته وآراء العلماء الأعلام في هذا الشأن .

البند الخامس بعد المائة (السطران المرقومان ٢٣٥ - ٢٣٦)

Τῶν δανισάντων πλέον δ[ραχμ]ιαίου τόκ[ο]υ τὸ ἡμισ[υ] τῆς

[ο]υσία[ς] ἀναλαμβάνεται καὶ τῶν δ[ανισα]μένων τὸ τέταρτον .

"كل من أقرض بفائدة يزيد مقدارها عن دراخمة واحدة (فى كل مين شهرياً) ، تصادر نصف أمواله وأملكه . أما أولئك المقترضون فتصادر ربع أملكهم".

إن تفسير كلمة (δραχμιαῖος) الواردة في السطر (٢٣٥) تحمل في طياتها معنى ضمنياً وهو أن المسموح به في الإقراض هو دراهمة واحدة في كل مين (أو مائة) شهرياً ومعنى ذلك ١% شهرياً واثني عشر في المائة سنوياً .

والعبارة برمتها وردت في وثيقة بردية في مجموعة بردى أثينا P. S. A (Athens) dated 131 A. D. سطر ٩ . هكذا :

Τόκος δραχμιαῖος τῇ μηνῇ τὸν μηνᾶ ἑκάστων^(١) .

ومعناها الربح بسعر دراهمة واحدة في كل مين عن كل شهر هو المسموح به ، وفيما عدا ذلك يُعتبر من قبيل الربا الفاحش (Usury) وكانت عمليات الإقراض والائتمان ، تجرى في مصر اليونانية والرومانية على نطاق واسع ، حتى أصبحت تؤلف جانباً مهماً في حياة الناس وفي أسلوب معاملاتهم . وكانت تقض مضجع الكثيرين ممن عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم في هذه القروض (ἐντόκος) أما القرض الحسن أو ما كان يسمى بكلمة (ἀτοκος) فكان يؤلف نسبة ضئيلة جداً . ولدينا وثائق بردية عديدة أمكن أن نتعرف من ثناياها عما كان يجرى بين الناس من جراء هذه الديون والمعاملات المبرمة بين الدائن والمدين من منازعات وما كان ينشأ بسببها من مخالفات وملايسات مريبة كالتهرب أو التعسف في استرقاق المدين واستعباده بمقتضى حق مخول للدائن في القبض على المدين العاجز عن الوفاء وهذا الحق كان يكنى له عادة بما يلي :

(ἡ πραξις ἔστω καθ' ἑκάστην ἐκδίκης ἐπὶ τε αὐτοῦ)

وهذا هو الأسلوب المتعارف عليه والشرط الذي كان يؤمن الدائن على حقه . وكثيراً ما كانت هذه المخالفات تجر الطرفين إلى ساحة القضاء أمام المحاكم المختلفة وهكذا كانت الفائدة المقررة في عصر الرومان هي ١% شهرياً و١٢% سنوياً بينما كانت في عصر

(1) P. W. Pestman, New Papyrological Primer (1990) No. 36 p. 159 - 160; No. 41 p. 177.

البطالمة ٢% شهرياً و ٢٤% سنوياً أو أكثر من ذلك أما فى العصر الفرعونى فكانت ٢% أو أكثر وخُفِضَتْ فى العصر البطلمى فى الفترة ما بين ٢٤٩ - ٢٤٦ ق.م وما بعدها إلى ٢% فى الشهر أما فى حالة القروض العينية فكانت دائماً (ἡμιολιον) أى بحق النصف وتبلغ ٥٠% بصرف النظر عن الفترة المحددة لهذا القرض . ومرجعنا فى هذا البيان إلى ما ذكره العالم الهولندى "ب.، و. بيستمان" (P. W. Pestman) فى كتابه عن (New Papyr. Primer) الصادر فى سنة ١٩٩٠ ص ١٢٠ حيث نجد بياناً وافياً بهذه الأوضاع كلها ثم يحيلنا هذا المؤلف على مقال له عنوانه (Loans bearing no interest) وهو منشور فى مجلة بولندية (Journal of Juristic Papyrology) العدد ١٦/١٧ لسنة ١٩٧١.

وكانت عقود الدين هذه تشترط ألا يزيد الربح عن قيمة رأس مال الدين . والتشريع الخاص بذلك وهو (διδραγμα) حدد نسبة الربح فى العصر الرومانى بما لا يزيد عن ١% فى الشهر بمقتضى منطوق المادة (١٠٥) .

وقد عرض "تاوبنشلاج" فى كتابه عن القانون ، لموضوع الدين بإفاضة كما عرض له "شوبارت" ص ٣٧ و "أكسل جيلينباند" ص ١٠٣ و "رايناخ" ٤٤ لسنة ١٩٢٠ ص ٨٥ و "ريكوپونو" ص ٦٩ و ص ٢٤٥ وجاءت الهوامش فى ذيل هذه الصفحة .

ولدينا فى مجموعة بردى "زينون" المنشورة فى جامعة كولومبيا جزء ثان ، وثيقة بردية رقمها (٨٣) ، نشرها العالم الأمريكى الراحل "وليام لين وسترمان" (William Linn Westermann) كشف فيها النقاب عما كان يجرى بين الدائن والمدينة وزوجها من مساجلات ومخالفات تحت عنوان (Usury & Illegal Detention) فى شكوى مرفوعة إلى الملك بطلميوس من "أنتيباتر" (Antipater) زوج امرأة تسمى "سيمون" (Simon) ضد مرايى اسمه "نيكون" (Nikon) الذى أقرض زوجة انتيباتر مبلغ قدره ٧٠ دراهمة بربح ٦% فى

الشهر أى ٧٢% فى السنة وهذا ربح فاحش وقد عرضت هذه القضية على القضاء وأرفق بها شهادة الشاهد أمام محكمة "الخريماستاي" (Chrematistai) فى عهد بطلميوس الثالث (يورجتيس الأول) للنظر فى جريمتين جسيمتين ارتكبهما ذلك الدائن وهو "تيكون" وهما الإقراض بربح فاحش مخالفاً فى ذلك اللوائح الخاصة بموضوع الدين والربح المسموح به وهو المنصوص عنه ٢% فى الشهر ثم كانت الجريمة الأخرى تتعلق بحبس ابن المدينة (سيمون) وهو ابن حر المولد ولا شأن له بموضوع الدين وما كان ينبغى له أن يقبض على هذا الابن وأن يخفيه عن أعين والديه .

والكلمة الثانية الواردة فى السطر الأول رقم (٢٣٥) وهى (δανισάντων) ينبغى تصويبها على النحو الآتى (δανεισάντων) وقال بذلك المفسرون والشرح وقال بذلك "رايناخ" ، ٤٣ ، ص ٦٣٠ وأشار إلى ذلك "ريكوينو" فى كتابه عن الجنومون ص ٦٩ فى هامش على السطر ٢٣٥.

وكثيراً ما يرد نص هذا البند فى المراجع المختلفة ، انظر B.L.Konkordanz p.35- 36. وهناك نص مماثل فى مجموعة بردى "أكسينخوس" العدد ٤٢ رقم ٣٠١٤ (وتاريخه من القرن الأول الميلادى).

- يُقرض شخصاً ما = (δανείζειν) = to lend to a person

- يقترض من شخص ما = (δανείζεσθαι) = to borrow from a person

والمفارقة بين عقوبة المقرض وهى مصادرة نصف أملاكه وعقوبة المقرض وهى ربع أملاكه ، جديرة بالتقوية .

البند السادس بعد المائة (سطر واحد رقمه ٢٣٧)

Ν[ό]μισμα πλέον οὐ[[κ]] ἰσχύει οὐ[κ ἐξὸ]ν κε[ρ]ματίζειν .

"لا يجوز صرف قطعة نقدية (νόμισμα) = [تتراخمة] [فضية من فئة الأربع دراخمات] واستبدالها بعملات صغيرة (برونزية) بسعر أعلى من قيمتها".

ربما كان الناسخ بعد أن سطر كلمة (πλέον) كان ينبغي أن يكتب (οὐκ ἐξόν) كما هو مألوف في مثل هذه الحالات ثم عدل عن ذلك أما فيما يتعلق بالكلمة الأخيرة في هذا السطر وهي (κερματίζειν) ومعناها "فك" أو تغيير العملة بأصغر منها، فمرجعنا في ذلك إلى وثيقة بردية منشورة في مجموعة بردي "أكسيرنخوس" المجلد الثاني عشر رقم (١٤١١) وتاريخها ٢٦٠م. حيث وردت الكلمة بصيغة أخرى وهي (κατα κερματίζειν) بمعنى تغيير العملة إلى وحدات أصغر أما كلمة (νόμισμα) فهي تدل على عملة فضية وربما ذهبية كذلك أما كلمة (κερμα) فهي عملة برونزية وقد عرض "تاوينشلاج" في كتابه عن القانون ص ٦٧٤ - ٦٧٥ لهذا النص بالتعليق فقال إن إصدار العملة كان مهمة تتم عن عمل احتكاري في يد الحكومة البطلمية ولدينا أمر صريح صادر من الملك "بطلميوس فيلادلفوس" (٢٨٣ - ٢٤٦ ق.م.) حُتم بمقتضاه إعادة سك العملات الأجنبية المجلوبة إلى مصر . ولنا نعرف على سبيل اليقين هل بقي هذا الأمر مرعياً في عهد خلفائه . والثابت أن هذا البند (١٠٦) من "الجنومون" كان يُحرم صرف أي من تلك "التتراخمات" الفضية بأكثر من أربع دراخمات من العملة البرونزية وبمعنى آخر كان يُحرم تقويمها بأكثر من قيمتها الحقيقية = (πλέον οὐκ ἐξόν).

البند السابع بعد المائة (السطران المرقومان ٢٣٨ - ٢٣٩)

Τῶν ἀναιρουμένων ἀπὸ κοπρίας ἀρσενικά μετὰ θάνατον τὸ

τέταρτον

ἀναλαμβάνεται .

"أولئك الذين انتشلوا لقطاعاً ذكوراً من أكوام القمامة ، تجرى مصادرة ربع أموالهم عقب الوفاة" .

ويعلق "تاوينشلاج" في كتابه عن القانون ص (١٣٤ - ١٣٥) على هذا البند بقوله إن قواعد التبني كانت في العصر الروماني أشد صرامة عن ذي قبل وذلك لأنها كانت تحتوى على شرط يقضى بأنه ليس المصريون وحدهم وإنما أى شخص آخر بالتعميم إذا ما تراءى له أن يلتقط طفلاً ذكراً من أكوام القمامة ثم تبناه ، فإنه في هذه الحالة يعرض نفسه لخسارة محققة إذ يضيع منه ربع أمواله عند الوفاة فيصادر بيت المال هذا الربع . وإنه لجدير بالملاحظة أن بنداً سابقاً رقمه ٤١ قصر هذا الحكم على المصريين وحدهم ثم جرى هذا التعميم في البند الحالي وهو (١٠٧) فأصبح هذا الحكم شاملاً وفيه تحريم على أى فرد أن يسلك مثل هذا السبيل وإلا عوقب بمصادرة ربع أمواله عند الوفاة .

وقد تناولت العالمة الإيطالية "أورسولينا مونتيكي" (Orsolina Montevocchi) هذا الموضوع بشيء من التفصيل في مقال لها جاء نشره في أعمال المؤتمر العالمى لعلم البردى المنعقد في "نابولي" بإيطاليا سنة ١٩٨٣ وعنوان المقال :

"I Paragrafi 41 e 107 dell' *Γνώμων* Idios Logos - Implicazioni Socio - Culturali e Demografiche".

وبالمقال مراجع عديدة تراءى للمؤلفة أن تسردها بتوسع متناولة في ذلك الجانب الاجتماعى والثقافى والديموجرافى وهاهى الترجمة الإيطالية لهذا النص كما نشرته العالمة الإيطالية :-

"Un quarto dei beni di coloro che raccolgono bambini maschi da un luogo di rifiuti dopo la loro morte va al fisco".

البند الثامن بعد المائة (سطر واحد رقمه ٢٤٠)

$\alpha\iota\ \sigma\acute{\upsilon}\nu\theta\omicron\delta\omicron\nu\ \nu\acute{\epsilon}\mu\omicron\nu\tau\epsilon\varsigma\ \kappa\alpha\tau\epsilon\kappa\rho\iota\upsilon\eta\sigma[\alpha]\nu\ \epsilon\kappa\ \delta\ \overline{\phi},\ \epsilon\nu\iota\sigma\tau\epsilon\ \mu\acute{o}\nu[\omicron]\iota\ \omicron\iota$
 $[\pi] \rho\alpha[\sigma]\tau\acute{\alpha}\tau\alpha\iota\ .$

أولئك الذين ينضون في سلك جمعيات عامة ^(١) (αἱ σύνοδοι) (غير المصرح بها بالطبع) ، يُعاقبون بغرامة كانت تبلغ خمسمائة دراخمة ؛ وفي بعض الأحيان كانت توقع الغرامة على الرؤساء وحدهم .

يقول "تاوينشلاج" في كتابه عن القانون ص ٦٤٧ إن الدولة كان بها كل الحق في فض الاجتماعات وحل الجمعيات والنوادي العامة إذا ما تبين لها أن هذه المجتمعات كانت تباشر نشاطا غير مشروع وفيه مخالفة للقانون العام . وإنها لحقيقة مقررة أنه في صدر العصر الروماني تم حل النوادي والجمعيات التي كانت قائمة في الإسكندرية وجاءت البيعة على ذلك فيما ذكره الفيلسوف السكندري "فيلون" في كتابه المصنف هجوا في "فلاكوس" (In Flaccum) الفصل الأول ، فقرة أولى من أن ذلك الوالي الروماني المسمى "أفيليوس فلاكوس" ^(٢) (٣٢ - ٣٨ م.) قام بحل جميع النوادي والجمعيات (σύνοδοι ἐταιρείαι) في نطاق مدينة الإسكندرية ، على اعتبار أن هذه المؤسسات كانت غير مشروعة (collegia illicita) . وقد استن الإمبراطور "أغسطس" سياسة في هذا الشأن ضمّتها قانونا أصدره في عام ٧ م. عُرف باسم القانون "اليولي" ^(٣) (Julian Law) وكان هذا بشأن الجمعيات والنوادي وأوجب بمقتضاه على جميع الجمعيات ضرورة الحصول على إذن من الإمبراطور أو السناتو قبل مباشرة أي نشاط لها . وهناك مقال للعالم البولندي "تاوينشلاج" عنوانه (The Law of Association in Greco-Roman Egypt) نشره في مجلة (Revue Inter. des Droits de l'Antiquité, tome , V, 1950 pp. 511 n.11) وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات كانت تعتبر جمعيات غير مشروعة أي أنها عند الأمر بطلب حلها وإلغائها كانت تعتبر جمعيات غير شرعية (collegia illicita).

(1) (ἡ σύνοδος) = association, assembly .

(2) Avilius Flaccus, praefectus of Egypt 32 - 38 A. D. Reinmuth, A Working List etc. pp. 79 - 80.

(3) Lex Julia de collegiis, Corpus Insc. Latinarum, VI, 193; "Riccobobno", Gnomon pp. 247 - 248.

البند التاسع بعد المائة (سطر واحد رقمه ٢٤٤)

Οὐκ ἐξὸν Καίσαριανοῖς ἀγορᾶζειν τι ἐξ ἀπαρτείας .

" غير مصرح "للقيصريين" شراء أى شىء مما هو مطروح للبيع فى مزاد علنى [من الأموال المصادرة] " .

إن طائفة "القيصريين" الواردة فى هذا البند ثم أمثالهم من الفيكاريين المنصوص عليهم فى البند الذالى رقم (١١٠) هم فريق من صغار الموظفين المكلفين بالإشراف على الأموال المصادرة وجميعهم وكل من يلوذ بهم من أتباع الإمبراطور ، كانوا يعيشون فى محيط القصر الإمبراطورى ويكلفون بشتى الأعمال . وقد جاء النص اللاتينى وهو: (non licet Caesarianis ex auctione quid emere) مؤكدا للمعنى الوارد فى هذا البند ومصادقا لمضمونه بالتحريم على هؤلاء "القيصريين" بشراء أى شىء معروض فى مزاد علنى للبيع . وقد عرض العالم الألمانى "هرشفلد" (Hirschfeld) فى كتابه المعنون (Kais. Verwaltungsbeamte) الجزء الثانى ص ٤٧٢ - ٤٧٣ ، لموضوع هؤلاء الموظفين الذين كان يطلق عليهم لفظتى "القيصريين" و "الفيكاريين". وفى صفحة ٤٦٣ تتناول هذا المؤلف بصفة خاصة موضوع الفيكاريين وجل هؤلاء كانوا يلوذون ببيت قيصر ويحظون بحمايته وهم دائما على أتم استعداد لأداء مختلف الخدمات للإمبراطور وقد وضعوا أنفسهم فى كل حين تحت تصرفه . وقد كناهم العالم الألمانى "شوبارت" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٣٨ بأنهم بمثابة خدم المنزل فى القصر الإمبراطورى (Kaiserlichen Hausgesinde) واستخدم هذه العبارة للدلالة على معنى كلمة قيصريين التى ترجمها على هذا النحو بوصفهم خدام المنزل . أما العالم الألمانى "فون أكسل جيلينباند" فتناول فى ص ١٠٤ من تعليقه على "الجنومون" وما جاء فى البندين ١٠٩ ، ١١٠ خلاصة مجملة لما تضمناه من أحكام واعتبرهما يتناولان ذلك التنظيم الذى ينبغى أن يسر عليه كل من "القيصريين" و "الفيكاريين" والمواصفات الواجب اتباعها فى سلوكهم وتحديد خط سيرهم واتخاذ الحذر

التام في مباشرة نشاطهم التجارى والتحذير من أى انحراف أو استغلال للنفوذ من قبلهم . وعلى ذلك رؤى أن يكون محظورا عليهم الحصول على أملاك وعقارات فحرم عليهم الشراء لأى من الأملاك المصادرة وذلك تأميناً للدولة من تكبد أى خسائر من جراء تصرفاتهم وشبهة استغلال نفوذهم فرؤى منعهم من شراء أى شىء مما قد يطرح للبيع فى مزاد علنى من الأملاك المصادرة .

على أن هذا التحذير من الانحراف واستغلال النفوذ أو الاستفادة من المنصب إنما يذكرنا بما جاء فى البند رقم (٧٠) من التحريم على سائر الموظفين العموميين ومن هم فى معيئتهم أو خدمتهم من أن يقوموا بعمليات شراء أو إقراض فى دائرة المناطق التى يمارسون فيها عملهم ونشاطهم وكان لهم فيها نفوذ بحكم مناصبهم . وكان هذا التحريم مُنصباً على كل ما يتعلق بالأرض البور والأرض المطروحة فى المزاد فى نطاق القسم الإدارى برمته . وكان الغير ممن يعملون لحساب هؤلاء الموظفين تحت أى أسماء مستعارة ، معرضين لنفس القدر من المسئولية . وأى مكاسب تنشأ من هذه التصرفات المحرمة كان مصيرها المصادرة ، مع التعرض لتوقيع عقوبات أخرى فى كل حالة على حدة .

انظر ما جاء فى "ريكوبونو" من تعليق على هذا البند ، فى كتابه عن "الجنومون" ص ٢٤٩ والهوامش الواردة بهذه الصفحة .

البند العاشر بعد المائة (سطر واحد رقمه ٢٤٢)

[Ού]κ ἐξόν οὐκάρίοις κτᾶσθαι [οὐδὲ ἀπελ]ευθέρας γαμε[ῖ]ν .

"غير مصرح للفيكاريين (Vicarii) أن يكتسبوا حق الملكية فى مال أو غذاء كما لا يحق لهم أن يتزوجوا من عتيقات " .

كان لهؤلاء الفيكاريين باعتبارهم عبيداً تابعين للدولة (servi publici) منزلة مرموقة في بعض الأمور التي نوّه عنها المشرع "أليان" (Ulpian, Reg. XX, 16) بمقولة له هكذا :
 "Servus publicus populi Romani partis dimidia testamenti faciendi habet ius".

وذلك من حيث تمتعهم بحق الإيصاء للغير بنصيب النصف . على أن هذا العبد "الفيكارى" كان محروماً من حق الزواج من عتيقة أو أى امرأة حرة على الإطلاق ، كما أنه لم يكن له أن يحصل على أى نفع أو كسب مادية من جراء تدخله أو توسطه فى عمل من الأعمال التى تُدر ربحاً ما . وهاهو النص اللاتينى الذى يؤكد نفس هذا المعنى بشقيه .
 "non licet vicarius comparare neque libertas ducere".

البند الحادى عشر بعد المائة (سطر واحد رقمه ٢٤٣)

Ο[ι] στρατευόμενοι ἐκωλύθησαν καθ' ἡν στρατεύονται

ἐπαρ[ρ]χ[ι]αν ἐνκ[τ]ᾶσθαι .

"الجنود المنوط بهم تأدية الخدمة العسكرية فى الجيش ، كان محرمين عليهم تملك أى عقار فى الولاية التى يُعسكرون فى نطاقها " .

يقول "ريكوپونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٢٥٠ إن منطوق هذا البند جاء مطابقاً للنص اللاتينى الذى أورده العالمان "لينل" و "بلرتش" (Lenel & Partsch) وهو يتضمن الآتى :

"Militantes prohibebantur praedia comparare in ea provincia in qua militant".

ولا شك أنه كان لهذا التحريم ما يبرره بالنسبة للجنود العاملين فى الخدمة العسكرية فلا حق لهم فى أن يحصلوا على أملاك عقارية أو يملكوها فى الولاية التى يُعسكرون فى نطاقها .

وقد جاء مثل هذا التحريم بالنسبة للموظفين المدنيين فى البند رقم (٧٠) فمنعهم المشرع من الحصول على أملاك عقارية فى نطاق المحافظة التى كانوا يعملون بها أما بالنسبة للعبيد القيصريين فوردت إشارة إلى مثل هذا التحريم فى البند (١٠٩) .

البند الثانى عشر بعد المائة (السطور المرقومة ٢٤٤ - ٢٤٦)

Γάλλων καὶ σαθρῶν τῶν μὴ τ[.....] ὡν μετὰ τελευτῆς, ἐὰν
ἀδ[ι]αθε-

τοι ἀποθάνωσιν, τὸ [..... ἀ]να[λα]μβάνεται,

ἐὰν δὲ διαθῶνται, τὸ δι[μ]α[ι]ρ[ο]ν.....]ι . τὸ δὲ τρίτον οἷς

ἐὰν διατα-

ξῶνται ὁμοφύλοις . [. . .

"إذا توفى خصى أو عتيق دون تصادر أمواله عقب وفاته ، إذا لم يكن قد ترك وصية . أما إذا كان قد ترك وصية ، فيصادر ثلثا أمواله أما الثلث الباقي فيؤول إلى بنى عشيرته أو بنى جنسه ممن كان قد أوصى لهم " .

توجد ثغرة مهمة فى السطر الأول من هذا النص وقد تحير العلماء الأعلام فى سد هذا الفراغ . وجاءت قراءة "شوبارت" الأولى هكذا (τῶν μὴ τεκνωσάντων) ومعناها "دون أن يكون لهم عقب من الذرية أو الأولاد ثم ما لبث "شوبارت" نفسه أن عدل عن هذه القراءة واقترح عبارة أخرى وهى (τῶν ἀπ[ο] γ[ραμμ]ένων) ومعناها أولئك الموصوفين بالعنيين الذين كان قد أعلن عن حالتهم فى الإحصاء أنهم كانوا موصوفين بأنهم من العنيين أو الخصيان ^(١) . وبذلك يكون "شوبارت" قد صوّب القراءة

(١) فى "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٢٥٣ - ٢٥٤ تفاصيل مسهية عن هذا الموضوع وأراء العلماء فى هذا الشأن .

الأولى وجاء هذا التصويب الأخير موقفاً وله ما يبرره من الناحية الخطية "والباليوغرافية". وعلى ذلك تكون الترجمة التي استقر عليها الشراح أن الخصيان والعننين الذين كان قد أبلغ عنهم في سجل الإحصاء أنهم كانوا بهذا الوصف ، فإنهم إذا لم يكونوا قد تركوا وصية قبل وفاتهم ، تصدر أموالهم .

والنص اللاتيني الذي أورده العالمان "لينل" و "بارتش" (Lenel & Partsch) لا يخرج في معناه وسياقه عن مضمون النص اليوناني بل كاد أن يكون ترجمة حرفية له :-

(Gallorum et spadonum eorum qui non post obitum intestatorum bona auferuntur. Si vero testamentum fecerint bes [vindictur], triens autem his quibus reliquerint , si ejusdem nationis sunt.)

ويضيف "تاوبنشلاج" في كتابه عن القانون ص ٢٠٢ هامش ٣ بقوله إن بعض القيود تم وضعها على حق الخصيان والعننين في شأن عمل الوصية فقضى بأن يكون في وسع هؤلاء أن يوصوا بشيء بشرط ألا يتعدى ذلك قيمة الثلث من أملاكهم . ولابد أن يكون هذا الثلث لمصالح أناس من بنى عشيرتهم أو جنسهم . ويقول العالم الألماني "فون أكسل جيلينباند" في شرحه وتعليقه على البند رقم ١١٥ وفي كتابه عن "الجنومون" ص ١٠٥ إن وصيتهم الفعلية (Ihre testamenti factio activa) والمعمول بها كانت تنصب فقط على ثلث أملاكهم بشرط أن يذهب هذا القدر إلى طائفة من الناس من بنى عشيرتهم . أما إذا لم يكونوا قد أوصوا بشيء فإن التركة كلها تذهب إلى بيت المال . وفي حالة وجود وصية ما كانت المصادرة تقتصر على ثلثي التركة المنوه عنها (Vermögens) .

وكلمة (ὁμοφύλοις) الواردة في آخر السطر ١٤٧ لها مرادف مفاده من بنى عشيرتهم أو بنى جلدتهم بمعناها الواسع وهي تختلف نوعاً ما عن كلمة مماثلة وهي (ὁμοέθνης) ومرادفها من نفس الشعب أو الجنس (ἐθνός) .

ويبدو أن هذا التنظيم الخاص بالخصيان والعننين ليس من صميم القانون الرومانى. وهذا ما قال به كل من العالمين "لينل" و "بارتش" ومنذ ذلك الحين انبرى "بونفانتى" (Bonfante) لعمل دراسة شاملة عن الوضع القانونى لأولئك الخصيان والعننين ^(١).

البند الثالث عشر بعد المائة (السطران ٢٤٨ - ٢٤٩)

Οἱ μὴ εὐρ[ι]σκομένοι , ἐὰν μὲν α]ὐτοί , ἀπελύθησαν .

ἐὰν μέντοι

ἄλλως ἀποδειχθῶσι . . .

"اولئك الذين لم يكتشف أمرهم ثم تقدموا من تلقاء أنفسهم فإن ساحتهم تُبرأ . أما إذا اكتشف أمرهم بطريق آخر غير هذه الوسيلة حينئذ ينالون عقاباً ما " .

هذه هى ترجمة هذا النص المبثور حسب ما أورده "ريكوبونو" فى كتابه ص ٧١ ، ص ٢٥٦ أما العالم "رايناخ" فقد عرض لهذا النص فى مجلة القانون الفرنسى والأجنبى (العدد ٤٣ ص ٦٣٥) وترجمه على النحو التالى "الأشخاص الذين لم يمثلوا أمام ساحة القضاء ، فإذا ما تقدموا فيما بعد من تلقاء أنفسهم ، بُرئت ساحتهم ، ثم إذا ما اكتشف أمرهم فيما بعد بوسيلة أخرى ، جُوقبوا بكذا [أو بفرض غرامة عليهم] ."

ولعله من المفيد أن نذكر هنا النص المصوّب على علته :-

Line 248 οἱ μὴ εὐρ[ι]σκομένοι , ἐὰν ἀπο γράψωνται αὐτοί , ἀπελύθη-
σαν ἐὰν μέντοι

line 249 ἄλλως ἀποδειχθῶσι κατεκρίθησαν .

(1) Arch. Giurid. 101, 1 ff.

وهكذا يكون من حق المتهم المقبوض عليه ، أن يطلب إطلاق سراحه بضمان شخص يُسمى بالكفيل (vademonium , vades) ليضمن حضور المتهم عند المحاكمة . أما الشخص الذى يتقدم من تلقاء نفسه فكان يعفى من العقاب والشخص الذى يُكتشف أمره بطريق آخر فإن العقوبة القانونية تطبق عليه باعتباره متهرباً وهى عقوبة يمكن أن تكون مخففة أو مشددة أو مُتدرجة .

ومن بين الاقتراحات الأولى التى وردت فى تصويب هذا النص ما جاء به "شوبارت" فى كتابه عن "الجنومون" ص ٣٩ واعتبر تصويبه هذا هو الأول من نوعه (editio princeps) واستطاع أن يكمل الفقرة الأولى فى السطر ٢٤٨ على النحو التالى (ἐὰν μὲν ἐπιφαινῶσι αὐτοῖς) ثم عدل بعد ذلك عن هذا التصويب ومضى فى تعليقه بقوله إن هذا البند مرتبط بالبند السابق وكذلك بالبندين اللاحقين . وإنه لمن الجلى الواضح أن هذا الأسلوب فى التهرب من ساحة القضاء هو من نوع التصرفات التى يمكن أن تصدر عن أمثال هؤلاء الخصيان والعننين .

البند الرابع عشر بعد المائة (السطران ٢٥٠ - ٢٥١)

*Καὶ οἱ υπογύως ἀνελθε[.] π[. . . .] αὐτῶν ἑκαστ[τ]ος ὑπὲρ
βεβαιώσεως*

ἀπαιτεῖται S φ .

"الأشخاص الذين (هم ممن ألقى القبض عليهم) حديثاً يُطلب من كل واحد منهم أن يسدد خمسمائة دراخمة ، وذلك على سبيل الضمان أو التأمين" .

هذا هو الراى الذى انتهى إليه "ريكوبونو" فى كتابه عن "الجنومون" (ص ٢٥٦ - ٢٥٧) وتصدى فيه لتكملة الثغرة الموجودة فى وسط السطر ٢٥٠ أما العالم الفرنسى

"رايناخ" فيرى أن الأشخاص الذين أطلق سراحهم علانية ينبغي على كل واحد منهم أن يدفع مبلغ خمسمائة دراخمة بصفة ضمان أو تأمين .

وإنه لجدير بالذكر أن هذا البند جاء فى صدره كلمة (καὶ) بمعنى الإضافة ومعنى ذلك أن الكلام كان متصلاً ومرتبباً بما جاء فى البند السابق . أما الكلمة الرابعة فى السطر ٢٥٠ فجاءت مبتورة ، ولذا أمكن تكملتها على نواحى شتى ومنها ما ذكره "شوبارت" (فى ص ٣٩) من كتابه على النحو التالى :-

ἀπελε[υθερωθέν]τες οἱ ἀπολε[υσομένοι

وهناك اقتراحان آخران

ἀνέλε[γκτοι] ὄντες --- ἀνέλε[γχθέντες

وسواء أصبح هذا أو ذلك فتلك الاقتراحات لا تسد الفراغ ولا تؤدي أى معنى يكون متسقاً مع المطلوب .

البند الخامس عشر بعد المائة (سطر واحد ٢٥٢)

Οἱ δὲ πρὸ ἘΛ (ἐτους) οὐκ[...]. κα[...]κρα[...].σιν[...] διαγράφ[ο]υσιν 3 κ .

"الأشخاص الذين مضى عليهم خمس سنوات ولم [. . .] يُغرمون عشرون تالنتات ."

والنص بحالته المبتورة هذه جعل الشراح يتيهون فى ظلام دامس ويسبح بهم الخيال وانبرى "رايناخ" مترجماً للنص على النحو التالى :-

"المتهمون الذين لم يمثلوا أمام ساحة القضاء خلال خمس سنوات تكون غرامتهم عشرين تالنتات"

أما "شوبارت" فيرى في مقاله عن الخصيان والعنيتين ص ٩٢ أن الشخص الذى سبق اعلانه منذ خمس سنوات على الأقل ولم تتم محاكمته فإنه يدفع ضمانا لا يقل عن عشرين تالنتا . هذا هو مجمل ما يمكن أن نستنبطه من ذلك النص الذى تراءى "لشوبارت" أن يكمله على النحو التالى :-

οἱ δὲ πρὸς ἘΛ (ἐτους) οὐκ ἐν κ . . . κρα[. . .]σιν[. . .] διαγραφ[ο]ῦσι κ̄

وهناك ثمانية عشر سطرا تبدأ من ٢٥٣ حتى ٢٧٠ ضاعت معالمها والبنود التالية بدءًا من البند ١١٦ حتى البند ١٢١ جاءت مبتورة للغاية ولا يعدو ما بقى منها سوى كلمات متناثرة، بل فى أحيان كثيرة لم يبق سوى بضع حروف . وعلى ذلك أصبح من المتعذر ولا من اليسير أو المجدى التكهن بما تضمنته هذه البنود من معانى ولكن الأمانة العلمية تقتضى أن نثبتها هنا كما أوردها "ريكوبونو" فى صفحتين (٧٢ ، ٧٣) .

وهاهى هذه الكلمات المبتورة :

116

[. . .] ε . α[. .] ν α[. .] επι[. . .]

271

[.] . στε [. .] ρι . ε[. .] . [. . .]

ν[. . .] ν και α[.] ην του[. . .]

α[.] . πλ[.] των[. . .]

117

τα . [. .] ελη[.] ρ[. .] κο . [. . .]

275

τεα[. .] ν α[.] ρα . ε . α[. . .]

ἐνι[. . .] α . [. τ] ῶ φ[ι] σκω[. . .

ἀνε[λήφθη (?)] χη ο . [. . .

118

Οἱ ὑποσχόμενοι] τῶν μ[. . .

ἀπα[. ὑπ] οσχέσε[. . .

280

119

Υποσχ[εσ] ο . . ομ[. . .

κρι[.] ρτιλ[. . .

282

120

Τῶν [.] πιτουτ . [. . .

283

121

Τῶν[ν] ουμένω[ν . . .

284

- τοὺς στρατευομένους] κ[αί] ἡδιαθέτους τελευτῶντας § 35 [
 ἐξὸν τέκνοις καὶ συγγεν]έ[ε]ιν κληρονομεῖν ὅταν τοῦ μ[
 αὐτοῦ γένους ὦσιν οἱ μετερχόμενοι· ἐὰν δὲ μὴ [
 c. 10].[....]...ἡ παρεμβολῇ (vac.) [
 }— [
 5 τῶν ἐπὶ φόνοις] ἢ μείζουσιν ἁμαρτήμασιν κολαζο- § 36 [
 μένων ἢ καὶ διὰ] ὁμοίας αἰτίας αὐθαίρετον φυγὴν ἐ- [
 λομένων τὰ ὑ]πάρχοντα ἀναλαμβάνεται δίδοσ[αι] .. [
 c. 12]. των καὶ ταῖς γυναιξίν ἐν ἀργυρίοις ..[... [
 c. 14]. αὐτοῖς δὲ τὸ δωδέκατον ὑπὸ [
 10 c. 12]ρν.[.].[.]...ου συνεχωρήθη (vac.) [
] [
 οἱ παρὰ προστ]άγματα βασιλέων ἢ ἐπάρχων τι προ[ά]ξαν- § 37 [
 τες ἀκαταλλήλως] ἐξημώθησαν οἱ μὲν τετάρτῳ μέρει [
 τῆς οὐσίας οἱ δὲ] ἡμίσει ἄλλοι δὲ ἐξ ὅλων (vac.) [
] [
 οἱ ἐξ ἀστῆς κ]αὶ Αἰγυπτ[ί]ου γενόμε[ν]οι μένουσι μὲν § 38 [
 15 Αἰγύπτιοι ἀμφοτέρου]ς δὲ κληρονομοῦσι τοῦ[ς] γονεῖς [
] [
 'Ρωμαίου ἢ 'Ρωμ]αίας κατ' ἄγγοιαν συνελθ[όντων] § 39 [
 c. 14 τ]ὰ τέκνα τῷ ἡττοῦ γένει ἀ[κ]ολουθεῖ [
] [
 τὰ περὶ τῶν εἰ]σαγ[ό]ντων οὐς μὴ δεῖ εἰς τῇ[ν] Ἀλεξανδρέ- § 40 [
 ων πολιτεία]ν [νῦν] ἡγεμο[ν]ικῆς γέ[γονεν] διαγνώσεως [
] [
 20 ἐὰν Αἰγύπτιος ἐκ κοπ]ρίας ἀμ[έ]ληται § 41 [

9 ὑπο (= ὑπο)

1-3 This article is usually thought to derive from a letter of Hadrian of A.D. 119 (M. Chr. 373). This letter allows soldiers' children, born during the period of service, to claim ἐξ ἐκείνου τοῦ μέρους τοῦ διατάγματος, οὗ καὶ τοῖς πρὸς γένους συγγενέει δίδονται. The new copy of the *Gnomon* is most probably earlier than Hadrian. Either then line 2 must be supplemented somehow else; or the inference is false. But in any case the provisions of the *Gnomon* and of the Letter are not coextensive. Children might have been born to soldiers before they entered the army; and these were presumably legitimate. Children born during the period of service were illegitimate, because their fathers were legally debarred from marriage. Hadrian is concerned only with the illegitimate; the innovation is to allow them rights under the clause *unde cognati*. The *Gnomon* is formulated more generally, and perhaps refers to legitimate offspring.

3-4 In BGU article 35 finishes at οἱ μετερχόμενοι. The new clause should refer to cases in which

Appendix I

Ptolemaic and Roman Heads of the Idios Logos

Ptolemaic

Kastor	89B.C	OGIS 188
Noumenios	63/62 B.C.	BGU 1782
Hephaistion	61/60-52/51 B.C.	BGU 1772;1756;1757;SB 7455

(For commentary and discussion see pages 21-23)

Julio - Claudian

Q. Attius Fronto	A.D. 13	P. Oxy. 1188; 2277
C. Seppius Rufus	14-16	P. Qxy. 721; <i>MChr.</i> 68; SB 5954; P. Lond. 276a (II, P. 148); SB 5239; 5232; P. Lond. 355 (II, P. 178); SB 5240
M. Vergilius M.F. Gallus Lusius	Tiberius	CILX 4862
Servianus Severus	44	P. Teb. 298
L. Tullius Sabinus	45-46	P. Teb. 298; P. Vindob. Boswinkel 1
Norbanus Ptolemaios	63	P. Fouad 21

(For commentary discussion see pages 66-68)

Galba to Septimius Severus

Lysimachos	29 January 69	P. Fouad Inv. 211 (=SB 9016)
Mummius Gallus	73	P. Ryl. 598
Lysimachos	29 January 88	P. Fouad Inv. 211 (=SB 9016)
Claudius Geminus	89-90	SEG 18.656; P. Vindob. Boswinkel 1
... inus	105/106	BGU 1033 (and Wilcken, Archiv 3, 1902, pp. 304 and 505)
Marcus Moesiacus	120-122 (?)	SEG 2.848; p. Teb. 296, 296 (BL III, p. 24)
Julius Pardalas	123	BGU 250
Maximus Statilius	early second century	CIC 4815c, add. p. 1213
Claudius Julianus	135/136-137	Stud. Pal. 22.184; <i>Mchr.</i> 372 Col. 6
Eclectus	142	P. Oxford 3 (?)
Ti. Claudius Justus	174	P. Teb. 294 (= <i>WChr.</i> 78)
Postumus	ca. 158	BGU 868 (<i>Meyer</i> , p. 153) (?)
L. Crepereius Paulus	under Antoninus Pius	Stud. Pal. 22.99
L. Silius Satrianus	164 or 165	P. Warren 1
L. Calvisius Faustinus	170	PSI 1105
Modestus	184	PSI 928 and SB 9658
Claudius Apollonius	194	<i>Wchr.</i> 52
P. Aelius Sempronius	early third century	CIL III 6756 and 6757
Lycinus		CIL III 244
T. Aurelius Calpurnius	early third century	CIG II 3751 and IGRR I 1107
L. Suc[conius]	early third century	CIL XI 7868

Several of the above names are found in documents not previously mentioned in chapter Three.

P. Ryl. 598 mentions Μουμμίων Γαλλ[ου του προς τω ιδι]ω λογ[ωι], who was somehow concerned with the privileges a *propheteia*.

The name of Maximus Statilius is preserved by CIG III 4815c, add. p. 1213. (OGIS 408) found at Thebes : τωθεος Ψερλυκωμητης εμνησθη επ αγανω Φιλοπαππου του ρασιλεως και Μαξιμου Στατιλιου ιδιου λογου The association of his name with Philopappus indicates an early second - century date (cf. PIR II, p. 262, No. 1086). Timotheos evidently understood *idios logos* as Maximus personal title in much the same way that the author of SEG 18.646 believed that Claudius Geminus was *idios logos*.

The end of a name... λωου του προς τω ιδιω λογω τω η[ετει] has survived in BGU 1033 (cf. Wilcken's notes in Archiv 3, 1902, pp. 304 and 505). The context is not clear. Wilcken understood the date as Trajanic, 105/106.

In 142 a question about some trees that had been cut down on an *ousiatic* estate was referred to Εκλεκτω τω κ[ρ]ατωεω επιτροπω (P. Oxford 3). If Eclectus was the final authority in the matter, it is quite probable that he was then head of the *theidios logos*.

Stein, PIR II p. 385, No. 1571, has proposed that L. Crepereius Paulus in Année épigraphique 1915, p. 46, be identified with Κ[ρε]περηειω [Πα]υλω τ[ω]ι [κρατι] τωι προς τω ιδιω λογ[ωι] in Stud. Pal. 22.99. The fragmentary papyrus involved an ecclesiastical matter. If Stein's suggestion is correct, Crepereius may have come from Attaleia in Pamphylia where the inscription was found. His career, as far as it is known, was that of an ordinary equestrian.

C. Calvisius Faustinus, who may have been the promising son of C. Calvisius Statianus referred to by Cornelius Fronto, Epist. ad amicos 1.5, appears in PSI 1105 in judicial capacity as ο προς τω ιδιω λογω in A.D. 173.

A full *cursus* has survived for P. Aelius Sempronius Lycinus. CIL III 6756, 6757, and 244, all from Ancyra, describe the following civilian career for Lycinus, *militis equestribus ornato* :

1. procurator XX hereditatum per provincias Narbonensem et Aquitaniam;
2. procurator Daciae Porolissensis;
3. procurator *idui logu* (CIL III 6756, *hidi logi*, 6757);
4. procurator Augustorum provinciae Syriae Palaestinae.

He referred to himself in a dedication M. Aurelio Antonino invicto Augusto Pio as *vir egregius* (CIL III 244). Pflaum suggests that the title procurator Augustorum (Severus and Caracalla) implies that the post was attained before A. D. 209. Hence, Lycinus was head of the *idios logos* towards the end of Severus' reign.

The career of T. Aurelius Calpurnius Appollinides did not go beyond his position as επιτροπος δουκεναριος Αλεξανδρειας του ιδιου λογου (CIG II 3751) or Αιγυπτου ιδιου λογου (IGRR I 1107). After military service with the 13th, 14th and 15th legions he was appointed, prior to becoming head of the *idios logos*, επιτροπος [των Σεβαστων] Γαλλιας Ακουτανικης επι κενσων, επιτροπος Μυσιας της κατω, επι(τροπος) Θρακης, επιτροπος Δελματιας. He came to Alexandria with the same broad administrative and geographical background as Lycinus. IGRR I 1107 was inscribed at Mendes, probably during his tour of duty as department head; CIG II

3751 was found at Nicaea, which may have been Apollinides' native city. Pflaum, again basing his conclusion on the occurrence of επιτροπος Σεβαστων in the Nicaean inscription, places his tenure as head of the idios logos, which was listed as procurator duценarius, after 209.

L. Suc[conisu], on the other hand, may have been from Spoletium in Umbria, where the stone informing us that he was department head was found. His fragmentarily preserved *cursus* proclaims that he was pro(curator) d[ucenarius Alexandrae ad] idios lo[gos]. He could have served at any date between 196, when Severus evidently instituted duценarius positions, and 234, in which came that last datable reference to the idios logos, *WChr.* 72.

The idios logos was consistently thought of as a department, not as a person. Exceptions may be found in SEG 18.646, *CIG* III 4815c, add. p. 1213, and perhaps *MChr.* 372 Co. 6, where, however, ιδιου λογου Ιουλιανου at the head of the column is the caption for a case heard in the idios logos by Julianus, ο προς τω ιδιω λογω. The head of the department was known as ο προς τω ιδιω λογω from Lysimachos to Claudius Iulianus. After Eclectus, he was sometimes referred to as ο κρατιστος επιτροπος του ιδιου λογου or ο κρατιστος προς τω ιδιω λογω, i.e. *egregius procurator* or simply *egregius*. After Claudius Apollonius he became a *procurator duценarius*.

The equestrian character of the officials in charge of the idios logos was obviously continued into the second century. The only *notabilia* among the names assembled above are that Lysimachos, like Norbanus ptolemaios under Claudius, might have been a native Egyptian: Claudius Geminus served as epistrategos of the Thebaid (*OGIS* 685), and L. Crepereius Paulus, P. Aelius Sempronius Lycinus and T. Aurelius Calpurnius Apollonides may have been born in the East.

If what we have concluded to be the second-century condition of the department is true and the idios logos was a confiscator, administrator, investigator and judge, then the head of the idios logos was chief confiscator, administrator, investigator and judge for the department. He was, in sum, the personification of the idios logos and was to most of Egypt, as he is to many modern commentators, the idios logos.

THE GNOMON OF THE IDIOS LOGOS

Theadelphia

B.G.U. 5 1210

after A.D. 149

The so-called *Gnomon* of the *Idios Logos* is a "guide" (γνώμων) for the financial officer who was responsible in Egypt for the "public treasury" called ἴδιος λόγος (lit. "private treasury of a monarch"). The official himself was also called ἴδιος λόγος.

The *Gnomon* contains regulations of Roman, Greek, and Egyptian law and lists cases in which fines were due to the "public treasury". The compilation was first made by Augustus and then enlarged and modernized. *P. Oxy.* 42 3014 is an early first-century version and *B.G.U.* 5 1210 a late second-century one.

A number is assigned in the papyrus to each of the regulations. They are separated, the one from the other, by a horizontal stroke. A few regulations are printed here.

§ 24

- 73 $\overline{\kappa\delta}$ Τὴν διδομένην προοῖκα ὑπὸ γυναικὸς Ῥωμαίας ὑπὲρ πεν-
 74 τήκοντα ἔτη γεγону[ί]ας ἀνδρὶ Ῥωμαίῳ ἐντὸς ἐξήκοντα
 75 ἐτῶν γεγονότι μετὰ θάνατον ὁ φύσκος ἀναλαμβάνει.

§ 25

- 76 $\overline{\kappa\epsilon}$ Ὅμοίως καὶ τὴν διδομένην ὑπὸ γυναικὸς ἐντὸς ὅ ἐτῶν
 77 οὔσης ἀνδρὶ ὑπὲρ ἐξήκοντα ἔτη γεγονότι ἀναλαμβάνεται.

§ 34

- 96 $\overline{\lambda\delta}$ Τοῖς ἐν στρατείᾳ καὶ ἀπὸ στρατείας οὔσι συνεχώρηται
 διατίθεσθα[ι]
 97 καὶ κατὰ Ῥωμαϊκὰς καὶ Ἑλληνικὰς διαθήκας καὶ χρῆσθαι
 οἷς βού-
 98 λωνται ὀνόμασι, ἕκαστον δὲ τῷ ὁμοφύλῳ καταλείπειν καὶ
 οἷς ἐξ[εσ]τίν.

41. THE GNOMON OF THE IDIOS LOGOS

§ 41

- 115 $\overline{\mu\alpha}$ Ἐάν Αἰγύπτιος ἐκ κοπρίας [άν]έλῃται παῖδα καὶ τοῦτον
 υἱοποιήσῃται,
 116 μετὰ θάνατον τεταρτολο[γεῖ]ται.

§ 56

- 146 $\overline{\nu\varsigma}$ Οἱ στρατευ[όμ]ενοι καὶ μὴ νομίμην [ἔ]χ[οντ]ες ἀπόλυσιν,
 ἐ[άν] χ[ρ]η[ι]–
 147 ματίσωσ[ι] ὥς Ῥωμαῖοι, τεταρτολο[γ]οῦνται.

§ 58

- 150 $\overline{\nu\eta}$ Οἱ μὴ ἀπογεγραμμένοι ταῖς [κατ'] οἰκίαν ἀπογ[ρα]φα[ῖς]
 ἐ]αυτούς
 151 τε κα[ῖ] οὓς [δ]εῖ, τεταρτολογοῦνται. [Κα]ὶ ἐάν δυσὶν
 ἀπογρ[α]φ[α]ῖς μ]ὴ
 152 ἀπογραφάμενοι εἰσδοθῶσιν, δ[ι]ς τέταρτ[ο]ν [[αναλ[α]]
 [κατακ]ρίνονται.

§ 101

- 227 [Ἐάν τινες] χρηματισ[μ]οῦ ὑποθηκῶν ἢ [ο] ὠνῶ[ν]
 συνάλλ[αγμα γ, ἰψων]–
 228 [τ]αῖ χωρ[ῖς] ἐπισιτάλματος, κατακρίνονται ἡ ν.

§ 105

- 235 Τῶν δανισάντων πλέον δ[ραχμ]ιαίου τόκ[ο]ν τὸ ἡμισ[υ]
 τῆς [ο]υδία[ς]
 236 ἀναλαμβάνεται καὶ τῶν δ[ανισα]μένων τὸ τέταρτον.

The complete text and parts of it were frequently reprinted; see *B. L. Konkordanz*, p. 35-36. Parallel text: *P. Oxy.* 42 3014 (first century A.D.).

41. THE GNOMON OF THE IDIOS LOGOS

§ 58 κατ' οἰκίαν ἀπογραφή

Every 14 years declarations have to be made "with regard to every house" of the persons living there; see no. 49.

- 150. ἀπογράφεσθαι, "to notify for registration".
 - κατ' οἰκίαν, "house-to-house", "for each single house".
 - ἀπογραφή, "declaration" (of persons liable to taxation living in a house).
- 152. εἰσδιδόναι, "to lay information against".

§ 101 ἐπίσταλμα

Notaries were not allowed to draw up a contract concerning immovables without the explicit "authorization" (ἐπίσταλμα) of the keepers of the property registers; see no. 35.

- 227. τινες; sc. συναλλαγματογράφοι (l. 221), "notaries".
 - χρηματισμός, "agreement".
 - συνάλλαγμα, "contract".

§ 105 Maximum interest on money loans

The Romans set the permissible maximum interest rate on money loans at one per cent a month; it had been two per cent and more in the Ptolemaic era (p. 120).

- 235. δανείζειν, "to lend" (to a person).
 - δραχμιαίος; at the rate of one per cent a month; see no. 36, 9 note for the complete expression.
- 236. δανείζεσθαι, "to borrow" (from a person).

41. THE GNOMON OF THE IDIOS LOGOS

The present copy of the Gnomon was probably written by the village scribe of Theadelphia. He used the back of an administrative document, *B.G.U.* 9 1893; for a similar case, see no. 8. On the recto tax payments are listed which were made in Βερνικὴς Αἰγιαλοῦ, a small village near Theadelphia, in the period June-August A.D. 149. This gives the *terminus post quem* for the text on the verso.

§§ 24-25 Marriage; the Augustan population policy

The sections 24 and 25 are a consequence of the *lex Iulia et Papia Poppaea*. According to this *lex* it was the duty of Roman men aged 25-60 and women aged 20-50 to be married; for Augustus' measures for stimulating population growth see also no. 65.

73. Read προῖκα.

75. φίσκος = *fiscus*: the Imperial Treasury.

— ἀναλαμβάνειν, "to confiscate"; -λαμβάνει is corrected form -λαμβάνεται.

77. Correct -λαμβάνεται in -λαμβάνει, sc. ὁ φίσκος.

§ 34 Testaments of soldiers

It is not necessary for soldiers and veterans to make their wills in Latin, using *certa et solemnia verba* or to do it in favour of those persons who were normally allowed to inherit.

96. στρατεία, "military service"; οἱ ἐν στρατείᾳ καὶ ἀπὸ στρατείας ὄντες: soldiers in active service and after leaving service, i.e. veterans.

— συγχωρεῖν, "to allow".

— διατίθεσθαι, "to dispose of one's property", "to make a will (διαθήκη)".

98. ὄνομα, "word".

— ὁμόφυλος, "of the same stem", "fellow-national".

— καταλείπειν, "to bequeath".

— καὶ οἷς ἔξεστιν: not only to those to whom it is normally permissible.

§ 41 Adoption of foundlings

For unknown reasons the Romans tried to discourage the Egyptians from adopting foundlings.

115. For κοπρία and ἀναιρεῖσθαι, see no. 17, 6-7.

116. τεταρτολογεῖν: to confiscate one-fourth of a person's property.

§ 56 Soldiers who are not honourably discharged

Soldiers acquired Roman citizenship once they were honourably discharged.

146. ἀπόλυσις, "discharge".

— χρηματίζειν, "to call oneself".

II. OFFICIAL DOCUMENTS

3014. GNOMON OF THE IDIOS LOGOS §§ 35-41

20 3B.30/F (1-3) b

12.5 X 22 cm.

Plate VII
First century

The *Gnomon of the Idios Logos* has been known so far only from the complete copy published as BGU V. The new text comprises a single column to full height, damaged at the left and in places much rubbed. One initial trace remains from a second column. The back is blank.

The hand is a rapid professional cursive, comparable e.g. with Schubart, *Pal. Abb.* 28 (A.D. 31) and 30 (A.D. 40/1), *PGB* 15b (A.D. 39) and 16a (A.D. 42). Short blanks are used as punctuation in lines 3, 12, and 13; blank line-spaces separate the sections (one of them, between 4 and 5, shows the end of an extended paragraphus).

The text in BGU was compiled, if not copied, under Antoninus Pius. 3014, to judge from the hand, belongs as much as a century earlier. It avoids some minor errors: 12 οἱ μὲν (δὲ μὲν BGU), 17 τῷ ἡττονι (ἡγτονι BGU); at 13 it has the expected ἡμίσει, against ἡμ[ι]ει which Schubart read reluctantly on palaeographic grounds. But there are more substantive variations:

3 f. the property of soldiers who die intestate and without heirs *eiusdem generis* goes to the camp: 3014 is now the earliest evidence for this rule; BGU omits the clause.

9 f. those who go into self-imposed exile are allowed one-twelfth of their property. BGU attributes this concession to Antoninus Pius, 3014 to some earlier (but illegible) authority. Both copies have αὐτοῖς masculine (against Naber's misguided αὐταῖς, see *Museum*, 1920, p. 221).

17 the spacing in 3014 excludes the garbled text of BGU. I suspect that *Alvymrloic* alone stood here, and that ἡ δέσποϊς is a marginal addition (deriving from a later change of law?) which BGU misplaced.

By and large, however, the text shows remarkable stability. We cannot tell whether the numeration of sections was the same. Only one number survives, that is μ[] for the first section of column two. This is μβ in BGU: so there can have been no very large variation.

there are no heirs *eiusdem generis*. At the end *εμβολή* is clear, *παρεμβολή* possible. The point must be that the dead man's property goes to the camp as a whole. This arrangement is implied in a letter of Hadrian (*Dig.* 28. 9. 6. 7) about succession in cases of suicide: 'divus Hadrianus dedit epistula ad Pomponium Falconem ut, si quidem ob conscientiam delicti militaris mori maluit, irritum sit eius testamentum; quod si taedio vitae vel dolore, valere testamentum, aut si intestato decessit cognatis aut, si non sint, legioni ista sint vindicanda.' (Cf. Ulpian, *Dig.* 40. 5. 4. 17.) A full statement in a constitution of A.D. 347, *Cod. Theod.* 5. 6. 1 = *Cod. Just.* 6. 62. 2: '... cum aliquis fuerit rebus humanis exemptus atque intestatus sine legitimo herede decesserit, ad vexillationem in qua militaverit res eiusdem necessario pervenire.'

]. . . η παρεμβολή: perhaps e.g. δίδω[α] τῇ παρεμβολῇ (for the verb cf. *Gnomon* line 66); the only doubt is the tau of τῇ, where one would expect the vertical to be visible. The traces allow]α[but not]η[. But of course it may have been a nominative,]. . . ἡ παρεμβολή.

7 ff. BGU reads: δίδωται δὲ τέκνοις αὐτῶν τὸ ἰ καὶ ταῖς γυναιξίν αἱ ἐν ἀργυρίῳ προίκες, καὶ αὐτοῖς δὲ τὸ ἴβ' Ἀντωνίου[ε] Καίσαρ ὁ κύριος συνεχώρησεν. 3014 differed slightly in several places:

7-9 Following BGU we might reconstruct: δίδω[α]ι δὲ | τὸ ἰ τοῖς τέκνοις] εἰσὶν καὶ ταῖς γυναιξίν <α> ἐν ἀργυρίῳ προίκε[α]. This satisfies the traces. But (1) the supplement at the beginning of 8 is long, even given the elasticity of cursive hands; (2) the fraction is written in line 9 as word, not numeral; (3) line 9 needs an extra word, if προίκε[α] κα] αὐτοῖς δὲ is right. (1) and (2) could be eliminated by assuming an omission:] εἰσὶν <τὸ δέκατον>. I see no way of dealing with (3).

9-10 There is nothing against κα] αὐτοῖς δὲ; for the rest, the clause will have been the same in outline as in BGU, but couched in the passive. The concession is attributed to someone, whose name in the genitive should follow ἐπὶ at the beginning of line 10. If the someone was an emperor, the wording should follow one of two basic patterns: τοῦ θεοῦ Χ; or Χ καίσαρος τοῦ κυρίου.

The traces are substantial. After]ου parts of horizontal and upright (π, τ, υ ?); then a small space which may or may not have contained a whole letter; then the foot of an upright; then another small space; then part of a loop (ο, ρ, α ?); then horizontal and upright as of τ or ligatured ι; then foot of upright with another point high up above it; then a point of ink at line height: e.g.], τλου or], λλου, even perhaps], λλου. κυρίου seems to be excluded; and I can fit no imperial name (it would have in any case to be a long one).

Legal sources (Mommsen, *Strasrecht* 1010 f.) do not help. They give the purpose of the concession as *viaticum*; but again I cannot identify ἐνοδίου (or ἐφ-) or δδοιπορικοῦ or οδισιατικοῦ here.

16 BGU has ἁθ' Ῥωμαίου ἢ Ῥωμαίας κατ' ἀγνοίαν συνελθόντων ἢ ἀποτὲς Αἰγυπτίων τὰ τέκνα ἡγονοῖ γένει ἀκολουθεῖ. In this ἀποτὲς Αἰγυπτίων is clearly garbled, and ἡγονοῖ for τῶ ἡγονοῖ is simple error. Line 17 may have had the correct version of the first phrase as it does of the second; the whole phrase would certainly be long for the space, but Αἰγυπτίων by itself would fit neatly; BGU will have incorporated and misplaced a marginal note.

3015. EXTRACTS FROM COURT RECORDS

35 4B.101/K (5)

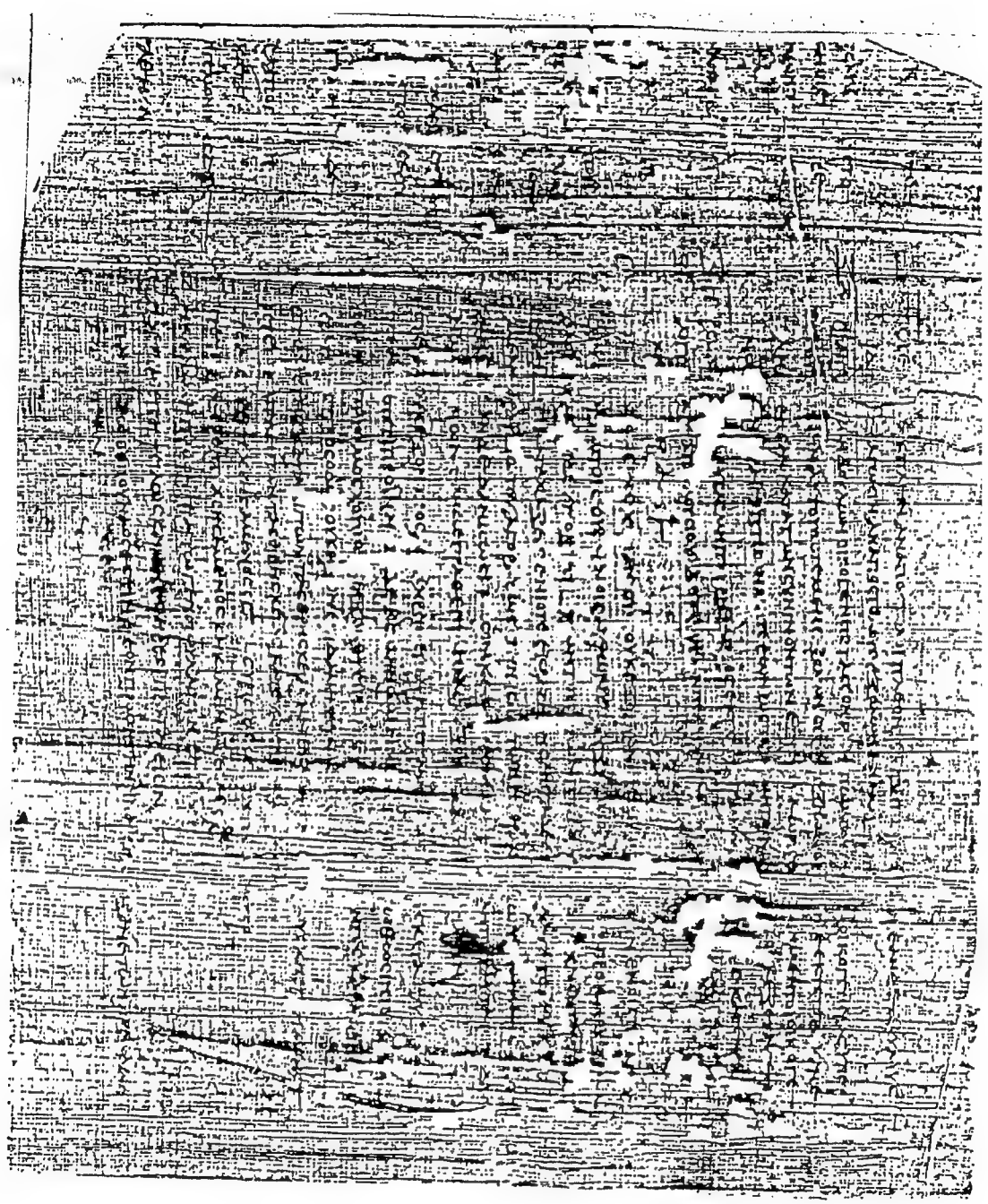
22.2 x 21 cm.

Early 2nd century

This sheet, which contains items of case-law about testamentary disposition, has been folded nine times across the writing, and then in half along its width; these folds explain the repeated damage-pattern in lines 14-16. The copy was made after the death of Trajan (6, 13), but not much after, to judge from the hand. The back is blank.

Three decisions are cited. Of the first (1-5) only the end remains. The second and third are complete: one (6-12) dates from 8 May 109; the other (13-27) from an unknown year of Trajan; in both the judge is the prefect Sulpicius Similis; both begin with the 'extract formula' (8, 14), and mention consultation with the consilium and a legal assessor. All three decisions, then, are probably extracted from the prefect's

Α ΕΚ ΝΟΙ ΟΥΚ ΗΡΟΝΟΜΟΙ : ΟΙ ΔΕ ΕΛΑΤ : ΟΡΕΧΟΝΤΕΣ ΚΑΡΟΝΟΜΟΙ :
 ΧΡΩΜΗ ΔΟΥΚΕΣ ΟΝ ΥΠΕΡ ΤΗΝ ΚΑΛΟΓΕΝΗΝ ΕΟΥΗ ΕΛΠΙΣΙΝ ΔΙΔ-
 ΤΑΣΣΕΙΝ ΔΙΕΝΗΜΟΝ ΔΕ ΚΑΡΗΓΓΕΩΝ ΚΑΤΑΛΕΙΦΟΝ ΥΠΟ ΡΩΜΗ
 ΔΕ ΔΡΗΜΙΚΙ ΡΩΜΗΝ
 Δ ΤΟΙΣ ΕΝ ΣΤΡΑΤΗΛ ΚΗΛΠΟΣΤΡΑΤΕΙΑΣ ΟΥΤΙ : ΥΝ ΚΕ ΧΩΡΗΤΗ ΔΙΑΤΙΘΕΩ
 ΚΗ ΚΑΤΑ ΡΩΜΗ ΚΑΣ ΚΗ ΕΛΛΗΝΙΚΟΣ ΔΙΔΩΗ ΚΑΣ ΚΗ ΧΕΙΡΟΜΟΙΣ ΒΟΥ-
 ΛΩΝΤΩΝ ΟΝΟΜΑΣΙ ΕΚΑΣΤΟΝ ΔΕ ΤΗ ΟΜΟΦΥΛΩ ΚΑΤΑΛΕΙΠΕΙΝ ΚΗ ΟΙΣ Ε-
 ΛΕΤΟΥΣ ΣΤΡΑΤΕΥΟΜΕΝΟΥΣ ΚΗ ΔΙΔΩΗ ΤΟΥΣ ΤΕΛΕΥΤΗΝ ΤΑΣΣΕΟΝΤΕΣ ΚΗ ΟΙ
 ΚΗ ΕΥΗΓΕΝΕΣ ΕΚ ΚΑΡΟΝΟΜΕΝΩΝ ΟΤΑΝ ΤΟΥ ΑΥΤΟΥ ΓΕΝΟΥΣ ΕΩΣΙΟΜΕΝ
 Δ ΤΩΝ ΕΠΙΦΟΡΩΝ Η ΨΙΔΟΣΙΝ ΑΜΕΡΤΩΝ ΣΙΝ ΚΟΛΑΖΟΜΕΝΩΝ Η ΚΗ
 ΜΟΙΑΣ ΑΠΙΛΑΣ ΔΥΘΑΡΕΣ ΤΟΝ ΨΥΓΙΝ ΕΛΟΜΕΝΩΝ ΤΩ ΥΠΕΡΧΟΝΤ
 Δ ΗΛΑΜΒΑΝΕΤΟΙ ΔΙΔΩΗ ΤΕ ΤΑΙΣ ΤΕΚΝΟΙΣ ΑΥΤΩΝ ΤΟΙ ΚΗ ΤΑΙΣ ΕΥ-
 ΣΙΝ Η ΕΝ ΑΡΓΥΡΙΩ ΠΕΡΟΚΕΣ ΚΗ ΑΣΤΟΙΣ ΔΑΤΟΙ ΔΙ ΑΝΤΙΤΥΝΗΝ
 ΚΗ ΑΡΓΥΡΙΟΣ ΕΥΝΕΧΩΡΗΣΕΝ
 Δ ΤΟΙΣ ΑΠΟΡΟΤΑΝΤΕΣ ΕΛΕΩΝ Η ΟΤΑΝ ΤΙ ΠΟΣΣΑΝ ΕΛΑΤ
 ΗΛΩΣ ΕΞΗΛΩΘΗΣΑΝ ΜΕΝΤΕΡ ΤΩ ΜΕΡΗ ΤΗΣ ΟΥΣ ΕΛΑΤ
 ΟΥΣ ΕΛΩΝ
 Δ ΤΟΙΣ ΕΛΑΤΗΣ ΚΑΙ ΑΥΤΟΥ ΓΕΝΟΜΕΝΟΙ ΜΕΝΟΥΣΙ ΜΕΝ ΑΥΤΟΙΣ
 ΦΟΤΕΡΟΙ ΔΕ ΚΗ ΡΟΝΟΛΕΥΣΙ ΤΟ ΕΦΟΝΕΙΟ
 Δ ΡΩΜΗ ΔΟΥΚΕΣ ΜΟΙΣ ΚΑΤΑ ΝΟΙ ΑΝΕΥΝΕΛΘΟΝΤΩΝ Η ΑΣΤΟΙΣ
 ΓΑΤΕ ΚΗ ΑΝΤΟΝΙ ΓΕΝΕ ΔΚΟΛΟΥΣ
 Δ ΤΑΙΣ ΕΠΙ ΤΩΝ ΗΣ ΕΛΟΝΤΩΝ ΟΥ ΕΛΛΟΜΕΝ ΤΗΝ ΔΕ ΣΑΝ ΕΛΟΝΤΩΝ
 ΚΗ Η ΓΕ ΜΟΝΙΚΗΣ ΕΤΟΛΕΝ ΔΑΤΗΝΩΣ ΕΩΣ



Handwritten text in three columns, likely a manuscript or ledger. The text is written in a cursive script, possibly from the 18th or 19th century. The document is heavily damaged, with significant portions missing, particularly on the right side where the text is torn and illegible. The left column contains names and titles, the middle column contains dates and times, and the right column contains descriptions of events or transactions. The text is written in a dark ink on a light-colored, aged paper.

Column 1 (Names/Titles)	Column 2 (Dates/Times)	Column 3 (Descriptions/Events)
Mr. [illegible]	17th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	18th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	19th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	20th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	21st Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	22nd Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	23rd Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	24th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	25th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	26th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	27th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	28th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	29th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	30th Nov 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	1st Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	2nd Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	3rd Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	4th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	5th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	6th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	7th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	8th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	9th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	10th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	11th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	12th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	13th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	14th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	15th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	16th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	17th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	18th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	19th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	20th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	21st Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	22nd Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	23rd Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	24th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	25th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	26th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	27th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	28th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	29th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	30th Dec 1781	[illegible]
Mr. [illegible]	31st Dec 1781	[illegible]

ΑΙΤΗΣ ΚΑΙ ΖΕΝ ΥΓΕΝΟΜΕΝΗ ΤΕΚΝΙΣΕΝ ΑΓΓΕΛΑ ΤΗ ΚΟΙ
ΤΟΝΟΜΕΤΗΝ ΜΗΤΕΡΑ

ΟΝ ΑΣΤΩ ΠΕΛΕΥΘΑΙ ΤΟΙΣ ΔΙΑΤΑ ΣΣΕΙΝ ΠΛΕΟΝ ΦΥΛΙ ΤΟΝΩΝΣ

ΟΝ ΑΣΤΕΥΒΟΤΑΙ ΣΑΤΩΝ ΔΙΑΤΑ ΖΕΘΩΩ ΠΕΡΟΥ ΑΣΤΗΣ

ΛΕΥΘΕΡΙΟΙ ΣΑΤΩΝ ΔΙΑΤΑ ΣΣΕΙΝ ΠΛΕΟΝ ΦΥΛΙ ΤΟΝΩΝΣ

ΝΕΑΘΕΙΝ ΕΠΙΛΑΤΟ ΔΕ ΧΗΤΑΤΕ ΤΟΝ ΑΜΗΔΕΤΩΝ ΙΣΤΑΤΕ

ΞΕΤΡΑΦΟΤΟ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΛΕΠΟΜΕ ΑΝΘΡΩΠΩΝ ΚΑΤΟΙΧΟ ΜΕΝΩΝ ΟΤΑΝ ΜΗ ΤΩΟΝ

ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

ΟΤΕ ΗΥΠΟΡΩΝ ΜΗΝ ΕΛΠΙΟΝΤΩΝ ΤΩ ΝΕΑΡΟΝ ΤΩΝ ΑΝΔΡΩΝ ΕΝΕΤΩ

[illegible]